آراء حول الخليج

العدد 197
مايو 2024

ملف العدد:

دخول العام الثالث للحرب الروسية-الأوكرانية: التسوية أو التصعيد

- ٣ أسباب لإطالة أمد الحرب والطرفان يفكران بطريقة صفرية دون تنازلات
- أوكرانيا ستقرر مصير العالم وعلى روسيا اللجوء للأسلحة النووية لحسم المعركة
- ٤ سيناريوهات لانتهاء الحرب وتجميدها على الجبهة الحالية باتفاق غير معلن
- لا يحق لروسيا تغيير السيادة على الأرض المحتلة ولا بالاستفتاءات الصورية
- الكرملين استغل الحرب لإحكام قبضته على بيلاروسيا واحتفظ بوتين بالسلطة

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

Gulf Research Center

Knowledge for All

@Gulf_Research

Gulfresearchcenter

gulfresearchcenter

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

افتتاحية العدد
4

الحرب الروسية - الأوكرانية .. رهانات الحرب وخيارات السلام

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

دراسة العدد
6

ثلاثة أسباب لإطالة أمد الحرب الروسية / الأوكرانية

أ.د. علي الدين هلال

قضية العدد
11

أوكرانيا... جبهة الشرق والغرب الساخنة

د. طلال صالح بنّان

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني

التصميم الفني
ياسر صالح كردي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+
فاكس: ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 1443/8509 ISSN: 1658-9262 العدد (25)

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينـارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

أ.د. محمد الرميحي	18
السفير أندريه باكلانوف	24
د. محمد فرج الله	30
بسام البني	39
د. أوليسيا فينهاس دي سوزا	45
د. كريستيان كوخ	49
.د. كاظم هاشم نعمة	54
د. عبد الله باحجاج	59
أ.د. إيكارت وورتز	64
د. غانم علوان الجميلي	70
أ.د. مصطفى صايج	76
أ.د. جودت بهجت	81
د. الصادق الفقيه	86
لواء د. محمد علام سيد	92
أ.د. أوميد شكري	98
د. صن ديجانج	105
د. ن. جانارداهن	110
أ. د نوزاد عبد الرحمن الهيتي	114
د. هند المحلي سلطان	121
د. محمد حسين شرفي	127
أ. د. نورهان الشيخ	133
د. أيمن سلامة	138
د. محمد عباس ناجي	144
د. محمد مجاهد الزيات	149
أ . د . سمير صالحة	153
د. محمد يوسف الحافي	158
د.عارف عادل مرشد	163
د. غالب الخالدي	167
د. محمود عزت عبد الحافظ	171
د. مروة صبحي منتصر	175
د خديجة عرفة محمد	191
أشرف محمد كشك	196

وقفة

النظام العالمي ما بعد الحرب الروسية / الأوكرانية	201
جمال أمين همّام	

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

في هذا العدد الماثل بين أيدي القراء من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم (١٩٧) من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من مايو (٢٠٢٤)، يطرح قضية مهمة لمنطقة الخليج والمنطقة العربية والعالم كله، وهي قضية "دخول العام الثالث للحرب الروسية ـ الأوكرانية" التسوية أو التصعيد" وجاءت دراسات ومقالات العدد توضح تداعيات هذه الحرب وتقدم رؤية لمستقبلها وكيف ستنتهي سواء بالقتال وهزيمة طرف وانتصار طرف آخر ، أم تلجأ الأطراف المتحاربة إلى المفاوضات والحل الدبلوماسي وتقديم التنازلات المتبادلة، وقدمت الدراسات والمقالات سيناريوهات متعددة لنهاية هذه الحرب مبنية على عقلية الرئيس الروسي بوتين ورؤيته لتاريخ روسيا الاتحادية ومستقبلها وعلاقتها بدول الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وأيضًا مخاوفه وشكوكه في مستقبل علاقات روسيا مع دول الجوار الأوروبي والتدخل الأمريكي، إضافة إلى طموحه في إعادة تشكيل النظام العالمي وتبوؤ روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي السابق.

وناقش العدد موازين القوة على الأرض في ساحة المعركة حيث تميل الكفة لصالح روسيا من حيث العدد والعتاد ونظام التسليح، مقابل الدعم الغربي وموقف حلف الناتو ما أدى إلى صعوبة حسم روسيا للمعركة، بل أدى ذلك إلى إطالة أمد الحرب مع صعوبة التوقع بالمدى الزمني لانتهاء هذه الحرب التي لم يتوقع لها أحد أن تطول إلى هذه الوقت حيث كانت في تقديرات الروس، وبل تقديرات الغرب وخبراء الناتو أنها لن تستغرق سوى أيام قليلة ولكن هذا لم يحدث، ووضع الخبراء خاصة من روسيا وأوكرانيا تصورات مختلفة لنهاية الحرب فالكتاب من الجانب الروسي أبدوا انحيازًا لموسكو سواء في مجريات القتال أو دوافع الحرب أو نهايتها ، بينا جاء موقف الكتاب الأوكرانيين على النقيض ودافعوا عن موقف بلدهم وعظموا من قدراتها ومن ثم قدرتها على حسم المعركة، لكنهم ناشدوا الغرب الوفاء بالتزاماتهم نحو دعم أوكرانيا، وألا يتركوها لقمة سائغة لروسيا، موضحين في هذا الصدد أن بوتين مستمر في عدوانه على دول الجوار ولن يكتفي بأوكرانيا فقط، خاصة أنه يريد ضم دول الاتحاد السوفيتي السابق التي انضمت إلى الناتو والاتحاد الأوروبي.

وتطرق العدد إلى مواقف الصين وكوريا الشمالية وإيران من دعم روسيا ومدى أو سقف هذا الدعم وما يمكن أن يترتب عليه من تكوين حلف في المستقبل مناهض للغرب خاصة أن هذه الدول قوية عسكريًا ودول نووية مما يزيد من سخونة الصراع الدولي، وكذلك ناقش مستقبل العلاقات الأوروبية ـ الأوروبية ومدى قدرتها على الاستمرار في دعم أوكراني، كما ناقش العدد احتمالات التنازلات المتوقعة من الجانبين ومدى تأثيرها على موازين القوى العالمية وتركيبة المنطقة وزيادة قوة روسيا من عدمها، وكذلك تم مناقشة مستقبل استمرار النظام الروسي والنظام الأوكراني في الحكم وما يمكن أن يطرأ من متغيرات على النظامين، وكذلك مدى انتشار موجات إرهابية جديدة وحرب عصابات أو تناحر عرقي، ومدى انتقال هذه الموجات إلى دول الجوار.

وكل المقالات والدراسات طالبت بتحكيم العقل وإنهاء الحرب للحفاظ على مقدرات الشعوب والدول خاصة أن هذه الحرب ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي وعلى الإنفاق على التسليح وكل ذلك على حساب الاستقرار والتنمية ومصالح الشعوب، وتطرق العدد إلى ما يثار حول النظام العالمي الجديد وما يمكن أن يقود إليه هذا التحول من صراع بين القوى الصاعدة والقوى التقليدية.

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (١٩٨) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر يونيو المقبل (٢٠٢٤م) في الملف الرئيسي (تأثير الحرب التجارية الأمريكية ـ الصينية على المنطقة العربية ودول الخليج)

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تنسيق مسبق ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات والدراسات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.

ـ لا يزيد عدد الكلمات عن ٢٥٠٠ كلمة للمقال، ولن يتم التعامل مع المقالات التي تتجاوز عدد الكلمات المحدد

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة وليست باللهجات المحلية، مع الاهتمام بالجودة ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة، والمنقولة من مواقع الانترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة

الحـرب الروسـية - الأوكرانيـة .. رهانـات الحـرب وخيـارات الـسلام

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

الحـرب الروسـية / الأوكرانيـة التـي دخلـت عامهـا الثالـث في الرابـع والعشـرين مـن فبرايـر الماضـي، ألقـت بظلالها علـى العالم أجمـع، وخيمت تبعاتها علـى كل الدول تقريبًا، وأحدثت تأثيرًا سـلبيًا علـى الاقتصاد العالمـي وأيضًا على العلاقات الدوليـة، وأعادت أجواء الحـرب البـارد، وأوشـكت علـى إيقـاظ سياسـة الأحلاف والمحاور والاصطفاف، حيث يسـعى الطرفان المتقاتلان حثيثًا لاسـتقطاب دول العالـم كمـا كان الوضع في ذروة الحرب الباردة بين المعسـكرين الغربي والشـرقي، وزاد قلـق العالم بعـد أن طال أمد هذه الحـرب في الوقت الـذي لا يبـدو لهـا نهايـة قريبـة، وفي ظل الدعـم والحشـد الغربي، ومحـاولات روسـيا اسـتقطاب الشـرق الآسـيوي خصوصًـا الـدول النوويـة مثـل الصين وكوريا الشـمالية مع تهديد موسـكو باسـتخدام الخيـار النـووي في وجـه المعسـكر الغربـي ممـا يجعل العالـم يحبس أنفاسـه خوفًـا مـن مغامـرات أحـد المعسـكرين أو كلاهمـا في حـال أوشـكت هزيمـة طـرف، أو شـعوره بالانهيار في هذه الحـرب المرهقة والمكلفـة في العـدة والعتاد.

والمقلـق أيضًـا مـا يواكب هـذه الحرب مـن حديث حول تشـكيل النظـام الدولـي الجديـد الـذي يبدو أنـه لن يمـر دون تكلفـة وزيادة رقعـة الحرب لتثبيـت نفوذ القوى الصاعدة، وتمسـك القوى التقليدية بمكاسـبها التي حصلت عليها منذ انتهـاء الحرب العالمية الثانية ثم ما حصلـت عليه بعد انهيار الاتحاد السـوفيتي السـابق، وبذلك لن يكون تثبيـت النظـام العالمـي الجديد مجرد نزهة، بل عبـر صراع جديد قد يأخـذ صـورًا مختلفة حسـب عـدد وحجم القـوة الصاعـدة وقدرتها علـى مواجهة القـوى التقليدية خاصة بعدما بـدأت تتضح صورة هذا الصـراع المرتقب بين روسـيا والغرب على السـاحة الأوكرانية، وبوادر الصـراع بين الصين والغـرب في منطقة بحر الـصين الجنوبي ، وعلى سـاحة تايـوان ومحيطهـا الاقليمـي، بالإضافـة إلـى محـاولات نفاذ القـوى الاقتصاديـة الصاعـدة ، تلـك التي تمتلـك القـوة الاقتصادية والتكنولوجيـة التي تحفزهـا لتكون عضوًا في منظومـة النظام العالمي

الجديـد، وبين هـذا وذاك لا يبدو هناك من يرغب في سـماع صوت العقـل والتحلـي بالحكمـة حيث يريد الرئيس الروسـي بـوتين الثأر وإعـادة إرث الاتحاد السـوفيتي السـابق ويعتبر تفكيكـه كارثة على المواطـنين الـروس، كما أنـه اختبر قـوة الغرب وتماسـكه في ميدان أوكرانيـا في الوقـت الـذي لا يبـدو فيـه الغـرب في أحسـن حالاته مـن حيـث القوة والتماسـك، كما أن علاقـة دول الاتحـاد الأوروبي بالقطـب الغربـي الأكبر ـ الولايـات المتحدة الأمريكية ـ ليسـت على مـا يـرام، بـل هنـاك صراع خفـي وقـد يظهـر للعلن في حـال فوز المرشـح الرئاسـي الأمريكـي المحتمل دونالـد ترامب الـذي لا يبدو متحمسًـا للدفاع عـن أوروبا ويرغب في التقارب مع روسـيا، إضافة إلـى طبيعـة الصـراع المعقد في الشـرق الأوسـط وتداعيـات حرب غـزة وصعوبة الوصـول إلى حل القضية الفلسـطينية طبقًا للمبادرة العربيـة للـسلام التي تتمسـك بها الدول العربية لحـل هذه القضية وإنهـاء الحرب الإسـرائيلية الغاشـمة علـى قطاع غـز، إضافة إلى علاقات إيـران الإقليميـة والتصعيد الأخير مع إسـرائيل.

بالمجمـل يتجه العالم نحو حقبة ليسـت واضحة المعالم مع عدم اليـقين والشـكوك المحبطـة في ظل الصراعـات القائمـة والمحتملة وغيـاب المبـادرات لإنهـاء الأزمات الدوليـة المعقدة، وضعـف إن لم يكـن غيـاب الأمم المتحدة التـي كانت عنـوان العالـم المعاصر وأداة لحـل النزاعـات وبسـط القانـون الدولـي، كمـا أن مجلـس الأمـن الدولـي فقـد دوره على السـاحة الدوليـة ويعاني من الشـلل نتيجة لانقسـام الـدول دائمة العضويـة التي لديهـا حق النقـض (الفيتو) وهـذا مـا ظهر جليًـا في الأزمـة الأوكرانيـة، والحرب الإسـرائيلية علـى قطـاع غـزة مما يجعـل خبـراء العلـوم السياسـية والعلاقات الدوليـة يشـبهون المرحلة الحالية بالمرحلة التي سـبقت قيام الحرب العالميـة الثانيـة وضعـف دور منظمـة عصبة الأمم في ذلـك الوقت.

في خضـم هـذه الأمـواج العاتية التـي تتقاذف العالـم، لم تقف دول مجلـس التعـاون الخليجـي مكتوفة الأيدي، بل تـدرس التحرك نحـو المسـتقبل بدقة وتخطو خطوات واثقـة في كل الاتجاهات حيث اتجهـت نحـو الاعتماد علـى الذات ونحو الشـراكات مـع التكتلات الاقتصاديـة الكبـرى والـدول المتقدمـة وشـعارها في هـذا الانفتاح المفيـد هـو تحقيـق وحمايـة المصالح العليـا المشـتركة دون الدخول في تحالفات سياسـية أو عسـكرية أو الانحياز لطرف على حسـاب الآخـر، وصاغت أهدافها في الـرؤى الوطنية للتنمية (٢٠٤٠/٢٠٣٠) ورسـمت خارطـة طريـق اقتصاديـة وتنمويـة لتحقيـق هـدف مهم يمكِنهـا مـن النجـاح وهـو (توسـيع القاعـدة الاقتصاديـة وتنويـع مصـادر الدخـل والاعتمـاد علـى الـذات) ولتحقيـق ذلـك اتجهت نحـو تـوطين الصناعـات المدنيـة والعسـكرية والتوسـع في جـذب الاسـتثمارات الوطنيـة والأجنبيـة، مـع الاهتمام بالعنصر البشـري الوطنـي، ولتحقيـق ذلـك اتبعت سياسـة الانفتاح غيـر المؤدلج على جميـع دول العالـم وكانت البوصلـة التي تحدد وجهة هـذا الانفتاح هـي (مصلحة الوطن والمواطن)، كما جـاءت الرؤية الخليجية للأمن الإقليمـي لتحـدد توجهات دول مجلس التعاون نحـو المنطقة والعالم برؤيـة موضوعية بهدف تأمين المنطقة والتعامـل بإيجابية مع جميع دول العالم وإبعاد الإقليم عن شـبح الحـروب والصراعات البينية أو مـع أطراف خارجية، بـل ركزت على حل الصراعـات بالحوار وعبر المفاوضـات، ودعم جهـود السلام، وتعزيز الجهـود الرامية إلى عدم انتشار أسـلحة الدمار الشـامل، ومحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه، وتكريـس الحـوار مع الآخـر وتعزيز مبادئ حُسـن الجـوار واحترام مبادئ القانـون الدولي.

والمملكـة العربيـة السـعودية ودول مجلـس التعـاون الخليجي، تطبـق مـا تقدم في حـل الخلافـات في المنطقـة والعالم ومـن بينها الحـرب الروسـية / الأوكرانيـة ونظمـت مؤتمر جدة الشـهير لهذا الغرض ومازالت مسـاعيها مسـتمرة ولن تنقطع، كمـا قامت بجهود مكثفـة وما زلـت لتثبيت الوفاق والسلام في السـودان واليمن ولبنان ومنطقـة البحـر الأحمـر، وتقـف بـكل قـوة لإعـادة طـرح المبادرة العربيـة للـسلام لحـل القضيـة الفلسـطينية عبـر حـل الدولـتين لإقامـة سلام دائـم وعـادل يعيـش تحـت مظلتـه كل الأطـراف في المنطقـة بسلام واسـتقرار ولتتوجه جميع دول المنطقـة نحو التنمية المنشـودة، ويتبقى أن تتجاوب دول الإقليـم والمجتمع الدولي مع هذه الجهـود التـي تقودهـا المملكـة ويتبناها خـادم الحرمين الشـريفين الملـك سـلمان بـن عبـد العزيز ـ حفظـه الله ـ وسـمو ولـي العهد ورئيـس مجلـس الـوزراء صاحب السـمو الملكـي الأميـر محمد بن سـلمان ـ حفظه الله ـ لتحقيق هـذا السلام والاسـتقرار المنشـود والانخـراط في برامـج التنميـة مـن أجـل رفاهيـة شـعوب المنطقة والعالم.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

ثلاثة أسباب لإطالة أمد الحرب الروسية / الأوكرانية

الطرفان يُفكران بطريقة "صفرية" وليس لديهما استعداد للتنازل ومن الأرجح ألا يتم التوصُّل للتسوية

في ٢٤ فبراير ٢٠٢٤م، أكملت الحرب الروسية في أوكرانيا عامها الثاني دون توقف أو كلل، واستمرت العمليات العسكرية وخصوصًا على مُستوى الطائرات المُسيرة بشكل شبه يومي تقريبًا. عندما بدأ القتال باجتياز القوات الروسية الحدود بين البلدين في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، توقع كثير من المُحللين أنها سوف تكون حربًا قصيرة بسبب عدم التوازن في القُدرات القتالية بين البلدين، ولكن ذلك لم يتحقق نتيجة الدعم الهائل الذي قدمته الولايات المُتحدة وحلفاؤها لكييف عسكريًا وسياسيًا، وفرضها لسلسلة العقوبات الاقتصادية على موسكو لإضعاف قُدرتها على تمويل الحرب وتزويد الجيش بالسلاح.

أ.د. علي الدين هلال

وعلى مدى الشهور التالية لاندلاع العمليات العسكرية، استطاعت روسيا الحفاظ على قدراتها القتالية في الحرب، والدفاع عن مواقعها في مواجهة الهجوم المضاد الذي شنته القوات الأوكرانية في صيف ٢٠٢٣م. وأدى الدعم الأمريكي لأوكرانيا إلى استمرار التوتر في العلاقات بين موسكو وواشنطن، وإعلان روسيا في فبراير ٢٠٢٣ م، الانسحاب من معاهدة نيو ستارت التي تُنظم تخفيض الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة، وذلك بحجة عدم التزام الأخيرة بها. شهد عام ٢٠٢٣ م، أيضًا، تطوير موسكو علاقاتها مع حلفائها، فزار الرئيس الصيني شي جين بينج موسكو في مارس للتأكيد على عمق العلاقات بين البلدين، وتلاها زيارة كيم جونغ أون رئيس كوريا الشمالية في سبتمبر، ثُم زيارة للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في ديسمبر. ترافق ذلك مع سعي موسكو إلى تجاوز العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وذلك من خلال البحث عن أسواق جديدة للنفط والغاز في آسيا، وطورت علاقاتها التجارية مع الصين والهند. وكذلك، من خلال تطوير علاقاتها مع الدول العربية والأفريقية.

في هذا السياق، يُحلل هذا المقال عوامل استمرار الحرب وتطور المواقف الأمريكية والأوروبية تجاهها، وفُرص التسوية وإنهاء الحرب.

أولًا: عوامل استمرار الحرب

يميز الباحثون في تاريخ الحروب بين الحروب قصيرة الأمد التي يُحسب عمرها بالأيام والأسابيع وتلك طويلة الأمد التي يحسب عمرها بالسنوات. يندرج ضمن الحروب القصيرة مثلا الحرب بين الهند والصين في أكتوبر ١٩٦٢م، وحربي يونيو ١٩٦٧م، وأكتوبر ١٩٧٣م، في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي، وفي الصراع بين أرمينيا وأذربيجان في سبتمبر ٢٠٢٣م. أما الحروب الطويلة، فمن أمثلتها الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٨-١٩٤٥)، والحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣م).

في هذا الإطار، يُمكن تفسير إطالة أمد الحرب الروسية الأوكرانية بثلاثة أسباب:

السبب الأول هو: امتلاك أطرافها لموارد اقتصادية وعسكرية كبيرة تُمكنها من الاستمرار في القتال أو بالحصول على هذه القُدرات من الحلفاء. وينطبق هذا التفسير على الحروب الروسية في أوكرانيا، فروسيا تمتلك إمكانات اقتصادية كبيرة وقُدرات عسكرية هائلة تشمل أكبر ترسانة نووية في العالم. لا تمتلك أوكرانيا قُدرات مُماثلة ولكِنها استمرت في خوض

استمرت الحرب لقُدرة موسكو وكييف على مواصلة القتال والاقتصاد الروسي نجح في تحمل تكلفة الحرب ولم تكسره حِزم العقوبات الغربية

الحرب بسبب تدفق الدعم العسكري والمالي لها من دول حِلف شمال الأطلنطي بقيادة الولايات المُتحدة، إضافة إلى كندا واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا التي وفرت لكييف الأسلحة والمُعدات والذخائر والمعلومات الاستخباراتية والمُساعدات الاقتصادية والمالية.

استمرت الحرب بسبب قُدرة الطرفين المُتحاربين -موسكو وكييف-على مواصلة القتال. فالاقتصاد الروسي نجح في تحمل تكلفة الحرب، ولم تكسره حِزم العقوبات الاقتصادية الغربية. واستطاعت روسيا، ذات ال ١٤٤ مليون نسمة، أن تُوفِر الموارد البشرية لمواصلة القِتال بفتح أبواب التطوع للجيش الروسي من أبناء جنسيات أُخرى، وواصلت أوكرانيا، صاحبة ال ٤٤ مليون نسمة، القِتال بفتح أبوابها أيضًا للمُتطوعين في جيشها، وبإصدار قانون بتخفيض سن التجنيد في الجيش في أبريل ٢٠٢٤م، وباستمرار الدعم الاقتصادي والعسكري الغربي لها.

والسبب الثاني هو طبيعة الصراع الذي أدى إلى نشوب الحرب. فمن الناحية النظرية، فكُلما كان الصراع له طبيعة اجتماعية وثقافية أو إذ تعلق بشعور أحد أطراف الصراع بتهديد جسيم على بقائه وكيانه، زادت احتمالات إطالة أمد الحرب.

فمن وجهة النظر الروسية، شعرت موسكو بتهديدات مُتزايدة على أمنها نتيجة سياسة حلف الأطلنطي في التوسع شرقًا وأبلغت مخاوفها إلى الدول الغربية. زاد من هذه المخاوف ما تردد من تصريحات غربية حول دعوة أوكرانيا لعضوية حلف الأطلنطي، وذلك بسبب المكانة الخاصة التي تشغلها كييف في التاريخ الروسي.

أما وجهة النظر الأوكرانية، فترى أن الحرب هي دفاع عن حدودها الدولية وقوميتها الخاصة بها، وتأكيد لحق الأوكرانيين في حُكم أنفسهم بأنفسهم واختيار المسارات السياسية والاقتصادية التي يرتضونها دون الحصول على موافقة "الأخ الأكبر"، وتبني المواقف والسياسات التي تخدم مصالحهم دون الحصول على موافقة روسيا.

والحقيقة أن تاريخ العلاقات الروسية / الأوكرانية هو تاريخ مُعقد وتختلف بشأنه وجهات النظر. فالنخبة الروسية ترى أن جذور القومية الروسية ارتبطت بكييف بل أن أوكرانيا أُسميت بروسيا الصغرى، أما النخبة الأوكرانية الحاكمة، فترى أن هذه العلاقة التاريخية كانت علاقة سيطرة وإخضاع، وأن للأوكرانيين لغتهم الخاصة وثقافتهم المُتميزة وقوميتهم التي تكفل لهم حق

فعل روسيا إجراء غير قانوني وينظر الطرفان إلى القضايا محل الصراع على أنها ترتبط بحقوق تاريخية وقضايا ثقافية وقومية

تقرير المصير. ويتكرر نفس الجدل بالنسبة لشبه جزيرة القُرم. فبينما تدفع روسيا بأنها على مدى قرون كانت جزءا من روسيا، وأن الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف وهو أوكراني تنازل عن هذه المنطقة لأوكرانيا في خمسينيات القرن العشرين، وذلك في الوقت الذي كانت فيه جُزءا من الاتحاد السوفيتي، وأن هذا يُبرر لموسكو استعادتها في عام ٢٠١٤ م، لتعود إلى أحضان الوطن الأُم. وفي المُقابل، ترى أوكرانيا أن شبه جزيرة القرم ظلت جُزءا منها قرابة أربعة عقود، وأنها كانت ضمن حدودها الدولية عندما حصلت على استقلالها ١٩٩١م، وأنها انضمت إلى الأمم المُتحدة واعترفت بها روسيا ضمن هذه الحدود. ومن ثَم، فإن ما قامت به روسيا في عام ٢٠١٤م، هو إجراء غير قانوني. وهكذا، فإن الطرفين ينظران إلى القضايا محل الصراع على أنها ترتبط بحقوق تاريخية وقضايا ثقافية وانتماءات قومية.

والسبب الثالث يتعلق بالسياق الدولي للحرب. فقد نشبت الحرب في لحظة يتسم فيها النظام الدولي بحالة من التغير في توزيع مصادر القوة بين أعضائه وتزايد الحديث عن نظام دولي جديد. من أهم هذه التطورات، الصعود التاريخي للصين والنمو المُتزايد لاقتصادها، وتبلور نفوذها السياسي في أرجاء العالم، وتوطيد علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا، ونجاح تجارُب التنمية في عديد من الدول الآسيوية وبعض دول الجنوب، وكذلك نجاح عدد من الدول التي تحدت النفوذ الأمريكي في البقاء رغم الضغوط الكبيرة عليها ككوريا الشمالية، وإيران، وفنزويلا، وتصاعُد الدعوات لتطوير الأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية الراهنة لتُصبح أكثر ديمُقراطية وعدالة.

ارتبط ذلك بازدياد عدد الدول المُتقدمة لعُضوية مجموعة دول البريكس التي قرر قادتها في اجتماعهم بجنوب إفريقيا في أغسطس ٢٠٢٣ م، الموافقة على انضمام ست دول جديدة وهي الأرجنتين، وإيران، ومصر، والسعودية، والإمارات، وإثيوبيا، وهو عدد يفوق الدول الخمس المؤسسة للبريكس نفسه وهي الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا. ومن مظاهر حالة التغيُر أيضًا، الدعوة إلى التخلي عن استخدام الدولار الأمريكي في التعاملات التُجارية والمالية بين الدول واستعواضه بالعُملات الوطنية. مثلت هذه التطورات تحديًا لموقع الغرب المُهيمن وتحديدًا الولايات المُتحدة في النظام الدولي. وفي المقابل، تحرص واشنطن على إطالة أمد الحرب وذلك بهدف إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا، وزيادة ضغوطها على الصين لإضعاف تعاونها مع روسيا والحيلولة دون قيامها بدور أكبر في دعم موسكو.

في ضوء ذلك، يُمكن النظر إلى الحرب الروسية / الأوكرانية وكأنها مواجهة بين قوى التغيير في النظام الدولي وتلك المُحافظة عليه. ويؤكد ذلك التأييد الذي تتمتع به روسيا من الصين وبيلاروسيا وإيران وكوريا الشمالية وفنزويلا وكوبا، ومن كثير من دول الجنوب والتي ظهر تعاطُفها في نمط تصويتها في الأمم المُتحدة. ويؤكده، في المُقابل، الدعم الواسع الذي تتلقاه أوكرانيا من الدول الغربية وحُلفائها.

ثانيًا: تطور المواقف الأمريكية والأوروبية تجاه الحرب

تبنت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المُتحدة موقفًا مُناهضًا ومُنددًا بدخول القوات الروسية الأراضي الأوكرانية في ٢٠٢٢م. فكان من مظاهر هذا الدعم في المجال السياسي الزيارات التي قام بها قادة هذه الدول ووزراء الخارجية والدفاع فيها إلى كييف، وإصدار قرارات من الجمعية العامة للأمم المُتحدة تُدين الموقف الروسي. وفي المجال الاقتصادي، توفير الدعم المالي والذي بلغ حتى يناير ٢٠٢٤ م، مبلغ ٩٢ مليار دولار من دول ومؤسسات تابعة للاتحاد الأوربي، و٧٣ مليار دولار من الولايات المتحدة، وإنهاء الشركات الغربية أنشطتها وأعمالها في داخل روسيا، وفرض عقوبات مالية وتُجارية عليها. وفي المجال العسكري، تزويد الجيش الأوكراني بسيل من الأسلحة والذخائر وأنظمة التدريب والمعلومات الاستخباراتية التي مكنته من مواجهة القوات الروسية.

وجدير بالذكر أن مصالح الدول المُدعمة لأوكرانيا قد تباينت حول المدى الذي يُمكن أن تصل إليه في دعم أوكرانيا ولكنها اتفقت جميعًا على أن روسيا تُمثل تهديدًا للأمن الأوروبي بشكل لا مثيل له مُنذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولذلك، فإنه ينبغي هزيمتها أو على الأقل منعها من تحقيق الانتصار على

تحرص واشنطن على إطالة أمد الحرب لإلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا وزيادة ضغوطها على الصين لإضعاف تعاونها مع روسيا

النظـر إلى الحـرب الروسـية / الأوكرانيـة وكأنهـا مواجهـة بيـن قـوى التغييـر في النظـام الـدولي وتلـك المُحافظـة عليـه

أوكرانيـا. أدت الحـرب إلى عدد من التطورات الجيو-اسـتراتيجية في أوروبـا من أهمهـا: بعث الحيويـة في حلف الأطلنطي، وتوسـعه ليضُـم فنلندا والسـويد كعضويـن جديدين فيه، وازدياد السـيطرة الأمريكيـة على قضايا الأمـن الأوروبي، وازدياد الإنفاق العسـكري في ألمانيـا بمبلـغ ١٠٠ مليـار يورو واليابان بمبلـغ ٧٤ مليار دولار في عـام ٢٠٢٣م. في المُقابـل، زادت الصادرات الروسـية من النفط إلى الصين بشـكل مضطرد، وشـغلت موسـكو بذلك المرتبـة الثانية بين الـدول المصـدرة للنفط إلـى الصين بعد السـعودية، وكذلـك الهند التـي تعد موسـكو أكبـر مُصدِر للنفـط إليها.

في عـام ٢٠٢٣م، بـدأت مظاهـر للتململ الشـعبي في بعـض الدول الأوروبية بسـبب التداعيات الاقتصادية السـلبية لاسـتمرار الحـرب على مُعـدلات التضخم وارتفاع الأسـعار فيهـا خاصة بعد توقـف إمـدادات النفط والغاز الروسـي إليها. ومـع النصف الثاني مـن العام، والشـهور الأولى من عام ٢٠٢٤م، تبلـورت عدة تطورات

١. ازديـاد انتقـادات أعضـاء الكونجـرس مـن الحـزب الجمهـوري لاسـتمرار دعـم أوكرانيـا، كان من شـأنها عـدم إقرار طلـب إدارة الرئيـس الأمريكي جـو بايدن تقديم حزمة مسـاعدات بقيمـة ٦٠ مليـار دولار. ممـا دفـع الرئيس الأوكراني زيلنسـكي في ديسـمبر ٢٠٢٣م، إلـى اللقـاء بعـدد مـن هـؤلاء النـواب لإقناعهم بالآثـار الوخيمـة التـي تترتـب علـى تأخيـر الموافقة علـى الدعم المُقتـرح، وإلـى وصـف الرئيـس بايـدن في ١٩ فبرايـر ٢٠٢٤ م، لسـلوك هـؤلاء النـواب بأنهـم "يرتكبـون خطـأ كبيـرًا". وتـزداد المخاوف في هـذا الشـأن مـع احتمـال نجـاح ترامـب في انتخابات الرئاسـة المزمـع إقامتهـا في نوفمبـر ٢٠٢٤.

٢. الاخـتلاف في مواقـف الـدول الأوروبيـة. وعلى سـبيل المثـال، اعتـرض المزارعـون في بولنـدا علـى الإعفـاءات الجمركية الممنوحـة لصادرات القمح الأوكراني إلى الاتحـاد الأوروبي باعتبار أنهـا تضـر بمصالحهـم وتكـرر نفـس الاعتـراض في سـلوفاكيا ورومانيـا، واعتـرض رئيـس الـوزراء المجـري فيكتور أوربـان على الدعـم الأوروبي المقـدم لأوكرانيا. من مظاهر هذا الانقسـام أيضًا طـرح الرئيس الفرنسـي إيمانويل ماكرون فكرة مشـاركة قوات من حلـف الأطلنطـي لدعـم أوكرانيا، وهو مـا أدانه الرئيـس بوتين في ١٧ مـارس في أعقاب الانتخابات الرئاسـية والتي أكد فيه أن نشـر قـوات غربيـة في أوكرانيـا قـد يقود العالم إلى شـفا حـرب عالمية ثالثـة. وعلـى أية حـال، فإن الاقتراح الفرنسـي لم يلـق تجاوبا من دول حلـف الأطلنطي، واسـتمرت بعض الـدول في التعبير عن عدم اسـتعدادها للموافقـة عليه.

٣. التذمـر الأوكرانـي من انخفـاض الدعم المالـي والتأخر في وصـول إمـدادات الأسـلحة والذخائـر الغربية ويـدل على ذلك انخفـاض الدعـم المالـي خلال الفتـرة أغسـطس-أكتوبر ٢٠٢٣ بنسـبة ٨٧٪ مُقارنة بما تسـلمته خلال نفس الفترة في عام ٢٠٢٢م، وأن الكونجـرس أقر ميزانية الدفاع الأمريكيـة لعام ٢٠٢٤ م، وأتاح ٣٠٠ مليـون دولار فقـط دعمًـا لأوكرانيـا وهو ما يمثـل ٠,٥٪ من إجمالـي مقتـرح الدعـم الـذي قدمـه الرئيـس بايـدن. ممـا دفع بالرئيـس الأوكرانـي زيلينسـكي إلـى الإفصاح عن مخاوفه بشـكل علنـي أمـام مؤتمر الأمـن بميونخ في فبرايـر ٢٠٢٤ م، قـائلا مالم يتصدى العالم لبوتين، فانه سـوف يجعل السـنوات القادمة "كارثية" علـى دول أخرى عديـدة. وأعقب ذلك في ٢٩مـارس بتصريح فاجأ فيـه حلفائه مـن الـدول الغربية عندما أبـدى اسـتعداده لأول مرة للمفاوضـات مع روسـيا فورا حتـى" دون عودة أوكرانيـا إلى حدود ١٩٩١م"، ويبـدو أن هـذا التصريح صدر لتحذيـر الدول الغربية من مغبـة تأخيـر إمداد كييـف بالسلاح، ممـا قد يجبرها علـى اتخاذ مثـل هـذه الخطوة. وفي ١١ أبريـل حذر الرئيـس الأوكراني حلفائه مـن أن روسـيا تقـوم بضـرب البنيـة التحتيـة الحيويـة في بعـض المناطـق الأوكرانيـة، وطالـب الغـرب بسـرعة توريد نظم التسـلح اللازمـة لمواجهة ذلك.

٤. اندلاع الحرب في غـزة: زاد من حدة المخاوف الأوكرانية تصاعُـد القتـال بين الجيـش الإسـرائيلي وفصائـل المُقاومـة الفلسـطينية في قطـاع غـزة مُنـذ ٧ أكتوبـر ٢٠٢٣م، فاحتلـت قمة أولويـات الولايات المُتحـدة والدول الغربية. وصرفـت أنظارهم عن الوضـع في أوكرانيـا. وهو ما عبر عنه الرئيس الأوكراني نفسـه في ٤ نوفمبـر ٢٠٢٣م، بـأن "الاهتمـام العالمـي بالحـرب في غزة يصب في مصلحـة الآمال الروسـية التـي تتطلع إلى صـرف الاهتمام عن الحـرب المُسـتمرة في أوكرانيا".

بـدأت الحـرب مـن مقولتيـن ثبـت عـدم صحتيهمـا: تصرفـت روسـيا وكأنهـا تملك قُـدرات أكبر من إمكاناتها وتصرفت أمريكا على أن قُدرات روسيا أقل مما تمتلكه

ثالثًا: المُستقبل وفُرص التسوية

بـدأت هـذه الحـرب مـن مقولـتين ثبـت عـدم صحتيهمـا. تصرفـت روسـيا كمـا وكأنهـا تملـك قُـدرات أكبـر مـن إمكاناتها الحقيقيـة، وتصرفـت الولايـات المتحـدة ودول التحالـف علـى أن قُـدرات روسـيا أقـل ممـا تمتلكه فعـلًا. فانتهـى الأمـر بحالة من الجمـود، والاسـتنزاف المنتظم لقـدرات الطرفين المتحـاربين. فلا الحـرب الدائرة يمكن الاسـتمرار فيها إلى ما لانهاية، ولا يسـتطيع أحـد الطـرفين المُتحـاربين وضـع نهايـة عسـكرية حاسـمة لهـا. كمـا أن الوصـول إلـى حـل تفاوضي لا يبـدو أمراً ممكنـا في ضوء المُعطيـات الراهنة.

ويتضـح ذلـك مـن تحليـل الخطـاب السياسـي للطـرفين الأوكرانـي والروسـي وتصـور كُل منهما لمفهوم النصـر، أي اللحظة التـي تتحقـق فيها أهـداف الحـرب ويُمكـن الجلـوس بعدها على مائـدة المفاوضـات. يُركز الخطاب الأوكراني، كمـا تبلور في المُبادرة الأوكرانيـة لإنهـاء الحـرب في نوفمبـر ٢٠٢٢م، علـى تحرير جميع الأراضـي الأوكرانيـة التي احتلتها روسـيا بما في ذلك شـبة جزيرة القُـرم التـي تم السـيطرة عليها عـام ٢٠١٤م، وهـي الأراضي التي كانـت ضمـن الحـدود الأوكرانيـة عنـد اسـتقلالها والمعتـرف بها دوليـا. يظهـر هـذا التصميـم في قيـام الرئيـس الأوكرانـي في ٨ فبرايـر ٢٠٢٤ م، بإحـداث عـدد مـن التغييـرات في قيـادة الجيش شـملت القائد العام للقوات المسـلحة، ورئيس هيئـة الأركان، وقائد قـوات الدفـاع الإقليمـي. كمـا ظهـر في الخطـاب الـذي ألقاه في ٢٤ فبرايـر بمُناسـبة مـرور عامين على الحـرب والـذي تعهد فيه باسـتمرار القتـال حتى تحقيـق النصر.

وفي المُقابـل، يبـدو الموقـف الروسـي صامـدًا، فالاقتصـاد لم يتعـرض للانهيـار خلافًـا لتوقعـات بعـض الدوائـر الغربية، ونجح النظـام السياسـي في الحِفـاظ علـى تماسُـكه ووحدته واسـتطاع اسـتيعاب تمـرُد مجموعة فاجنـر في يونيو ٢٠٢٣م، وتأسيسًـا على ذلـك، يُركـز الخِطـاب الروسـي علـى أن موسـكو حققـت أهدف حمايـة الـروس الذيـن يعيشـون في أوكرانيـا وذلـك بعـد انضمام المُقاطعـات الأربعة التي تسـكُنها أغلبية من أصل روسـي وأصبحت جُـزءًا مـن الاتحـاد الروسـي. وفي خطـاب لبوتين في ١٤ ديسـمبر ٢٠٢٣م، أشـار إلـى أن الحـرب سـوف تسـتمر حتـى يتـم "اقتلاع النازيـة"، ونـزع سلاح أوكرانيـا، وحيادها.

في أعقـاب الإخفاقات السياسـية والعسـكرية التـي مُنيت بها أوكرانيـا ازدادت نبـرة الثقة في خطابات بوتين في عام ٢٠٢٤م، ففي خطابـه بمُناسـبة العام الجديد، أكد أن روسـيا "لـن تتراجع أبدا"، وأننـا "أثبتنا مـرارا أنه بإمكاننا الاضطلاع بأصعـب المهمات...لأنه لا يمكـن لأي قـوة أن تُقسِـمنا". وفي خطابـه السـنوي إلى الأمة في ٢٩ فبرايـر ٢٠٢٤م، أشـار إلـى ازدياد القـدرات القتالية الروسـية بشـكل كبيـر، وانهـا تتقـدم بشـكل منتظـم في عدد مـن الجبهات، وتجبـر الجيش الأوكراني علي الانسـحاب، وحذر من أن سياسـات الـدول الغربيـة تجـاه الحرب يمكـن ان تـؤدي إلى "حـرب نووية". وكـرر ذلـك في تصريحاتـه في المؤتمر الصحفي في مـارس ٢٠٢٤م، والـذي ورد فيه أن روسـيا سـتحتاج إلى التفكيـر في الطرف الذي يمكنهـا إجـراء محادثات معـه بشـأن إحلال الـسلام في أوكرانيا، مشـيرًا إلـى أن الرئيس الأوكراني زيلينسـكي ليس خيـارًا واردًا.

واتصالًا بذلك، رفعت موسـكو ميزانيـة الدفاع ثلاث مرات من عـام ٢٠٢١م، حتـى بلغـت ٣٠٪ من الموازنة العامـة للدولة، مما أدى إلى تطوير الصناعات العسـكرية الروسـية وزيادة إنتاجها. وارتبط بذلك إعـادة النظر في الخطط العملياتيـة للجيش وتكتيكاته.

تبـدو الهُوة الكبيـرة بين الموقفين، فأوكرانيا تعتبر أن اسـتعادة أراضيهـا شـرط لبـدء المُفاوضـات، بينمـا ترغـب روسـيا في بدء المُفاوضـات علـى أسـاس الاعتراف بالأمـر الواقع وهو سـيطرتها علـى أجزاء مـن الأراضـي الأوكرانية.

فمـاذا عـن الـرؤى المطروحـة لحـل الصـراع؟ تتجـه الـدول الغربيـة المؤيدة لوجهـة النظر الأوكرانية لعقـد مؤتمر دولي للسلام في أوكرانيـا في يونيـو ٢٠٢٤م، ويظهـر التوجـه السياسـي في هذا المؤتمـر في عـدم توجيـه الدعـوة لروسـيا لحضـور المؤتمـر. وفي المُقابـل، هُنـاك مُبـادرة الـصين للوصـول إلى حل سياسـي للأزمة الأوكرانيـة الـذي اقترحتـه بـكين في فبرايـر ٢٠٢٣م، وبينمـا رأت موسـكو أن المُبادرة تُمثل أساسًـا يُمكِن البناء عليـه، رفضتها الدول الغربيـة لأنها لم تُشـر صراحة إلى انسـحاب القوات الروسـية من الأراضـي الأوكرانيـة، ووصفهـا وزيـر الخارجية الأمريكـي أنتوني بلينكـن بـ "الخُدعـة". وهُنـاك أيضًـا جهـود الوسـاطة التُركية في ٢٠٢٢م، ومُباحثـات كوبنهاجن-جـدة في نفـس العـام بمشـاركة ١٥ دولـة، وفي عام ٢٠٢٣ م، بمُشـاركة ٤٠ دولة ضمت الولايات المُتحدة والـصين والهنـد وعـددًا من الـدول الأوروبية.

تنتهـي الحروب عندما تشـعُر الأطراف المُتحاربة بأن اسـتمرار القتـال يفرض عليهـا تكلفة تفوق النصر فيها من مكاسـب وعندما تشـعُر بأن الحرب أصبحـت مصدرًا لاسـتنزاف قُدراتها ومواردها دون أمـل في القُـدرة علـى حسـمها لصالحهـا. ولا ينطبـق أي من هذيـن الافتـراضين على حالـة الحـرب الروسـية الأوكرانية حتى الآن. ومـازال الطرفـان المُتحاربان يُفكـران بطريقة "صفرية" وليس لـدى أي منهـا اسـتعداد للتنازل أو المُسـاومة. لذلـك، فمن الأرجح ألا يتـم التوصُـل إلـى نهايـة وتسـوية سياسـية للمُشـكلات التـي أوجدتها في القريـب المنظور.

* أستاذ العلوم السياسية-جامعة القاهرة

أوكرانيا... جبهة الشرق والغرب الساخنة

دول الخليج مدعوة للتعامل بمنظور المصلحة والأمن للاستفادة من الاستقطاب والنظام الدولي الجديد

تاريخياً واستراتيجياً، تُعتبر أوكرانيا الحد الفاصل جغرافياً بين الشرق والغرب.. وبين آسيا وأوروبا، حيث تفصلهما سلسلة جبال الأورال والقوقاز والبحر الأسود، كحدود طبيعية، وإن أطلق على أجزاء بينهما لتشكيل ما يسمى بمنطقة أو قارة أوراسيا. تقع أوكرانيا، في منطقة فاصلة بين آسيا وأوروبا، ولذا من يسيطر على أوكرانيا يتحكم في مفاتيح الغرب ومغاليق الشرق. في الحرب العالمية الثانية، كانت أوكرانيا النقطة التي وقف عندها جيش هتلر، وانكساره فيها هو بداية اندحار الزحف الألماني شرقاً، أكثر من فشل الجيش النازي دخول مدينة ستالين جراد، على الجبهة الشمالية الشرقية من حملة (بربروسا)، التي أراد بها هتلر إكمال سيطرته على أوروبا، بما فيها الأجزاء الشرقية من قارة أوراسيا، ليكتمل بها صرح تاج رايخه الثالث، للهيمنة على العالم.

د. طلال صالح بنّان

كان سهلاً على هتلر، دخول جيوشه موسكو، كما فعل من قبله نابليون، للقضاء على نظام ستالين والجيش الأحمر، ليغلق الجبهة الشمالية الشرقية، في حملة (بر بروسا)، إلا أنه اختار، رغماً عن إرادة جنرالاته، أن تتوجه جيوشه جنوباً للسيطرة على حقول النفط في القوقاز، والوصول إلى موسكو عن طريق كييف، قبل أن يحسم جبهة ستالين جراد، التي يمكنه الوصول إليها، من جبهة الشرق، بدل الدخول إليها من الغرب. لكن الذي حدث: أن تجمد الجيش النازي في صقيع ستالين جراد ليغوص في وحل كييف.. وتتهاوى أحلامه في بناء رايخه الثالث بالسيطرة على أوروبا، بما فيها الجزء الشرقي من منطقة أوراسيا، ومن ثَمّ السيطرة على العالم.

جبهة الدب الروسي الرخوة

كانت منطقة القرم وجنوب شرق أوكرانيا، تاريخياً واستراتيجياً، خاصرة الحدود الروسية الرخوة، بسهولة اختراقها وعبور الإمبراطوريات الكبرى إلى آسيا الصغرى ومن ثم إلى الصين، بينما الدب الروسي كامنٌ في عرينه على امتداد سفوح جبال الأورال الشرقية، التي تمثل فاصلاً طبيعياً يصعب اختراقه من أعداء الروس الأوروبيون في الغرب. من هذه المنطقة دلف جيش الإسكندر الأكبر، ليزحف لمناطق آسيا الصغرى ومنها إلى الصين نزولاً إلى بلاد فارس ومن ثَمّ إلى شبه القارة الهندية، مهدداً التخوم الجنوبية لحدود روسيا مع الصين وبلدان آسيا الوسطى، حتى الشواطئ الشرقية للبحر الأسود.

نفس الطريق شقته الإمبراطورية الرومانية.. ودخلت منه الديانة المسيحية الأرثوذكسية، بعد أن سقطت روما. ونفس المسار الذي اتبعه التتار لتوسع مملكتهم شمالاً من أراضي آسيا الوسطى اجتياحاً لشبه جزيرة القرم، ثم احتلال الجنوب الشرقي لروسيا بما فيه أجزاء من أوكرانيا مع حرمان الروس من الإطلالة المباشرة على مياه البحر الأسود.

نابليون بحملته الوطنية الكبرى ضد أوروبا، بهدف إخضاعها، اخترق الحدود الروسية من الوسط وصولاً إلى موسكو، لكنه واجه ما واجهه بعده هتلر في حملة (بر بروسا)، عندما حل الشتاء وانقطعت سبل الإمداد من باريس إلى وسط أوروبا وصولاً إلى الجبهة الشرقية في عمق وسط روسيا، الأمر الذي أجبر نابليون على الانسحاب من موسكو والأراضي الروسية بعد أكثر من شهر لاحتلاله موسكو. العثمانيون، أيضاً كان لهم حروب، كر وفر مع الروس، احتل خلالها العثمانيون جزيرة القرم وطول الساحل الجنوبي من أوكرانيا، على البحر الأسود، وأجزاء من الحدود بين أوكرانيا وروسيا في أقصى الجنوب الشرقي من روسيا.

باختصار، كان الغزاة، طوال خمسة وعشرون قرناً، يهددون أمن الروس من خاصرة حدود إمبراطوريتهم الرخوة الواقعة على تخوم حدودهم الجنوبية الغربية مع أوكرانيا. حتى أن الأمر وصل بحكام الكرملين في موسكو التمسك بهذه الخاصرة الرخوة التي طالما أغرت الغزاة تهديد أمنهم القومي، لتصبح أوكرانيا خط الدفاع الأول عن الإمبراطورية الروسية، في عهد القياصرة.. والنظام الشيوعي في عهد الاتحاد السوفيتي، وروسيا الاتحادية الجديدة في عهد بوتن.

حدود روسيا الصلبة

عكس جبهة روسيا الرخوة في أوكرانيا على ساحل البحر الأسود، روسيا كان عليها فعل القليل لحماية جبهتها الوسطى في مواجهة موسكو.. وجبهتها الشمالية الشرقية في مواجهة ستالين جراد. على طول هاتين الجبهتين (الوسطى والشمالية الغربية) كان الروس يتبعون خطة دفاعية، عمادها جر العدو للعمق الروسي الدافئ نسبياً في فصول الربيع والصيف، حتى لو اقتضى ذلك اختراق الجبهة الروسية على طول سفوح جبال الأورال الوكر الحصين للدب الروسي، حتى إذا توغل العدو في الداخل حيث العمق الاستراتيجي لعرين الدب الروسي، أنقض عليهم الجيش الروسي وأبادهم.

عند هذه النقطة من توغل العدو في عمق الأراضي الروسية عند العاصمة موسكو وحولها، تطول خطوط إمداد العدو الزاحف من الغرب، فيحدث نقص خطير في المعدات والذخيرة والمؤن المحروقات، فتضعف جيوش الأعداء، ثم تقوم الطبيعية بعملها الاستراتيجي في صعوبة سير قوافل الجنود، إما تتجمد في الصقيع القارس شتاءً، في الشمال والوسط.. أو تغوص في وحل الخريف والربيع الممطر بغزارة، في الجنوب الدافئ. ثم يأتي الجيش الروسي في هجوم مضاد إما أن يقنع العدو العودة من حيث أتى بعد يأسه من استحالة غزو روسيا، كما هو في حالة حملة نابليون (١٨١١، ١٨١٢ م).. أو ملاحقة العدو حتى عمقه الاستراتيجي بدخول عاصمته، كما حدث عند دخول الجيش الأحمر برلين وتدمير مقر البرلمان النازي (الريستاج) في قلب برلين، بل حتى الوصول إلى مخبأ هتلر في قلب العاصمة برلين.

لهذه الأسباب الاستراتيجية، ذات الخلفية التاريخية، لم تكن موسكو أن تسمح لكييف بأن تقترب كثيراً من الغرب، بما يهدد الأمن القومي لروسيا الاتحادية... دعك السماح لها من أن تنضم لعدوه اللدود حلف شمال الأطلسي، بقيادة الولايات المتحدة.. ولا حتى الانضمام، إلى صيغة للتعاون أكثر "براءة" مع الغرب، ضمن منظومة الاتحاد الأوروبي.

المشكلة أن الغرب يعرف هذه الحساسية الاستراتيجية لدى الروس من الاقتراب تجاه حدودها، خاصة تلك الخاصرة الرخوة

ليس من الحكمة النظر لدور روسيا المتنامي من منظور الغرب بل من منظور المصالح المشتركة وضرورات أمن منطقة الخليج

التي تقع في أوكرانيا... بل أن الغرب تعهد بعدم محاولة الاقتراب من حدود روسيا التاريخية، خاصةً عند حدود الجبهة الجنوبية الشرقية (أوكرانيا) بما قد يهدد أمنها القومي. لقد قدم الغرب هذا التعهد للاتحاد السوفيتي، عندما وافقت موسكو الانسحاب من دول حلف وراسو، في شرق أوروبا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (٢٦ ديسمبر ١٩٩١ م)، متوجاً تفكك حلف وارسو، والرجوع إلى حدود روسيا الاتحادية التاريخية، قبل قيام الثورة البلشفية (٢٥ أكتوبر – ٧ نوفمبر ١٩١٧م).

لكن الغرب، لم يف بذلك الوعد، فأخذ يتمدد شرقاً في بولندا ورومانيا والمجر، حتى شارف الاقتراب من أوكرانيا، عندها انتفض الدب الروسي دفاعاً عن حدود روسيا الاتحادية، حتى لو اقتضى الأمر احتلال أوكرانيا. وكان أن شنت روسيا الحرب على أوكرانيا، بأن استغلت الفصائل الداعية للانفصال من أوكرانيا، في منطقة الحدود الجنوبية الغربية مع روسيا، في مقاطعة (دو نباس) بدعوى طلب سكان جمهوريتي دونتسك ولوغانسك، ذوي الأصول الروسية، الانضمام لروسيا الاتحادية، بعد إعلان انفصالهما عن أوكرانيا، لتستجيب لهم موسكو بدعوى استعادة أجزاء من أراضيها ترى أن كييف تحتلها، فاندلعت الحرب في الرابع والعشرين من فبراير ٢٠٢٢م.

موسكو، من جانها، أطلقت على تدخلها العسكري ضد أوكرانيا، على مشارف حدودها الجنوبية الشرقية (حملة عسكرية خاصة ومحدودة)! لتتجنب الدخول في إشكالات مصطلح الحرب، التي قد تترتب عليه مسؤوليات قانونية وسياسية، يحكمها القانون الدولي، وتفادياً لحساسية العلاقات الاستراتيجية مع الغرب. بينما، في المقابل، اعتبر الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا حرباً على دولة مستقلة، ذات سيادة، امتداداً لمحاولة سابقة عام ٢٠١٤م، التي انتهت باحتلال الروس شبه جزيرة القرم، وإعلان ضمها لروسيا الاتحادية. تكريساً لمشروع ضم شبه جزيرة القرم عمدت موسكو، منذ احتلالها لشبه جزيرة القرم، إنشاء جسر بري مزدوج (للسيارات والقطارات) لربط البر الروسي بشبه جزيرة القرم. وفي فبراير ٢٠٢٢ م، قدّرت موسكو أن الوقت قد حان لإخضاع أوكرانيا، ولو تطلب الأمر احتلالها، لإجهاض محاولات كييف والغرب انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، بما في ذلك انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي... وكانت الحرب، التي دخلت في فبراير الماضي عامها الثالث.

استراتيجية الخوف المضاد

ليست روسيا وحدها التي كانت تخشى غزوها من الغرب، الغرب نفسه، كان يخشى من غدر الدب الروسي، الذي يتخذ من الحدود الطبيعة مع أوروبا على امتداد جبال الأورال، الفاصلة بين آسيا في الشرق وأوروبا في الغرب، حدوداً طبيعية، مثل ما هي خطوط دفاعية لروسيا، يمكن من الناحية الاستراتيجية، تتحول إلى نقطة هجوم استراتيجية تهدد شرق ووسط أوروبا.

هذا ما حدث، بنهاية الحرب العالمية الثانية، عندما اندفع الجيش الأحمر، بعد انهيار جيوش هتلر على الجبهة الشرقية عبر سهول أوروبا الشرقية المفتوحة، حتى وصل الجيش الأحمر إلى قلب عاصمة الرايخ الثالث (برلين). كان الغرب، في تلك الحرب يخشى، أن يستمر زحف الجيش الأحمر حتى يستولي على كامل أوروبا، حتى المحيط الأطلسي.. وتدين لموسكو (الشيوعية) كل أوروبا، مما يشكل تهديداً فورياً وناجزاً على مجتمعات دول غرب أوروبا الديمقراطية، وربما يمتد خطر الزحف الروسي المحتمل، ليعبر المحيط الأطلسي، حتى السواحل الشرقية للولايات المتحدة وكندا.. ويمكن أن يتواكب مع هذا الزحف الروسي المحتمل غرباً، مع زحف آخر من الشمال الشرقي لأمريكا الشمالية من خلال مضيق بيرنج، ليستعيد الروس ألاسكا، نزولاً إلى مقاطعة كولومبيا البريطانية، ومنها إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة على طول سواحل ولايات، واشنطن، وأوريغون، وكاليفورنيا.

"سيناريو" مقلق سيطر على دول الحلفاء الغربيين، لو فكر الروس، أن لا يقفوا عند حدود أوروبا الشرقية ويواصلوا زحفهم غرباً، لاحتلال كامل أوروبا. كابوس استراتيجي كان يقض مضاجع دول الحلفاء الغربيين، ناتج عن قناعتهم الاستراتيجية بعدم تمكنهم من صد أي هجوم بالأسلحة التقليدية يقدم عليه الجيش الأحمر، ولا يقف عند النقطة التي انتهى إليها، في منتصف ألمانيا واقتسام العاصمة الألمانية برلين مع حلفائه الغربيين (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا)، عند الإعلان عن نهاية الحرب الكونية الثانية، في أوروبا مايو ١٩٤٥م.

خارج وجود قوة ردع تقليدية لمنع مواصلة الجيش الأحمر تقدمه على جبهة أوروبا الغربية، الذي من المحتمل أن ينتهي بإعلان الاتحاد السوفيتي المنتصر الوحيد في الحرب العالمية الثانية، ومن ثَمّ إعلانه زعامة عالم ما بعد الحرب، بدايةً للهيمنة الكونية، مما يشكل نكسة استراتيجية لمجتمعات الديمقراطيات الليبرالية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، وبالتبعية: مشروع

الولايات المتحدة الأممي لزعامة النظام الدولي الجديد (نظام الأمم المتحدة)، بعد الحرب. هذا الخوف الاستراتيجي، الذي انتاب الغرب، من احتمال زحف الجيش الأحمر من وسط إلى غرب أوروبا .. وفي غياب قوة ردع تقليدية رادعة، بل وحتى إرادة حقيقية لمواصلة الحرب عند الحلفاء الغربيين، بزعامة الولايات المتحدة، فقد أعيت الحرب الجميع، خاصةً الولايات المتحدة، التي تجددت لديها بعد الحرب نزعتها الانعزالية، ورغبة جيشها ترك المسرح الأوروبي.

كذلك بعد اتضاح نوايا ستالين في اقتسام غنائم الحرب الاستراتيجية، وليس الإبقاء على الشراكة التي تطورت أثناء الحرب لهزيمة هتلر.. وبعد أن رفض ستالين أن تشمل الاتحاد السوفيتي خطط إعادة إعمار مسرح الحرب في أوروبا والاتحاد السوفيتي، عن طريق مشروع مارشال الاقتصادي لإعادة إعمار مسرح عمليات الحرب العالمية الثانية، بما فيها الجانب السوفيتي. لقد وعى السوفييت مبكراً، أن فخ مشروع مارشال المسيل للعاب، سيكلف الاتحاد السوفيتي تخليه عن أيدولوجيته الشيوعية، بالذوبان في منظومة الدول الديمقراطية في الغرب، وبالتبعية التخلي عن كل مكاسبه الاستراتيجية من هزيمة ألمانيا النازية ودول المحور.

كل تلك اعتبارات وتقديرات جالت في عقول ساسة الغرب الديمقراطي، في حالة ما قرر الاتحاد السوفيتي، استغلال زخم زحفه غرباً بهدف هزيمة هتلر، لينتهي بحرب جديدة يفرضها على حلفائه في الغرب، يقضي بها على وجود الديمقراطيات الغربية، في أوروبا، وربما يهدد مباشرةً أمن الولايات المتحدة القومي، بصورة مباشرة، ربما بصورة أقوى من تهديد ألمانيا النازية، وتقترب من ما مثلته العسكرية اليابانية، من تهديد مباشر لأمن الولايات المتحدة، بالوصول لسواحل الولايات المتحدة الغربية على الباسفيك، لو قُيض لليابانيين النصر في الحرب.

لكن امتلاك الولايات المتحدة، واحتكارها للرادع النووي في ذلك الوقت، التي أفصحت عن امتلاكها له بإلقاء قنبلتين نوويتين على مدينتي هوريشيما ونجزاكي (٩،٦ أغسطس ١٩٤٥م)، التين أسفرتا عن إعلان استسلام اليابان (١٥ أغسطس ١٩٤٥ م).. وانتهاء الحرب العالمية الثانية رسمياً على جبهة الباسفيك، بتوقيع وثيقة استسلام اليابان (٢ سبتمبر ١٩٤٥م). كان امتلاك الولايات المتحدة للسلاح النووي بمثابة الرادع الحقيقي، الذي أقنع السوفييت، الوقوف حيث هم في مناطق شرق أوروبا، واقتسام حصيلة غنائم الحرب الإقليمية مع الغرب.. والقبول بالشراكة في زعامة عالم ما بعد الحرب، بدلاً من التهور في مواصلة الحرب ضد حلفائهم الغربيين.

لكن، لم يتخلص الغرب من هاجس الاجتياح السوفييتي لغرب أوروبا، بل زاد بامتلاك السوفييت للرادع النووي... وظل الخوف المتولد من تفوق السوفييت في السلاح التقليدي، هاجساً يقض مضاجع حكومات الديمقراطيات الغربية في الغرب، حتى نشوب الحرب الأوكرانية، التي أظهرت كم كان الغرب تحت تأثير هاجس الخوف من التفوق التقليدي للاتحاد السوفييتي، وكان ذلك وراء محاولات الغرب المستمرة، للزحف شرقاً، اقتراباً من الحدود الدولية لروسيا الاتحادية... وايضاً وراء اتساع الدول المشاركة للحدود مع روسيا، مثل فلندا، وحتى الدول التي تخلت عن حيادها التاريخي، مثل السويد، بالانضمام إلى حلف الناتو.

من توازن القوى لتوازن الرعب

عاش العالم، بعد الحرب الكونية الثانية، عهد القطبية الثنائية، حيث انقسم العالم إلى قطبين رئيسيين، تقاسما الهيمنة على العالم، استراتيجياً وأيدلوجياً، منهياً نظام توازن القوى التقليدي، بزعامته الأوربية الاستعمارية التقليدية بقيادة بريطانيا العظمى، الذي انتهى بهزيمة ألمانيا النازية، التي انتفضت على ميزان القوى التقليدي، لإنهاء دور القوى الاستعمارية الكبرى المهيمن (بريطانيا وفرنسا)، على نظام عصبة الأمم، الذي انبثق عن هزيمة دول المحور، بقيادة ألمانيا، في الحرب العالمية الأولى.

في عصر الأمم المتحدة الجديد، جرى اقتسام العالم بين قوتين عظميين جديدتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) هيمنتا على مسرح السياسة الدولية. من أهم ميزات نظام الأمم المتحدة، أنه أممي، غطى تقريبا الكرة الأرضية، ولم يعد الصراع الدولي تُحسم معاركه على المسرح الأوربي، كما كان الأمر في مراحل تطور ميزان القوى التقليدي، الذي كان يسيطر عليه ما أطلق عليه السلام البريطاني (Pax Brittanica)، الذي استمر لمائة عام، منذ هزيمة نابليون في معركة واترلو (١٨١٥ م) وحتى نشوب الحرب الكونية الأولى (١٩١٤-١٩١٩ م)، ومر بفترة احتضار لربع قرن، حتى أجهز عليه تماماً، بالحرب العالمية الثانية، القوتين العظميين، اقتسما العالم استراتيجياً وأيدلوجياً. معسكر الديمقراطيات الليبرالية (الرأسمالي)، بقيادة الولايات المتحدة.. والمعسكر الاشتراكي (الشيوعي)، بقيادة الاتحاد السوفيتي. كان الاقتسام حاداً، بحدود نفوذ دولية دقيقة، معترف بها ضمنياً من قبل الطرفين. عملية الانتقال من

حرب أوكرانيا أخطر تطور بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب الثانية ما قد يؤذن بحرب كونية ثالثة خارج منظومة الردع النووي

معسكر إلى معسكر آخر تكاد مستحيلة، ضمن الحدود الإقليمية الفاصلة بين القوتين العظميين، خاصةً على المسرح الأوروبي، حيث التقسيم الحاسم بين حمى ومناطق نفوذ كلٍ من القوتين العظمين، كان حاداً وحاسماً. ما وراء هذا الحد الفاصل الحاد بين نفوذ القوتين العظميين، خارج نطاق منطقة نفوذهما الحصرية لكلٍ منهما، كان مجال لتحرك الدول الهامشية، ضمن لعبة الأمم بين القوتين العظميين. هذا ما قاد أواسط خمسينيات القرن الماضي، إلى قيام مجموعة عدم الانحياز، التي أعطت لأعضائها مساحة مرنة للتحرك من معسكر للآخر، رغم أن الهدف من قيامها، عندما تطور فيما بعد تعريفاً للحياد، بإضافة مصطلح الإيجابي في العنوان الرئيسي للمجموعة. مساحة لم تكن متاحة فقط لأعضاء المجموعة التنقل من معسكر إلى آخر، بقدر ما كانت ساحة للصراع بين المعسكرين، في سعيهما التوسع في مجال نفوذ كلٍ منهما.

عكس نظام توازن القوى، غير المستقر، نظراً لتفاوت القدرات الاستراتيجية للقوى العظمى الرئيسية، نظام الأمم المتحدة كان يعتمد على آلية للتوازن من الصعب معها اتخاذ قرار مواجهة أي خلل في توازن القوى، عن طريق اللجوء للحرب. في نظام الأمم المتحدة، عكس نظام عصبة الأمم، كان قرار اللجوء للحرب لحسم حركة الصراع بين القوى، ليس فقط من الصعب اللجوء إليه، بل مستحيل أيضاً، التفكير بدايةً في اللجوء إليه لحسم الصراع من أجل مكانة الهيمنة الكونية.

كانت آلية توازن الرعب النووي أكثر جدارة في حفظ ميزان القوى، ومن ثَمّ الحفاظ على استقرار النظام الدولي السائد، بعيداً عن شبح الاقتراب من خيار الحرب. هذا لا يعني أن حركة الصراع بين القوتين العظميين في نظام الأمم الجديد، لم تكن تعتمل على مسرح السياسة الدولية، بل كانت نيران الصراع تعتمل تحت رمادٍ على سطح بارد (منخفض الحرارة)!

هذا هو عهد الحرب الباردة. هناك صراع على النفوذ الدولي، إلا أن طاقته المحركة باردة، ولا يسمح لها أن تزداد سخونة، خوفاً من تحولها إلى مواجهة نووية، لا تبقي ولا تذر. من أهم عوامل الاستقرار في آلية توازن الرعب النووي، عدم السماح لحركة الصراع أن ترتفع درجة حرارتها، إلى مستويات يصعب إن لم يستحيل الحؤول دون وصولها إلى درجة الاشتعال، لتولد مواجهة نووية، لا يمكن إطلاقاً ضمان النصر في حربها، لأيٍ من الطرفين.

حتى لو نشب صراع على النفوذ في منطقة قريبة أو بعيدة عن تخوم الحدود الفاصلة لنفوذهما، سرعان ما يتم احتواء تلك البقعة الذي حدث فيها تصعيد مفاجئ، حتى ولو كان محسوب حسابه، إلا أنه يجب أن تُسوى الأمور بأسرع وقت ممكن، تفادياً لحدوث مواجهة غير تقليدية (نووية) محتملة بين الطرفين. أهم الحوادث، في مثل هذه الحالات أزمة حصار برلين (٢٤ يونيه ١٩٤٨ – ١٢ مايو ١٩٤٩م) وأزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا (١٤ – ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢م) وأزمة قمع الجيش الأحمر لثورتي تشيكوسلوفاكيا (٢٠ –٢١ أغسطس ١٩٦٨م) وقبلها قمع انتفاضة المجر (٢٣ أكتوبر – ٤ نوفمبر ١٩٥٦ م)... وحروب الشرق الأوسط (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ و ١٩٧٣م) والحرب الكورية (٢٥ يونيو ١٩٥٠ – ٢٧ يوليو ١٩٥٣م) والحرب الفيتنامية (١ نوفمبر ١٩٥٥

- ٣٠ أبريل ١٩٧٥م)، وغيرها من الحروب الصغيرة المتفرقة.

حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وفقدان نظام توازن الرعب النووي، لأحد جناحي توازنه، ظلت آلية توازن الرعب النووي تعمل، بالرغم من الخلل في ميزان القوى الذي حدث، نتيجة لسقوط حلف وارسو وسقوط الاتحاد السوفيتي. حتى بعد أن برزت الولايات المتحدة، كقوة عظمى رئيسية بعد خروج المعسكر الاشتراكي، بزعامة الاتحاد السوفيتي، من حلبة الصراع الدولي، بالنقاط وليس بالضربة القاضية، بقي توازن الرعب النووي يعمل، مع زيادة أعضاء المنتمين إلى النادي النووي الدولي. بالإضافة إلى روسيا وأعضاء مجلس الأمن الآخرين بريطانيا وفرنسا والصين، طورت دول من خارج النادي النووي الدولي قدرات نووية ضاربة، مثل: الهند وباكستان وكوريا الشمالية.. ودو أخرى يُشك بأنها تمتلك الرادع النووي، لكنها لم تعلن عن ذلك مثل إسرائيل.

إلا أنه في النهاية: صمد نظام توازن الرعب من الحفاظ على استقرار النظام الدولي، خوفاً من إخراج عفريت السلاح النووي من "قمقم" الترسانة النووية للدول التي تمتلك الرادع النووي... إلى أن حدث ما يمكن أن يضر باستقرار العالم، مع توفر واتساع نطاق انتشار السلاح النووي.. والعودة من جديد لآلية توازن القوى التقليدي، في ظل منظومة توازن الرعب النووي!؟ ولكن كيف حدث ذلك!؟

عودة الاستقطاب للنظام الدولي

الحرب في أوكرانيا (٢٤ فبراير ٢٠٢٢- اليوم) أخطر تطور استراتيجي بين الشرق والغرب، من نهاية الحرب العالمية الثانية، مما قد يؤذن بنشوب حرب كونية ثالثة، خارج منظومة الردع الاستراتيجي لنظام توازن الرعب النووي. لأول مرة، منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، تنشب حرب على المسرح الأوروبي، حيث كان ميدان الحروب الكونية السابقة (الحرب العظمى (١٩١٤ - ١٩١٩م) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م). ولأول مرة في تاريخ نظام الأمم المتحدة تنشب حرب تقليدية يكون أحد أطرافها قوة عظمى مالكة للسلاح النووي، خارج نطاق تجربة الحرب الكورية، (١٩٥٠ - ١٩٥٣م)، التي لم تكن الولايات المتحدة طرفاً فيها، بوصفها قوة نووية، لكنها حرب خُوضَت تحت علم الأمم المتحدة.

ثم أن الحرب في أوكرانيا، تشترك فيها، ولو بطريقة غير مباشرة، دول معاهدة حلف شمال الأطلسي. (الناتو)، بما فيها دول نووية (الولايات المتحدة، بريطانيا، وفرنسا)، مقابل دولة نووية كبرى (روسيا الاتحادية). كما أن الحرب في أوكرانيا، غير تلك الحروب الهامشية التي كانت تدور رحاها خارج تخوم مناطق النفوذ الإقليمية، لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. ثم أخيراً: الحرب في أوكرانيا، لم تكن تعكس صراعاً أيدلوجياً، في ظل آلية توازن الرعب النووي، بل هي تعكس صراعاً تقليدياً ضمن نطاق سيادي ضيق يعكس قضايا ذات أهمية استراتيجية قصوى بالنسبة للأمن القومي لدولة عظمى، في مواجهة ما يمكن وصفه بمحاولة استفزازية، من قبل جيران إقليمين، تدفعهم تجاه روسيا مخاوف استراتيجية تاريخية، يشترك الروس في نظرتهم المليئة بالشك تجاه جيران تاريخين، لطالما هددوا الأمن القومي الروسي، في عصور ممتدة، لأكثر من خمس وعشرون قرناً من الزمان.

حربٌ لم يكن لمتغير الإيدلوجية والتوسع الإقليمي، على الأقل من جانب الروس، دورٌ في اتخاذ قرار الحرب. هَمُ روسيا الاستراتيجي من قرار غزو أوكرانيا، هو إلى حد كبير يشبه خشية الغرب من تقدم الروس غرباً ليهددوا أوروبا، من جديد. حربُ اختير المسرح الأوكراني لخوضها، دون أن يكون لأوكرانيا نفسها، حيلة في تفاديها، غير ما تهتم به أي دولة في العالم الدفاع عن نفسها، في مواجهة غزو خارجي.

الحربُ الروسية على أوكرانيا، تعيد حدة الاستقطاب الدولي، إلى ما كان عليه الحال، في فترة سيادة توازن القوى التقليدي، في فترة ما بين الحربين، وهذا ما يشكل خطر استراتيجي فوري وناجز على سلام العالم وأمنه. روسيا وإن هددت بصورة مبطنة اللجوء للرادع النووي لحسم الحرب في أوكرانيا، إلا أنها من الناحية الفعلية لا تقوى ولا تجرء على تنفيذ تهديدها هذا. والغرب من ناحيته، لا يريد أن يبدو متهوراً المشاركة في الحرب، بصورة مباشرة، خوفاً من احتمالات التصعيد، التي تكون من بين احتمالات تطورها اللجوء للسلاح النووي.

ثم في غياب البعد الاستراتيجي للتوسع على المستوى العالمي، لنشر الإيدلوجية الشيوعية، كما كان الأمر بالنسبة للاتحاد السوفيتي في عهد الحرب الباردة، فإن المجال يكون أكبر لا تساع نطاق الاستقطاب الدولي، الذي يمكن أن ينتقل إلى مناطق أكثر سخونة، مثل الشرق الأوسط وشرق المتوسط، وصولاً إلى نقطة الصدام الأممي المحتمل والأكثر خطورة في منطقة غرب الباسفيك، بالذات بين الولايات المتحدة والصين.

منطقة الخليج العربي، بؤرة الاستقطاب القريبة

تختلف أوضاع منطقة الخليج، فيما يخص طبيعة الصراع بين القوى العظمى، في فترة الحرب الباردة، منها في فترة الاستقطاب الدولي الحاد، هذه الأيام. في عصر الحرب الباردة، كانت منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، ضمن نفوذ المعسكر الغربي، حيث يشكل منطقة حيوية لأمن الولايات

المتحـدة، بصـورة خاصـة. وإن كان الاتحـاد السـوفيتي، نجـح في إيجـاد مواطئ قـدم في المنطقة، بالذات في سـوريا ومصـر واليمن الجنوبـي، إلا أن المناطـق الاسـتراتيجية ذات الأهميـة الخاصـة للأمـن القومي الأمريكـي، كانت متمركزة في منطقـة الخليج، حيث احتياطـات النفـط الضخمة، وأقرب مـن تخوم مناطـق، بل حدود الاتحـاد السـوفيتي المباشـرة، مثل ما هـو الحال في إيـران وتركيا.

كذلـك فإن للبعـد الأيدولوجي موقـع مهم، بالنسـبة للمنطقة، في عهـد الحـرب البـاردة، وقـد لا يكون متوفـراً هذه الأيـام. دول الخليـج العربيـة بعضهـا كانت لديه حساسـية شـديدة تجـاه المد الشـيوعي، للاتحـاد السـوفيتي، أكثر منه الشـعور بالتهديد الأمني المباشـر، ولا الحاجة المباشـرة للمظلة الأمريكية المباشـرة. حتى أن بعـض الـدول العربية بمنطقـة الخليج العربي، لأسـباب أيدولوجية في المقـام الأول، لـم تكـن لهـا علاقـات دبلوماسـية مـع الاتحـاد السـوفيتي، حتى قـرب انهيار الاتحاد السـوفيتي. المملكـة العربية السـعودية على سـبيل المثال: اسـتأنفت العلاقات الدبلوماسـية مع الاتحاد السـوفيتي في ديسـمبر ١٩٩٠م، قبل سنة من انهيار الاتحاد السـوفيتي، بعد قطيعة بين الدولتين اسـتمرت لسـتين سـنة.

اليـوم، ليـس مثل الأمس. لـم تعد للأيدولوجيـة دورٌ في تحديد مسـار السياسـة الخارجية للـدول، كما هـو الحال في عهد الحرب البـاردة. هناك اعتبار أكثـر للمصالح والهواجس الأمنيـة المتبادلة، لتحديـد العلاقـة بين الدول، بعيداً عن مثاليات القضايا المشـتركة، ذات الاهتمامـات القيمية والأيدولوجية المشـتركة أو المتنافرة.

هنـاك مصالـح اقتصاديـة مباشـرة ووثيقـة، بين دول مجلـس التعـاون الخليجـي وروسـيا الاتحاديـة، تتقدمهـا مصالـح صناعة النفـط، إنتاجـاً وتوزيعاً. روسـيا ليسـت عضـواً في أوبـك، إلا أنها تنسـق من خلال مشـاركتها، غير الرسـمية في اجتماعات أوبك، في اتخاذ قرارات اسـتراتيجية في صناعـة النفط مع دول أوبك، كدولة منتجـة ومصـدرة للنفـط، كالتزامهـا بالتخفيض المتـدرج الطوعي لإنتـاج، حفاظاً على أسـعار مسـتقرة للنفط، تخضع لقوى السـوق أكثـر منهـا للاعتبارات السياسـية، اتسـاقاً مع قـرارات الأوبك.

كمـا أن روسـيا أضحـت عـاملاً مهمـاً في معادلـة اسـتقرار المنطقـة مـن عدمه، بوجودها في سـوريا وعلاقتهـا المتينة مع إيران وتركيـا، وقـد لا يكون مـن الحكمة النظـر للدور الروسـي المتنامي في السياسـة الدوليـة، من منظور الغـرب والولايـات المتحدة، على وجـه الخصوص، بل من منظـور المصالح المشـتركة وضرورات أمن منطقـة الخليج العربـي، امتـداداً لمتطلبات الأمن القومـي العربي.

لكـن، في المقابـل، الحفـاظ علـى الموقـف المبدئـي مـن حرب روسـيا على أوكرانيا، بوصفه شـكل من أشـكال العدوان على دولة عضـو في الأمم المتحـدة، يعتبـر موقـف مبدأي تشـارك فيه معظم دول العالـم دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة. كما أن احترام هواجس الأمن الروسـية من اقتراب حلف شـمال الأطلسي مـن حدود روسـيا الاتحادية، خاصـةً من ناحيـة خاصرتها الرخوة في مناطـق حدودهـا الجنوبيـة الغربية، ناحيـة أوكرانيـا، تُعد إلى حـدٍ كبير هواجس أمن روسـية مشـروعة، على ألا يتطـور التعامل معهـا بمنطق القـوة والغزو، والتدخـل في الشـؤون الداخلية للدول الأخرى.

كمـا أن اتخـاذ موقف متـوازن بين طرفي الحـرب في أوكرانيا، يصـب في تشـجيع الجهـود بإنهـاء الحـرب والمسـاهمة الإنسـانية في مسـاعدة المتضرريـن المدنـيين من الحـرب، وفي عمليـات تبادل الأسـرى.. والمسـاهمة في جهود إعادة الإعمار بعد أن تضع الحرب أوزارهـا، في أوكرانيـا وروسـيا، من شـأنه أن يمهـد الطريق لإنهاء الحـرب والحؤول دون إعـادة كرتها مرةً ثانية، عن طريق المسـاهمة في جهـود حـل الخلافـات الحدوديـة بين الطـرفين المتحـاربين.. والاسـتجابة الإيجابية لاحتـرام هواجس الطـرفين الأمنية، والعمل علـى تسـويتها، بمـا يحقـق اسـتقرار الأمـور في منطقـة الحرب، والحـؤول دون انتشـار الحرب لمناطـق أخرى مع كل مـا يمثله ذلك مـن احتمـالات اللجوء للأسـلحة غيـر التقليدية، بالـذات النووية.

مـن مصلحـة دول مجلـس التعـاون، أن تنظر لتطـور الأوضاع والظـروف الحالية، مـن منظور المصلحة والذود عـن الأمن القومي العربـي، انطلاقاً من الاهتمام الاسـتراتيجي بأمـن منطقة الخليج العربـي، حيث تتلاقى قوى الاسـتقطاب العالميـة، في المنطقة، بحثاً عـن مصـادر الطاقة والأسـواق الواعـدة لمنطقة الخليـج العربي.. وجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة، للمسـاهمة في تنميـة مجتمعـات مجلـس التعـاون العربـي. علـى دول الخليـج أن تخلـع نظارتهـا التقليديـة، التـي كانـت تـرى تاريخيـاً مـن خلالهـا بـعين واحدة، تجـاه الغـرب وتنظـر بالعيـنين لمصالحهـا مـع الشـرق والغـرب، بعيـنين مبصـرتين، من خلال عدسـات ثاقبة ومتفحصـة للتغيرات التي تحدث على مسـتوى مسـرح السياسـتين الإقليميـة والدولية، للاسـتفادة مـن حركـة الاسـتقطاب الدولـي النشـط هـذه الأيام، للنظـام الدولي الجديد، حتـى لا تكون موضوعاً لهذا الاسـتقطاب الدولـي، كمـا كان الأمـر في عهد الحـرب الباردة.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

الحرب الأوكرانية / الروسية فرص التسوية ومآلات الاستقطاب

دول الخليج مطالبة بقرارات لمجاراة التحول التقني وسياسيات متقاربة لمواجهة التحديات المستقبلية

من ١٥ إلى ١٧ فبراير الماضي جرت انتخابات رئاسية جديدة في روسيا الاتحادية، كان المرشح الرئاسي الأبرز بلا منازع ، هو السيد فلاديمير بوتين، أشارت الصحافة الغربية إلى تلك الانتخابات بأنها (تتويج) ملك، لا معركة انتخابية، كناية عن خلوها من المنافسين الجادين، وطول المدة المتوقعة للحكم (مدى الحياة) و بهذه الدورة لست سنوات قادمة يكون الرئيس بوتين قد نافس في مدة الحكم في روسيا بطرس الأكبر ، أو بيتر الأول الذي حكم روسيا ١٦٨٢ حتى ١٧٢٥م،(أي ما يقارب ٤٣ عامًا) بوتين بفوزه بهذه الدورة يصبح في الحكم ثلاثون عامًا، ومن المتوقع أن يبقى حتى ٢٠٣٥ م!.

أ.د. محمد الرميحي

بطرس الأكبر في تاريخ روسيا هو (المصلح التقدمي) حتى في إبان الفترة السوفيتية (الشيوعية) و المعادية للقيصرية ، اعترف لذلك القيصر بالتميز، لأنه أولا أدخل إصلاحات على النظام الروسي على الطريقة الأوروبية وقتها ،وثانيًا كان رجل قد سعى ما في وسعه إلى توسع الإمبراطورية ، ومد نفوذها في الأطراف، في الوقت الذي يقارن بوتين به من حيث الزمن و من حيث الرغبة في توسيع (الامبراطورية)، إلا أنه الاثنان لا يقارنان في مشروع (الإصلاح) من المنظور السياسي، لان بوتين لديه مشروع توسعي، و المحافظة على موقع الجمهورية الروسية في العالم، إلا أنه يحكم بشكل شمولي، و ليس في الأفق إصلاح سياسية يذكر، في وقت تتوق فيه الشعوب، إما إلى حكومات ديمقراطية (وتبادل سلمي للسلطة) أو إلى حكومات تحمل الكثير من الكفاءة الاقتصادية (كما في الصين) .

التوسع أم الدفاع عن الوطن؟

عندما اندلعت الحرب بين روسيا و بين أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢م، كان التوقع من كثيرين أنها لن تقع ، لأسباب كثيرة ، ولكن بوتين فاجأ العالم بدخول الحرب ، و كانت الخطة في الغالب في ذهن القيادة الروسية أن الحرب لن تأخذ أكثر من أسابيع قليلة ، حيث سميت (عملية عسكرية) وليست حربًا، وكان الافتراض أن الشعب الأوكراني لا زال يحتفظ بنوع إيجابي في علاقة من روسيا، و أن معظم الجيش الأوكراني، و بعض النخب الأوكرانية ، سوف ترحب بقدوم الروس ، حتى المخابرات الغربية توقعت ذلك، وسحبت الدول الغربية سفراءها بسرعة من كييف العاصمة الأوكرانية .

المفاجأة جاءت من مقاومة الأوكرانيين للتدخل الروسي، و كان (الفخر الوطني بالاستقلال) أكبر وزنًا من عناصر الدمج القديمة مع الاتحاد السوفيتي، ولما ظهرت صلابة المقاومة، تدخل الغرب بالنصرة بالمال و السلاح و الخبراء ، فأصبحت الحرب التي كان متوقعًا لها أن تكون قصيرة وخاطفة، طويلة ومرهقة، وبين (كر و فر)، و استنزفت ولا زالت تستنزف الأطراف الداخلة فيها، من جه روسيا الاتحادية، ومن جهة أوكرانيا ومناصريها الغربين، بما فيهم الولايات المتحدة، وبعد مذبحة موسكو في الجمعة السوداء ٢٢ مارس، والتي قيل أنها من تنفيذ داعش، تم الاعلان أن معركة أوكرانيا هي حرب و ليست (عملية عسكرية).

الحرب في أوكرانيا والصراع الدولي

لم تعد الحرب في أوكرانيا حرب (محلية) في أوروبا، بل أصبح تأثيرها عالميًا، ولقد أصبحت المواجهة بين روسيا الاتحادية، و الغرب عمومًا، مواجهة شاملة، في مجال الاقتصاد

و السياسة و التحالفات ، فقد شهد العالم (تجميدًا) متبادلًا لكل الاستثمارات، الروسية في الغرب، و الاستثمارات الغربية في روسيا، كما شهد اضطرابا في الإمدادات العالمية، ولكن ربما الأخطر هو الصراع السياسي القائم و المستمر في ساحات مختلفة، خارج ساحة الحرب فأين تكون المصالح الغربية في أية بقعة في العالم ، تتدخل روسيا من أجل دحرها ، أو وضعها في موضع الدفاع عن النفس ، حدث ذلك في إفريقيا، فشهدت القارة عددًا من الانقلابات العسكرية العنيفة (المضادة للغرب) و (الموالية لموسكو)، و حاولت الأخيرة جمع عدد من الزعماء الأفارقة عندها للتنسيق و التعاون ، و أين كانت المصالح الغربية تقف موسكو ضدها بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يقف الغرب ضد المصالح الروسية و حلفائها على الساحة الدولية أينما كانت.

مثلًا في الشرق الأوسط عظمت روسيا تحالفها الواقعي مع إيران، وفي ملفات كثيرة أخرى، كما في سوريا، استطاعت موسكو أن تزيد من نفوذها، نكاية بالغرب في المنطقة، وكذلك في الموضوع الفلسطيني، وليس مستغربًا أن تحتضن موسكو في مارس ٢٠٢٤ لقاء الفصائل الفلسطينية الثلاثة عشر، للتنسيق ضد المصالح الغربية!! بل إن قرارًا أمميًا في مجلس الأمن رعته الولايات المتحدة في ٢٢ مارس ٢٠٢٤ م، من أجل (وقف إطلاق النار وإطلاق الرهائن) وقفت روسيا (وأيضًا الصين) ضده، واستخدمت الفيتو، نكاية بالسياسة الأمريكية، وفي الغالب ليس نصرة لفلسطين، مع أن الملف الفلسطيني (تاريخيًا) يحمل انحياز الروس إلى الدولة الإسرائيلية. وحتى هجمة الجمعة السوداء في موسكو في ٢٢ مارس ٢٠٢٤ م، هي جزء من تفاعلات التدخل الروسي في سوريا!

أي أن الصراع بدأ يخرج من النطاق الجغرافي إلى ساحات أخرى، ومن المتوقع أن ينسحب ذلك الصراع إلى أماكن غير متوقعة، تعبيرًا عن تصفية الحسابات بين الأطراف.

روسيا والغرب لا طلاق بائن ولا زواج مستقر!

مع انفجار الحرب الروسية الأوكرانية في آخر فبراير ٢٠٢٢م، حبس العالم أنفاسه رُعبًا، خاصة وقد تزامنت معها الأحاديث العالية باستخدام الأسلحة غير التقليدية، والإشارة هنا إلى القوة النووية، التي ذكرت العالم بما عرف بتوقعات العصر الجليدي القادم. مع مرور الأسابيع وحتى الأشهر والسنوات تراجع ذلك الخوف، كي يبقى العالم يشاهد على محطات التلفزة تقدم أو تراجع أطراف تلك الحرب، مع ما يصاحبها من أهوال إنسانية فظيعة .

اليوم يبدو أن الأمور ليست كما توقع لها في البداية، لا زال هناك (شيء من العقل) لدى الإنسان، وبدى أن الغرف الخلفية بدأت تعمل. خبر لم يتوسع حوله في الإعلام كان عن اجتماع

المفاجـأة جـاءت مـن مقاومـة الأوكرانييـن للتدخـل الروسـي وكان الفخـر الوطنـي بالاسـتقلال أكبـر وزنًـا مـن عناصـر الدمـج مـع الاتحـاد السـوفيتي

رئيـس الأركان الروسـي بالأمريكي عن بعـد، في بداية الحرب، وكل مـا قيـل علنًا أن الطرفـان اتفقا (أن لا يقـال أي تفصيل حول ذلك الاجتمـاع)! ثـم توالت الإشـارات، فصـرح الفرنسـيون أن أوكرانيا تحتـاج مـن عشـر إلـى خمسـة عشـر سـنة للدخـول في التجمـع الأوروبـي (و ليـس في حلف الأطلسـي) في إشـارة تطـمين، كما أن الرئيـس الأوكرانـي بدا بتصريحات تتحدث علـى أن الحل لا يمكن إلا أن يكـون مـن خلال المفاوضـات، وتجـاوب معـه الروسـي، إذا أضفنـا إلـى ذلك تصريح المستشـار الألمانـي (لا مصـادرة لأموال الـروس، و عليهـم طوعًا التبرع لإعمار ما هـدم في أوكرانيا) تقريبًا تكتمـل الصـورة التي تتشـكل في خلفيـة الصراع .

كان ذلـك في الأشـهر الأولـى مـن الصـراع، إلا أن طـول فترة الحـرب تراجعـت الكثير من إشـارات التفاؤل، ومـا بقي هو ضبط الصـراع حتـى لا ينفجـر بـسلاح فتـاك!! والضبط ظهـر في إدانة علنيـة مـن الولايات المتحدة لأحـداث الجمعة السـوداء (٢٢ مارس ٢٠٢٤م) والتـي وقعـت في موسـكو، كما الإشـارات التـي جاءت من مقابلـة السـيد فلاديميـر بوتين مع محطـة تلفاز أمريكيـة (فبراير ٢٠١٤م) والتـي ذكـر فيهـا أن محـاولات جـرت للمفاوضـات مـع أوكرانيـا أفشـلها رئيـس وزراء بريطانيا الأسـبق بورس جونسـون.

معالـم الحـل في الصـراع اليوم أصبحـت حدودهـا واضحة، وقـد تجـري على مسـارات متعـددة مـن خلال مفاوضـات تتعدى ربمـا الأوكرانـيين، وتُطبـخ في الحجـرات الخلفية للقـوى الكبرى، كمـا تعـود العالـم بعد الـردع النـووي المخيف.

الخطـوط العريضـة هي أن تحتفظ روسـيا بجزء مـن أوكرانيا بجانـب جزيرة القرم السـابقة، وتبقى بقية أوكرانيـا دولة ليبرالية، قـد تنضم إلـى المجموعة الأوروبيـة الاقتصادية في وقـت ما، ولكن ليس إلى حلف الأطلسـي. تكون روسـيا قد حققت بعض المكاسـب، ولكنهـا اسـتمعت إلـى درس مفاده (إلـى هنا وفقـط)! أي أن فكرة إعادة الإمبراطورية السـوفيتية يتوجب أن تنسـى، فخطوات سابقة مثـل ضـم أراضي بعض مـن دولة جورجيـا، ومن ثم جزيـرة القرم والتدخـل في سـوريا وإنشـاء قواعد لهـا هنـاك، والتدخل في بعض دول إفريقيـا وأخيـرًا بعـض أجـزاء أوكرانيا هي مـا يجب أن يقف عنده الطموح الروسـي، وهو أيضًا ما يسـتطيع الغرب أن يتسـامح معـه، لقـد ذهبت روسـيا إلى المسـتقبل وهي تحمل عـبء الماضي لـم يعد ذلـك ممكنًا تاريخيًا. أن يسـتمر.!

أمـا الغـرب فإنـه حقق انتصـارًا نسـبيًا أيضًا بأن منـع (بلع) أوكرانيـا وأوقـف الزحف الروسـي والتمـدد الـذي كان محتمل أن يسـتمر في الجـوار، لأن العمليـة العسـكرية ظهـرت إنهـا أكبر من ثمنها بالنسـبة للـروس وأيضًـا للغرب.

يبقـى التعامـل مع الملفات الأخرى التي نشـأت مـن فعل الغزو نفسـه، خاصـة في القطاع الاقتصـادي، وهي ملفات ليسـت هينة، ربما سـوف يسـتمر الضغط الاقتصادي ومصادرة الأموال الروسية أو حتـى أرباحهـا، مـن أجـل اسـتمرار تذكير موسـكو بـأن اللعبة لـم تعـد تحمـل تكاليفهـا. فاسـتمرار دول الغـرب عـدم الاعتماد علـى الطاقة الروسـية سـوف يقلـل إلى درجـة عـدم التأثير على الاقتصاديات الغربية في المسـتقبل وعلى الاقتصـاد العالمي، كما أن تمويـل الاتحـاد الروسـي بالتقنية الحديثة سـوف يُمنـع، أو يصبح في أدني مسـتوياته، تذكيرًا بأن حدود السـماح لروسـيا للدخول في السـوق الرأسـمالي قد انخفضت.

هـذا السـيناريو مـاذا يعنـي؟ في الغالـب هو سـيناريو نقيض لسـناريو صمويـل هنتنغتـون، والـذي ضجـت النخـب في فضائنـا الشـرقي بترديده في السـنوات الأخيرة، حتـى اعتقدت إنه صحيح. هنـا انقلبـت فكرة (صـراع الثقافات) التـي قال بهـا هنتنغتون إلى (صـراع الإمبراطوريات) الذي لم يعد لـه مكانًا في التاريخ، فالجرح الغائـر لدى النخـب الروسـية بخسـارة الإمبراطورية السـوفيتية، والتـي هـي امتـداد للإمبراطورية الروسـية التاريخيـة القديمة، و خروج خمسـة عشـر كيانًا سياسيًا مسـتقلًا أو شبه مسـتقل عنها، هـو جرح لا يندمـل في مخيلة النخب الحاكمة في الاتحاد الروسـي اليـوم، تحتـاج إلـى أجيال حتى تتخلـص منها، و أيضًـا إلى أوضاع اقتصاديـة – سياسـية مناسـبة، لم تتهيـأ بعد، حـرب أوكرانيا هي بدايـة التعافي من ذلـك الجرح.

لدى روسـيا اليـوم تحالف فضفاض مع بعـض جيرانها والذين كانـوا جـزءًا مـن الإمبراطورية السـابقة، وهو تحالف تتشـابه فيه أنظمـة الحكـم، بصـورة عامـة هـي أنظمة شـمولية تجـرى فيها (انتخابـات) يعـاد انتخـاب الرئيـس فيها مـرة بعد أخـرى. إلا أن بعضها شـهدت في الآونـة الأخيرة (انتفاضات) شـعبية وقد قمعت كما في (روسـيا البيضاء)، وأيضًا كازاخسـتان وقرغيزسـتان، وكلها

لـم تعـد الحـرب في أوكرانيـا (محليـة) في أوروبـا بـل أصبـح تأثيرهـا عالميًـا وأصبحـت المواجهـة بيـن روسـيا الاتحاديـة والغـرب عمومًـا

معالم حل الصراع أصبحت حدودها واضحة وعلى مسارات متعددة من خلال مفاوضات تتعدى الأوكرانيين وتُطبخ في الحجرات الخلفية للقوى الكبرى

انتفاضات تدل على شوق تلك الشعوب إلى التحرر، وقد يعود ذلك الشوق إلى الظهور إن لم تحقق روسيا كل أهدافها في أوكرانيا.

بالطبع تجمع روسيا مع بعض دول الجوار ما يعرف بمعاهدة الأمن الجماعي، ونصوصها تسمح لأن تتدخل روسيا في أي (اضطرابات داخلية) والتي هي في الغالب قادمة من تطلع شعوب تلك المناطق إلى ان تعيش في أنظمة سياسية مرنة، لديها قدرة على تحقيق التنمية وحدود دنيا من حقوق الإنسان معًا. إلا أن حدود التدخل في المستقبل تضيق.

دفع الغرب في السنوات الأخيرة مبالغ مالية ضخمة تقدر في مجملها تقريبًا بمئة بليون دولار لمساعدة أوكرانيا، أو لضبط التوسع الروسي. كما سوف يدفع مبالغ طائلة أخرى من أجل إعمار الدولة المنكوبة، في نفس الوقت تصاعد التضخم في الاقتصاديات الغربية إلى حد دفع المواطنين في عواصم غربية كثيرة إلى الشوارع محتجين على الأوضاع، وأصبحت كُلف المعيشة في عدد واسع من الدول تصل حدًا دفع بقطاع واسع من السكان إلى حافة الفقر، كما بدأت مصادر الغذاء تتذر بحدوث مجاعات غير مسبوقة، مما يهدد بهجرات إنسانية ضخمة من دول العوز .

إذن هي حرب رغم محدوديتها المكانية إلا إنها عالمية بمعنى من المعاني، لا يستطيع العالم أن يستمر في مثل تلك المغامرات، لأنها إن تكررت قد تدفع الشعوب حكوماتها إلى الذاهب إلى معادلات صفرية، توصل الإنسانية إلى ما ترتعب منه وهو (الشتاء النووي)!

بقاء روسيا والغرب بين منزلتين لا طلاق بائن، ولا زواج ناجح يؤذن بعد الأزمة الأوكرانية بعقد زواج جديد وبشروط جديدة. وهي ما يسمى الآن (فجر نظام عالمي جديد)

الخليج وتداعيات حرب أوكرانيا!

هي حرب بين دولة كبرى ودولة أصغر منها، لا تشبه الحروب السابقة في دول العالم، و التي نشبت بعد الحرب العالمية الثانية، معظم ما حدث من حروب في فترة السبعين عامًا الماضية كانت حروبًا بالوكالة، حرب أوكرانيا بالأصالة، بين أوكرانيا، و روسيا

الغـرب حقـق انتصـارًا نسـبيًا بمنـع (بلـع) أوكرانيـا وأوقـف الزحـف الروسـي والتمـدد الـذي كان محتـملًا أن يسـتمر في الجـوار

الاتحاديـة، ولكـن أيضًـا تشـارك فيهـا بدرجـات الـدول الغربيـة (بالمعنـى السياسـي و التسـليحي) أي الولايـات المتحـدة و دول أوروبـا، و أسـتراليا و اليابـان وكوريـا الجنوبية، وعـدد آخر مما يعرف سياسـيًا بشـكل واسـع (بالمعسـكر الغربي) . هي حرب لن تضـع أوزارهـا في الغـد القريـب، فلهـا مـا بعدها، لقد كشـف كل معسـكر أوراقـه علنًا، (وأخـرج ما في الصـدور)!. كان من السـهل الحديـث أيـام السـوفييت، أن هنـاك خلاف أيديولوجـي يباعـد بين اجتهاديـن سياسـيين، لـم يعـد الأمـر كذلـك، فما هـو تكيف الصـراع اليـوم؟ ربمـا الأقرب، إنـه صـراع مصالح وأيضًـا صراع علـى التاريـخ السـابق واللاحـق! ومنظومـة العلاقـات الدوليـة. مهمـا كانت الأسـباب فإن التداعيـات كما تبدو مؤشـراتها الحالية ضخمـة، واحتمـال توسـع الحـرب لا يتوجـب ان يُتجاهـل، كما أن احتمـال التغييـر في عـدد مـن العلاقات الجيوسياسـية قـد يكون الأقـرب. فمـا هـي تداعيات الحـرب علـى منطقة الخليج بشـكل مباشـر والفضـاء العربـي ؟، يمكـن ملاحظة خمس من المؤشـرات الرئيسية :

أولا: الحاجـة إلى الطاقـة، فمن المعروف ان روسـيا كانت تمد الـدول الأوروبية بالطاقـة (النفط والغاز) فلديها اليـد العليا وربما حتى الآن، ولكن معاداتها الغرب قد لا يضمن أن تسـتمر في إرسـال شـريان الحيـاة إلـى الصناعـة الغربيـة، ومن هنـا يتجه المعسـكر الغربـي إلـى منطقة الخليج مرة أخـرى كونه مخـزن للطاقة. حتى أشـهر قليلة قبل نشـوب الحـرب، كان يكاد الغـرب أن يعطي ظهره للمنطقـة (تعبير مجازي)، ولا يأخذ هواجسـها مأخذ الجد، سـواء الحـرب في اليمـن أو التهديـد الإيرانـي، أو حتى التدخـل التركي، كان التركيـز كما تقول مؤسسـاتهم على الصين ومـا جاورها، كونها تشـكل التحـدي الاقتصادي والتقنـي الأهم للغرب. حـرب اوكرانيا قلبـت المعادلـة فحضـر أو اتصـل العديد مـن المسـؤولين الغربيين إلـى منطقة الخليج سـريعًا مـن أجل تأكيـد إمـدادات الطاقة، بل وتـأمين الكثيـر منها في المسـتقبل، إلا أن أسـواق الطاقـة كانت قد اسـتقرت في شـراكة ما يعرف بـ أوبك بلس، وفيها المكون الروسـي أساسـي، هنـا العقبة التـي لا بد من مواجهتها، ولـن تكون المواجهة آنيـة، بل سـوف تعتمـد كثيرًا على تطور مسـار الصراع العسـكري في أوكرانيا.

المعسـكر الغربـي ينتظـر الطاقـة أيضًـا مـن أماكـن أخـرى أقـرب إلينـا وهي إيـران، التـي يتوقع الغـرب أنه بمجـرد أن يوقع معهـا اتفـاق نـووي جديد، يمكـن أن تتدفق سـيولة جريـان النفط الإيرانـي، وربمـا الغاز أيضًا إلـى الدول الأوروبية؟ وهذا سـيناريو ليـس بعيـد عن ذهـن المخطـط الإيرانـي، إلا أن السـؤال أي ثمن سياسـي يمكـن ان يُسـدد؟ هل هـو إطلاق يـد إيـران في المنطقة، وتشـجيع ميليشـياتها علـى التغـول علـى الحكومـات و المجتمعات المجاورة؟، وإن تم ذلـك فـإن أقـل تأثير له هو اضطـراب إمدادات الطاقـة، و التي تحتاجها الـدول الغربية! وكذلـك اضطراب ضخم في الأمـن الإقليمـي، هي معادلة على متخذ القـرار الغربي أن يفكر فيهـا بجديـة، إلا أن الظاهـر حتـى الآن أن الغـرب في هـذا الملف يقـدم رجل ويؤخـر أخرى!

ثانيًا: تسـليح الـدول الغربيـة، وأهـم مـا يلاحظ هنـا هو ما صـار يعـرف بإيقـاظ المارد الألمانـي و الـذي ظـل راقدًا السـبعين عامًـا الماضية تقريبًـا، ألمانيا هي قلب الصناعـة في أوروبا الغربية وتملـك مـن الإمكانيـات الفنية و التقنيـة حجمًا أكبر مـن أية دولة أوروبيـة أخـرى ، وبالتحـرك نحو التسـلح في هذه الدولـة، و ربما الذهـاب إلـى التجنيـد الإجباري يمكـن في فترة قصيرة نسـبيًا أن تصبـح قـوة ضاربة قد تتغيـر أولوياتهـا، فلها الكثير مـن الأماني التاريخيـة في الجـوار ، عـدى أن أوروبـا بشـكل عـام اسـتيقظت بسـبب طبـول الحـرب في أوكرانيـا على أهميـة أن يكـون لها قوة عسـكرية مسـتقلة أو شبه مسـتقلة، كانت الفكرة متداولة في أروقة الاتحـاد الأوروبـي، ولكن الحاجـة الفعلية ظهرت بقـوة بعد اندلاع حـرب أوكرانيـا، وقد بدأت الـدول الأوروبية، حتـى الصغيرة، منها تجدد سلاحها، و تسـتعد للأسـوأ دون الحاجة المباشرة للغطاء من الولايـات المتحـدة إن اضطرت إلى ذلك، ويجـري الحديث اليوم في بريطانيـا علـى إعـادة (التجنيـد الإجبـاري) بل وأشـارت للتدخل العسـكري في أوكرانيـا بعد أن طالـت الحرب و ارتفعـت تكاليفها، كما أشـار مـن بعيد الرئيس الفرنسـي !

ثالثًا: تغيـر مواقـف الـدول: الأقـرب إلـى اليـقين إن مواقف دول عديـدة سـوف تتغير مـن خلال ضغط المعسـكرين على الدول الجالسـة الآن علـى (الحياد) كما تسـميه، فالحيـاد هنا (من وجهة نظـر المعسـكرين) هو نـزع أوراق مهمة في الاصطفاف السياسـي! قريبًـا سـوف ترتفـع نغمـة (من ليـس معنا فهـو ضدنـا)، مما قد يشـعل صراعـات بينيـة، يؤججها كل معسـكر بما لديه مـن قدرة، مسـتفيدًا مـن المتناقضـات المحليـة أو الإقليميـة، بعضهـا داخلي وبعضهـا في الجـوار، ويسـتخدمها لصالحه.

رابعًا: الخطـر الإقليمـي: حتـى الآن إسـرائيل تظهـر الحياد، وربمـا أيضًا يتمنى بعض ساسـتها القيام بالتوسـط بين المتحاربين، ولكنهـا تركـز اهتمامهـا على منع الاتفـاق النـووي الإيراني لصالح

إيـران، فـإن ذهبـت الولايـات المتحـدة في اسـترضاء طهـران إلى درجة تشـعر بهـا تل أبيب أن مصالحها الحيويـة مهددة، قد يحدث اشـتباك سـاخن تجبر فيـه الولايات المتحـدة أن تناصر إسـرائيل (بسـبب قـوة اللوبـي الإسـرائيلي في داخلهـا)، وقـد تجبر روسـيا الوقـوف مـع إيران، بـل إطلاق يد الأخيرة بشـكل أكبـر في كل من سـوريا و العـراق و لبنـان و اليمـن! ودول أخرى ترى إيـران أن لها حاضنـة فيهـا! هنا تقـرب الخطر من آبـار النفـط العربية وتدخل المنطقـة في سـاحة اللايـقين! وقـد زاد الصـراع في غزة (مسـاحة الايـقين) حيـث تعتبـر بعـض الأوسـط (وخاصـة الإسـرائيلية) إن أحـداث ٧ أكتوبـر هـي جـزء مـن مخطـط إيرانـي لاضطراب المنطقـة، وهـو رأي يجـد الكثير مـن التأييد في العواصـم الغربية.

خامسا الخيارات : اختبـار المـكان الصحيـح للتاريـخ عمليـة صعبـة، وكان النقـد في أدبيـات السياسـة العربيـة إنهـم غالبًا ما يختـاروا المـكان الخطـأ من التاريـخ ، وبعضهـم الآن يفعـل ذلك ، إلا أن الخيـار العقلانـي، هو الانحيـاز إلى القانـون الدولي والذي يقـول بصريـح العبارة (تحـريم وتجريم أي دولة تعتـدي على دولة أخـرى) و هـذا مـا حصـل في الحالـة الأوكرانيـة، بصـرف النظر عـن قبائـح المعسـكر الغربي، إلا أنه معسـكر يمكن إيجاد مسـاحة خليجيـة للتعـاون معـه لضبـط المصالح المشـتركة، وهـي كثيرة ، كمـا أن الانحيـاز إلـى نظام شـمولي، حتى لـو بدا يحقـق مصالح آنيـة، فإن المراهنـة عليه تاريخيًا قد لا تكـون حصيفة . أما الأكثر حصافـة فهـو الفهم الأكثر دقـة للصراع الأممي والـذي يقول على الجميـع أن (يقلعوا شـوكهم بأيديهم) وهنـا الأهمية القصوى لمحور عربـي (بمن حضـر) للتفكير في جـدار عربي معتمدًا أساسـا على النفـس، ومركـب من درجتين، تصفيـة الخصومات وربـط المصالح الأمنيـة معًا.

الخلاصة

مسـتقبل التفـاعلات العالميـة غيـر مؤكـد، وقـد يكـون حافل بالمفاجـآت، العالـم وأيضًا موسـكو تنتظـر أولًا نتائـج الانتخابات الأمريكيـة (نوفمبـر ٢٠٢٤م) و أيضًـا نتائـج الصـراع حـول غـزة و القضيـة الفلسـطينية، لأن العامـلين سـوف تؤثرا عنـد حدوثهما في شـكل التوازنـات العالميـة المقبلة، كما أن توسـع وسـائل الابتكار الاصطناعـي (الـذكاء الاصطناعـي) وفجـوة الايقين التي سـوف يخلقهـا في شـكل العلاقـات الدوليـة المحتملة، لا زالـت في أولها، وسـوف يدخـل ذلك التطـور التقني الهائل البشـر في عصر جديد و مختلـف، و طـرق جديـدة في التنافـس المتسـم بأنـه الأسـرع و الأكثـر تعقيدًا، من مرحلـة اختراع البخار أو حتى السـكة الحديد، لذلـك فـإن القيـادات الوطنيـة مطلوب منهـا اتخاذ قـرارات بالغة الجـودة، بسـبب ذلك التحـول العظيم في التقنية، وهـو تحد علينا في الخليـج أن نأخـذه بالجدية الكاملة التي يسـتحقها، لذلك فإن سياسـيات خليجيـة متقاربـة، ومنسـجمة مـع بعضهـا في معظـم المجالات و بخاصـة الاسـتراتيجية ، قـد يمكنهـا مـن أن تبحـر في هـذا اللج المتلاطـم من صراع القـوى المتوقع، و هـذا الكم الضخم مـن التحديـات الاقتصاديـة و التقنية.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت

أوكرانيا ستقرر مصير العالم وسوف تلتزم روسيا بحماية مصالحها الوطنية

يتعين على روسيا اللجوء للأسلحة النووية لتحقيق النصر وموسكو قادرة على تدمير جميع خصومها

من أجل فهم ما يجري في أوكرانيا، من المهم التعرف بشكل مفصل على تاريخ هذه الدولة، حيث إن أي محاولة لطرح أو تحليل الأحداث الجارية بمعزل عن خلفيتها التاريخية لن تقود سوى إلى أفكار ساذجة بعيدة عن الواقع، والتي لن يساعد تنفيذها في حل الأزمة.

مؤخرًا، أصبحت وكالات الأنباء، والمجلات، والصحف " في عجلة من أمرها" من أجل التركيز على المُجريات الآنية في حين تظل خلفية الأحداث خارج إطار التحليلات المطروحة لما يجري. وقد أفضى ذلك إلى سيل من التعليقات والتحليلات التي تفتقر إلى المهنية وتتم في بعض الأحيان عن جهل، مانحة القارئ جرعة إضافية من المعلومات المغلوطة.

السفير أندريه باكلانوف

لماذا إذن يتم تكرار هذه السرديات التي لا تعكس جوهر الأزمة، ألن يكون من الأفضل أن يتم تحليل الأزمة بصورة أكثر عمقًا ودقة؟

نظرًا لضعف الإلمام بتاريخ هذه القضية، فإن العديد من المقترحات المطروحة من أجل الخروج من الأزمة وإنهاء الحرب والتي تم صياغتها بأفضل النوايا، لا يمكنها أن تقدم الكثير لتسوية الوضع. وهذا يؤثر إلى حد ما على خطط زملائنا في الشرق الأوسط بما في ذلك الخطة الصينية، التي يتناولها اليوم صديقي العزيز لي هوي، السفير الصيني السابق في موسكو، والذي يشغل حالياً منصب الممثل الخاص لجمهورية الصين الشعبية في أوراسيا، ورئيس وفد تسوية الصراع الروسي / الأوكراني. فليس من قبيل الصدفة أن يستفيض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال حواره مع الصحفي الأمريكي تاكر كارلسون، في حديثه عن تاريخ وأصول الصراع الدائر إلى الحد الذي أثار معه دهشة الكاتب الأمريكي. ففي البداية، كما اعترف تاكر نفسه، كان نافد الصبر وأراد الانتقال سريعا إلى "جوهر أزمات اليوم"، لكنه أدرك أن الفهم الجيد لتاريخ الأزمة هو السبيل الصحيح من أجل استيعاب الحقيقة.

إن معرفتي الشخصية بتاريخ تطور الأوضاع السياسية في الداخل الأوكراني وتاريخ العلاقات بين موسكو وكييف على مدار العقود الماضية لم يتم استقاؤها من الكتب، والأفلام، والمقالات التي تم كتابتها بواسطة مختصين فقط. بل كان والدي الجنرال جليب باكلانوف- أحد أبطال الاتحاد السوفيتي، الذين قاموا بتحرير أوكرانيا، ثم توجه بعد الحرب إلى الخدمة هناك وظل ممثلًا عن المناطق الغربية في البرلمان الأوكراني خلال حقبة الخمسينيات من القرن الماضي. لقد عشت في أوكرانيا لسنوات عديدة، ما بين الشرق - في مدينة بيلا تسيركفا، بالقرب من العاصمة - كييف، والغرب - في مدينة ريفني. وبالمناسبة، يعتبر الكثيرون مدينة ريفني عاصمة الحركة الوطنية المناهضة لروسيا في أوكرانيا. وتُسمى هذه الحركة الراديكالية أيضا بـ "حركة باندیرا" تكريما لستيبان باندیرا، المُنظر الأيديولوجي الرئيسي لفكرة انفصال أوكرانيا عن روسيا، وهو الرجل الذي قاد المجموعات شبه العسكرية التي قاتلت ضد الجيش الأحمر في أوكرانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وغالبًا ما كان هناك تنسيق بين تحركات هذه المجموعات والقوات الفاشية الألمانية. لذلك، اعتبرته روسيا خائنًا وعميلًا، في حين خلدت الحكومة الأوكرانية الحالية ذكراه كبطل قومي.

بشكل عام، لدي اعتقاد راسخ أنه من الصعب بمكان أن تتوصل روسيا، بالنسبة للعديد من دول العالم اليوم، إلى فهم متبادل فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الأحداث في أوكرانيا وما حولها .

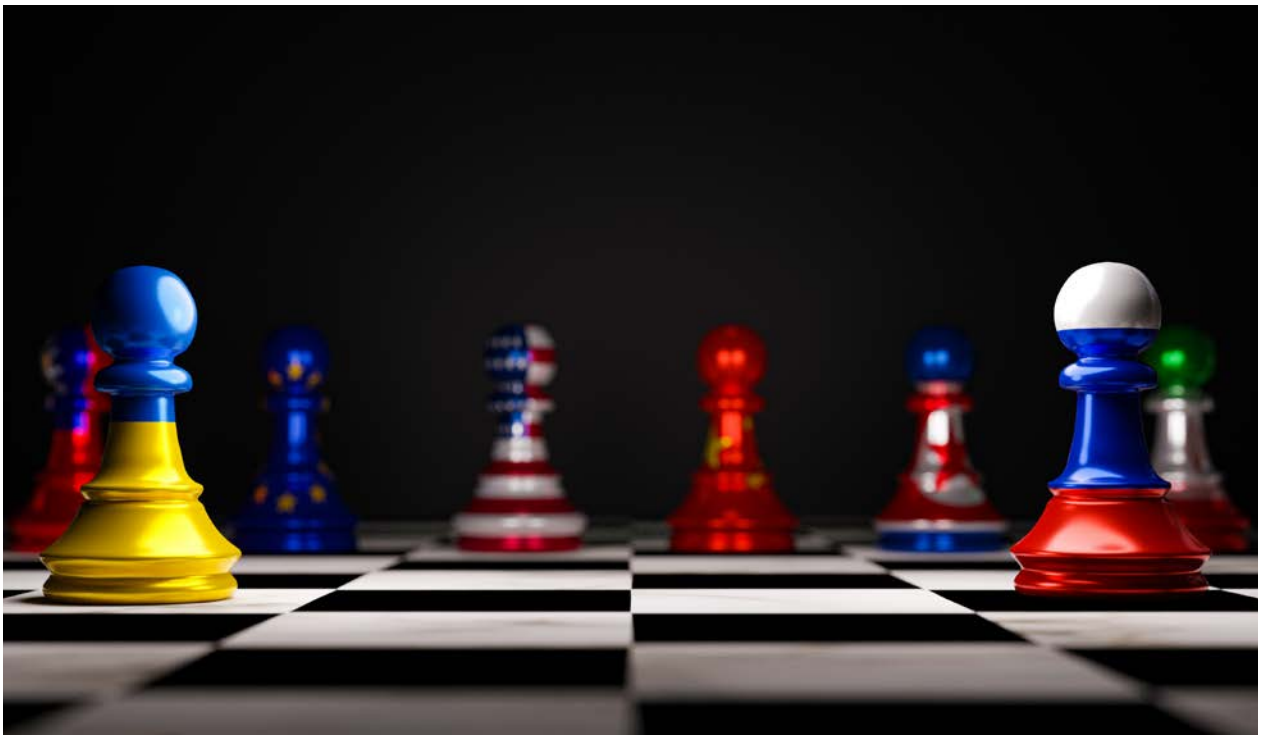

بالنسبة لنا، تعتبر أحداث اليوم استمرارًا للحرب العالمية الثانية والصراع الذي نخوضه ضد محاولات الغرب للحجر على إرادتنا، ومحاولات التيار الوطني داخل أوكرانيا حظر اللغة الروسية وتحجيم نفوذها. فنحن ننظر إلى الصراع الدائر بين كييف وموسكو ليس باعتباره نزاع بين دولتين أو بين الروس والشعب الأوكراني كما يعتقد الكثيرون. بل إنه صراع بين أبناء وأحفاد أولئك الذين كانوا يدعمون الفاشية والتيار القومي الراديكالي إبان الحرب العالمية الثانية، والذين حاربوا ضد الفاشية وانتصروا. فإنها أقرب إلى حرب أهلية أو محاولة للثأر والانتقام من جانب الذين ذاقوا مرارة الهزيمة في ١٩٤٥م، وأصبحوا اليوم أصحاب نفوذ كبير. في اعتقادي أن طبيعة الصراع الدائر ليست واضحة بشكل كامل للكثيرين داخل منطقة الشرق الأوسط وذلك نظرا إلى أن الحرب العالمية الثانية كانت تدور رحاها بشكل أساسي داخل أوروبا والشرق الأقصى.

تجرى حاليًا الكثير من النقاشات بشأن "محادثات سلام" بين موسكو وكييف، وآفاقها، وأهدافها. ولكني أود هنا تحديدًا التذكرة بأنه خلال الحرب العالمية الثانية، لم ينخرط الاتحاد السوفيتي في مفاوضات مع النظام الفاشي. لقد تعرضنا لهجوم غير متوقع في ٢٢ يونيو ١٩٤١م، وانطلقنا من حقيقة أنه كان من الممكن إنهاء الحرب ليس عن طريق تقديم تنازلات، ولكن عن طريق القضاء على الفاشية وتصفية جيوش ألمانيا وحلفائها.

فقد بدأ الفاشيون الحرب غدرًا من خلال انتهاك معاهدة عدم الاعتداء الرسمية لعام ١٩٣٩م. وبالتالي، ما الذي يمكن التفاوض عليه مع أولئك الذين عزموا غدرًا على انتهاك الاتفاقيات المنصوص عليها وراحوا يقتلون ويزهقون أرواح الملايين من أبناء شعبنا ؟

في ذلك الوقت، كان يُعتقد أن أولئك الذين يدعون إلى إجراء محادثات السلام هم "خونة ويجب مُعاقبتهم بشدة". أما اليوم، فإن الرأي العام الروسي منقسم حول هذه القضية، بين من يدعو إلى محاربة القومية الأوكرانية والفاشية الحديثة لتحقيق النصر الكامل، ومن يعتقد أن التصدي للتهديد العسكري الذي تشكله السلطات في كييف وحلفاؤها، الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي "ناتو"، سيكون كافيًا، على أن يتم التوصل إلى تسوية فيما بعد.

اليوم، أصبحت دول أوروبا ضدنا، فما هو شعورنا حيال ذلك؟

لم يكن ذلك مفاجئًا، فنحن نعي جيدًا مع من نتعامل، لكن لايزال هناك العديدون داخل روسيا ممن يشعرون بالغضب حيال "جحود" أولئك الذين لم يتمكنوا من استعادة سيادة أوطانهم إلا بفضل انتصار الجيش السوفييتي على الفاشية. وإن كان قد يثير ذلك اعتراض البعض على اعتبار أن النصر المُحقق حينذاك كان مشتركا مع الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، ودول

من المحتمل جدًا أن تنقسم أوكرانيا إلى خمس أو ست مناطق تختلف في الوعي والتقاليد والتاريخ والخصائص العرقية والطائفية

أخرى. وقد يكون ذلك صحيحًا، لكن من المهم أيضًا الأخذ بعين الاعتبار أن ٧٥٪ في المتوسط من قوات ألمانيا والدول التابعة لها كانت على الجبهة الشرقية، ضد الاتحاد السوفييتي. في حين أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب إلا في صيف عام ١٩٤٤م، أي بعد ثلاث سنوات منذ بدء الصراع الدموي الذي خاضه الاتحاد السوفييتي ضد ألمانيا والدول التابعة لها.

وفي ضوء ذلك، ننطلق من حقيقة أن موقف زعماء أوروبا اليوم ما هو إلا استكمال لما حدث خلال الحرب العالمية الثانية. ومن المهم أن نتذكر أن المواقف الأوروبية حينها كانت إما داعمة للفاشية – مثل إيطاليا، وإسبانيا، والمجر، أو معلنةً استسلامها إلى ألمانيا النازية دون أن تظهر مقاومة. على سبيل المثال، أعلنت فرنسا استسلامها بعد ٤٥ يومًا من القتال، خلال الفترة ما بين عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٤٥م، وتم تطويع الصناعات الفرنسية في خدمة وتلبية احتياجات وأوامر الجيش النازي، وبالتالي فقد شاركت في الحرب ضد الاتحاد السوفييتي إلى جانب الفاشية النازية. كان ذلك بمثابة إذلال مُهين لفرنسا والبلدان الأوروبية، وجنودها، الذين تبين أنهم، على عكس القوات السوفييتية، لا يتحلون بنفس القدر من الشجاعة. واليوم، يسعى أحفادهم إلى إعادة كتابة التاريخ، وإعادة تأهيل أنفسهم بعد عار الهزيمة الذي لحق بأجدادهم والترويج لفاشية هتلر. فإن سلوك الرئيس الفرنسي مانيول ماكرون – يُعد مثالًا لأولئك الذين يريدون حرمان روسيا من مكانة المنتصر في الحرب ضد الفاشية، في حين أن " القضاة" هم الذين استسلموا بشكل مخز للنظام النازي في ألمانيا.

وفيما يلي موجز عن بعض مما عايشته أوكرانيا عقب انتصارها في الحرب ضد الفاشية عام ١٩٤٥م:

واصلت حركة "باندیرا" قتالها ضد القوات السوفيتية بعد انسحاب القوات التابعة لهتلر وظلت متمركزة داخل أوكرانيا حتى عام ١٩٥٣م. وقامت عناصرها المسلحة بترويع المواطنين بالأخص في المناطق الحضرية وارغامهم على تسليم قوتهم وأموالهم من أجل تلبية احتياجاتها. اعتادت هذه الجماعات الاختباء داخل الغابات والمستنقعات، لذلك لم يكن من السهل القتال معهم. مع ذلك، تم هزيمتهم وارتأى البعض في البداية أن جزاءهم يجب أن يكون الإعدام بسبب جرائمهم ضد المدنيين والجيش السوفيتي، إلا أن موسكو قررت فيما بعد استبدال العقوبة بالسجن المؤبد وترحيلهم إلى سيبيريا.

ظلت الأوضاع هادئة داخل أوكرانيا، في الفترة ما بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٥م، وتم تدريس اللغتين، الأوكرانية والروسية، على قدم المساواة داخل المدارس ومنح حرية استخدام أي منهما داخل البلاد. وخلال سنوات الطفولة، أرسلني والدي إلى إحدى المدارس التي تدرس باللغة الأوكرانية من أجل "توسيع مداركي ومعرفتي". وأثناء هذه الفترة لم يكن الأطفال بشكل عام مهتمين بمعرفة أي جنسية يحملها أقرانهم. كان الجميع يتحدث حينها عن "صداقة الشعوب" والأمة السوفيتية الموحدة". مع ذلك، لم يدم هذا الهدوء طويلا.

وفي الفترة ما بين عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٦م، قرر زعيم الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت نيكيتا خروتشوف تطبيق ما سمي بـ "المصالحة الوطنية". حيث أصدر مرسوما بإطلاق سراح ١٠٠ ألف من مجرمي الحرب، والقتلى، والمتواطئين من السجون قبل انتهاء مدتهم، ومن بينهم أولئك الذين ارتكبوا جرائمهم على الأراضي الأوكرانية. أثار ذلك قلقا لدى العديد من المواطنين حيال عودة هذه العصابات مرة أخرى، مطالبين بالتوقف عن تنفيذ هذا القرار. وهو ما قوبل برفض من خروشوف الذي أصر على استئناف قراره ليشعل بذلك شرارة الأحداث المأساوية التي آلت إلى الحرب التي نعايشها اليوم.

فقد نجحت العناصر الراديكالية العائدة من السجون في توحيد صفوفها عازمة على الثأر. وفي ظل ضعف وتلكؤ السلطات الرسمية في موسكو، استطاع القوميون والمتواطئون السابقون مع الفاشيين الألمان الوصول إلى السلطة في أوكرانيا. ارتكب خروشوف جريمة أخرى بإصراره على النقل "غير القانوني" لشبه جزيرة القرم من الولاية القضائية الروسية إلى الولاية القضائية الأوكرانية. لم يعر المواطنون حينها اهتماما بهذا القرار إن صدقنا القول – حيث كانت الحدود الفاصلة بين روسيا وأوكرانيا حبرًا على ورق وظل البلدان جزئين من دولة واحدة- الإتحاد السوفيتي، إلا أن ديناميكيات ذلك الوضع المعقد كانت قد بدأت تتكشف، حيث شرع القوميون الأوكرانيون في تنفيذ خططهم السرية من أجل الاستيلاء على السلطة مع الابتعاد تدريجيا عن الفلك الروسي.

بداية في عام ١٩٩١، استطاع القوميون الأوكرانيون الانفصال عن الاتحاد السوفيتي. وجدير بالذكر أن القرار الذي اتخذه البرلمان الأوكراني عام ١٩٩١م، تحت ضغط سيطرة القوميين على أغلبية الأصوات، بشأن "استقلال" أوكرانيا، يعد انتهاكًا لنتائج الاستفتاء الوطني بشأن الحفاظ على الوحدة مع الاتحاد السوفيتي.

بالعـودة إلى مارس من عـام ١٩٩١م، صوت ٧٨ ٪ من المواطنين الأوكرانـيين، في "اسـتفتاء السـيادة الأوكرانـي "، لصالح اسـتمرار الوجـود المشـترك في إطـار دولـة واحـدة مـن روسـيا وأوكرانيـا والحفـاظ على وحـدة الاتحاد السـوفيتي. ومن هـذا المنطلق، فإن الاتفاقيـات المُتعلقة بتصفيـة الاتحاد السـوفييتي، التي تم التوصل إليهـا سـرًا ضمـن المفاوضات التي جـرت على أراضي بيلاروسـيا في ديسـمبر مـن عام ١٩٩١م، مـن قبل رؤسـاء روسـيا، وأوكرانيا، وبيلاروسـيا - يلتـسين، وكرافشـوك، وشوشـكيفيتش، يمكـن اعتبارهـا جريمـة، واتفاقيـات غير دسـتورية، ومؤامرة للاسـتيلاء على السـلطة.

لسـوء الحظ، لم تصمـد الهيـاكل الحكومية سـواء للجمهورية الروسـية أو غيرها مـن الجمهوريات السـوفيتية أمام هـذا التيار، وأصبـح المواطنـون العاديـون في حالـة مـن التشـوش والارتبـاك. اسـتطاعت أوكرانيا فيمـا بعد أن تصبح دولة ذات سـيادة وحظيت باعتـراف موسـكو باسـتقلاليتها. وتم تقـديم مسـاعدات ماليـة واقتصاديـة أحاديـة الجانـب بقيمـة تزيد علـى ١٤٠ مليـار دولار أمريكـي. في غضـون ذلـك، نجحـت العناصـر القوميـة في حشـد وكسـب النفوذ داخـل أوكرانيا مطالبين بالحظر الفعلي لاسـتخدام اللغة الروسـية التـي كان ينطق بها أكثر من نصف سـكان أوكرانيا. وفي عـام ٢٠١٤م، حـدث انـقلاب عسـكري داخـل كييـف لتتمكن العناصـر الموالـية للنظـام الفاشـي والمدعومـة مـن الغـرب، مـن الصعـود إلى السـلطة.

كان الوضـع الأكثـر إثـارة للقلق في شـبه جزيرة القـرم، عندما قـررت العناصـر القوميـة الأوكرانية نقـل القوات في سـبيل إزاحة الأغلبيـة الناطقـة باللغـة الروسـية مـن السـلطة. ومـن جانبهـا، اتخذت روسـيا إجراءاتها من أجل منع حدوث مثل هذا السـيناريو. في حين صوت أكثر من ٩٠ ٪من سـكان شـبه جزيـرة القرم لصالح العودة إلى روسـيا خلال اسـتفتاء شـعبي.

جديـر بالذكـر أن ٤٠ ألف فقط من إجمالـي ٥٧٠ ألف مواطن مـن أصـل أوكرانـي ممن يعيشـون في شـبه جزيـرة القـرم هم من عارضـوا الانضمـام إلـى الفيدرالية الروسـية أي مـا يمثل ٣ ٪ من إجمالـي أصـوات الناخبين. كما أبدت الأغلبية المطلقة من السـكان الأوكرانـيين تضامنـا مع الـروس والقوميـات الأخرى التي تسـكن شـبه جزيـرة القرم لصالح العودة إلى روسـيا، كمـا كان الحال قبل عـام ١٩٥٤م، أي أن ترسـيم الحـدود لـم يكـن علـى أسـاس مبدأ عرقـي، بل كان مدفوعًا بأسـباب سياسـية.

وفي المناطـق الواقعـة في شـرق أوكرانيـا، طالـب القوميون من السـلطات في كييـف باعتماد اللغـة الأوكرانية فقط كلغة رسـمية. وعندما رفض سـكان منطقتي دونيتسـك ولوهانسـك القيام بذلك، تم شـن عـدوان مُسـلح ضدهـم. وفي عـام ٢٠٢١م، كثفـت كييـف الجهـود الراميـة إلـى انضمـام البلاد إلـى حلف الناتـو وهو الأمر الذي يعد غير مقبول على الإطلاق بالنسـبة للجانب الروسـي. وفي نهاية عام ٢٠٢١م، دعت موسـكو حلف الناتـو وأوكرانيا للتخلي عن مثـل هـذه الخطط وإعطـاء ضمانات بعدم توسـع الحلـف الغربي تجـاه روسـيا، وجـاء الرد مـن الجانب الآخـر متمـثلا في هجمات بالمدفعيـة ضـد أهداف مدنيـة في دونبـاس، وحصار شـبه جزيرة القـرم وغيرهـا مـن الأفعـال العدوانيـة. وفي ضـوء هذا السـياق، قررت روسـيا بـدء عمليتها العسـكرية ضد النظـام النازي الجديد في كييف.

أدت التطـورات المتتاليـة علـى الصعيـد الأوكرانـي منـذ عام ٢٠١٤ م، إلـى انـدلاع أزمة داخـل البلاد، وتدهور الأوضـاع المالية، إلـى جانـب تزايـد اعتمـاد كييـف علـى الغـرب. وهو مـا اضطر

يعتقد بعض الروس أنه من الضروري القضاء على ألمانيا باعتبارها مجتمع إجرامي تسبب في إشعال فتيل الحرب العالمية الأولى والثانية

العديد من المواطنين إلى مغادرة البلاد؛ فبعضهم سافر إلى روسيا بينما قصد البعض الآخر دولًا أوروبية. واليوم يتواجد نحو ١١ مليون أوكراني في روسيا إلى جانب أولئك الذين عاشوا وعملوا ودرسوا في أوكرانيا مثلي. جميع هؤلاء يدعمون فكرة" التحرير الثاني" لأوكرانيا من قبضة الفاشيين والخونة.

من المثير للاهتمام مدى التغير الذي طرأ على الشعب الأوكراني. بالعودة إلى حقبة الحكم السوفيتي خلال (١٩٥٠-١٩٩٠م) شهد التعداد السكاني زيادة كبيرة من ٣٦ مليون نسمة إلى ٥١ مليون نسمة. واليوم، يتواجد نحو ٢٩ مليون داخل أوكرانيا بعد الانقلاب الفاشي الذي وقع عام ٢٠١٤ م، في حين انتقل الباقون إلى روسيا ودول أوروبا.

بداية تفكك الدولة الأوكرانية

ما هو السيناريو التالي المحتمل لتطور الأحداث؟

السيناريو الأكثر ترجيحًا هو انهيار الدولة الأوكرانية، حيث تشير تقديرات الخبراء المختصين في الشأن السياسي الأوكراني يوري رومانينكو وأليكسي كوماروف، إلى أن النموذج الحالي للدولة داخل أوكرانيا غير صالح للاستمرار. وأيدوا إجراء استفتاء داخل كل منطقة من مناطق أوكرانيا كي تحدد مستقبلها ومصيرها. فيبدو اليوم أنه من المحتمل جدًا أن تنقسم أوكرانيا إلى خمس أو ست مناطق تشكلت تاريخيًا، حيث تختلف في الوعي الذاتي، والتقاليد، والتاريخ، والخصائص العرقية والطائفية، والتوجه الجغرافي للعلاقات الاقتصادية. لقد اتخذت شبه جزيرة القرم والمناطق الشرقية بالفعل خيارها – فهي تعود إلى دولة واحدة مع روسيا. فيما يمكن أن تكون أوكرانيا الغربية وأوكرانيا الكارباتية أجزاء مستقلة من أوكرانيا.

يعتبر الوضع أكثر تعقيدًا للمدن المركزية والأجزاء الوسطى من البلاد مثل (كييف، وجيتوميير، وغيرهم من المناطق). حيث يعد ظهور رابطة الدولة الأوكرانية الوسطى أمرًا ممكنًا وفقًا للمبدأ التكاملي. وفي هذه الحالة ستواجه الرابطة أزمة متعلقة بكيفية تقاسم القوات المسلحة والتسليح ومن المتوقع أن يزداد الوضع تعقيدًا بسبب مطالبات دول ثالثة. لذلك، لا تخفي وارسو بشكل خاص آمالها في ضم المناطق الغربية من أوكرانيا إلى بولندا، بل حتى إنه تم إطلاق اسم خصيصًا لها وهو "كريسي". كذلك، قد يطالب المجريون أيضًا الذين يعيشون في منطقة ترانسكارباثيا الواقعة داخل أوكرانيا، بالحكم الذاتي.

تتواصل الحملة العسكرية الروسية على أوكرانيا لأكثر من عامين حتى الآن. وتعتبر إحدى القضايا المركزية حاليا هي تحديد الشكل المستقبلي للمشاركة في أحداث خاصة بالولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. فللمرة الأولى منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، تستخدم الأسلحة الألمانية في قتل أبناء الشعب الروسي. ويعتقد الكثيرون في روسيا اليوم أن الاتحاد السوفييتي بزعامة ستالين ارتكب خطأً استراتيجيا في نهاية الحرب العالمية، وأن الاتحاد السوفييتي، الذي فقد ٢٨ مليون شخص إما بالقتل او التعذيب داخل معسكرات الاعتقال نتيجة للأعمال الإجرامية التي ارتكبتها ألمانيا، تصرف بسخاء مع نظام هتلر الألماني الإجرامي في عام ١٩٤٥م، ويعتقد هؤلاء أنه من الضروري القضاء على ألمانيا باعتبارها مجتمع إجرامي تسبب في إشعال فتيل الحرب العالمية الأولى والثانية. وبالفعل، يبدو اليوم أن الأمة الألمانية لم تتعظ من دروس الماضي ويواصل المستشار الألماني شولتز، الذي كان جده مجرم حرب وخدم في جيش هتلر، نفس المسار في التعامل مع روسيا. لذلك فأنا أرى أن "التقليد" الألماني للقتال ضد روسيا وقتل أبناء الشعب الروسي يجب أن يوضع له حداً، مرة واحدة وإلى الأبد.

الحرب الأوكرانية تدخل الآن عامها الثالث

ما هي الافتراضات المحتملة -الانتقال إلى مفاوضات سلام أم استمرار القتال والأعمال العدائية؟

محادثات السلام

قد يبدو ذلك أفضل من الخيار العسكري، ولكن هل يوجد أساس يفضي إلى التوصل إلى تسوية سلمية؟ من الواضح، أنه لا وجود لمثل هذا الأساس، باستثناء الحاجة المشتركة إلى معالجة قطاع محدود من القضايا الإنسانية - مثل تبادل الأسرى والجرحى، وما إلى ذلك. في البداية، أصدر زيلينسكي قانونا يحظر مفاوضات السلام. ولكن حتى لو لم يكن هناك مثل هذا القانون، فمن الصعب أن نتصور إمكانية التوصل إلى حل وسط، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الخلافات حول القضية الأكثر أهمية وهي قضية الأراضي. إن عودة شبه جزيرة القرم إلى روسيا ودخول أربع مناطق أخرى إلى الاتحاد الروسي هي قضية مغلقة، وقد تم اعتماد تعديلات على الدستور الروسي في هذا الصدد. ولكن لن تقبل القيادة الحالية في كييف بنقل سلطة هذه المناطق إلى روسيا. بالتالي، تنعدم رؤية الأساس

الـذي قـد تقوم عليه التسـوية. في الوقت ذاته، فإن روسـيا ليسـت في عجلـة مـن أمرهـا للقيـام بعملية عسـكرية في أوكرانيـا. وعلى حـد تعبيـر الرئيـس الروسـي مجازيًـا، فـإن "الدجاجـة تنقر على الحبـوب الصغيـرة حبة حبة حتى تشـبع". حيث تقوم روسـيا، يومًا تلـو الأخـر، بتدميـر البنية التحتيـة العسـكرية لأوكرانيا. وتشـير التقديـرات إلى أن حوالـي ٤٠٪ منها قد تم تدميرهـا بالفعل، ومن المتوقـع أن يتـم تنفيـذ الضربات علـى البنية التحتيـة للطاقة.

السؤال ماذا سيحدث إذا قام الغرب بإرسال قواته لقتال داخل أوكرانيا؟

الإجابـة بسـيطة للغاية- وهي أنها سـتتلقى شـر هزيمة. ربما تسـتطيع القوات الأمريكيـة وقوات حلف الناتو اسـتهداف المدنيين في يوغوسلافيـا، ولكـن في دولـة مثـل باكسـتان، اتضـح افتقارها الشـديد للمهارات العسـكرية. فضلًا عن مخاطـرة الدول الأوروبية بـ "تعريـض" أراضيها لهجوم روسـي محتمل.

ينظـر عـدد مـن الباحـثين الـروس بشـكل نقـدي إلـى الدور الحـذر الـذي تلعبـه القيـادة العسـكرية -السياسـية لروسـيا. ويشـيرون إلـى أنه بعد انهيار الاتحاد السـوفييتي، أصبحت نسـبة الأسـلحة التقليديـة في أوروبا حوالـي ٤ إلى ١ لصالـح دول الناتو. وفي ظـل هذه الظـروف، وفي حالة القيام بعمل عسـكري، سـيتعين على روسـيا اللجوء إلى اسـتخدام الأسـلحة النووية لضمان تحقيق النصـر. وبالمناسـبة، ليس من الضـروري اللجوء إلى اسـتخدام أي أنـواع جديـدة من الأسـلحة الفضائية لهذا الغـرض. حيث إن لدى روسـيا القـدرة على ضمـان تدمير جميـع خصومها.

ويحـذر هؤلاء الباحثون من أن نشـوب حرب نووية داخل أوروبا سـوف يـؤدي إلـى اختفاء دول مثـل فنلنـدا، والسـويد، وألمانيا من علـى وجه الأرض. وبطبيعة الحال، يظـل خطر حدوث دمار متبادل كامـل، وبالتالي فمـن الأفضل الامتناع عن إشـعال فتيل حالة عامة مـن الانهيـار والدمار. لقد تحـدث زعماء الدول الغربية باسـتمرار عـن "التهديـد الروسـي" المتزايد لسـنوات عديدة. في هـذه الأثناء، وافقـت موسـكو علـى تصفيـة اتفاقهـا الدفاعـي لحلف وارسـو، وسـحبت قواتهـا مـن ألمانيـا، وبولندا، والمجـر، وتشيكوسـلوفاكيا. ولكـن واصل حلـف الناتو توسـعه بالقرب من حدودنـا. لذلك ربما نكـون أخطأنـا في عدم إقامـة رادع عسـكري مسـبقًا. ولكن الآن، ومثلمـا يتبين من خلال الأزمة الأوكرانية، سـتواصل روسـيا الدفاع وحماية مصالحها بشـكل حاسـم ومسـتمر. فلا يسـعنا أن نكرر ما حـدث في يونيـو ١٩٤١م، عندمـا حركـت ألمانيا قواتها للاسـتيلاء علـى أراضينا وثرواتنـا الوطنية.

فأوكرانيا اليوم هي السـاحة التي سـيتقرر فيها مصير العالم. وسـوف تلتزم روسيا بشـدة بحماية مصالحها الوطنية.

* نائب رئيس رابطة الدبلوماسيين الروس، أستاذ ورئيس قسم دراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المدرسة العليا للاقتصاد في الجامعة الوطنية للأبحاث، مساعد النائب الأول لرئيس لجنة مجلس الاتحاد الروسي للعلوم.

لمؤتمر جدة أهمية كبرى لأوكرانيا وحلفائها وإن غابت روسيا

٤ سيناريوهات لانتهاء الحرب والأرجح تجميدها عند خطوط الجبهة الحالية عبر اتفاق غير معلن

مع الغزو الروسي لأوكرانيا تغير كل شيء في أوروبا وفي العالم وإلى الأبد .. وقع الغزو ليكون أضخم اجتياح عسكري بري في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، فحين دخلت وحدات الجيش الروسي الأراضي الأوكرانية، لم تكن هذه الوحدات تدرك جيداً بأنها قد غيرت التاريخ ومعه روسيا وأوكرانيا أيضًا وللأبد. ظن الرئيس الروسي بوتين بأنه أعد للحرب جيداً، وكانت حسابات قادته العسكريين بأن رياح التغيرات الجيوسياسية مواتية لهذه الخطوة والتي بدورها سترعب أوروبا وستُعيد أمجاد روسيا، وستكون عملية خاطفة مثل عملية القرم، فقد كانت الحسابات بأن الجيش الأوكراني سيُلقي السلاح وسيسلم بكل مطالب روسيا، أما الجيش الروسي فسيقوم بعرض عسكري في شارع خريشاتيك بقلب العاصمة الأوكرانية كييف، وهذا ما أثبتته الغنائم التي استولى عليها الجيش الأوكراني من فلول الجيش الروسي بعد هزيمته في إقليم كييف، كانت المهمة واضحة جدًا:

د. محمد فرج الله

بوتين يريد إخضاع أوكرانيا عبر إخضاع العاصمة كييف وبعدها إملاء شروطه على الغرب وليس على أوكرانيا فقط، إذ كان في حساباته بأن أوكرانيا ستدور في فلك روسيا كما هي بيلاروسيا اليوم.

كل الحسابات كانت هكذا، فبعد عشرين عاماً من حكم بوتين أراد أن يتوج حياته السياسية بإنجاز تاريخي وهو تشكيل قوة عظمى جديدة على شاكلة الاتحاد السوفييتي المنهار، ولم يكن ذلك سراً، فبوتين نفسه صرح وأكثر من مرة بأن انهيار الاتحاد السوفييتي كان أكبر كارثة. كما أن شغفه بالتاريخ يدفعنا للاستنتاج بأن بوتين فعلاً يعيش التاريخ والماضي، فلقاءاته لا تخلو من الحديث عن طموحه بالعدالة التاريخية -حسب وصفه-واستعادة الأراضي التي كانت يوماً ما تابعة لروسيا القيصرية؛ فهو يقدم نفسه لشعبه كقائد فذ سيعيد الأمجاد للشعب ويجمع أشلاء الدولة البائدة. والسبب هو حفاظه على حكمه المطلق ولتستمر سلطته الدستورية صورياً عليه أن يقدم إنجازًا يصادر به كل الحقوق للأحزاب الأخرى والمواطنين مقابل إنجازاته غير المسبوقة، فمن سيتحدى ديكتاتوراً استعاد أمجاد دولة عظمى كما فعل الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين؟ فهو يسعى لأن يكون ستالين جديداً ذو سلطة مطلقة بلا منازع والحل السحري لذلك هو أوكرانيا.

وتوقع العالم سقوط أوكرانيا في غضون أسبوع وسقوط العاصمة الأوكرانية كييف في غضون ثلاثة أيام. لم تكن هذه التوقعات من محبي وأتباع روسيا بل من أجهزة الاستخبارات الغربية نفسها، ويعكس هذا الأمر القوة التي تمتعت بها آلة البروباغاندا الروسية في التأثير حتى على عقول أصحاب القرار، فلطالما صنف العالم الجيش الروسي بالثاني عالمياً.

ولكن..

في الأسبوع الأول من الغزو تبددت هذه الأوهام؛ فقد تحطم حلم بوتين واصطدم بصخرة الصمود الأوكراني قبل وصول أي دعم غربي لأوكرانيا؛ فمع انتهاء الأسبوع الأول من الحرب أصبح واضحاً بأن الجيش الأوكراني لم يلق بسلاحه وأصبح واضحًا بأن روسيا لن تحتل أوكرانيا في غضون أسبوع ولم تدخل كييف في ثلاثة أيام.

صُدمت أوروبا وانقسم القادة الأوروبيون بين حمائم وصقور، حيث حاول ماكرون وشولتس جاهدين إقناع بوتين بالتراجع، فهما من تزعما معسكر الحمائم وهنا بدأ محور برلين - باريس بالظهور، في المقابل تزعم رئيس الوزراء البريطاني آنذاك بوريس جونسون معسكر الصقور لدعم أوكرانيا وعدم التفاوض أبداً مع بوتن، كما تزعم حملات ضخمة لإقناع بلاده والعالم بضرورة تقديم الدعم العسكري العاجل لأوكرانيا لهزيمة بوتين في الحرب،

ومعه يداً بيد الولايات المتحدة الأمريكية ليتبلور محور لندن - واشنطن، فوجدت أوكرانيا نفسها أمام عدو أهدافه المعلنة هي حياد أوكرانيا والتنازل عن القرم والأهداف الحقيقية هي هزيمة أوكرانيا واحتلالها أو تصبح ضمن نفوذ "فنائها الخلفي" كما يحب بوتين أن يصفها بذلك، ومن خلفها معسكر الحلفاء المنقسمين بين محوري" لندن – واشنطن" و"برلين - باريس"، بين الصقور والحمائم، بين رؤيتين للتعامل مع الدب الروسي الهائج ؛ رؤية تفضل احتواء الأزمة ولو على حساب أوكرانيا وترابها وأراضيها، ورؤية تصر على الدعم بهدف هزيمة روسيا هنا واليوم ...

ووراء هاتين الرؤيتين قصة طويلة ولكن موجزها هو: أن الشك سيد الموقف بين الحلفاء الغربيين، ففرنسا وألمانيا تريان بأن التصعيد لن يخدم مصالحهما بل وتدرك هذه الدول بأن الاقتصاد الأوروبي لا يمكن أن يستمر بالازدهار وقوة المنافسة دون طاقة رخيصة ولا بديل لذلك عن روسيا فهي بالنسبة لبرلين وباريس محطة وقود الاقتصاد الأوروبي، بل وعزز الشك عندما عرضت الولايات المتحدة غازها الصخري بدلًا من الغاز الطبيعي الروسي وهذا ما تحقق بالفعل لاحقاً لو بشكل تدريجي، لذلك عززت كل من باريس وبرلين محاولاتهما للتوصل لحل ما مع روسيا لقطع الطريق على واشنطن في الملف الأوروبي، ولكن لسوء حظ ماكرون وشولتس بأن أصواتهما ورجائهما لم تلقيا آذاناً صائغة في موسكو، فاللاحكمة الروسية والتعالي والتكبر وسوء تقدير الموقف أفشل مساعي فرنسا وألمانيا قبل اتخاذهما قراراً بدعم أوكرانيا بالأسلحة الفتاكة.

ولعل التاريخ سيوثق كيف أخفقت روسيا الدولة التي تقدم نفسها بالعظمى والتي سعت من خلال هذه الحرب لتكون ضمن نادي الأقوياء، كيف أنها ارتكبت حماقة سياسية تاريخية في الغزو أولاً وفي إفشال المساعي الألمانية الفرنسية ثانياً.

وفي هذه الفترة أيقن الأوكرانيون الحقيقة المرة بأن الرؤية الرومانسية للاتفاقيات والضمانات الأمنية لم يعد لها قيمة حقيقية في عالمنا اليوم، وبالسلاح الغربي الخفيف بدأت تتغير الأمور على الأرض، فكان كافياً في البداية دعم أوكرانيا بأسلحة خفيفة مضادة للدروع مثل صواريخ جافلين وأخرى مضادة للطائرات مثل ستينغر، أي سلاح حرب الشوارع. ومع تكاثر الأخبار عن المعارك المحتدمة وأنباء عن الدبابات الروسية المدمرة بصواريخ جافلين الأمريكية وإسقاط طائرات الهليكوبتر بل والصواريخ المجنحة الروسية بصواريخ ستينغر أفاق العالم على حقيقة صادمة للأصدقاء وللأعداء بأنه كان مخدوعاً بالدب الروسي الذي تبين بأنه نمر من ورق ورأى وقوع مئات الأسرى الروس في يد الجيش الأوكراني وصور الآليات الروسية المدمرة والتي لطالما تغنت بها روسيا. أفاق الجميع على حقيقة بأن روسيا التي يخشاها الناتو غير قادرة على حسم المعركة مع دولة واحدة ليست بحلف الناتو. ومع طرد القوات الروسية من إقليم كييف وتشيرنيهيف وسومي نهاية مارس ٢٠٢٤م، كان هذا أول

تبددت أوهام بوتين في الأسبوع الأول وصُدمت أوروبا وانقسم القادة الأوروبيون بين حمائم وصقور

انتصار واضح للجيش الأوكراني والذي شجع معسكر الصقور في الغرب لتقديم المزيد من الدعم وبدأت الرؤية تتغير لدى معسكر الحمائم بالذات مع تلاشي آمال التوصل لحل مع بوتين.

بالطبع الخسائر الأوكرانية ليست بالهينة، ولكننا نركز هنا على خسائر الطرف الروسي، لماذا؟ لأنه هو الذي استعد للحرب وهو الذي بادر بها وهو الذي أراد تغيير موازين القوى في أوروبا.

أوروبا أمام مرحلة تاريخية جديدة

إن الخسائر التي تكبّدها الجيش الروسي في الأيام الأولى من الغزو -بحسب المصادر الأوكرانية والغربية التي أكدتها ايضاً-بددت كل أوهام بوتين بأنّ أوكرانيا ستلقي سلاحها في اليوم الأوّل من الهجوم. لقد صُدمت روسيا لأنّها لم تتوقّع بأن الجيش الأوكراني سيُقاوِم بل ويقاوم في الوقت الذي ألمحت به عواصم أوروبية لأوكرانيا بالاستسلام.

ومنذ انتهاء الحرب الروسية الشيشانية في ١٩٩٦م، لم تتكبّد روسيا خسائر في الجيش كما تكبّدته في الأشهر الأولى من الحرب التي لا زالت مستمرة حاليًا.

وهنا انتقلت الحرب لمرحلة جديدة أعادت شبح الحروب والمجازر لأوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فمع قصف الروس للأحياء السكنية الأوكرانية وارتكاب المجازر في مدينتي بوتشا وايربين بمحافظة العاصمة الأوكرانية كييف بدا واضحاً أنّ الطرف الروسي بدأ يفقد أعصابه، خاصة وأنّ الدول الغربية بعد هذا الأمر توحّدت في موقفها، وهنا أيقن بوتين بأن إنهاء المعركة لن يتم بسرعة.

ثم حاول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شق الصف الداخلي واتباع حيلة جديدة بطلبه من الجيش الأوكراني أن يطيح بالرئيس فولوديمير زيلينسكي، فبدا الأمر للعالم وكأنه هرطقة روسية، لأن في أوكرانيا ثقافة الانقلاب غير موجودة أصلاً، فقبل ذلك طلب الرئيس السابق فيكتور يانوكوفيتش -الموالي لروسيا-في عام ٢٠١٤م، من الجيش الأوكراني آنذاك قمع المتظاهرين في ساحة الميدان وقوبل طلبه بالرفض أيضاً، لأنّه لا يمتلك ثقافة الانقلاب على السياسيين ولا التدخل في الشؤون السياسية. أمّا فيما يتعلّق بالجيش الجديد الذي يحارب حالياً، فقد تأسس أصلاً بعد ثورة ٢٠١٤م، وفي صميم عقيدته "مواجهة العدوّ الروسي" بعد احتلال روسيا للقرم وللدو نباس.

كل ذلك نقل الحرب إلى مستوى جديد من الوحشية والدمار ورأينا كيف فقدت روسيا أعصابها عبر سياسة الأرض المحروقة وتدمير مدن بالكامل مثل ماريوبول وباخموت ومارينيفكا وتدمير الجسور والسدود المائية وأهمها سد كاخوفكا وغيرها، وباتت سياسة الأرض المحروقة السياسة المتبعة للجيش الروسي لإرهاب الطرف الأوروبي بعد التدخل ونجح في ذلك إلى حد ما.

لكن القوة الروسية المفرطة غيرت موقف الدول وبدا معسكر "الحمائم" بالتضاؤل لصالح معسكر "الصقور" في أوروبا، وبدأت تتبلور القناعة لدى قادة الغرب بأن الأزمة ليست في أوكرانيا وإنما في طموح بوتين نفسه وأن أوكرانيا ما هي إلا بوابة التوسع وعزز ذلك القناعة الغربية بضرورة هزيمة بوتين وليس الاتفاق معه.

كما أن سياسة الأرض المحروقة والقوة المفرطة نقلت مستوى التسليح والدعم الغربي لأوكرانيا إلى مستوى جديد؛ فتطور الدعم من جافلين المضادة للدروع إلى دبابات ليوبارد وتشالنجر وآبرامز رغم محدودية عددها، أما في السماء، فبالرغم من أن الحلفاء رفضوا طلب أوكرانيا باغلاق السماء ولكنهم زودوها بمنظومات الدفاع الجوي مثل باتيريوت الأمريكية وايريس تي الألمانية وناسمس النرويجية وكذلك منظومة هاربون البريطانية لحماية سواحل أهم مدينة أوكرانية على البحر الأسود وهي أوديسا؛ فلم تعد سماء أوكرانيا متاحة للطيران الروسي كما كان في الأسابيع الأولى من الغزو وكذلك أصبحت مياه أوكرانيا والمياه الإقليمية محرمة على الأسطول الروسي.

هزيمة روسيا الأولى وقعت بالفعل

مع بدء تداول مصطلح حرب عالمية ثالثة في العالم كله في حال تدخّل حلف الناتو مباشرة في الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا، قرر الحلف إلحاق هزيمة سياسية استراتيجية بروسيا بعد توغل جيشها أكثر فأكثر في الوحل الأوكراني وذلك بتعزيز الجناح الشرقي للحلف.

فوفق الأهداف الروسية المُعلنة من الحرب والتي صرح بها بوتين نفسه، اشتراطه على الحلف بعدم التمدد شرقًا وتقديم تعهدات بعدم ضم أوكرانيا في المستقبل، بل وأحيانًا تجرأ بوتين بابتزاز الحلف مطالبًا إياه بالعودة لحدود عام ١٩٩٧م، أي طرد دول البلطيق وشرق أوروبا من الحلف.

إذن أصبح من الواضح بأن المكسب الأكبر لبوتين سيكون عبر تحقيق انتصار سياسي على الحلف قبل أن يحقق الانتصار العسكري على أوكرانيا، وهنا جاءت الضربة التاريخية لنظام

ماكرون وشولتس تزعما معسكر الحمائم مقابل تزعم رئيس الوزراء البريطاني آنذاك بوريس جونسون معسكر الصقور

بوتين عبر إعلان فنلندا والسويد طلبهما للانضمام للحلف، فمع إعلان فنلندا رغبتها بإنهاء ٨٠ عاماً من سياسة الحياد، مقابل ١٨٠ عاماً من الحياد السويدي، بات واضحاً بأن حرب بوتين حققت نتائج عكسية تماماً، فبوتين سيدخل التاريخ كزعيم روسي فرط بمكتسبات القياصرة والقادة الروس بهذا الخصوص، فاختار الغرب بأن تكون هزيمة بوتين الأولى تاريخياً وهو المشغوف بالتاريخ، فلطالما سعى بوتين أن يقدم نفسه كقيصر جديد مثل بطرس الأول وكذلك كزعيم سوفييتي فذ مثل جوزيف ستالين، فها هو بوتين بذاته يفرط بأهم مكتسبات بطرس الأول وهو حياد السويد والتي خاض معها حرباً طويلة، وها هو بوتين نفسه يفرط بأحد أهم مكتسبات ستالين بحياد فنلندا والتي فرضه عليها بعد حربي الشتاء الأولى والثانية، وبانضمام فلندا عام ٢٠٢٣ م، والسويد عام ٢٠٢٤ م، حقق الحلف موجة توسع غير مسبوقة واتت كنتائج عكسية تماماً لطموح بوتين، وبالتالي حصل الحلف على ١٣٠٠ كلم إضافية من الحدود البرية مع روسيا معززاً بذلك أمن دول البلطيق الصغيرة، وكذلك تحول بحر البلطيق إلى بحيرة الناتو بانضمام السويد بأسطولها القوي واقتصادها المزدهر، وانعكس ذلك إيجابياً على دول البلطيق الثلاث بالطمأنينة أكثر فأكثر وعلى بولندا والمانيا .

وبدأنا نسمع شعارات جديدة بأن أوكرانيا ستكون العضو الـ٣٣ في الحلف، فما حققته أوكرانيا في ساحة المعركة معجزات بحق لخوضها معارك غير متكافئة تماماً، فقد غيرت المعادلة الأمنية في أوروبا، وفاجأت أصدقاءها وأعداءها بصمودها أمام الجيش الروسي المصنف ثانياً عالمياً. وهذا الذي يعتبر ثاني أقوى جيش في العالم أصبح غارقاً في الوحل الأوكراني منذ عامين، وقد رأى العالم كله حقيقة قوة روسيا المنهكة من الداخل، والتي تعتمد على أسلحة قديمة، واقتصادها الضعيف، والروبل المتهاوي، فكيف هكذا دولة أن تواجه حلف الناتو؟

فالصمود الأوكراني جعل العديد من الدول تعيد النظر في نظريات الأمن لديها، وأصبح واضحاً لكل هذه الدول بأن الجيش الأوكراني هو مكسب لا يستهان به للحلف، ولا ينبغي التفريط به.

خسائر قياسية

خلفت الحرب مآس وخسائر ضخمة على الطرفين، فوفق هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الأوكرانية فإن إجمالي الخسائر الروسية في الفترة الممتدة من ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ ولغاية ١٥ أبريل ٢٠٢٤م، تقدر بـ: الطائرات ٣٤٧، المروحيات ٣٢٥، الدبابات٧١٨٠، العربات المصفحة ١٣٧٩٦، مدافع ١١٥٩٣، منظومات الدفاع الجوي ٧٥٨، راجمات صواريخ ١٠٤٦ عربات عسكرية وصهاريج وقود١٥٥١٠، طائرات مسيرة ٩٢٦٦، سفن / قوارب ٢٦، غواصة واحدة، آليات تقنية ١٩٠٨م، صواريخ مجنحة ٢٠٩٢، والخسائر في الأفراد سواء جنود أو ضباط أو جنرالات بالإضافة إلى المرتزقة وغيرهم قد فاق ٤٥٤ ألف عنصر. ومع أن المصادر الغربية لا تتفق بدقة مع الأرقام إلا أنها أجرت عدة إحصائيات وكانت قريبة من هذه الأرقام.

في المقابل تكبدت أوكرانيا خسائر كبيرة في الأرواح بين المدنيين والعسكريين ولا تزال تتحفظ أوكرانيا بسرية على هذه الأرقام، فمن جهة صرح بوتين بأن خسائر الجيش الأوكراني بلغت ٣٠٠ ألف، الأمر الذي استدعى رداً من الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بأن خسائر الجيش الأوكراني بلغت ٣١ ألف فقط، في حين أشار تقرير لوكالة دي دبليو الألمانية إلى ٤٢ ألف عسكريا أوكرانيًا قد قضوا نحبهم منذ بداية الصراع. أما نيويورك تايمز فقد نشرت دراسة مجملة تشير إلى أن مجمل الخسائر في الأرواح للجيشين الروسي والأوكراني فقد بلغت ٥٠٠ ألف وهو بحد ذاته رقم خطير جدًا. وترى الصحيفة بأن حصة أوكرانيا من هذا الرقم ٧٠ الفا.

وبالطبع نعلم بأنه في عصر الحروب يتحدث دوماً إعلام الحرب والذي لا يكشف تفاصيل قد تضرب الروح المعنوية ولن يكشف عن الأرقام الدقيقة إلا بعد نهاية الحرب بأشهر وربما لسنوات، ولكن الشاهد في الأمر أن الحرب الخاطفة التي أرادها بوتين في ثلاثة أيام طال أمدها وألحقت بجيشه خسائر فادحة، وكشفت عن فضائح فساد قد يكون بوتين نفسه لا يعلمها وكشفت هشاشة الدب الروسي الذي ظن بأنه قادر على مواجهة حلف الناتو مجتمعاً فإذا به عاجز أن يحسم حربه ضد أوكرانيا لوحدها. في المقابل خسرت أوكرانيا ٢٥ ٪ من أراضيها تحت احتلال روسي غير معلوم متى قد تستعيدها ونزح قرابة ١٠ مليون نسمة من أصل ٤٢ مليون مجمل تعداد سكان أوكرانيا، ومهما كانت خسائر الجيش الأوكراني أقل بكثير من الخسائر الروسية إلا أنها مؤلمة لأوكرانيا لأنها لم تنشد الحرب أصلًا ولصغر تعدادها السكاني الذي يقدر بخُمس تعداد روسيا السكاني.

الشك سيد الموقف بين الحلفاء ففرنسا وألمانيا ضد التصعيد ويعتقدان الاقتصاد الأوروبي المزدهر يحتاج طاقة رخيصة من روسيا

العام الثالث سيختلف عن كل ما سبق

مع نهاية العام الثاني للغزو الروسي وانتهاج بوتين سياسية جديدة في الحرب وهي موجات الصواريخ البالستية المستمرة على المدن الأوكرانية والبنية التحتية وكذلك أشراب مسيرات شاهد إيرانية الصنع والتي ألحقت أضراراً كبيرة بمحطات الطاقة والبنية التحتية الأوكرانية، أيقنت القيادة العسكرية الأوكرانية بضرورة نقل الحرب إلى العمق الروسي، فقد كانت القناعة سابقاً بأنه في حال الحقت هزيمة عسكرية ببوتين في أوكرانيا فهذا سيدفعه للانسحاب.

وقد نجحت أوكرانيا بالفعل بإلحاق عدة هزائم بروسيا في العام الأول برياً فقد حررت كامل إقليم كييف وإقليمي سومي وتشيرنيهيف، ثم كان الهجوم الخاطف صيف عام ٢٠٢٢م، والذي حرر إقليم خاركيف وألحق هزائم ثقيلة بالجيش الروسي ثم تحرير الضفة اليسرى أو الجزء الشمالي من إقليم خيرسون وتحرير مدينة خيرسون نفسها وهي أكبر مدينة احتلتها روسيا في الغزو، ورأى العالم بأسره كيف أن الجيش الروسي يتكبد الهزيمة تلو الأخرى.

ولكن هذا لم يدفع بوتين لإعطاء الأوامر بالانسحاب، ثم تبلورت قناعة بأنه في حال تكبدت روسيا خسائر مؤلمة سينهي ذلك الحرب، إلا أن بوتين لم يتراجع رغم تكبد روسيا خسائر فادحة سواء في الأفراد أو في المعدات وعلى سبيل المثال لا الحصر خسر الجيش الروسي قرابة ٥٠ ألف جندي ومرتزق فقط في باخموت.

وحينها تبلورت في أوكرانيا القناعة بضرورة إلحاق هزائم في العمق الروسي بالذات مع انتهاج موسكو نهجاً جديداً وهو استنزاف أوكرانيا من السماء عبر القصف المستمر بالصواريخ والمسيرات والتي غيرت شكل الحرب عن سابقتها، وهنا بدأت أوكرانيا بالعمل بجدية على صناعة درناتها الخاصة بها ونجحت بذلك لتستطيع قصف العمق الروسي، وتجلى ذلك النجاح في ليلة الرابع من أبريل الماضي حينما استطاعت أوكرانيا تدمير ١٩ طائرة حربية روسية جاثمة على أراضي ثلاث مطارات منها مطار آنجلس الحربي والذي يقع على بُعد ٨٠٠ كم عن الحدود الأوكرانية، الأمر الذي نقلنا إلى حروب من جيل جديد، حروب الدرونات والتكنولوجيا؛ أي أننا فعلاً أمام حرب روبوتات إلى حد ما.

امتعاض أوكراني من شح الدعم الغربي

طال انتظار أوكرانيا بالدعم الجوي من الحلفاء كي تحمي كلياً أجواءها، فهي بحاجة لمزيد من منظومات الدفاع الجوي، ولأن أوكرانيا تعتبر أكبر دولة أوروبية من حيث المساحة، فهي بحاجة إلى سلاح طيران متطور. وبكل ما تملكه اليوم من طائرات قديمة كميغ وسوخوي، استطاعت أن تحرم روسيا من التفوق في السماء، وما إن يسلم الحلفاء لأوكرانيا طائرات أف-١٦ الأمريكية أو "تايفون" البريطانية، ستكون قادرة أن تحمي سماءها، وهو ما لم يتحقق حتى الآن. وعلى الأرض مكنت الدبابات الحديثة "تشالنجر" و"ليوبارد" و"أبرامز" من تمتين خطوطها الأمامية ليشكل تناغماً مهماً جدًا في كسب أي معركة، وطبعاً الدبابات بحاجة إلى غطاء جوي، وعلى الأرض تكسب المعركة ليس بالسماء فقط بل وبالدبابات، وبالتالي فإن أوكرانيا بأمس الحاجة إلى هذين السلاحين معاً.

كما أن أوكرانيا طلبت أكثر من مرة دعمها بصواريخ "أتاكمز"، بعيدة المدى (٢٧٠ كلم)، مقابل تعهد أوكراني للغرب بأنها لن تقصف العمق الروسي. ولكن بحاجة لصواريخ بمدى ٣٠٠ كم لتفرغ مخازن العدو؛ ففي أي حرب إذا أردت أن تضرب العدو عليك بقطع خط الإمداد، وخط الإمداد الروسي هو في عمق ٢٠٠ إلى ٣٠٠ كم عن خط الجبهة في ميليتوبول وفي ماريوبول وفي القرم وفي لوغانسك وفيدونيتسك، بعيداً عن الأراضي التي تسيطر عليها أوكرانيا، إذن توفرالصواريخ بعيدة المدى لأوكرانيا القدرة على تدمير المخازن الروسية. وهذا سيسهل على الجيش الأوكراني هجومه المضاد ويمنع روسيا من الهجوم. ورأينا كيف أن منظومات "هيمارس" غيرت المعادلة، لقد كانت انكساراً لروسيا وتحولاً كبيراً في المعارك. وصول هذه الصواريخ -التي تتحدث التسريبات عن أن الغرب يفاوض أوكرانيا لمنحها إياها- لأوكرانيا اليوم سيعني تحولًا كبيرًا، لكن ستبقى الحاجة الماسة بالدرجة الأولى إلى الدبابات وسلاح الطيران، ولكن لم يحدث شيء من ذلك وهذا ما يدفع للاعتقاد فعلاً بأن الحلفاء يضعون حالياً سقفاً معيناً للتصعيد لا يريدون بأن تتجاوزه أوكرانيا، فهم من طرف يدعمون كييف بالسلاح لدفاع ناجح ولكن يدعمون بقدر كاف لهجوم ناجح وهذا ما كشف عنه رئيس الأركان السابق الجنرال فاليري زالوجني في إحدى تصريحاته التي أغضبت الرئاسة الأوكرانية.

بوتين أراد أن يتوج حياته السياسية بإنجاز تاريخي وهو تشكيل قوة عظمى جديدة على شاكلة الاتحاد السوفييتي المنهار

فقد سُئِل قائد الجيش الأوكراني السابق الجنرال فاليري زالوجني: "كم تحتاجوا إلى النصر؟"، وقال: "نحن بحاجة إلى ٦٠٠ مدفع هاوتزر، ولدى أوكرانيا ١٦٠ فقط، ونحن بحاجة إلى ٥٠٠ دبابة، وصواريخ بعيدة المدى". وأضاف: "سلموني هذا الكم ودون أية مفاوضات، وأنا سأطرد الروس من كل أراضي أوكرانيا بما في ذلك القرم". ولكن هذا لم يتحقق ولذلك نرى الفرق الكبير بين المنشود والواقع الذي ما يزال أقل بكثير من الطموحات الأوكرانية.

الدعم الاقتصادي الغربي لأوكرانيا

بالنسبة للدعم الغربي فهو متفاوت بكل مجال على حدة، فإذا كان الدعم العسكري بطيئاً ولا يرضي أوكرانيا حتى الآن، إلا أن الدعم الساسي والدبلوماسي واضح بقوة، إذ تمكن الحلفاء من فرض عزلة على روسيا في كثير من القطاعات، كما أن أوكرانيا حظيت بدعم مجموعة السبع الكبار والتي طردت منها روسيا، وفتحت لأوكرانيا منصات شتى في العالم لتحشد الدعم لموقفها وتمكنت أوكرانيا والغرب من تحويل روسيا في العام الأول والثاني من الحرب إلى دولة منبوذة تكاد تشبه كوريا الشمالية. فأصبح علناً حلفاء موسكو في هذه الحرب فقط دول منبوذة مثل كوريا الشمالية وبيلاروسيا وإيران.

كما وصادق الاتحاد الأوروبي على منح أوكرانيا صفة دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي بطريقة استثنائية لم تحظ بها أي دولة في السابق، كما وأقرت برامج دعم اقتصادي سخية كان آخرها ٥٠ مليار يورو، وكذلك مشروع دعم اقتصادي مستمر من دول السبع الكبار، أي أن الحلفاء الغربيين عملوا بجهد مستمر وبرامج جادة لعدم انهيار الاقتصاد الأوكراني الذي عول عليه بوتين جداً باستهدافه مطارات وموانئ أوكرانيا.

وعلى المستوى الإنساني فقد حظي اللاجئون الأوكران في دول الاتحاد الأوروبي باستقبال جيد وتسهيلات لم يحظ بها مهاجرون آخرون، كما وشملتهم عدة برامج اجتماعية وإنسانية ورعاية مميزة للأسر الشابة.

الغرب لم يُغرر بأوكرانيا

بالرغم من أن نظرية المؤامرة تلقى رواجاً بالذات في الدول العربية بخصوص هذا الصراع، إلا أن الواقع والحقائق تقول غير ذلك، فلو كان الغرب فعلًا قد غرر بأوكرانيا ومهد لروسيا للانزلاق بالحرب، لما رُفض طلب عضويتها في أكثر من قمة للحلف. وقبل الحرب ظلت أوكرانيا -رسمياً ووفق دستورها- دولة محايدة منذ استقلالها لحين وقوع أول عدوان روسي على الأراضي الأوكرانية عندما احتلت روسيا القرم وضمته لأراضيها، ثم دعمت ميليشيات انفصالية في إقليمي ولوهانسك ودونيتسك. ورغم ذلك تمسكت أوكرانيا بخيار المفاوضات عبر منصة مينسك ١ ومينسك ٢. وظلت كل مساعي أوكرانيا دبلوماسية سياسية تطالب المجتمع الدولي بتحمل التزاماته بخصوص التعهدات المقدمة لأوكرانيا بوحدة وسلامة أراضيها بالذات عبر مذكرة بودابيست الشهيرة لعام ١٩٩٤م، والتي بموجبها تنازلت أوكرانيا عن قرابة ٢٠٠٠ رأس نووي طوعاً كسابقة تاريخية من نوعها. فقبل عام ١٩٩٤م، كانت أوكرانيا ثالث دولة نووية في العالم من حيث الرؤوس النووية.

ولو عدنا قليلًا بالذاكرة لخريف عام ٢٠٢١م، بالذات نهاية أكتوبر كان العالم كله يتناول موضوع الحشود العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا في المقابل كان الجنود الأوكران في الثكنات وكلنا يذكر الزيارات الشهيرة للرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون والمستشار الألماني أولاف شولتس إلى موسكو للتفاوض مع بوتين الذي استقبلهم بطريقة مهينة وأجلسهم على طاولة طولها ٨ أمتار، ونذكر كيف غادر بوتين المؤتمر الصحفي مع ماكرون بطريقة غير لائقة، كما أن التحذيرات بخطر وقوع الغزو تكررت من قبل الاستخبارات الأمريكية والبريطانية والكندية وبلغت ذروتها يناير وفبراير ٢٠٢٢م، وكل هذا كان على مسمع ومرأى العالم ..

فلو كان الغرب يريد فعلاً توريط روسيا بهذه الحرب لما قدم كل هذه التحذيرات ولما دق ناقوس الخطر باستمرار، أعتقد أن الحقيقة هي سوء تقدير من قبل روسيا للأمور وبالذات من قبل بوتين ومن حوله للموقف الغربي وعدم قراءة الإشارات بشكل صحيح، فروسيا التي تحارب اليوم من أجل مقعد لها في نادي الأقوياء ظهرت كدولة تفتقر لمركز دراسات جيد، فقد أخفقت بشكل خطير في سوء تقدير الموقف الحقيقي سواء للمساعي الغربية أو للواقع الداخلي الأوكراني، فقد فسر بوتين مساعي الغرب بالضعف ورأى في انتخاب الشعب الأوكراني بغالبية ساحقة لمرشح معسكر السلام والتفاوض فولوديمر زلينسكي بالضعف والهوان، فهو نفسه لطالما انتقد الرئيس الأوكراني السابق بيترو

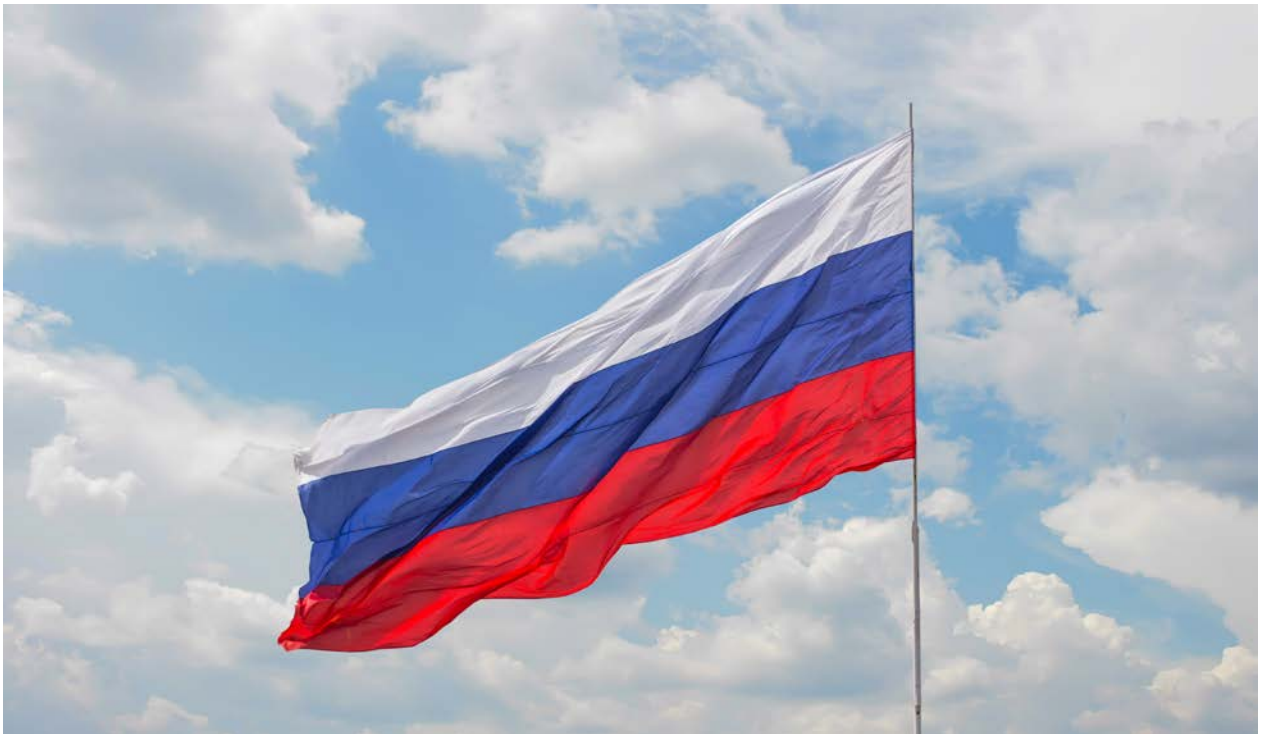

بوروشينكو بوصفه رئيس حرب وأن فريقه فريق حرب، فها هو الشعب الأوكراني يطيح بالرئيس السابق بوروشينكو في انتخابات عام ٢٠١٩م، ويمنح ثقته للرئيس زيلينسكي ألد أعداء بوروشينكو وكذلك صاحب برنامج السلام مع روسيا، فكيف كافئ بوتين الشعب الأوكراني ...؟؟؟؟

المعضلة تكمن في العقلية الروسية التي حتى الآن لا تنظر للشعب الأوكراني كنظرتها للشعب الألماني أو البولندي مثلًا، فلا زالت روسيا تنظر لأوكرانيا وللأوكرانيين كالأخ الأصغر الذي يتوجب عليه أن ينصاع لأوامر أخيه الأكبر وهذا يعود لأسباب تاريخية يطول شرحها. ولكن الشاهد في الأمر الآن أن روسيا لم تستسلم حتى الآن لفكرة أن أوكرانيا هي دولة مستقلة ذات سيادة يجب التعامل معها على هذا الأساس.

فالرئيس الروسي بوتين هو من غرر بنفسه قبل أن يستدرجه الغرب كما يرى البعض، ولكن الغرب بالطبع وظّف الخطأ الروسي الفادح ، فقد أصبحت الحرب بمثابة "بروفا" لحرب محتملة مع دول حلف الناتو فقد تحولت ساحة المعارك إلى ساحة تجارب ودراسة الغرب جيداً لنقاط ضعف الأسلحة الروسية بل واختبر منظومته الشهيرة "باتريوت" والتي نجحت في اسقاط أسرع وأغلى وأقوى صاروخ روسي "كينجال" الفرط صوتي، وما كان لهذا ليحدث لو لم تقع هذه الحرب... كما أن روسيا تُستنزف اقتصاديًا وبشريًا ودبلوماسيًا قبل وقوع الحرب العالمية الثالثة التي كررها بوتين أكثر من مرة.

سيناريوهات نهاية الحرب

السيناريو الأول وهو أن يقدم الغرب لأوكرانيا كل ما تطلب لشن هجوم أوكراني مضاد قوي، تستطيع أوكرانيا بقوة السلاح أن تحرر كل أراضيها، وإذا نجحت بذلك، فحينها تصبح الحرب بلا معنى، سواء أقرت روسيا أو لم تقر بذلك. وهذا سيفتح المجال أمام القلاقل داخل روسيا، إن لم تخرج روسيا أو تعترف بأن عمليتها العسكرية قد فشلت.

السيناريو الثاني، تقوم أوكرانيا بطرد الروس من إقليمي خيرسون وزابوريجيا وإلحاق هزائم مؤلمة بهم، وهنا سيقبل بوتين بالوساطة السعودية أوالتركية مثلاً، والتي تهدف إلى إجراء لقاء قمة بينزيلينسكي وبوتين، وتفعيل مفاوضات حقيقة نحو الحل النهائي.

السيناريو الثالث هو انقلاب داخل روسيا، فقد رأينا بأن الدولة العميقة في روسيا، وبالذات الأوليغارشية، عندما شاهدوا تجميد أموالهم والعقوبات عليهم، مما يمكن أن يدفعهم للتحرك. هذه الطبقة المخملية قد تحضر لانقلاب في روسيا إذا شعرت بخطر حقيقي على كامل أصولها في الخارج، وإن حصل انقلاب بالطبع ستوضع كل الجرائم على ظهر بوتين وتنتهي الحرب، وهنا يمكن أن تأتي روسيا جديدةللتفاوض.

السيناريو الرابع، تجميد الحرب عند خطوط الجبهة الحالية، فما يريده بوتين حاليًا هو الاحتفاظ بالمكتسبات بالذات الأراضي التي تؤمن له ممرًا بريًا نحو القرم والاحتفاظ ببحر آزوف كبحر داخلي، هذا السيناريو ممكن عبر اتفاق غير معلن (من تحت الطاولة) أي عبر وسطاء من نوع خاص وخلف الأبواب المغلقة لإبقاء الوضع على ما هو عليه دون أي اعتراف رسمي من كل طرف من الأطراف بسيادة الطرف المعادي على تلك الأرضي، أي على شاكلة الكوريتين الشمالية والجنوبية او الالمانيتين الشرقية والغربية، ليبقى الأمر على ما هو عليه لحين تغير موازين القوى وإعادة تشكيل التحالفات الجيواستراتيجية . ولعلي حاليًا أرجح هذا السيناريو فبناء أوكرانيا لخطوط دفاعية متينة وتعهد الغرب بتزويد أوكرانيا بالمزيد من الأسلحة الدفاعية من الألغام والدفاعات الجوية وغيرها كي لا تسمح لروسيا بأن تحتل أي أراض جديدة، آملة أن تعمل العقوبات بإضعاف الدولة الروسية من الداخل وهذا سيكون بداية حرب باردة ثانية.

عودة الأراضي لأوكرانيا

مع أنه يبدو حالياً أن عودة الأراضي الأوكرانية التي احتلتها روسيا –سواء عام ٢٠١٤ أو عام ٢٠٢٢م–أمر مستحيل، إلا أن تاريخ الصراعات في أوروبا يقدم لنا واقعاً مختلفاً؛ فألمانيا الشرقية والتي كانت عبارة عن دولة دمية صنعها الاتحاد السوفييتي مع بدء الحرب الباردة عادت وتوحدت مع سقوط جدار برلين. ولكن ذلك ارتبط بسقوط الاتحاد السوفييتي نفسه. وكذلك استعادة أذربيجان لإقليم ناغورني كاراباخ من أرمينيا المدعومة من روسيا بعد انشغالها بحربها في أوكرانيا. فقد استطاعت أذربيجان تحريره بعد ٣٠ عامًا من الاحتلال الأرميني.

نرى بأن هذه النماذج مرتبطة بتغيرات سياسية في موازين القوى سمحت لحدوث ذلك، لذا ستعود الأراضي الأوكرانية ولكن ليس كما ينشده الأوكرانيون حالياً، ليس سرًا على أحد بأن الغرب يعول على تفكك روسيا أو تغير نظام الحكم أو انهيار حاد في الاقتصاد سيشغلها عن أمور أخرى وهذا ما يسعى الغرب لإقناع أوكرانيا به حالياً. ومن هنا برزت بعض الأفكار في أروقة حلف الناتو مفادها يمكن التفكير ولو نظريا في فكرة قبول عضوية أوكرانيا بالحلف وتعميم البند الخامس على الأراضي الأوكرانية باستثناء تلك التي تسيطر عليها روسيا، ومهما كان الأمر فإن الأمم المتحدة والغرب بالذات لن يقبلوا أبدًا بفكرة شرعنة الوجود الروسي في الأراضي الأوكرانية، لأن ذلك وببساطة ينسف كلياً نظرية سيادة الدول وعدم المساس بالحدود والسيادة.

مؤتمر جدّة .. مبادرة من خارج الصندوق

بعد بذل الجهود التركية للوساطة والتفاوض منذ بداية الحرب، وكذلك المبادرات الصينية والأفريقية ومن أمريكا اللاتينية وغيرها، تحركت المملكة العربية السعودية للإدلاء بدلوها في هذه المعادلة الصعبة، وذلك حين عقد مؤتمر جدّة في الخامس والسادس من أغسطس ٢٠٢٣م، والذي اكتسب أهمية كبرى خاصة بالنسبة إلى كييف وحلفائها الغربيين حتى وإن غابت عنه روسيا.

وكانت صيغة السلام الأوكرانية الموضوع الأبرز للمؤتمر، فهي لا تضمن تحقيق السلام لأوكرانيا فحسب، بل ستخلق أيضًا آليات لمواجهة النزاعات المستقبلية في العالم كما يراها الرئيس الأوكراني زيلينسكي.

الجديد في المبادرة السعودية هو حجم المشاركة التي تعكس توجهاً دولياً واسعًا ينشد وقف حرب أرهقت العالم، وسلاماً يعيد الاستقرارإلى العلاقات بين الدول والأمن إلى اقتصاداتها وأسواقها الغذائية.

فرغم جهود الكرملين اليائسة لتعطيل أي اجتماعات تخص صيغة السلام في أوكرانيا، إلا أن مؤتمر جدة عقد، وهذه المرة لم تشمل ١٥ دولة كما كانت الحال في كوبنهاغن في يونيو٢٠٢٣م، بل ما بين ٤٠–٥٠ دولة، على مستوى مستشاري الأمن القومي وكبار المسؤولين السياسيين.

وهذا لأمرين:

أولا: موقع السعودية ومكانتها الريادية بين كثير من دول العالم، لا سيما العربية والإسلامية والآسيوية، التي كانت حتى اللحظة الأقل تأثيرًا في جهود الضغط على روسيا لوقف الحرب.

ثانيًا: لأن دول العالم سئمت أكثر، ولم تعد تصدق ذرائع روسيا أو تتقبلها، ومنها دول صمتت عن إدانة الحرب، ففُسر صمتها دعمًا لموسكو، كالصين والهند وبعض دول أفريقيا وأميركا اللاتينية.

فشيئًا فشيئًا، يتحول العالم نحو الوحدة ضد هذه الحرب، ودعم صيغة السلام الأوكرانية أو صيغة أخرى واقعية، بشرط أن تحظى بإيجابية وأن تتمتع فعلاً بمجالات حيوية يحتاجها العالم وأوكرانيا على حد سواء.

لم يخف الأوكرانيون في أعمال القمة اهتمامهم الخاص ببند "الضمانات الأمنية"، بل لعله أبرز ما يعنيهم في الوقت الراهن، وإلى أن تنضم أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي.

فأوكرانيا تعلّمت من خطأ بتوقيعها على وثيقة بودابست عام ١٩٩٤م، (التي تخلت بموجبها عن الأسلحة النووية مقابل

توقع العالم وأجهزة الاستخبارات الغربية سقوط أوكرانيا في غضون أسبوع وسقوط كييف في غضون ثلاثة أيام

ضمانات روسية أميركية بريطانية بعدم الاعتداء). فلا ثقة بعد اليوم مع الروس، ولن تكون قريباً؛ الأوكرانيون يبحثون عن شركاء جدد بعيدين عن أي تأثير روسي وهذا أحد أهم عوامل اهتمام وثقة الأوكرانيين بالمملكة العربية السعودية.

فبعد قمة الناتو وقمة مجموعة الدول السبع الكبار، نرى بأن نحو ٤٠ دولة حول العالم منها الهند والصين أعربت عن استعدادها لمناقشة الضمانات الأمنية، وهذا غاية في الأهمية بالنسبة لكييف، ما دامت كييف بعيدة عن مظلة الناتو وحمايته. وقبل اجتياح المملكة للمعترك السياسي سبقته بدبلوماسية الدعم الإنساني عبر حزم التبرعات للشعب الأوكراني والتي بلغت مجملها قرابة ٤٠٠ مليون دولار، هذا النوع من الاستراتيجية الدبلوماسية فتح أعين أوكرانيا إلى الاهتمام جداً بالشرق الأوسط وبالسعودية خصوصاً بعدما رأت نجاح الوساطة السعودية في الإفراج عن أسرى الحرب لدى روسيا وكذلك والأهم لعلم كييف بأن موسكو لا تمتلك أوراق ضغط على الرياض.

إن الحرب الروسية الأوكرانية غيرت وجه العالم وضربت الأمن الغذائي ولا زالت تدفعه لحافة حرب مباشرة بين جميع الأطراف المتحاربة على أرض أوكرانيا. وهي أيضاً فرصة تاريخية للدول العربية عامة وللسعودية خاصة؛ فمن سيتمكن من إيقافها سيحظى بثقل سياسي غير مسبوق، والذي سيجنب العالم حرباً عالمية ثالثة أو صراعاً قد يصل لأسلحة الدمار الشامل سيخلد وسيكون لاعباً دولياً لن يستهان به بعد ذلك.

* رئيس تحرير وكالة أنباء أوكرانيا بالعربية ـ الأستاذ بمعهد العلاقات الدولية بالجامعة الوطنية بالعاصمة الأوكرانية كييف

الصراع الروسي / الغربي بين الحرب والعار

٣ فرضيات خاطئة رسمت توجهات الغرب تجاه روسيا وموسكو أجبرته على إعادة النظر في قناعاته

حتى نستطيع فهم جوهر الحرب الروسية / الأوكرانية لابد لنا للعودة إلى أصل المشكلة، فهذه الحرب ليست إلا عملية عسكرية محدودة تقوم فيها روسيا على الأراضي الأوكرانية من أجل إجبار الغرب على احترام روسيا والاعتراف بها كدولة عظمى ولها مصالحها وأمنها الاستراتيجي الذي يجب احترامه. وبكل تأكيد كنت قد توقعت أن تقوم روسيا بالضرب على طاولات الدبلوماسية والسياسية إن أرادت الحفاظ على روسيا كدولة بحدودها الحالية وقد حذرت في مقال كتبته في عام ٢٠٢٠م، حيث قلت في مقدمته

بسام البني

"انتظروا غضب الدب الروسي وردة فعله، عندها سيقف العالم على قدم واحدة، وإذا لم يجرؤ هذا الدب على ضرب الطاولة بقبضتيه وقلبها فوق رأس من يتجرأ عليه، فسنرى روسيا مقطعة إلى أقاليم وجمهوريات مستقلة، على أبعد تقدير في ٢٠٢٥م

لم تكن توقعاتي عبثية فقد بنيتها على عدة عوامل فالغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ينظر إلى روسيا من خلال ثلاث نظريات يعتمد عليها في سياسته معها.

النظرية الأولى:

– روسيا بلد ضعيف، مع ديموغرافيا متدهورة، واقتصاد غير فعال ومنهار، ولذلك يكفي فقط الانتظار لفترة أطول قليلاً مع الضغط الخفيف عليها حتى تتابع في هذا الاتجاه، وتسقط بوقت أقل، وعندها ستتقلص جغرافياً واقتصاديا ولن تستطيع أن تكون منافساً جاداً، لأنه لن يبقى لديها أي فرص لذلك. فهي بلد ضعيف ومهلهل. حسب الاعتقادات الغربية، لأنهم مقتنعون أن تفكك الاتحاد السوفيتي لم تنته تداعياته التي ستؤدي حكماً إلى تفكك الاتحاد الروسي الفيدرالي أيضاً، والمسألة مسألة وقت لا أكثر وأنه لولا وجود بوتين في السلطة لبدأ التفكك قبل سنوات.

وبالتالي يعتقدون أنهم يمكنهم ممارسة الضغط على روسيا الضعيفة بفرض العقوبات، ويتعمدون عدم احترامها، تماماً كما لا يتم احترام الضعيف على الإطلاق في الثقافة الأمريكية.

النظرية الثانية:

– روسيا والصين لن تتفقا أبداً، فهما عدوان، وواقع العلاقة يحكمها، تناقضات عميقة وما يحدث بين الزعيمين الصيني والروسي (شي وبوتين) للدعاية وذر الرماد في العيون، فقط لا غير، وبالتالي الولايات المتحدة لا تخاطر بأي شيء، وتستطيع الضغط على الصين وفي نفس الوقت على روسيا، فهما لن يتحدا أبداً، لأنهم أعداء لدودان وسيظهر التاريخ ذلك.

النظرية الثالثة:

– يعتقد الغرب اليوم أن التجربة التي قام بها بدفع الاتحاد السوفيتي للانهيار يمكن إعادتها بنفس السيناريو مع الاتحاد الروسي، والجيل الذي عاش هذه التجربة في الغرب هو الآن في السلطة، وليس لديهم أي خبرة أخرى. لذا قاموا بإعادة إنتاج جميع الآليات التي تم استخدامها ونجحت في ذلك الوقت.

من هنا فإن الغرب لم ينتج أجيال سياسية تختلف عن سابقاتها ومازلت نفس المدرسة القديمة تدير دفة السياسة، وهؤلاء لديهم قناعة راسخة بأنهم يستطيعون إعادة اللعبة من

جديد تماماً كما قاموا وقتها بالضغط على النخبة السياسية السوفيتية التي اختارت في نهاية المطاف الاستسلام لهم والجلوس إلى طاولة مفاوضات خاسرة بالنسبة للسوفييت ورابحة للأمريكان، عندما جلس ريغان وهو الأذكى بتقديري إلى طاولة المفاوضات مع غورباتشوف، كان ريغان يعرف تماماً ما يريده وما يمكن التفاوض عليه وما هو الشيء الذي لن يفرط به على الإطلاق، بينما كان غورباتشوف يذهب إلى المفاوضات تائهاً ضائعاً وفي رأسه فوضى عارمة ورغبة وحيدة وهي أن يعجب الغرب به، وأن يدون اسمه في التاريخ كبطل سلام كما كان يعتقد، ومن بعده كلينتون كان يتصرف كما يحلو له مع بوريس يلتسن الضعيف التائه، وهو الذي أعلن الاستسلام و خسارة الحرب الباردة في الكونغرس الأمريكي عندما مد يده للغرب مسالماً ومعلناً بفخر هزيمة الشيوعية (الاتحاد السوفيتي).

الانتقال من الدفاع للهجوم

أتت بوادر الانتقال من الدفاع للهجوم بعد ان فقدت روسيا بقيادة بوتين الثقة بشكل كامل في الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية عبر التهديد غير المباشر قبل بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، حيث أن اللهجة الروسية كانت حازمة وللتذكير بهذا الخطاب الموجه للغرب سأذكر بما تم نشره على موقع وزارة الخارجية الروسية بتاريخ ١٧,١٢,٢٠٢١:

المادة ١

يتفاعل الطرفان على أساس مبادئ الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة، وعدم الإضرار بأمن بعضهما البعض، ولهذه الأغراض، لا تتخذ إجراءات أو تنفذ أنشطة تؤثر على أمن الطرف الآخر، ولا تشارك فيها أو تدعمها؛ ولا يجوز تنفيذ الإجراءات الأمنية التي يتخذها كل طرف بشكل فردي أو في إطار منظمة دولية أو تحالف عسكري أو ائتلاف من شأنه أن يقوض المصالح الأمنية الأساسية للطرف الآخر.

المادة ٢

يتعين على الأطراف التأكد من التزام أي منظمة دولية أو تحالف عسكري أو ائتلاف يشارك فيها أحد الأطراف بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة على الأقل.

المادة ٣

لا يستخدم الطرفان أراضي الدول الأخرى للتحضير أو تنفيذ هجوم مسلح ضد الطرف الآخر، أو أي أعمال أخرى تؤثر على المصالح الأمنية الرئيسية للطرف الآخر.

المادة ٤

تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية باستبعاد المزيد من التوسع في منظمة حلف شمال الأطلسي في الاتجاه الشرقي ورفض انضمام الدول التي كانت في السابق أعضاء في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى الناتو.

النتائج تؤكد أن الدب الروسي ينتصر واقتصاده صامد ويتقدم والأسلحة الروسية دقيقة والشعب الروسي حول قيادته

لن تنشئ الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية على أراضي الدول التي كانت في السابق أعضاء في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وليست أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، واستخدام بنيتها التحتية للقيام بأي أنشطة عسكرية، أو تطوير تعاون عسكري ثنائي معهم.

المادة ٥

يمتنع الطرفان عن نشر قواتهما المسلحة وأسلحتهما، بما في ذلك في إطار المنظمات الدولية والاتحادات والتحالفات العسكرية، في المناطق التي قد يرى فيها الطرف الآخر تهديدًا لأمنه القومي، باستثناء الانتشار داخل الأراضي الوطنية للأطراف.

تمتنع الأطراف عن تحليق القاذفات الثقيلة المجهزة بأسلحة نووية أو غير نووية وعن تواجد سفن حربية من جميع الفئات، بما في ذلك في إطار التحالفات والائتلافات والمنظمات، في المناطق خارج المجال الجوي الوطني وخارج المجال البحري الوطني، والتي يمكن من خلالها ضرب أهداف على أراضي الطرف الآخر.

يحافظ الطرفان على الحوار والتعاون لتحسين آليات منع الأنشطة العسكرية الخطيرة في أعالي البحار والمجالات الجوية، بما في ذلك الاتفاق على أقصى مسافة لاقتراب السفن الحربية والطائرات.

المادة ٦

يتعهد الطرفان بعدم نشر صواريخ أرضية متوسطة وقصيرة المدى خارج أراضيهما الوطنية، وكذلك في المناطق على أراضيهما الوطنية التي تستطيع هذه الأسلحة منها ضرب أهداف على أراضي الطرف الآخر.

المادة ٧

تستبعد الأطراف نشر الأسلحة النووية خارج الأراضي الوطنية وتعيد الأسلحة التي تم نشرها بالفعل خارج الأراضي

الوطنيـة وقـت دخـول هـذه المعاهـدة حيـز التنفيذ إلـى الأراضي الوطنيـة. سـتقوم الأطـراف بإزالـة جميع البنيـة التحتيـة القائمة لنشـر الأسـلحة النوويـة خـارج أراضيهـا الوطنية.

لا تقـوم الأطراف بتدريب العسـكريين والمدنيين من الدول التي لا تمتلـك أسـلحة نوويـة على اسـتخدام هذه الأسـلحة. ولا يجري الطرفـان منـاورات وتدريبـات للقوات، بمـا في ذلك سـيناريوهات الاختبار باسـتخدام الأسـلحة النووية.

المادة ٨

تدخـل هذه الاتفاقيـة حيز التنفيـذ اعتبارًا من تاريخ اسـتلام آخر إخطار مكتوب يفيد باسـتكمال الطـرفين الإجراءات الداخلية اللازمة لذلك.

في وقتهـا قال وزير الخارجية سـيرغي لافروف أنه ولاسـتعادة الثقـة فعلى الولايـات المتحدة والناتو قبول هذه البنود وإلا سـيكون الرد عسـكريًا وعسكريًا تقنيًا.

كان الرد الأمريكي اسـتفزازياً حيث ضـرب بعرض الحائط كل مـا تقدمت به روسـيا ولم يتم الاكتفـاء بذلك، بل طالبـت الولايات المتحـدة روسـيا بتحريـك جيوشـها علـى اراضيهـا وإبعادهـا عن الحـدود الأوكرانيـة، وأعلنـت أن الناتـو حـر بضـم أي دولة ترغب بالانضمـام إليـه، وإن هـذا الأمر سـيادي بالنسـبة للناتـو والدول الراغبـة. مـا يعنـي دعوة للحـرب أو العـار وترك الخيار لروسـيا.

انتظـرت روسـيا حتـى ٢٤,٠٢,٢٠٢٢ حيـث قامـت القـوات الروسـية بالدخـول إلـى الأراضي الأوكرانيـة ووقف يومهـا العالم علـى قدم واحدة ومـازال حتى لحظة كتابة هذه السـطور مذهولاً.

إذن اسـتفاق الدب الروسـي من سـباته الشـتوي الذي استمر ثلاثـة عقـود، وأراد ان يدافـع عن نفسـه ومـازال في حالـة الدفاع رغـم الهجوم.

النتائـج بعد مرور أكثر من سـنتين تدل على أن الدب الروسـي ينتصـر فقـد اثبت للغـرب أن الاقتصاد الروسـي صامد حتى الآن، ويتقـدم، وإن الذخائر الروسـية والصواريخ الدقيقة والفرط صوتية لـم تنضب، والأهم من كل ما سـبق التفاف الشـعب الروسـي حول قيادته السياسـية والعسكرية.

وبالتالـي أعتقد أن روسـيا لـن تتراجع عن المبـادئ التي جاءت أعلاه حتـى تحققها، أمـا أوكرانيا فهي تفصيل بسـيط على طاولة المصالـح الروسـية. فالدبلوماسـية لـم تعـد تحمـل نفـس المعنى، والسياسـة تحولـت للأسـف الشـديد إلى كسـر عظـام، ففي ظل التدميـر الممنهج للقانون الدولي لا شـيء يدعـو للطمأنينة، بل على العكـس تماماً.

وأنـا أكاد أقـول جازمـاً أنـه كان علـى روسـيا الإعلان عـن خطوطهـا الحمـراء ليـس في نهايـة عـام ٢٠٢١م، بل قبلهـا بكثير وإذا مـا تخطاهـا أحـد عليهـا الضـرب بيد مـن حديـد. فالغرب يفـرض عقوبات على روسـيا الاتحادية، لأسـباب مختلقة ودون أية أدلـة، المنظمات والجمعيات والمؤسسـات الدولية تحولت إلى أدوات مسيسـة وفقـدت مصداقيتهـا، حصار روسـيا مسـتمر منذ مؤتمر ميونخ. وما يشـهده المجتمع الدولـي اليوم من صراعات ومواجهات، يدفـع إلـى العـودة بالذاكـرة إلى عـام ٢٠٠٧م، وإلى خطـاب بوتين حـول قضايا الأمن الدولـي، خلال مؤتمر الأمـن العالمي في ميونخ، حيـث وضـع الجميـع أمـام ضـرورة تحمـل مسـؤولياتهم للحفاظ على السـلم والأمن الدوليين، وتجنب الصراعـات الطائفية، وأبرز أهميـة صيانـة المصالح المشـتركة لكافة الأطـراف، في إطار ميثاق الأمم المتحـدة والقانـون الدولـي المعاصـر، حيـث أكـد وقتها على أن روسـيا لن تقبـل بعالم القطب الأوحد. ورغم تفسـيره وشـرحه للقانـون الدولـي وماله مـن أهمية قصوى في حفـظ الأمن والسلام الدوليين، يبـدو أن الغرب لم يعـطِ أي أهمية لذلك وتابع سياسـة العجرفـة والفوقيـة ولـم يسـتوعب الـدرس جيـداً، ولم يسـع إلى الشـراكة الحقيقيـة مـع شـعوب لـن تقبل بعـودة سياسـة القطب الأوحـد لإدارة شـؤون المجتمـع الدولـي، وبالتالي عليـه أن يتحمل عواقـب اختياره.

موسـكو اسـتطاعت حتـى اللحظـة إجبـار الغرب علـى إعادة النظـر بقناعاتـه الراسـخة حول روسـيا، فقد أثبتت لـه أن إحدى الفرضيـات الـثلاث السـابقة خاطئـة أو كلها غيـر صحيحة ولهذا سـيبدأ الحديـث عن تكافـؤ في القوة واحترام المصالـح. فقد قامت روسـيا ببنـاء سياسـتها الخاصـة والإعلان بقـوة عـن خطوطهـا الحمـراء والدفـاع عن تلك الخطوط، بناءً علـى مصالحها الوطنية، واثبتـت أن تلـك الفرضيـة لا تعمـل، وأنهـا خاطئـة، وذلـك بإنتاج نمـو اقتصادي واسـتقلال مالي، الأمـر الذي يدفعهـا لتصبح دولة مسـتقلة عن كل أنـواع العقوبـات والضغوط.

القيـادة الروسـية اسـتطاعت تعزيـز الشـعور الوطنـي لـدى النخبـة وليـس فقـط عنـد العامـة بحيث حرمـت الغـرب فرصة التفكيـر بأنـه مـن الممكـن انتـزاع بعض الشـخصيات مـن النخبة السياسـية المسـؤولة في روسـيا للعـب عليهـم وتقسـيم المجتمـع، وبالتالـي انهـارت الخطـة المبنيـة على تلـك الفرضيات، وسـيعيد الغـرب حسـاباته الخاطئـة حتماً.

وبالتالي

اقتصاديًا:

نجـد اليـوم كل هـذا الضغـط الهائـل علـى روسـيا ومـن كل الجوانـب المؤلمـة، عن طريق عقوبـات لإخراجها مـن حلبة التنافس في السـوق العالمية.

القيـادة الروسـية عـززت الشـعور الوطنـي وحرمـت الغـرب فرصـة التفكيـر بانتـزاع نخـب سياسـية روسـية وانهـارت فرضياتـه

سياسياً:

خلق بـؤر الاضطرابـات والتوتـر في البلدان المجاورة لروسـيا، من خلال اسـتثمار تكنولوجيا "الثورات الملونة"، واسـتغلال السـعي الحقيقي والمشـروع للشـعوب في بحثها عن الحريـة والديمقراطية، وتزكيـة مشـاعر الغضب واسـتخدام العنـف وزرع الـفتن الطائفية والعرقية، لتغيير الأنظمة السياسـية والتدخل في الشـؤون الداخلية للـدول ذات السـيادة، ليـس سـوى اسـتكمال للسياسـات الغربيـة الرديئـة التـي تنتهجهـا الولايات المتحـدة الأمريكية وحلـف الناتو، سـعيًا نحو الهيمنة وفرض سياسـات الأمر الواقع، وسـيادة القطب الواحـد. وهـو مـا يتسـق تمامًـا مـع إلغـاء الاتفاقيـات الخاصـة بالأسـلحة النوويـة الصاروخيـة المختلفة، وآخرها معاهدة سـتارت الجديـدة، أو عـن طريق الحملة المجنونة إعلامياً لشـيطنة روسـيا وبـوتين شـخصياً.. وكما قال تشرشـل إذا اختار بلد مـا العار بدل الحـرب، فإنـه سـيحصل على كل مـن الحرب والعـار معاً.

عسكرة الفضاء

أمـا فيمـا يتعلـق بالفضـاء، وبعد نجاح موسـكو بـإطلاق أول قمـر اصطناعـي عـام ١٩٥٧م، ظهـر مفهـوم الدفـاع والهجوم من الفضـاء، ومثل هذه المشـاريع قد بـدأت منذ عـام ١٩٦٠م، باقتراح إنشـاء مجمع لاعتـراض المركبـات الفضائية والدفـاع الصاروخي. وبالفعـل تم تدميـر قمـر اصطناعـي روسـي باسـتخدام قمر آخر أواخـر عـام ١٩٧١م. هـذه البرامج أثـارت مخاوف عديـدة دفعت إلـى إيقـاف مثل هـذه المشـاريع بعدمـا أطلـق الرئيـس الأمريكي رونالـد ريغـان برنامج حرب النجوم لعسـكرة الفضـاء إبان الحرب البـاردة بين الاتحاد السـوفييتي والولايات المتحـدة الأمريكية. ومع تأكيد روسـيا دوماً على معارضتها لنشـر أسـلحة نووية في الفضاء إلا أن الطـرف الغربـي يحـذر وباسـتمرار من مخططات موسـكو لهـذا الأمر.

واليـوم تثـار ضجة كبيـرة حـول إمكانية تطوير روسـيا لسلاح نـووي فضائـي رغـم النفي الروسـي. ولعـل تصريحـات الخارجية الروسـية حـول إمكانيـة اعتبـار الأقمـار الاصطناعيـة المدنيـة والتجارية الغربية أهدافاً مشـروعة - بسـبب اسـتخدامها لأغراض عسـكرية - هـو ما فتح هذا البـاب، علماً أن التحذير الروسـي كان يقصـد منـع اسـتخدام الموارد السـلمية لأغراض عسـكرية.

وبالفعـل قامـت روسـيا بتفعيـل نظام تحكـم أرضي عـن بعد في المركبـات الفضائيـة بمـا في ذلك التحكـم المـداري والصواريخ، والـذي يمكـن اسـتخدامه كذلـك في الإنـذار المبكر مـن الهجمات الصاروخيـة البالسـتية، وتحديـد التهديـدات في الفضـاء ومـن الفضـاء. ومـن المنتظـر أن يتم نشـر ١٢ مركـزاً أرضيًـا من الجيل الجديـد حتى عـام ٢٠٢٥م.

روسـيا اختـارت الحـرب، فقـد ردت بقـوة وحافظـت علـى اسـتقلاليتها وأعـادت هيبتهـا المفقـودة، لأن كل ما يحـدث حولها اليـوم هو تدريبات لإشـعال روسـيا مـن الداخل، وقد فشـلت حتى اليـوم كل المحاولات التـي كانت تخطط لتقسـيمها في ٢٠٢٤م، عند الانتخابـات الروسـية فالطابـور الخامـس لم يسـتطع فعل شـيء يذكـر. فقـد تجـاوزت نسـبة المشـاركة الإجماليـة في الانتخابـات الرئاسـية الروسـية ٧٧٪، وتقـدم بـوتين في الانتخابـات الرئاسـية بنسـبة تقـارب ٨٨٪ مـن الأصوات.

مـن كل ذلك نرى بأن المشـهد العام بات واضحاً ومن المسـتبعد أن يتغيـر، فروسـيا تملـك الميـزة في الحـرب مـع الغرب، لا سـيما وأن المعركـة الحقيقـة في هـذه الحالـة هـي الأوضـاع الداخليـة والاسـتقرار. وبعد فـوز بوتين وتبين مدى جماهيريته الواسـعة بات بإمـكان موسـكو التركيز علـى الصراعات الخارجيـة، بينما تتفاقم الأزمـات الاقتصادية والسياسـية لدى الأطـراف الأخرى.

وكمـا بتنـا نعـرف فلا يمكن التكهـن بتصرفـات الرئيس بوتين الـذي يدهشـنا في كل مـرة بـردود الفعـل، وعلـى الرغـم مـن أنه مـن غيـر المتوقع حـدوث تغييـرات كبيـرة في السياسـة الروسـية الخارجيـة إلا أن الحـرب الروسـية مـع الغرب ـ ومنها تلـك التي تجـري بالوكالـة مع أوكرانيا كإحدى سـاحات هذا القتـال - مازالت مسـتمرة. وروسـيا اليـوم جاهـزة لأي مواجهة مباشـرة مـع الناتو ولكنهـا لا تريـد هـذه الحرب، أمـا الناتـو بقيادة الولايـات المتحدة فغيـر جاهز علـى الإطلاق، ولذلـك نجد تصريحاتـه المتكررة حول أنـه لا يريـد المواجهة المباشـرة مع روسـيا، فالغرب يسـابق الزمن ليلحـق روسـيا في مجـال الأسـلحة الفـرط صوتية، ويلزمـه لذلك حسـب تقديـر الخبـراء العسـكريين أكثر مـن عقد مـن الزمن.

امـا روسـيا فتتابـع الغـرب عن كثـب وتلعـب معه لعبتـه التي اختارهـا في أوكرانيـا وتنتظـر حتـى تقتنـع الولايات المتحـدة أنها تخسـر أكثـر مما تكسـب في حـرب البروكسـي التـي تخوضها مع حلفائهـا ضـد روسـيا، وعندهـا سـيكون لكل حـادث حديث.

ويجـب ألا ننسـى مـا يـدور اليـوم من حديـث حـول طائرات (F16) وتصريحـات بـوتين حولها أثنـاء لقائه طيارين عسـكريين، إن "المقـاتلات يمكنهـا حمل أسـلحة نووية، وسـيتعين على موسـكو

استخدمت روسيا نظام تحكم أرضي عن بُعد في المركبات الفضائية ومن المنتظر نشر ١٢ مركزًا من الجيل الجديد حتى عام ٢٠٢٥

أن تأخذ ذلك في الاعتبار في تخطيطها العسكري" وأشار إلى أنه إذا تم إطلاق هذه الطائرات من أراضي دولة ثالثة فإنها ستصبح هدفًا مشروعًا لروسيا.

وعلى الرغم من أن روسيا لم تغلق باب الحوار مع أوكرانيا، بل كانت تلك الأخيرة هي من اتخذ قانوناً يجرّم الحوار مع الجانب الروسي، وحتى تكون روسيا مستعدة لبدء الحوار، علينا أن نفهم أن الخصم ينوي الإصغاء إليها. فلا معنى للحديث عن مثل هذه الأمور المعقدة مع دولة غير مؤهلة حتى افتراضيًا للموافقة على مقترحات موسكو.

إلا أن نقطة التحول على الأرجح ستكون العملية الإرهابية التي وقعت على أطراف موسكو في مركز كروكوس سيتي، ربما بغية تحقيق زعزعة الاستقرار في روسيا - كما ذكرت سابقاً - سواءً كانت أوكرانيا أم داعش وراءها، فكلاهما أدوات لواشنطن، وفي الحالتين تعلم موسكو يقيناً أن التخطيط والتدبير لهذه العملية يحتاج إلى جهاز استخبارات قوي ما يعني وجود أيد خفية تقف وراء هذا التخطيط. وقد تساءل الرئيس الروسي حول أسباب سعي واشنطن الحثيث لتبرئة ساحة كييف؟ وتساءل كذلك عن رغبة تنظيم راديكالي (إسلامي) بضرب روسيا وهي تعمل على حل القضية المحورية للصراع في الشرق الأوسط؟ ولكنه وعد في الوقت نفسه المواطنين الروس بأن جميع المتورطين من مخططين ومنظمين ومنفذين، سيلقون عقابهم العادل أيا كانوا هم ومن يقف وراءهم.

* خبير في الشؤون الروسية

يتعين على الناتو مواصلة تقديم الدعم للشعب الأوكراني

استغل الكرملين الحرب الأوكرانية لإحكام قبضته على روسيا واحتفاظ بوتين بالسلطة

مع دخول حرب روسيا غير المبررة والوحشية على أوكرانيا عامها الثالث، لا يسع المرء إلا أن يتساءل هل لا يزال هناك أية حلول دبلوماسية متبقية للخروج من المأزق الحالي؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فما هي مسارات التصعيد المحتملة، وما هي الاستراتيجية طويلة الأجل التي ينبغي أن يعتمدها حلف شمال الأطلسي "ناتو" تجاه روسيا. لا يمكن التقليل من شأن هذه التساؤلات باعتبارها فارغة ولا تحمل إجابات واضحة. فثمة العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على سير العمليات داخل أوكرانيا؛ بدءًا من فرض عقوبات جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي، وقدرة الكرملين على معالجة نقاط الاختناق الحالية التي تواجه مساعيه للتوسع في إنتاج الذخيرة وتوليد القوى العاملة، إضافة إلى نتائج الانتخابات في العديد من العواصم، وبالطبع قدرة الشعب الأوكراني وقيادته على الصمود والثبات.

د. أوليسيا فينهاس دي سوزا

على هذا النحو، سيكون مفيدًا أن يتم اعتماد منظور طويل المدى وتحديد أهم الدوافع التي يمكن أن تؤثر على مسار الصراع، ومسارات التصعيد، وتقييم آثارها على الوضع الدفاعي لحلف الناتو وقوته الرادعة.

أسباب الجمود

تواجه قدرة الشعب الأوكراني على الصمود والثبات اختبارًا من جانب مساعي الكرملين المتعمدة لاستهداف المدنيين في حرب الاستنزاف التي يشنها داخل أوكرانيا. وبرغم حسابات بوتين الخاطئة والهزيمة الاستراتيجية التي مني بها عند محاولة السيطرة على مدينتي كييف وخاركيف- وهما مراكز للحياة السياسية والصناعية داخل أوكرانيا- بعد حرب مُطولة، استطاع الرئيس الروسي تحقيق بعض المكاسب على الأرض والتي تشمل السيطرة على الأراضي الانفصالية الواقعة في منطقة دونباس، وأجزاء من مقاطعتي خيرسون وزابوروجيا على طول ساحل بحر آزوف. وبذلك فقد قام بإنشاء جسر بري يصل إلى شبه جزيرة القرم واكتسب العديد من المزايا التكتيكية والعملياتية. فيما أصبح بحر آزوف بمثابة البحر الداخلي لروسيا بحكم الأمر الواقع، كما أن الوصول إلى ميناء ماريوبول يسهل الدعم اللوجستي للقوات البرية. ويمتد خط الجبهة الآن لنحو ١٦٠٠ كيلومتر، وأصبح يتعين على القوات الأوكرانية نشر وحداتها لاحتواء التقدم الروسي على طول دونيتسك ولوهانسك والاتجاهات الجنوبية. خاصة وأن القوات الروسية تعكف على تحصين مواقعها بشكل سريع.

إن السبيل من أجل شن هجوم مضاد فعال، سيَقتضي تنسيق المناورات على طول منطقة جغرافية كبيرة، واختراق عدة خطوط من التحصينات بما في ذلك الألغام الأرضية التي تستخدمها القوات الروسية في انتهاك للمعاهدة الدولية التي تنص عليها الأمم المتحدة. وقد تواجه روسيا، في الوقت ذاته، خطرًا أكبر بالتطويق إذا نجحت بعض الوحدات الأوكرانية في استغلال نقاط الضعف في خط الدفاع الروسي. مع ذلك، تظل احتمالات وقوع هجوم مضاد واسع النطاق في المستقبل القريب منخفضة، حيث لا تزال القوات الأوكرانية بحاجة إلى دمج الدروس المستفادة من هجوم صيف ٢٠٢٣م، وتدريب قواتها على استخدام معدات جديدة، وتجميع مخزونات كافية من الذخيرة، وإيجاد طريقة لتحديث قواتها من دون اللجوء إلى التجنيد الإلزامي الشامل بالتوازي مع العمل على منع القوات الروسية من التقدم بشكل أكبر داخل الأراضي الأوكرانية، وإعادة بناء البنية التحتية الحيوية التي يتم تدميرها بسبب الغارات الجوية اليومية. بالتالي، فإن عملية الإعداد لأي هجوم مضاد ناجح ستستغرق بعض الوقت.

مسارات التصعيد: تكثيف المواجهة في البحر الأسود والضغط على بيلاروسيا لفتح جبهة ثانية وزعزعة الاستقرار في ترانسنيستريا وكوسوفو

ما هي مسارات التصعيد؟

وعلى الرغم من عدم اعتماد الكرملين استراتيجية عسكرية واضحة للفوز بالحرب، لا يزال هدفه غير المُعلن هو إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالبنية التحتية الأوكرانية من أجل الحد من جاذبيتها في أعين الاتحاد الأوروبي كعضو محتمل مستقبلًا. ومن ثم، سيواصل فلاديمير بوتين شن حرب الاستنزاف على المدى القريب، بينما ينظر في خيارات التصعيد على المدى المتوسط. كذلك، سيقوم الرئيس الروسي بتقييم مسارات التصعيد ومقارنتها بتداعيات ذلك المحتملة على حظوظ بقاء نظامه في السلطة. حيث إن الاحتفاظ بالسلطة كان ولا يزال الأولوية القصوى للرئيس بوتين. فإن الحرب في أوكرانيا هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وليس العكس. حيث استغل الكرملين الحرب الأوكرانية في سبيل إحكام قبضته بصورة أفضل على المجتمع الروسي وقمع المعارضة. وكما رأينا في نموذج تمرد زعيم مجموعة فاغنر "بريغوجين" الذي لم ينجح، فإن التطورات على الأرض والتي تولد تداعيات على الاستقرار السياسي في الداخل تؤدي إلى تغييرات مؤسسية تزيد من مركزية السلطة. كذلك لا يرغب الرئيس الروسي في تقاسم الفضل في أية انتصارات عسكرية تحرز، لأنها قد تُنتج منافسين يشكلون تحديًا لحكمه وقبضته على السلطة. وفي الوقت الذي قد لا تشكل الحرب في أوكرانيا تهديدًا وجوديًا لروسيا، قد تصبح تهديدًا وجوديًا لنظام بوتين، وقد يؤدي ذلك إلى تصعيد خارج الأراضي الأوكرانية. والشاغل الأكبر هو إذا ما كان هذا التصعيد سيستهدف أصولًا تابعة لحلفاء الناتو. وقد يكون ذلك غير مرجح على المدى القصير، نظرًا إلى أن المواجهة العسكرية المباشرة مع دول الناتو سوف تقوض موقف الكرملين في أوكرانيا، كما أن الكرملين لم يستنفد بعد الخيارات الأخرى التي، على الرغم من أنها لا تستهدف الناتو بشكل مباشر، إلا أنها يمكن أن تُقيد موارده، مع تجنيب موسكو في الوقت ذاته خيار التورط في مواجهة عسكرية مباشرة مع دول الحلف. وفي ضوء ذلك قد تشمل مسارات

لا يمكن استبعاد شن هجوم روسي سيبراني على الأقمار الصناعية الغربية لتقويض قدرات أوكرانيا في شن هجمات دقيقة

التصعيد: تكثيف المواجهة في البحر الأسود، وزيادة الضغط على بيلاروسيا من أجل فتح جبهة ثانية؛ زعزعة الاستقرار في ترانسنيستريا أو كوسوفو أو الاثنين معًا. أما على المدى المتوسط، فسوف يعتمد الأمر على التطورات التي ستتكشف على الأرض، فلا يمكن استبعاد شن هجوم روسي سيبراني على الأقمار الصناعية الغربية بهدف تقويض قدرات أوكرانيا في شن هجمات دقيقة، أو قيام الروس بعملية زائفة ضد أحد حلفاء الناتو لتقويض الدعم المقدم لأوكرانيا.

ماذا قدم الناتو لمساندة أوكرانيا؟

الناتو هو في الأساس تحالف دفاعي. وفي إطار الحرب الروسية على أوكرانيا، أصبح هدفه الرئيسي ردع الكرملين من مهاجمة دول الحلف، والتأهب للدفاع عن هذه الدول في حال فشلت قوة الردع. لذلك، فإن نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا، من شأنها أن تخلف تداعيات جيواستراتيجية على حلف الناتو، نظرًا لمساعي بوتين الرامية إلى تدمير الأساس الذي يقوم عليه النظام العالمي المتمثل في سلطة القانون واحترام السيادة، ومحاولته إعادة تأسيس دوائر ومناطق للنفوذ بالتوازي مع توطيد الروابط العسكرية مع الدول المنافسة لحلف الناتو على الصعيد الاستراتيجي. حتى الآن، جاء أغلبية الدعم المقدم لأوكرانيا إما على المستوى الأوروبي أو من قبل دول الحلف بشكل ثنائي. وبحسب البيانات الصادرة عن معهد "كيل" للاقتصاد العالمي، فقد تعهد الحلفاء بمساعدات بلغ إجماليها خلال الفترة من فبراير ٢٠٢٢ م، إلى يناير ٢٠٢٤، ١٥٦ مليار يورو مع مساعدات عسكرية تمثل ٦٥٪ من هذا المبلغ (١٠١ مليار يورو). وتعهدت المؤسسات الأوروبية بمبلغ إضافي قدره ٨٤,٩٩ مليار يورو في إجمالي المساعدات، منها ٥,٦ مليار يورو من المساعدات العسكرية. ويعتبر قرار تقديم مساعدات عسكرية قرارًا سياسيًا بامتياز يتخذ من قبل العواصم التي تتعرض حكوماتها للمساءلة من قبل ناخبيهم. ونظرًا إلى أن بناء الإجماع السياسي، وزيادة الإنتاج المحلي، وتدريب القوات المسلحة الأوكرانية أمور تستغرق وقتًا طويلًا، فقد جاء تسليم أنظمة الأسلحة تدريجيًا بحيث يتناسب مع القدرة الاستيعابية للقوات المسلحة الأوكرانية.

وقد أصبح واضحًا الاتجاه الذي يتبناه الخطاب السياسي داخل العواصم الغربية والذي يرى أن المنطق المناهض لتقديم المساعدة العسكرية لأوكرانيا -تجنبًا لتجاوز خطوط روسيا الحمراء- مغلوطا وبدأ يفقد مصداقيته مع إدراك المزيد والمزيد من الجهات السياسية الفاعلة أن الفشل في التصدي للعدوان العسكري الروسي هو أمر أكثر خطورة من دعم أوكرانيا بشكل مباشر. وذلك بسبب أن الحلفاء يواجهون خصما يريد إعادة عقارب الساعة إلى الوراء إلى زمن كان فيه العالم مقسمًا إلى مناطق نفوذ، وقد استخدم القوات العسكرية للقيام بذلك في مولدوفا، وجورجيا، والآن في أوكرانيا.

على مستوى حلف الناتو، فإن الموجة الأولى من المساعدات المقدمة لأوكرانيا قد سبقت الغزو الروسي واسع النطاق للأراضي الأوكرانية ويعود تاريخها إلى عام ٢٠١٦ م، عندما تم إنشاء إطار / برنامج لمساعدة أوكرانيا، تحت مظلة برنامج المساعدة الشاملة التابعة لحلف الناتو، في أعقاب ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤م، وشمل ذلك تعزيز قدرة أوكرانيا على الصمود في مواجهة الهجمات السيبرانية، وتعزيز قابلية التشغيل البيني للطائرات المسيرة مع تلك التابعة للحلف، وإصلاح المؤسسات الدفاعية، وتعزيز المرونة، وتوفير المساعدة غير الفتاكة، والعديد من المجالات الأخرى. وفي عام ٢٠٢٠م، منحت أوكرانيا صفة "شريك الفرص المحسنة" وبدأت المشاركة بانتظام في التدريبات العسكرية المشتركة لحلف شمال الأطلسي. ومنذ بداية الغزو واسع النطاق، قام حلف الناتو بتنسيق جهود تقديم مساعدات عسكرية ثنائية إلى أوكرانيا، ومساعدة الحلفاء في معالجة نقاط الاختناق اللوجيستية، وتحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحا. كما قام الحلفاء أيضا بتدريب القوات الجوية الأوكرانية بشكل ثنائي. ومن المهم التأكيد على أنه نظرا لأن المادة الخامسة توفر ضمانات أمنية مشتركة، فقد كان الحلفاء أقل ترددًا في استنزاف مخزوناتهم لمساعدة أوكرانيا.

وقد ساهمت القمة الأطلسية في " فيلنيوس" في الانتقال بالتعاون بين حلف الناتو وأوكرانيا إلى مستوى جديد. حيث تم إنشاء مجلس "الناتو-أوكرانيا" بهدف تعزيز الحوار رفيع المستوى بين القيادة الأوكرانية وأعضاء الحلف. وقد تعهد المجلس بتخصيص ٥٠٠ مليون يورو لدعم أوكرانيا من خلال إطار عملية النداءات الموحدة، وسط توقعات بأن يتم تخصيص المزيد من حزم الدعم في المستقبل. كذلك أصبح التعاون بين حلف الناتو وأوكرانيا أكثر عمقًا في مجال الفضاء الإلكتروني، حيث تلقت أوكرانيا مساعدة في مجال الأمن السيبراني في شكل تعاون ثنائي حتى قبل بداية الغزو الروسي. وفي أوائل عام ٢٠٢٣، انضمت أوكرانيا إلى مركز "التميز للدفاع السيبراني التعاوني" التابع

حقق بوتين مكاسب على الأرض وسيطر على الأراضي الانفصالية في دونباس وأجزاء من خيرسون وزابوروجيا على ساحل بحر آزوف

لحلف الناتو في إستونيا، وبدأت المشاركة في تدريبات الدفاع السيبراني المشتركة. لقد ساعدت "قمة فيلنيوس" في توسيع نطاق الأدوات السيبرانية المتاحة في جعبة حلف الناتو من خلال إنشاء قدرة افتراضية لدعم الحوادث السيبرانية والتي قد تخدم في المستقبل كإحدى الآليات الأخرى التي تمكن حلف الناتو من توسيع نطاق مساعداته لأوكرانيا. وفي الاجتماع الوزاري الأخير الذي انعقد في شهر فبراير، اتفق الحلفاء على إنشاء مركز مشترك بين الحلف الأطلسي وأوكرانيا للتحليل، والتدريب، والتعليم في بولندا لتعزيز نقل المعرفة، والتزموا أيضًا بتقديم المساعدة للجانب الأوكراني في مجال إزالة الألغام. علاوة على ذلك، أصدرت كندا، وفنلندا، والنرويج، وفرنسا مؤخرًا حزم مساعدات جديدة تشمل طائرات "إف-١٦" وقطع الغيار وقدرات الدفاع الجوي.

ما الدور الذي يمكن أن يقوم به الناتو في المستقبل؟

تعتبر روسيا قوة إقليمية ذات طموح عالمي وترسانة نووية، وبالتالي فإن أي اختلال أو عدم اتساق بين قدراتها التقليدية وتطلعاتها إلى تدمير النظام العالمي القائم، سيُشكل مصدرًا رئيسيًا للتوترات بين موسكو وحلف الناتو في المستقبل. حيث سيواصل الكرملين الاعتماد على استعراض قوة روسيا النووية في حين يعمل على تحديث ثالوثه النووي من أجل تقويض قوة الردع التي يتمتع بها حلف الناتو وتغيير توزيع القوة الحالي في النظام العالمي. وعلى الرغم من تأكيد الرئيس الروسي في مقابلته الإعلامية الأخيرة استعداد بلاده لاستخدام الأسلحة النووية في الحرب، إلا أن أهداف التحديث لم يتم تحقيقها خاصة في مجال أنظمة التوصيل الجوي بينما لا تزال الأنظمة الجديدة الأخرى قيد الاختبار. وبينما تحاول روسيا معالجة نقاط الاختناق الناتجة عن العقوبات الغربية، تعمل الصين بشكل مطرد على توسيع ترسانتها النووية الاستراتيجية ومن المتوقع أن تحقق التكافؤ مع الولايات المتحدة في المستقبل المنظور.

إن الناتو في حاجة إلى موائمة موقفه كقوة رادعة مع البيئة الراهنة التي تتسم بحالة من انعدام الاستقرار الاستراتيجي، حيث لا يُحابي التوزيع العالمي للقوة أيا من الجهات الفاعلة، ويصبح من الصعب على نحو متزايد تحقيق مفهوم الاستقرار الاستراتيجي ومفهوم الردع المقابل اللذين تم تطويرهما في سياق الحرب الباردة. علاوة على ذلك، أصبح التمييز بين المجالات غير واضحا أكثر فأكثر. لقد أدت الأنظمة ذات القدرة المزدوجة إلى طمس الفروق بين الأنظمة التقليدية والنووية، كما أدى تسليح المعلومات إلى تحويل مجال المعلومات إلى مجال إدراكي. إن عملية الدمج المستمرة للذكاء الاصطناعي ضمن هياكل القيادة والسيطرة جعلت التنبؤ بمسارات التصعيد أكثر صعوبة نظرًا لأن خوارزميات الذكاء الاصطناعي مصممة بطرق مختلفة عن العقول البشرية. وفي مثل هذه البيئة، ينبغي أن يسعى حلف الناتو إلى تعزيز سلة أدواته لإدارة التصعيد عبر المجالات المتعددة، وأن يتحلى بمزيد من المرونة كي يكون قادرًا على الاستجابة لناقلات عدم الاستقرار المنتشرة جغرافيًا والتي تبدو غير متصلة. في السياق ذاته، ينبغي أن تشمل مجموعة الأدوات المستخدمة بهدف وقف التصعيد قدرات اتصالات سريعة وفعالة في الأزمات داخل التحالف وخارجه، وآليات للاستفادة من القدرات غير المتماثلة عبر مجالات مختلفة لجعل الاتجاه نحو المزيد من التصعيد أمرًا مكلفًا.

وعلى صعيد الصراع المستمر في أوكرانيا، ينبغي على المساعدات العسكرية المقدمة استغلال نقاط الضعف الروسية في المجال البحري وحرب الطائرات بدون طيار التكتيكية، مع الاستمرار في منع الوصول إلى المجال الجوي، خاصة في ضوء طموح روسيا لتوسيع نطاق استخدام القنابل الانزلاقية داخل أوكرانيا. كما يجب أن تهدف المساعدات أيضًا إلى توسيع قدرة أوكرانيا على ضرب الإمدادات اللوجستية بعيدا عن الخطوط الأمامية، مع تجنب في الوقت ذاته استهداف الأصول الموجودة على الأراضي الروسية تفاديًا لأي تصعيد إضافي. كذلك يتعين على حلف الناتو مواصلة تقديم الدعم الراسخ إلى الشعب الأوكراني، مع استمراره في فرض الضغوط على الكرملين لإجباره على التراجع.

* باحثة في شعبة الأبحاث- كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو- روما

النقاش ليس حول عضوية أوكرانيا بالناتو من عدمه بل توقيت اتخاذ هذه الخطوة

هدف الناتو تجنب استعداء روسيا وعدم تصاعد الحرب لتشمل مواجهة مباشرة مع موسكو

مع دخول الحرب الأوكرانية عامها الثالث، ظلت سياسات حلف شمال الأطلسي "الناتو" تجاه الغزو الروسي لأوكرانيا على ذات المنوال منذ بداية الغزو في فبراير ٢٠٢٢م. والتي تتمثل بشكل عام في تقديم دعم سياسي قوي، وزيادة كبيرة في المساعدات العسكرية، إلى جانب مساندة القوات الأوكرانية، واتخاذ تدابير دفاعية مُكثفة بين الدول الأعضاء في حلف الناتو، لاسيما دول أوروبا الشرقية. كما دأب حلف الناتو على إدانة الأفعال الروسية داخل أوكرانيا، التي اعتبرها "انتهاكًا للقانون والسيادة الدوليين، مؤكدًا أهمية الحفاظ على استجابة دولية موحدة ضد العدوان الروسي.

د. كريستيان كوخ

أحد المكونات الرئيسية لاستراتيجية الناتو تمثلت في تقديم مساعدات عسكرية ومالية واسعة النطاق. وقد قدم أعضاء الناتو بالفعل مساعدات عسكرية كبيرة لأوكرانيا، سواء بشكل فردي أو في إطار جماعي، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة فضلًا عن المساعدات الاقتصادية. الهدف الرئيسي لهذه المساعدات هو تدعيم القدرات الدفاعية لأوكرانيا دون أن يضطر حلف الناتو في التورط في عمليات قتالية مباشرة ضد روسيا. وردًا على الغزو الروسي لأوكرانيا، عمد الحلف إلى زيادة حضوره العسكري بشكل لافت على جبهته الشرقية. شمل ذلك، نشر قوات إضافية، وإنشاء مجموعات قتالية جديدة متعددة الجنسيات داخل أوروبا الشرقية، إلى جانب تعزيز جاهزية القوات وأنشطة الدوريات في منطقة البحر الأسود.

بالرغم من عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، إلا أن قضية عضويتها المحتملة تشكل محوراً لنقاشات مهمة داخل الحلف. بالتالي، في الوقت الذي تزعم فيه موسكو أن أحد أسباب عدوانها العسكري على أوكرانيا كان منع الأخيرة من الانضمام إلى الناتو، تُصبح إمكانية انضمام أوكرانيا أكثر احتمالًا لا أقل. وبالفعل تم الإعلان عن ضم كل من فنلندا والسويد إلى الناتو نتيجة الصراع الدائر. وبينما لن يوجه التحالف دعوة عضوية إلى أوكرانيا طالما ظل الصراع مشتعلًا، إلا أن الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرج، صرح بشكل واضح أن ضم أوكرانيا إلى عضوية الحلف سيتم في نهاية المطاف، موضحًا أن النقاش ليس حول منحها العضوية من عدمه بل بشأن توقيت اتخاذ هذه الخطوة. ويجب أن يُنظر إلى هذا البيان باعتباره التزامًا كبيرًا بشأن دمج أوكرانيا مستقبليًا تحت مظلة التحالف الغربي.

تحديات تواجه حلف الناتو داخل أوكرانيا

على الرغم من أن التزام حلف الناتو المُعلن بالدفاع عن أوكرانيا لايزال راسخًا، إلا إنه كلما طال أمد الصراع، كلما ازدادت صعوبة الحفاظ على موقف موحد داخل التحالف الغربي حول المتطلبات الراهنة والأهداف المرجوة. وتعتبر القضية الأكثر إلحاحًا حاليًا هي الاستنزاف والنضوب السريع للأسلحة والذخيرة داخل أوكرانيا، الذي بدأ في تغيير توازن القوى في ساحة المعركة لصالح الجانب الروسي. إن أحد المحاور الرئيسية المرتبطة بالإمدادات والمساعدات العسكرية التي يقدمها الناتو إلى أوكرانيا، تتمثل في تحديد نوع ومقدار الدعم الذي يجب تقديمه لأوكرانيا، حيث يواجه حلف شمال الأطلسي تحدي توفير المساعدات العسكرية الكافية لمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها مع وجوب إدارة المخاطر التي تأتي مع هذا الدعم، بما في ذلك احتمال التصعيد واستنزاف مخزونَات التحالف نفسه من الأسلحة. وعلى مستوى الجبهتين لا يزال هناك خلاف

بين أعضاء حلف الناتو. فعلى الصعيد الأمريكي، لا تزال حزمة الدعم الإضافية لأوكرانيا التي تبلغ قيمتها ٦٠ مليار دولار عالقة داخل الكونجرس الأمريكي، مع بدء أعضاء الحزب الجمهوري التشكيك في الحاجة إلى إرسال دعم متواصل من المعدات العسكرية لأوكرانيا. وفي ألمانيا، يصر المستشار الألماني أولاف تشولتس على موقفه الرافض للسماح بإرسال صواريخ طوروس إلى أوكرانيا خشيةً من أن مثل هذه الخطوة قد تجعل ألمانيا في نهاية المطاف طرفًا مباشرًا في الحرب، وتُعرض البلاد لمَغبة الانتقام الروسي.

ما يُشير إليه ذلك هو الصعوبة المتزايدة في الحفاظ على موقف موحد بين أعضاء حلف الناتو. فإن التحالف الدفاعي الغربي يضم دول ذات درجات متفاوتة في قابلية التعرض للتهديدات الروسية وتحمل كلها رؤى مختلفة بشأن كيفية معالجة الوضع. من ثم، فإن ضمان الدعم المتسق للقرارات الجماعية بشأن أوكرانيا مع تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية الفردية يظل مهمة معقدة. وقد أثار تصريح أخير للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن عدم استبعاد وجود قوات تابعة لحلف الناتو داخل أوكرانيا، ضجة كبيرة داخل ألمانيا ودول أخرى داخل الحلف، الذين ينكرون بشكل قاطع مثل هذا الخيار. بالنسبة لحلف الناتو، يتمثل الهدف العام في تجنب استعداء روسيا وعدم رؤية الحرب تتصاعد أكثر لتشمل مواجهة مباشرة بين روسيا والناتو. لذلك يتعين على الناتو إيجاد التوازن بين دعم أوكرانيا في دفاعها ضد العدوان الروسي مع إدارة مخاطر التصعيد إلى صراع أوسع نطاقًا يشمل مواجهة مباشرة مع التحالف.

الاستجابة الروسية والتهديد النووي

جاء الرد الروسي على حلف الناتو بالتلويح باستخدام السلاح النووي كأداة استراتيجية من أجل ردع الدعم الغربي لأوكرانيا والتأثير على استراتيجيات الاستجابة الدولية. وعمد القادة الروس إلى تصعيد خطابهم النووي لاسيما في الأوقات التي يواجهون فيها إخفاقات وانتكاسات داخل ساحة المعركة. وبالتالي، فهم يلجؤون إلى الاستعانة بالتهديدات النووية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بهدف الحيلولة دون مزيد من التدخل من جانب حلف الناتو وزرع الانقسامات داخل التحالف الغربي. وبشكل عام، يُنظر إلى استعراض روسيا قدراتها النووية باعتباره شكل من أشكال الابتزاز لإخضاع الغرب إلى المطالب الروسية على الساحة الجيوسياسية. وتسمح العقيدة النووية الروسية باستخدام الأسلحة النووية في ظل سيناريوهات مختلفة، بما في ذلك الهجمات التقليدية واسعة النطاق التي تهدد وجود الدولة الروسية ذاتها، مما يسلط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه القدرات النووية داخل الاستراتيجية العسكرية العامة لروسيا.

انتصار روسيا يؤدي لإعادة تقييم الاستراتيجيات الأمنية والدفاعية داخل الناتو والاتحاد الأوروبي وتسريع التكامل الدفاعي الأوروبي

تُؤخذ مثل هذه التصريحات على محمل الجد داخل دوائر حلف الناتو، على الرغم من أن التقييمات العامة تشير إلى أن مثل هذه التهديدات هي مجرد "جعجعة" لا تعكس نوايا فعلية. وفي حين يتم تطويع التهديدات النووية كأداة قوية للترهيب، فإن كم المخاطر العملية وتلك المرتبطة بسمعة الاستخدام الفعلي للسلاح النووي جعلها تُستخدم كرادع في حد ذاتها ضد النشر الفعلي للأسلحة النووية داخل مناطق الصراع. حيث أن الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية ينطوي أيضًا على مخاطر كبيرة تنذر بمزيد من التصعيد، وهو من شأنه أن يخلف عواقب عالمية وخيمة تتجاوز حدود المسرح الأوكراني. كما أن التداعيات الدولية المترتبة على هذه الخطوة تعني أنه حتى الاستخدام المحدود للأسلحة النووية من شأنه أن يُحدث تغييرًا جذريًا في طبيعة الصراع والعلاقات الدولية على نطاق أوسع.

آفاق الحل

مع طول أمد الصراع بين روسيا وأوكرانيا واستمرار احتمالات التصعيد، تحول النقاش الدائر إلى كيفية إنهاء هذه الأزمة. وهنا، لا بد من إلقاء نظرة على المواقف المختلفة للأطراف المعنية.

الاقتراح المُقدم من أوكرانيا يتضمن خطة للسلام مكونة من ١٠ نقاط طرحها الرئيس فولوديمير زيلينسكي للمرة الأولى خلال انعقاد قمة مجموعة العشرين في نوفمبر ٢٠٢٢م. وتتضمن هذه الخطة نقاطًا رئيسية مثل استعادة سلامة الأراضي الأوكرانية، وانسحاب القوات الروسية، وإنهاء جميع الأعمال العدائية. ومنح أوكرانيا ضمانات أمنية لمرحلة ما بعد الحرب. كما تدعو المبادرة إلى إطلاق سراح جميع السجناء والمُرحلين، والمحاسبة على جرائم الحرب، وجهود إزالة الألغام، وترميم مرافق معالجة المياه.

تشمل الاستراتيجية الأوكرانية أيضًا توسيع نطاق الدعم الدولي لخطتها من خلال نقاشات متعددة الأطراف. ولذلك، تسعى كييف لاستضافة قمة للسلام إلى جانب اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف تدعيم وجود منصة مشتركة للمفاوضات. وقد أعلنت سويسرا عن استضافة محادثات سلام بشأن أوكرانيا في ١٥ و١٦ من يونيو المقبل خارج مدينة لوسيرن. في حين، أعلنت موسكو عدم مشاركتها في هذه المحادثات.

ويصر الجانب الأوكراني على المفاوضات متعددة الأطراف بدلًا من خوض مباحثات ثنائية مع نظيره الروسي، خاصة في ضوء فشل محادثات السلام التي جرت ضمن ما يعرف بـ "صيغة نورماندي". وتؤكد المقترحات الأوكرانية على مبدأ: "لا شيء عن أوكرانيا بدون أوكرانيا"، أي أن أوكرانيا تظل في قلب أية مناقشات حول مستقبلها. يهدف هذا الموقف إلى مجابهة مبادرات السلام الأخرى والحفاظ على التركيز على حل دبلوماسي يحترم سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

في المقابل، اقترحت روسيا عدة شروط من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع مع أوكرانيا، تشمل تقديم تنازلات كبيرة من قبل الجانب الأوكراني. ويأتي أحد المقترحات الرئيسية التي طرحتها موسكو لوقف عملياتها العسكرية، ليطالب أوكرانيا باعتماد وضع محايد رسميا وأن تقوم بتعديل دستورها ليعكس ذلك الوضع. وأن تتخلى كييف نهائيًا عن أي نية للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي أو أي تحالف عسكري آخر. وفي مُقترح أكثر تفصيلًا، اقترحت روسيا خطة سلام شاملة تتألف من ١٥ نقطة، وتتضمن انسحاب القوات الروسية من مناطق معينة (باستثناء دونباس)، والاعتراف بشبه جزيرة القرم كجزء من الأراضي الروسية، وإجراء استفتاء في دونباس لتقرير مستقبلها، وتقليص حجم القوات العسكرية الأوكرانية، والحياد الدائم لأوكرانيا فيما يتعلق بحلف الناتو. تضمنت هذه الخطة أيضًا تدمير الأصول العسكرية التابعة لأوكرانيا تحت إشراف روسي. فضلًا عن، تحديد خطوات من أجل إعادة التواصل السياسي والاقتصادي بين البلدين. ونظرًا إلى أن المقترحات الروسية تطالب أوكرانيا بتقديم تنازلات كبيرة حول السيادة والضمانات الأمنية، تظل قابلية تنفيذها محل خلاف في النقاشات الدولية بشأن الصراع.

بالنسبة للغرب وحلف الناتو، لايزال الانسحاب الروسي الكامل من الأراضي الأوكرانية هو التسوية الوحيدة المقبولة. وفي حين يواصل التحالف الغربي الدعوة إلى حل دبلوماسي للأزمة والحفاظ على قنوات مفتوحة للحوار مع روسيا، رغم التوترات المتزايدة، لكنه يشدد أيضًا على أن أية نتيجة نهائية يجب أن تحترم سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. ونظرًا إلى أنه أدان العدوان الروسي، باعتباره انتهاكًا للقانون الدولي، فإن الحل المقترح للأزمة يجب أن يتوافق مع القانون الدولي وضمان أمن واستقرار كافة الدول في المنطقة الأوروبية-الأطلسية. ومن ثم، يعارض حلف الناتو أية تعديلات قسرية تتم على ترسيم الحدود ويصر على انسحاب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية.

كمـا سـلط الضوء علـى الحاجة إلـى ترتيبات أمنية دائمـة لمنع أي عـدوان مسـتقبلي ولضمان حفـاظ أوكرانيا على سـيادتها وأمنها. ويعـد هذا جـزءًا من اسـتقرار البيئـة الأمنية الأوروبية الأوسـع.

أمـا عـن بقية المجتمـع الدولـي، فجـاءت نظرته أكثـر تدقيقًا وتفصيـلًا. بشـكل عـام، تميل الرؤى ووجهـات النظر إلـى أن تكون أكثـر تنوعًـا وتعقيدًا، عاكسـة مجموعة من الاعتبـارات التاريخية، والسياسـية، والاقتصاديـة. حيـث أظهرت العديد مـن الدول خارج المعسـكر الغربـي ميلًا نحو الحياد أو الدعـوة إلى السلام عن طريق التفـاوض، وعـادة ما كانـت تبدي هذه الـدول عزوفًا عـن التوافق بشـكل كامل مع الإدانة الغربية لروسـيا. ويخضع هـذا الموقف إلى مزيـج مـن العوامل بمـا في ذلك المصالـح الاقتصاديـة، والعلاقات التاريخية مع روسـيا، وأحيانًا الشـكوك في نوايا الغرب وسياسـاته.

وقـد حافظـت دول مثـل الهنـد وجنـوب إفريقيـا على سـبيل المثـال، علـى موقف حيـادي ويعود ذلـك جزئيًا إلى سياسـات عدم الانحيـاز التـي لطـالما انتهجتهـا الدولتـان، فضـلًا عـن الروابـط الاقتصاديـة التـي تجمعهما مع روسـيا. وانتقدوا، إلـى جانب دول أخـرى مثـل البرازيل، توسـع حلـف الناتـو، مُبديـن تفهمًا لمخاوف روسـيا الأمنية التي يعتبرونها نتاجًا للاسـتفزازات الغربية. يخضع هـذا المنظور أيضًـا إلى رغبة هـذه الدول الأكبر في معايشـة نظام عالمـي متعـدد الأقطاب بحيث يتـم موازنـة الهيمنـة الغربية بقوى عالميـة أخـرى بما فيها روسـيا.

في الوقـت ذاتـه، لا تعـد اسـتجابة المجتمـع الدولـي الأوسـع متجانسـة. فهنـاك بعـض الـدول التـي دعـت، خلال مناقشـات الجمعيـة العامـة للأمم المتحـدة، إلـى التوصـل إلـى حـل للأزمة علـى أسـاس التفـاوض لكـن مقترحاتهـا افتقـرت إلـى التفاصيل بمـا يعكـس نهجًا حـذرًا في اسـتجابتها للصـراع. هـذا الاختلاف في الآراء ينعكـس مـن خلال أنماط التصويـت المتباينة على قرارات الأمم المتحـدة حيـث امتنعـت بعـض البلـدان عـن التصويـت على قـرارات تديـن الجانـب الروسـي. علاوة على ذلـك، يختلف الرأي العـام داخل هذه الدول بشـكل ملحوظ عن المواقف الرسـمية التي تتبناهـا حكوماتهـا. على سـبيل المثال، أظهرت نتائج اسـتطلاعات الـرأي التـي أجريـت في دول مثـل البرازيـل والهنـد، قـدرًا كبيرًا مـن الدعـم الشـعبي لأوكرانيـا، علـى الرغم مـن المواقـف الأكثر حياديـة التـي اتخذتها حكوماتها أو التي تميل إلى روسـيا. ويُشـير هـذا إلى تفاعـل معقـد بين السياسـات الحكومية، والـرأي العام، والدبلوماسـية الدولية قيد العمل. بالتالي، فإن النهج الشـامل تجاه الصراع الأوكراني –الروسـي يسـتدعي ضرورة تحقيق توازن دقيق، يسـمح لهذه البلـدان بإدارة مصالحهـا الاسـتراتيجية الخاصة مع الانخـراط في الوقت ذاته في الديناميكيات الجيوسياسـية الأوسـع التـي شـكلتها الحرب.

ومـن الواضـح أنـه بعد أكثر مـن عامين علـى الغزو الروسـي لأوكرانيـا، لا تزال احتمـالات التوصل إلى حل للحـرب في أوكرانيا غيـر مؤكـدة إلى حـد كبير، حيـث يرتبـط أي تقدم إيجابـي بعدة عوامل جيوسياسـية معقـدة ومتغيرة. وبرغم الجهود الدبلوماسـية الجاريـة، بمـا في ذلـك مقترحـات ومبـادرة الـسلام المطروحة من جانـب مختلـف اللاعبين الدوليين، لـم يتم إحراز تقـدم يذكر نحو إجـراء مفاوضات ذات مغزى من شـأنها أن تـؤدي إلى وقف إطلاق النـار أو اتفـاق سلام. وتظـل مواقـف أوكرانيـا وروسـيا متباعدة، حيـث تطالـب أوكرانيـا باسـتعادة سلامـة أراضيها، بمـا في ذلك شـبه جزيرة القرم، ولا تبدي روسـيا أي اسـتعداد للانسـحاب من الأراضـي المحتلـة دون تقديم تنـازلات كبيرة.

تشـكل الديناميـات الداخلية عاملًا رئيسـيًا بالنسـبة لروسـيا وأوكرانيـا علـى حد سـواء. فعلـى مسـتوى الداخل الروسـي، فإن السـردية الرسـمية حول الحرب وقدرة الحكومة في إدارة المعارضة

الداخلية تعد أمرًا بالغ الأهمية، وحتى هذه اللحظة لا تزال الحرب تحظى بالدعم. أما في أوكرانيا، فقد ساعدت الوحدة الوطنية والقدرة على الصمود في مواجهة الغزو الروسي في تدعيم موقف كييف التفاوضي، وإن كان قد يؤثر ذلك على مرونة الموقف الأوكراني خلال محادثات السلام.

في الوقت ذاته، فإن مشاركة القوى الكبرى سيكون لها بطبيعة الحال دور مؤثر على مجريات الصراع. فقيام حلف الناتو والغرب بتقديم المساعدات العسكرية لأوكرانيا يعزز موقفها في ساحة المعركة ولكنه قد يؤدي أيضا إلى تعقيد مفاوضات السلام. وفي حين تنظر روسيا إلى هذا الدعم على أنه تهديد مباشر يؤثر على استراتيجياتها الدبلوماسية والعسكرية. تتمتع دول أخرى، مثل الصين والهند وغيرها بدرجات متفاوتة من النفوذ والاهتمام بالصراع، وبالتالي فإن مشاركتها الدبلوماسية ومصالحها الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بإمدادات الطاقة والمخاوف الأمنية، يمكن أن تلعب دورًا في تشكيل أو دعم المفاوضات المستقبلية.

السيناريوهات المستقبلية

فيما يتعلق بالسيناريوهات المستقبلية، يُعد السيناريو الأكثر ترجيحًا هو الجمود المطول، حيث لا يحقق أي من الطرفين نصرًا عسكريًا حاسمًا. وقد يتمخض عن ذلك صراع طويل الأجل يتسبب في تجميد الحرب لفترات ممتدة على غرار الصراعات الأخرى التي طال أمدها في مناطق عدة حول العالم. وفي ضوء هذا السيناريو، قد تستمر الاشتباكات المتقطعة على خطوط الصراع المتصلبة، بين التصعيد تارة والتهدئة تارة أخرى.

السيناريو الثاني، يتضمن تقدمًا لروسيا تحقق من خلاله انتصارًا في الحرب. فمن الناحية الجيوسياسية، فإن النصر الروسي من شأنه أن يغير المشهد الجيوسياسي داخل منطقة أوروبا الشرقية وما بعدها، كذلك من الممكن أن يشجع موسكو على ممارسة نفوذ أكبر على الدول المجاورة لها وتحدي الهيمنة الغربية، لاسيما، النفوذ الذي يتمتع به حلف الناتو في المنطقة. علاوة على ذلك، فإن نجاح الحملة العسكرية الروسية على أوكرانيا قد يرسي سابقة بشأن إمكانية السعي وراء تحقيق الطموحات الإقليمية من خلال الأدوات والسبل العسكرية، بما قد يفضي إلى تقويض القوانين الدولية والأعراف الحاكمة لسيادة الدول وسلامة أراضيها.

أما بالنسبة لحلف الناتو، فإن انتصار روسيا في الحرب قد يؤدي إلى إعادة تقييم جذري للاستراتيجيات الأمنية والدفاعية داخل الحلف والاتحاد الأوروبي. وربما يترتب على ذلك العمل على تعزيز القدرات العسكرية وتسريع التكامل الدفاعي بين دول الاتحاد الأوروبي. كذلك فإن نصرًا روسيًا يحمل في طياته مخاطر التصعيد، بما في ذلك نشوب مواجهة مباشرة بين دول حلف الناتو وروسيا.

وحتى في حال استطاعت روسيا تحقيق نصر عسكري، من الممكن أن تستمر المقاومة وحرب العصابات داخل أوكرانيا، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى معضلة أمنية طويلة الأمد بالنسبة للجانب الروسي. كذلك سيكون إعادة إعمار المناطق التي مزقتها الحرب مهمة شاقة. وقد يصبح الحكم داخل هذه المناطق تحديًا إذا نظر السكان المحليون إلى القوات الروسية باعتبارهم غزاة وليس محررين. وعلى هذا النحو، فإن احتمالات النصر العسكري الروسي تحمل في طياتها أيضًا آثارًا سلبية كبيرة على موسكو.

بالطبع، يمكن أن تؤدي التغييرات في القيادة في روسيا أو أوكرانيا إلى تحول في الاستراتيجية وفتح إمكانيات للتفاوض أو التصعيد، اعتمادًا على طبيعة وآراء القادة الجدد. على سبيل المثال، قد تسعى حكومة روسية جديدة أقل التزامًا بالحرب إلى استراتيجية للخروج من المأزق، أو يمكن لحكومة أوكرانية جديدة أن تدفع باتجاه شروط مختلفة في مفاوضات السلام. ومن المحتمل أيضًا أن ينتهي الصراع إذا استُنفدت قوى أحد الطرفين أو كليهما بسبب التكاليف الاقتصادية، والسياسية، والبشرية لاستمرار القتال. وقد يؤدي ذلك إلى حالة يتم فيها السعي إلى السلام باعتباره مجرد ضرورة، وإن كان من المحتمل أن يُخلِف قضايا بدون حل، وقد يتجدد اشتعالها في المستقبل. وبرغم إمكانية وقف إطلاق النار بشكل مؤقت لأسباب إنسانية أو لأغراض استراتيجية محددة، فإن أي حل جذري على المدى الطويل يتطلب على الأرجح تقديم تنازلات جوهرية من كلا الطرفين، وهو أمر يبدو غير مرجح في السياق الراهن حيث يرى الجانبان تهديدات وجودية في التنازلات التي يطالب بها الطرف الآخر.

وبشكل عام، فلا يزال الوضع يشهد تطورات متسارعة ورغم أن الرغبة في التوصل إلى حل سلمي قوية على المستوى الدولي، فإن الطريق إلى تحقيق هذه الغاية محفوف بالتحديات ويعتمد على تحولات جوهرية في المشهدين العسكري والسياسي والدبلوماسي. وعليه، يبدو احتمال حدوث حل سريع ضئيلاً في ظل غياب تغييرات كبيرة في مواقف الأطراف الفاعلة الرئيسية المعنية بالصراع.

* مدير الأبحاث ـ مركز الخليج للأبحاث

مآلات الحرب الأوكرانية في عامها الثالث

روسيا تتسلح وأوكرانيا يذبل عودها ويتلكأ الغرب في تنفيذ وعوده ويتعثر الإسناد المالي والتسليح

ولجت الحرب الروسية - الأوكرانية – الأمريكية – الناتوية عامها الثالث، وبات مآلها قضية جدال سياسي واستراتيجي عسكري وأكاديمي شأنها شأن ما كانت عليه الحال في عامها المنصرم. ويغيب الإجماع على أفق واحد، بل يغلب الترجيح لخاتمة دون أخرى. ولكل صاحب رأي ما يشفع له من الحجج ليدافع عن صواب توقعاته وتكهناته وحدسه. فالتطورات تتدافع. وتارة تسند فرضية هذا الرأي. وتارة أخرى تفنده.

إن الفرض الذي ما كان في خلد أحد أن يقع قد وقع، وهو الأمر الذي يجيز الاجتهاد في العواقب والخواتم للحرب الأوكرانية.

د. كاظم هاشم نعمة

لقد كاد أن يكون الرأي الاستراتيجي والسياسي والأكاديمي يتمتع بالصدقية، حتى وإن كانت بقدر دون الكمال والتمام، بأن حربًا عالمية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - الغرب، لا نصيب لها من الوقوع في ظل الخيار النووي. وكانت أوروبا الفضاء الاستراتيجي الذي ينعم بالعصمة الأكثر، دون سواه من الفضاءات، ولم تقع فيها، سوى على يوغسلافيا في ١٩٩٩م، وكان ذلك قراراً أوروبياً صرفاً، بعد أفول الاتحاد السوفيتي، وانكماش روسيا وعجزها.

إن الجدل في أسباب الحرب الأوكرانية لا يشبع أو يغني عن جوع في الوقت الراهن، فالرئيس بوتين له حجته بأن أمريكا – الغرب يهددون البقاء الروسي ويطمعون في موارد روسيا ويزحفون إليها. والحق معه. والغرب يزعم أن روسيا تسعى لعودة نفوذها ودورها وسيطرتها على الفضاء السوفيتي السابق ويسوقون الحجج والشواهد على ذلك.

إن السؤال المركزي هو إلى أين تذهب الحرب في عامها الثالث، ومعها العالم، خاصة نحن شعوب المناطق المحيطية، الذين لا ضلع لهم في الحرب، سوى أن عواقبها تصيبهم.

إلى أين تسير الحرب؟

تفيض الدراسات الاستراتيجية والأكاديمية بالتوقعات والتكهنات والحدس، بل الخيال العلمي أحياناً، وقلما تشح على أصحابها. ففي طرف يجادل البعض أنها حرب بلا نهاية ويركبهم اليأس. وفي الطرف النقيض يقف أصحاب خسارة روسيا، وهؤلاء المفرطون في التفاؤل. وكل في عدله بضاعة. وبين هذين الحدين يعثر المرء على اجتهادات.

لقد حسب البعض أن أوكرانيا كانت على شفا حفرة من دحر روسيا بعيدًا عن أراضيها بعدما شرعت في هجماتها الاستراتيجية المضادة، وتمكنت من استرداد بعض أراضيها التي تحت السيطرة الروسية. فقد مدتها أمريكا وبعض دول الاتحاد الأوروبي والناتو بالأسلحة والتدريب. ثم انتكست. وطفأ الحماس السياسي والإعلامي الغربي. وخابت الأمال بعدما أُعتقد أن ضخ المال والسلاح والخطاب السياسي يتكفل في تحرير الأراضي الأوكرانية. وكان عام ٢٠٢٣ م، عام إفراط في التفاؤل، كما قال الأدميرال بوير، رئيس اللجنة العسكرية لحلف الناتو، ظننا أن تزويد أوكرانيا بالأسلحة والعتاد يضمن نصرها.

وعاد الترويج لاحتمال طرد روسيا من أراضي أوكرانيا في ٢٠٢٤ ذلك أن الاستراتيجية العليا هي بلوغ هذا الهدف، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إن الخطاب السياسي الغربي يفوح بأن الغرب لن يكّل ويعزف عن دعم أوكرانيا " طالما الأمر استدعى ذلك".

تنفرط وحدة الموقف الأمريكي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الوقوف صفًا واحدًا وراء كييف

وما كان الفعل كالقول. فقد روج مؤتمر الأمن في ميونخ في ٢٠٢٣ م، فبعدما عجزت أوكرانيا عن تحرير أراضيها بدأت تفقد المزيد، ذلك أن الهجوم الروسي المضاد كان ناجحًا. وظهر من جهة أن روسيا لم تفقد زمام المبادرة. ومن الوهم قياس العمليات في مطلع الحرب مع ما يقع على الأرض الآن. فروسيا تتسلح. وأوكرانيا يذبل عودها. وتستجدي المزيد. ويتلكأ الغرب في تنفيذ وعوده. ويكاد يتعثر الإسناد المالي والتسلحي وتنفرط عقدة وحدة الموقف بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الوقوف صفًا واحدًا وراء كييف. والجدل المحتدم في الكونغرس وتعطيل التخويل للإدارة شاهد صارخ، بل إن الصحافة أخذت تنساق إلى هذا الجدل. فريق مع استمرار الحرب على الرغم من العواقب. وزمرة مع التريث والمراجعة لميدان الحرب وفواعل السياسة الدولية. وبات عسيرًا على أمريكا أن تقود الاتحاد الأوروبي والناتو بيسر، فقد ارتفعت أصوات التذمر من سير العمليات.

وبات الاتحاد الأوروبي يزر العبء الثقيل وحده. وفي مؤتمر ميونخ في فبراير ٢٠٢٤ م، طفح الكيل. فوزير خارجية أوكرانيا قد سأم من سماع الخطاب الأوروبي بلغاته المتعددة في التفاني في دعم أوكرانيا بالمال والأسلحة، فما كان منه إلى أن يبوح ما يختلج في نفسه وحكومته وشعبه " إني أبصر الإرادة السياسية، ولكن يجب ترجمة الإرادة السياسية إلى أفعال." وتعاطف معه رئيس وزراء الدنمارك بقوله " إننا ليس بنا حاجة إلى كلمات أكثر، وإنما نحتاج إلى قرارات. إن أوكرانيا تنتصر في الحرب بالأسلحة. إن الكلمات لاتغني." لقد هزت انتصارات روسيا ثقة الغرب بآمال فوز أوكرانيا.

فما البديل في ٢٠٢٤؟

فطالما أنه لا بصيص أمل في فوز مباشر وسريع لكل من روسيا وأوكرانيا – الغرب، فإما التصعيد. وإما الاستنزاف والإعياء. وإما نفق مسدود.

إن أمام أوكرانيا– الغرب فرص المناورة في ٢٠٢٤ م، والتصعيد. فالتدريب على الأسلحة الغربية يتقدم والتزود بالأسلحة الحديثة يتصاعد كماً ونوعاً. ولكن التصعيد لا يمكن أن يكون طليقاً من القيود. وهذه هي المعضلة. فهل التصعيد يغير ميزان القوة أم لا. إن التصعيد يراد به ثني الخصم عن التصعيد ودفعه إلى المستوى الذي لا طاقة له على مجاراة خصمه في سلم التصعيد، سواء في الهدف السياسي والهدف الميداني أو نظام السلاح. وتشهد الحرب علامات التصعيد على جميع هذه الدرجات. ولم يأت التصعيد بالمراد منه الإتيان به وهو هزيمة روسيا، أو أوكرانيا، أو وقف إطلاق النار، أو الجلوس على طاولة المفاوضات.

إن التصعيد الأوكراني ليس خياراً مفتوحاً. لقد عرفت الحرب العراقية /الإيرانية ضربًا من استراتيجيات التصعيد لثمان سنوات حتى آلت إلى الإرهاق والاستنزاف فأذعنت إيران إلى تجرع " السم الزعاف". إن الحرب في أوكرانيا لا يسري عليها منطق وديناميكية مثل هذه الحرب. أولاً، إنها روسيا. ثانيًا، لها من يناصرها، كل بقدر وضرب من القيد على حرية التصعيد الأوكرانية الغربية.

العامل الحاسم في التصعيد هو الخيار النووي.

لقد امتازت هذه الحرب في خطاب استراتيجي وسياسي في أنه يطرق باب الخيار النووي. لقد شهدت العلاقات الدولية في العصر النووي مشاهد حامَ حولها شبح التصعيد النووي. ففي الحرب الكورية ١٩٥٠– ١٩٥٣م، روج عسكريون أمريكيون ضرب كوريا الشمالية نوويًا بعد تدخل الصين. وفي الأزمة النووية الكوبية في ١٩٦٢ م، لم يكن الجدل الاستراتيجي والسياسي غافلًا لخيار الضربة النووية. وفي النزاع الحدودي بين الصين والاتحاد السوفيتي في نهاية الستينات راود خرتشوف والكرملين ضربة نووية تكتيكية ضد الصين، بل وحتى في الحرب بين إسرائيل والعرب.

وما يثير القلق في الحرب الراهنة أن الخطاب السياسي من أعلى السلطات يأتي على الخيار النووي في سياق التصعيد. وقد جاء رد الرئيس بوتين على ذلك في أكثر من مرة. ولم يبخل في الوضوح. وأكد أن أمن روسيا الوجودي إذا أصبح مهدداً فلا مفر من اللجوء إلى السلاح النووي التكتيكي. وهنا يضع هيبته وصورته لنفسه ومنزلته تحت الاختبار في حالة أن قوله أو تهديده يفتقر إلى الصدقية. وكان قد أشار إلى ذلك في أيام قبل الانتخابات. وقد أردف بعد ذلك " بأنه ليس هناك من حاجة إلى ذلك". ولكن قال إن الحرب تدنو بالعالم على هذه الحافة. ويتعذر تحديد كم هي قريبة أو بعيدة. الرأي عندي أن بوتين لا يخوض في سجال سايكولجي مع أمريكا– الغرب أوترويجي في الساحة الروسية لانتخاباته لفترة قادمة أو تليها.

إن الخيار النووي في سلم التصعيد لا يلوح قريباً. فالطرفان لديهما البصيرة السياسية والاستراتيجية والقدرات. ويواجهان روافع ضغوط محلية وإقليمية ودولية مما يجعل التصعيد تقليديًا، ولكن بمستويات تتباين مع التطورات على الأرض،

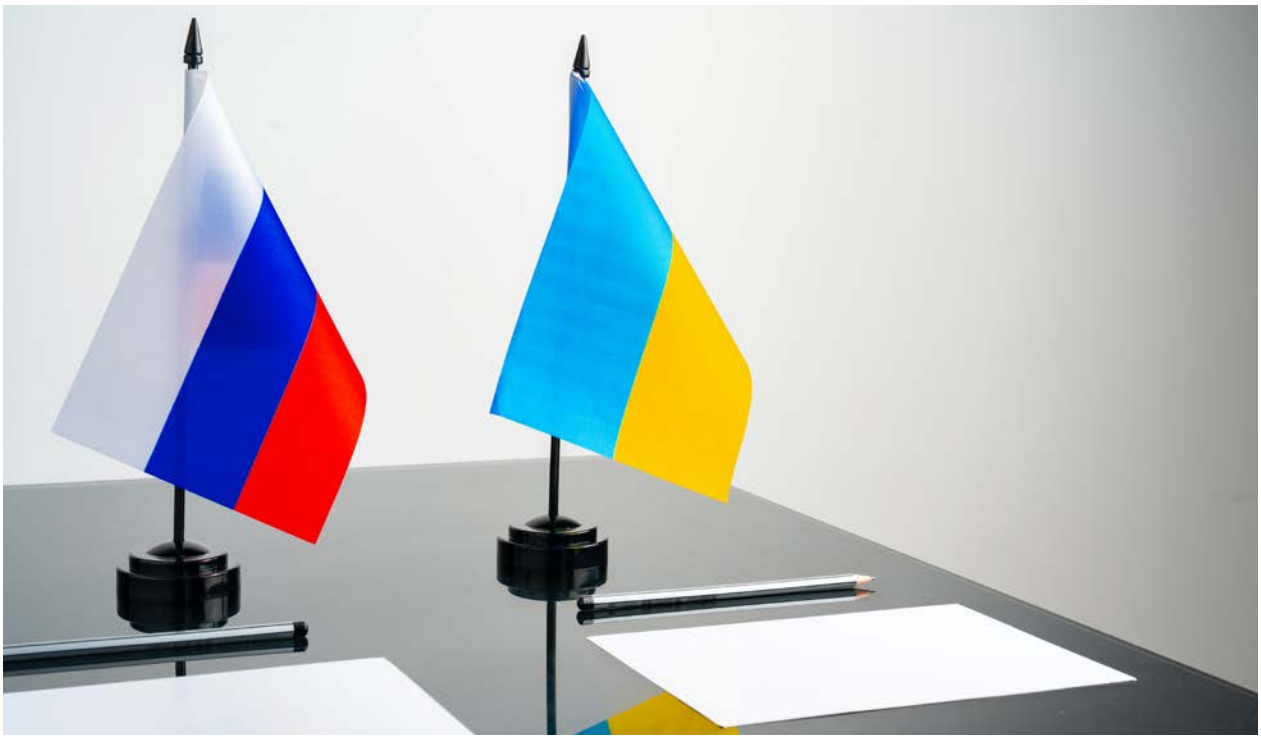

لا بصيص أمل في نصر مباشر وسريع لروسيا وأوكرانيا
فإما التصعيد وإما الاستنزاف وإما نفق مسدود

والبيئة المحيلة، والإقليمية، والدولية. إن المراد من التصعيد ليس هزيمة أوكرانيا بسقوط نظامها ومجيء نظام موالي لروسيا، وليس هزيمة روسيا وإخراجها من الأراضي الأوكرانية.

إن غرض التصعيد دفع الخصم إلى تقديم التنازلات، ورجحان الطاولة على ميدان القتال، وعلوية المنطق والحجة على السلاح. ويعمل التصعيد عمل صنع أجندة التفاوض.

عام الطريق المسدود

إن عام ٢٠٢٤ م، هو عام يوحي بأن الحرب تدب في طريق مسدود. وإنه لا بصيص نور في النفق. فروسيا تعزز دفاعاتها في المناطق التي عادت واحتلتها وتوسعت فيها بعد انسحاب القوات الأوكرانية منها. والرأي هو أن ذلك استعدادًا للهجوم الغربي المرتقب، شريطة أن يغذي الغرب أوكرانيا بكل احتياجات نجاح الهجوم المضاد، ولكن روسيا تقوم باتخاذ التدبيرات اللازمة لصد مثل هذا الهجوم. وتبقى المراهنة على فرضية أي من الطرفين سوف يفلح في تحقيق انتصارات في الميدان، وبأي كلف بشرية ومادية يتعذر وزرها، تفضي إلى تغيير في المواقف السياسية في اتجاه طاولة المفاوضات.

ولا جرم أن الغرب بقادر على إحداث تغيير في واقع الميدان، لكنه لن يحسم الأمر بإرغام روسيا عن التخلي عن أهدافها أو حرمانها من قدرة شن الهجوم المضاد. وهكذا، تصبح الحرب في طريق مسدود، تعرض - دفاع وتعرض - دفاع- على نمط متواتر، ولكن من غير المحتمل أن يكون بذات الزخم والنتائج الميدانية والسياسية والنفسية ترغم أي من الطرفين على المساومة. الأرجح سيؤول الحال إلى وضع شبه ثابت، دون تغيير استراتيجي في الميدان. وطالما أنه لا يحصل ذلك، فإن الدبلوماسية أوالسياسة لن تفعل فعلها.

إن حالة الانسداد لا تعني أن الأزمة أصبحت متجمدة. فثمة مشاهد من الممكن أن تنجم بسبب انعطافات غيرحربية. إن التماسك الغربي آخذ بالتآكل. فثمة شروخ طافحة وتتوسع وتتعمق على أكثر من صعيد. إن الوضع في أوكرانيا قد يجنح نحو التوافق بسبب وطأة الحرب. والحال في روسيا يختلف. إن المساعدات الغربية لا تغير معادلة القوة لصالح أوكرانيا. فقد عول على معول العقوبات بأنه سيرغم روسيا على تغيير أهدافها، لكنها لم تأت بالمراد. وظُن أن روسيا ستكون معزولة. ولم يقع ذلك. إن لها من المناصرين السياسيين كالصين، ولها

الداعمـون حربيًـا ككوريا الشـمالية وإيـران. وهنـاك محايدون.

إنـه لا طـرف له القـدرات على إنهـاء الحرب لصالحـه. ولكل حـرب نهايـة. فلا مفـر أن يذهـب النـزاع في أحـد اتجـاهين. إما حـرب طويلـة الأمد، وهـذا احتمال ضعيـف، وإما التوافـق. وهذا الأرجـح. ويعـود ذلـك إلـى تغييـر المعطيـات الميدانية والسياسـية المحليـة في أوكرانيـا، أكثـر ممـا هو في روسـيا، وإلى مـا يجري في جبهـة الغرب.

إن ٢٠٢٤ م، قـد تكـون نهايـة اسـتراتيجية الثلاثـي: بايـدن – بلنكـن– سـوليفان. ومن العصي بمكان حدس مـا يكون عليه الحال في إدارة ترامـب، فحتـى لـو حملنـا عباراتـه النارية علـى إنها من زاد مفـردات اسـتراتيجية حملتـه الانتخابيـة، فلا يصح اسـتبعاد الصـواب عـن بعـض منهـا. إن مواقـف الكونغـرس مـن الحـرب سـوف لـن تكـون مطاوعة لأهـواء زيلينسـكي والأوكرانـيين. فكما يقـول ترامـب إنه سـوف لن يجد سـوقًا ليبيع فيـه بضاعته ويجني المليارات.

إن الناتو سـوف لن يكون متماسـكا. كما هـو عليه الحال الآن في ظـل حالـة الوضع القائم السـاكن نسـبيًا في مسـتوى العمليات الحربيـة. إن دعاة التصعيد في أنظمة التسـليح، بل تفضيل إرسـال قـوات مـن الناتـو إلـى الميـدان، كذاك الـذي مـا انفك ينـادي به الرئيس ماركون، لا يجد آذانًا صاغية ومسـتجيبة من كل الأطراف.

إن الناتـو في إدارة ترامـب سـوف يكـون تحـت وطـأة اختبـار حـرج. ومـن الراجـح أن يذعن إلى خيـارت ترامب، وقـد فعل ذلك مـن قبـل في تخصيص نسـب الإسـهام في ميزانيـة الحلف.

إن الإعياء يطفح في جبهة أوكرانيا أكثر مما في روسيا.

وإن التصعيـد بـدون سـقف معلـوم ليـس من خصائـص هذه الحـرب، لذا لا يرغم على التوافق لغير صالح روسـيا. إن التنازلات مـن أوكرانيا هـي التي تأخذ بالطـرفين إلى طاولـة المفاوضات.

وهكـذا، لعـل عـام ٢٠٢٤م، تكـون فيه حظـوظ التوافـق أكثر احتمـالاً مـن حالة الحسـم بالانتصـار أو التصعيد أوالانسـداد أو الحـرب الجامـدة أو الطويلة.

النظام العالمي وحرب أوكرانيا

لـم تلح فـرص إيجابيـة في تغيير النظـام الدولي بعد أن شـاع الطـرح الأيديولوجـي بـأن العالـم أضحـى عالـم ما بعـد الحرب البـاردة، وأن المسـار إلـى مسـتقبل جديد لنظـام عالمـي ليبرالي– ديمقراطـي– عـادل فيـه يعلـو الحـق علـى جبـروت القـوة. ولكن سـرعان مـا تبـدد الفـرض. فجنحت الولايـات المتحدة إلى بسـط نفوذهـا وسـيطرتها وهيمنتهـا كونهـا تجسـد المُثل.

وبزغـت احتجاجـات إيديولوجية وعملية عثـرت لها في الصين وروسـيا وبعـض مـن الـدول النامية وشـعوبها على مسـاند لتاخذ بالنظـام الدولـي إلـى غايـة أنبـل وأصـدق وأعـدل من تلـك التي أرادهـا الغـرب. ومـع ذلـك، لـم يكـن السـير في ركـب التحول في طينـة النظـام الدولي بخطى سـريعة وعلامات فارقـة. إن منظمة شـنغهاي للتعـاون وبركـز، ومـا تبقى مـن عـدم الانحيـاز، كلها لا ناتـو لديهـا، هـذا من جهـة. ومن جهة أخـرى، لا قوة كبـرى نووية تقـدم علـى التدخل بالقوة ومـن طرف واحد وبالحرب الاسـتباقية كالولايـات المتحـدة ومناصريهـا من حلفاء وشـركاء.

إن حـرب أوكرانيا قد يسـرت فرصاً في تحـول النظام الدولي. إن نظـام الليبراليـة الجديـدة لما بعـد الحـرب البـاردة في مرحلـة انحسـار سـريع. إن العالـم قـد أصبـح أكثـر انقسـامًا. وتغيـرت خارطـة الاصطفاف. وإن أمريكا خسـرت قدرة التحشـيد طواعية

ما يثير القلق حاليًا أن الخطاب السياسي من أعلى السلطات يأتي على الخيار النووي في سياق التصعيد

أو مجاني، كما حصل في الحرب على العراق، ومن قبله في يوغسلافيا.

لم تعد التعددية في النظام الدولي فرضًا نظريًا وطموحًا بل إنها قد ضربت في الأرض. وإن صورها التطبيقية شاهدة للأعين. فقد كشف طراز التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة على الحرب في أوكرانيا إن زعم الغرب أنه يقف مع الحرية والعدل لا يعثر له على واثقين به ومؤيدين له.

إن حرب أوكرانيا تعزز الراي القائل إن تدبر السياسة الدولية لا يصح أن يترك لسياسة القوة والأحلاف، بل أن تكون الأمم المتحدة هي المنصة لتسوية الخلافات والنزاعات. فنحن شعوب الدول النامية كفانا التوسل إلى آلية التوازن بين كفة وأخرى. إن مصلحتنا، كما يتضح من سلوكنا في حرب أوكرانيا، عالم متعدد الأقطاب نحن فيه نمثل قطباً. فالراجح أن العالم سوف يكون مشحونًا بنزاعات كما في فلسطين، وفي أزمة تايوان، والنزاع على بحر جنوب الصين، والكوريتين، تطفح في بيئة الحرب في أوروبا.

إن الانشغال بالحرب في أوكرانيا قد يدفع بالقوى المتنافسة في مناطق النزاعات إلى تفجير الأوضاع طمعًا في فرض صيغة معينة للتسوية لصالحها. إن الحرب الإبادية التصفوية في غزة قد أُغفلت لأن الرأي العام العالمي، الموجه بأذرع إسرائيلية – غربية، تمضي دون قيود عليها سوى الاحتجاجات العفوية. وقد تندلع أزمة في شرق آسيا وبحر جنوب الصين.

فرص العالم العربي

إن وقع الحرب في أوكرانيا على الأقطار العربية من الناحية الاقتصادية غير متوازن. فالدول العربية النفطية غنمت منها من حيث إن سوق الطاقة العالمي قد ارتبك بسبب العقوبات على روسيا وما ترتب عليه من ارتفاع في الأسعار، أما الدول غير النفطية فقد تعمقت محنتها الاقتصادية في ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية وأمن الغذاء.

لقد أثرت الحرب في جيوبولتكس الشرق الأوسط. لقد كان مجالاً متاحًا لحركة السياسة الأمريكية بالضغط والإغراء والابتزاز ولا يعترض حركتها إلا القليل من الروادع. لقد تحول إدراك القيادات وصناع القرار في تقييم قدرة ودور الولايات المتحدة في رسم سياسة الإقليم.

توسعت مساحات المناورة للعواصم العربية، وكذلك أصبحت أدواتها في التأثير في القرار الأمريكي أمضى، وهذا لا يعني التمرد على واشنطن. فالروافع بيدها ما تزال فاعلة ومؤثرة. ولكن في وسع العواصم العربية أن تطالب بتكييف المواقف الأمريكية في قضايا مركزية كالقضية الفلسطينية وأمن الخليج العربي والمسألة النووية الإيرانية.

لقد كان القادة العرب أكثر تحوطًا وخشية من اغتنام الفرص وتفعيل روافعهم، فأصبحوا أكثر إقداما وجاهزية لوزر بعض العواقب السلبية لسلوكهم. لقد اتخذوا سلوكًا تصويتيًا في الأمم المتحدة فيه مغازي كثيرة. فقد أظهروا قدرة على استدامة موقف الحياد. وكذلك المناورة ما بين تصويت " مع" و "ممتنع" في قرارات ذات علاقة بروسيا. وإنها رسائل استنكار للازدواجية بين الموقف من غزة وأوكرانيا. وقد كان الموقف من روسيا أكثر تماسكًا، باستثناء الكويت وقطر. وعدلوا عن اتباع أمريكا في تنفيذ العقوبات على روسيا. ويرجح عند الدول العربية التوازن ما بين أوكرانيا وروسيا، وبادرت الجامعة العربية في محاولة للوساطة.

إن رفض السعودية الامتثال إلى طلب واشنطن في رفع القيد على سقف إنتاج النفط له أكثر من مغزى. إن الرياض لم تعد مصفدة بالاعتمادية الأمريكية. إن التوافق مع روسيا في سياسة الطاقة، وهي الخصم والعدو الحربي لأمريكا والغرب، ضرب من استقلالية تدل على أنها فاتحة لقرارات مستقلة في بيئات دولية وإقليمية في المستقبل. إنها تضع الفواصل بين المصالح الأمريكية والسعودية. فالحرب في أوروبا. والمتحاربون أوروبيون. وإن انعكاساتها محدودة. وإن واشنطن لم تعد معصومة من تأثير الضغط والتحدي من الدول العربية. وإن سياسة واشنطن في العالم العربي ليس تحددها المصالح الأمريكية وحليفتها إسرائيل وحسب، فشركاؤها وحلفاؤها العرب لهم مصالح كذلك. إن صيغة السلام والاستقرار والأمن والتنمية مطالب عربية ولهم رؤيتهم في صوغها وتنفيذها. إن سلوك الأقطار العربية في حرب أوكرانيا علامة صارخة بأن النفوذ والدور الأمريكي- الغربي في انحسار.

وصفوة القول، إن فرص التحرك العربي تتزايد. والأمر يتطلب حسن التدبر. وتبني موقف عربي متماسك. وأجندة مصالح قومية، لا قطرية. وصوغ استراتيجية. والتزام بتنفيذها.

* أستاذ العلاقات الدولية بعدة جامعات عربية وأجنبية

موقف إيران من الحرب الروسية ـ الأوكرانية يزيد قلق منطقة الخليج

خذلان أمريكا يشرعن لدول الخليج إقامة علاقة منافع مع موسكو وشراكات متنوعة

متى وكيف ستنتهي الحرب الروسية – الأوكرانية وهي تدخل في عامها الثالث؟ تعمقنا فيما تطرحه ثنائية هذا التساؤل في ظل قناعة ثابتة بأن حقبة ما بعد الحرب الروسية – الأوكرانية سيكون لها انعكاسات مباشرة على الأمن الإقليمي الخليجي خاصة وعلى قضية التحالفات الإقليمية والدولية عامة، وهي – أي الانعكاسات – ستكون مرتبطة بموقف دول مجلس التعاون الخليجي من هذه الحرب، وموقفها الراهن المحايد ومبادراتها السياسية السلمية والإنسانية لن تمكنها من اختراق العلاقة الاستراتيجية المتصاعدة والمتفردة بين موسكو وطهران، بل ستعزز استفراد طهران بموسكو في ظل موقفها المنحاز لها رغم التحولات الكبيرة التي تشهدها العلاقة الخليجية الروسية منذ الثلاث سنوات الأخيرة على الأقل وخاصة بين موسكو والرياض من جهة وموسكو وأبوظبي من جهة أخرى .

د. عبد الله باحجاج

وكل من يقف مع موسكو / بوتين في الحرب – ليس بالضرورة عسكريًا – سيكون ذلك كفيلًا بصناعة علاقة استراتيجية عميقة معها قائمة على سابقة الثقة أثناء الأزمات بالنسبة للخليج، وعامل تعزيز الثقة بالنسبة لطهران رغم وجود خلافات جوهرية مع موسكو ، وما أحوج دول مجلس التعاون الخليجي لموسكو بعد انكشاف مجموعة تحديات كبرى في ظل خذلان الغرب وفي مقدمتهم واشنطن لها في قضايا كثيرة سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية، مما يظهر أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتاج لعلاقة عميقة مع موسكو، وأن تحولاتها الشاملة معها تستلزم سابقة الثقة في الأزمات لكي تخترق العلاقة الإيرانية كمرحلة أولى ، وتجميد علاقة موسكو بطهران عند مستوياتها الراهنة، وتحويل البوصلة إلى الخليجيين العرب كمرحلة ثانية ، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال موقف جديد للخليج من الحرب الروسية - الأوكرانية يكون مؤثرًا فيها مما سينعكس إيجابا على انفتاح موسكو للأجندات الخليجية الكبرى والمدرجة في رؤاها التنموية الجديدة، فالحياد الخليجي لا يرضي الغرب وخاصة واشنطن ، وهو مكسب لموسكو ، لكن عندما نقارنه بالموقف الإيراني المنحاز لموسكو ، فالفارق الجوهري يظهر "كميًا ونوعيًا ".

فلابد أن تطور الدول الخليجية موقفها من الحرب باتجاه جعل موسكو الشريك المشترك للجانبين وذلك استغلالًا للشكوك المتبادلة والمنافسة الحادة والخلافات الأيديولوجية بين موسكو وطهران، فهل تستغلها دول مجلس التعاون الخليجي على خلفية تطوير موقفها من الحرب؟ نرى أن دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة استدراكية ذهبية ينبغي أن لا تفوتها مهما كانت حساباتها الدولية أو الضغوطات الأمريكية عليها، فعليها أن تكون برغماتية في ضوء وجود زعيم روسي قوي وله تطلعات في استعادة الحقبة السوفياتية بأثمان كبيرة، وفي ضوء دروس الحرب الروسية – الأوكرانية، وتداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة، وتراجع الوجود الأمريكي عن المنطقة لصالح تعزيزه في المحيط الهادي، وفي ضوء انشغالات واشنطن ببكين وموسكو التي تعتبرهما في أحدث تقارير استخباراتها الأمنية لعام ٢٠٢٤ م، بأنهما لا يزالان يشكلان الخطر الأول عليها .

في المقابل، لا تزال طهران تعد الخطر الأول على المنطقة الخليجية العربية، بدليل دستورها الذي يشرعن تصدير ثورتها داخل المنطقة، وفي الوقت الذي تعزز احتلالها لبعض الأراضي الخليجية بصورة دائمة، وتدعم جماعات مسلحة تنتمي لها أيديولوجيا بأسلحة غير تقليدية وذات تقنية عالية، وتحيط بالخليج من شماله وجنوبه ، وقد أصبحت طهران الآن قوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية بمساعدة موسكو وبكين ، من هنا ينبغي أن تكون الدول الخليجية راديكالية بوسائل ناعمة

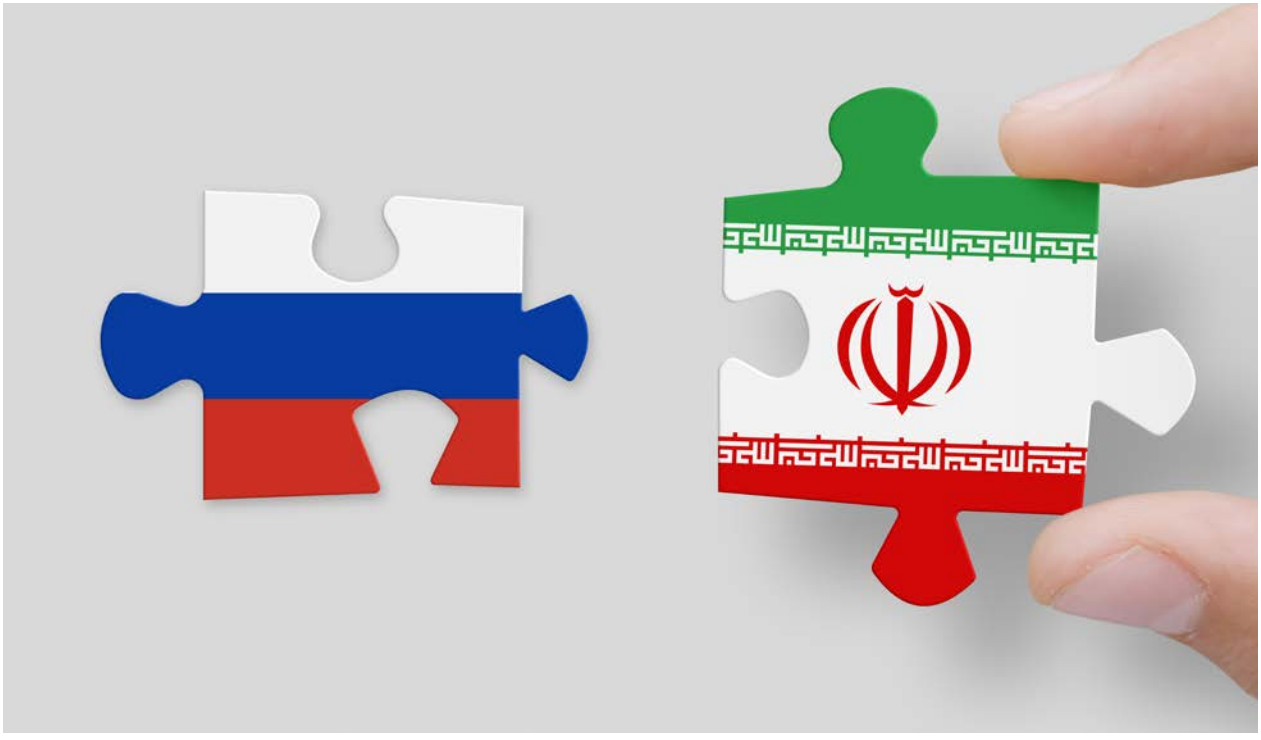

في اختراق العقدة الإيرانية عبر استغلال الحرب الروسية – الأوكرانية لصالح مستقبل علاقاتها مع موسكو ، لكن ، كيف ؟ .

هذا ما سنبحثه في المحاور التالية:

- إعادة نظرتنا لبوتين كونه زعيمًا وليس رئيسًا؟
- الأسئلة العاجلة للدول الخليجية.
- الاستدراك الخليجي الذهبي.. فرص لا تفوت.

أولا: الزعيم بوتين واستراتيجية الاسترداد؟

ينبغي النظر لفلاديمير بوتين كزعيم تنتجه سياقات تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وليس كرئيس تخرجه آليات ديموقراطية، فكل ما يفعله حتى الآن، وما يتطلع إليه يجسد هذا التوصيف دون تردد – كما سيتجلى ذلك لاحقًا– وعلى الدول الخليجية أن تتعامل مع موسكو على أساس أن حقبة تفكك الاتحاد السوفياتي تنتج زعيمًا قويًا بفكر استرداد الحقبة السوفياتية في إطار نطاقها الجغرافي الإقليمي والجيوسياسي العالمي ، من هنا، لن نتوقف عند متغيرات أهداف الزعيم بوتين من حربه على كييف، فتلك تمليها نتائج الحرب المتقلبة، وانعكاساتها على المفاوضات ، وإنما سنركز على الأهداف الاستراتيجية الثابتة له والتي يمكن تلخيصها في تصحيح خطأ تفكيك الاتحاد السوفياتي، وهذا يجعلنا نبحث في شخصية وأفكار بوتين كزعيم، لكي نقف على الخلفيات الحقيقية للحرب الروسية على أوكرانيا التي انفصلت ١٩٩١م، وذلك بهدف وضع الوعي السياسي الخليجي في قلب الحقيقة الروسية في عهد بوتين التي قد تحجبها مآلات الحرب الروسية الأوكرانية .

وقد خرجنا من عملية بحثنا في المصادر وتأملاتنا لها، أن العالم أمام زعيم روسي من النسخ السوفياتية التقليدية، وأنه قد عمل على أحداث متغيرات في النخب الروسية المختلفة، وكذلك تحولات في الأفكار لضمانة استفراده بالسلطة وجعل روسيا حلمًا متجددًا للحقبة السوفياتية، فمنتقدوه يرون أنه يتحلى ببعض السمات التي تعود إلى الحقبة السوفياتية التي شكلت رؤيته للعالم، وتاريخه يؤهله ، مما يظهر لنا الزعيم بوتين بأنه صيرورة تاريخية قد جاءت في حقبة زمنية وسياسية تاريخية ، وهي صيرورة متعدية حدودها السياسية الجديدة، وعالمية في ظل مرحلة إرهاصات تشكيل نظام عالمي جديد، لكن ما مدى ديمومتها - أي الصيرورة البوتينيه – هذا سيرتبط بمسألتين أساسيتين هما :

– مدى بقاء بوتين في السلطة، فهو من ميلاد ٧ أكتوبر ١٩٥٢م، وقد انتشرت شائعات عن إصابته بسرطان الغدة الدرقية وهو ما ينفيه الكرملين.

– ماذا بعد بوتين؟ وهل سيتمكن بوتين من صناعة قيادات جديدة مؤمنة بأفكاره السوفياتية؟

وقد رصدنا إرهاصات بوتين كصيرورة من سيرته التاريخية،

ما أحوج دول الخليجي لموسكو بعد انكشاف تحديات كبرى في ظل خذلان الغرب وفي مقدمتهم واشنطن في قضايا كثيرة

فقبل صعوده السريع في خضم فوضى انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأ مساره السياسي في أوائل التسعينيات كأحد كبار مساعدي اناتولي سوبتشاك عمدة سانت بطرسبرغ آنذاك الذي كان أحد أساتذة بوتين في الجامعة، وفي عام ١٩٩٧ م، دخل بوتين الكرملين كمدير لوكالة الأمن الفيدرالية : اف اس بي " وهي الوكالة الرئيسية التي حلت محل " الكي جي بي " وسرعان ما عين رئيسًا للوزراء ،وفي عام ١٩٩٩ م، تنحى الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين عن منصبه، وعين بوتين رئيسًا بالإنابة، وعقبها شغل بوتين منصب رئيس روسيا في أربع فترات بداية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ ثم من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ ف ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨م، إلى الآن .

وقد أعاد الزعيم بوتين العروض العسكرية التي تتسم بالأبهة والعظمة كتلك التي كانت خلال الحقبة السوفياتية، كما بدأت صورة ستالين في الظهور بعد ما كانت محظورة، ويتسم حكمه بالقومية الروسية المحافظة، ويحظى بتأييد الكنيسة الارثوذكسية، وبعد توليه الرئاسة همش الشخصيات الليبيرالية واستبدلهم بحلفاء أقوياء له أو محايدين لا يخالفونه الرأي، ووصف بوتين انهيار الاتحاد السوفياتي بأنه أكبر كارثة "جيوسياسية" خلال القرن العشرين ، ومنذ عام ١٩٩٧ م، وهو ينتقد توسع حلف الناتو نحو الحدود الروسية، ويعتبر بوتين أن الروس والأوكرانيين شعبًا واحدًا .

ومن الأهمية معرفة كذلك أن بوتين يرى أن انضمام بيلاروسيا وأوكرانيا إلى الناتو والاتحاد الأوروبي يعني محاصرة روسيا داخل حدودها، وقد تصاعد مخاوفه بعد قمة الناتو التي عقدت في بوخارست ٢٠٠٨م، عندما رحبت القمة بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيل عضويته، وهو بمثابة إعلان حرب من قبل موسكو، وتعاظمت المخاوف كذلك بعد أن أظهرت استطلاعات الرأي خلال السنوات ٢٠١٥ - ٢٠٢١م، في أوكرانيا تنامي الاتجاهات المؤيدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو ، فمثلًا ، كشف استطلاع في ١٧ ديسمبر ٢٠٢١ م، عن تأييد ٥٨٪ من الأوكرانيين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتأييد ٥٤٪ إلى الناتو في المقابل أيد ٢١ ٪ فقط الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي بقياد روسيا .

وماذا نتوقع من ردة فعل الزعيم بوتين حيال تلكم التطورات؟ خضعنا الإجابة على التساؤل لعملية تفكيرية عميقة لكي نصل إلى نتيجة الصيرورة المستدامة، نوردها في استشرافين، هما :

- تأطيري، ونجده في تبني الزعيم بوتين " استراتيجية استرداد النفوذ والمكانة " وهي تقوم على شن حرب هجينة شاملة على كل الجبهات، وكذلك حرب سيبرانية هجومية واسعة، وهذه لن تكون مقتصرة على الغرب فقط، ويمكن أن تكون في أي بقعة جيوسياسية لموسكو.

- تطبيقي، ويتمثل أخر تطوراته، وهو في تاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٢م، عندما أعترف الزعيم بوتين باستقلال جمهوريتين انفصاليتين عن أوكرانيا هما لوغانسك ودونيسك، وفي ٢٤ من الشهر نفسه قامت القوات الروسية بغزو شامل للأراضي الأوكرانية، يدخل الآن عامه الثالث، يبرره بوتين - أي الغزو - بأنه بناء لدعوة من تلكم الدولتين الانفصاليتين.

وقبل ذلك كانت هناك مواجهات عسكرية تكشف عن طبيعة الصيرورة البوتينية، ونجدها في الحرب الروسية الجورجية ٢٠٠٨ م، وقيام موسكو بضم أقاليم أبخازيا واوسيتيا الجنوبية، ثم الحرب الروسية الأوكرانية ٢٠١٤م، ثم قيام موسكو بإعلان ضم شبه جزيرة القرم، وقد كانت هذه السوابق تكشف استشرافين هما فكر بوتين كزعيم، وماهية خططه المستقبلية، لكن لم تؤخذ بمحمل الجد، فهل يتجاهل مجددًا أم تبنى عليه السياسات الإقليمية والعالمية؟ ربما يكون هذا التساؤل المركب موجه أكثر للدول الخليجية الست.

ثانيًا: الأسئلة العاجلة للدول الخليجية.

السؤال الأول: متى تستدرك دول مجلس التعاون الخليجي خطأها التاريخي في علاقتها مع موسكو؟

السؤال الثاني: هل عملية الاستدراك ترتبط برؤية الأمن الجماعي لدول المنطقة عربها وفرسها أم هي في إغراقها؟

السؤال الثالث: هل الدرس الذي توصلت إليه طهران من الحرب الروسية - الأوكرانية هو نفس درس الخليجيين من هذه الحرب؟ ومن هذا التساؤل تتفرع عنه تساؤلات فرعية هامة: هي كيف تستقبل الدول الخليجية هذا الدرس الإيراني الصريح وفي الكشف عنه من عدة مصادر إيرانية عليا؟ وما هي رسائله السياسية والعسكرية والأمنية لها؟ ومن ثم كيف ستواجه الدرس الإيراني؟

ذكرنا سابقًا، أن علاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع روسيا تشهد تحولات كبيرة منذ أخر ثلاث سنوات، وتقودها الرياض وأبوظبي بصورة مثالية خاصة في مجالات الطاقة والفضاء والطاقة النووية السلمية والتعاون العسكري التقني، وهي كفيلة بأن تجسد مفهوم الأمن الجماعي، وكلما أخذت

العلاقـة طابعها الخليجي الشـمولي من حيث كل الـدول الخليجية العربيـة، وكذلـك النطاقين المجالـي والجيوسياسـي، وكلما جعلنا مـن الـدول الخليجيـة السـت منطقة نفـوذ روسـية اسـتراتيجية سـتكون بالتالي رادعة مسـبقًا للاسـتفزازات الإيرانية ووكلائها، أو علـى الأقـل جعلها منطقة دعـم مؤثـرة للاقتصاد الروسـي، فمثلًا الرياض، سـنجد علاقتها الحديثة مع موسـكو تسـير في مسـارها الصحيـح من حيث الاستشـراف والاسـتهداف والتطبيـق، فرؤيتها ٢٠٣٠م، تعتبـر موسـكو شـريكًا واعـدًا لهـا، ويمكـن الاسـتدلال بمجموعـة تحولات كبري بين البلدين كمسـاعي الرياض لبناء " ١٦ " مفاعـلًا نوويًا خلال السـنوات العشـرين المقبلـة، وكذلك مفاعلين كهـروذريين، وقـد تم افتتـاح مكتـب تمثيلي لصندوق الاسـتثمارات الروسـي في السـعودية في أكتوبر ٢٠١٨ م، كما وقعت شركة أرامكو السـعودية والصندوق الروسـي على اتفاقية لشـراء حصة في شركة روسـية متخصصـة في صناعـة مضخـات عاليـة التقنيـة للقطاع النفطـي .. والقائمـة طويلة من التعاون ليس بين الرياض وموسـكو فحسـب، وإنما مـع بقية دول الخليـج الأخرى لكن بصـور مختلفة، تأتـي أبـو ظبي أسـوة بالريـاض في المثالية والتنافسـية كذلك.

لكـن، هـل حجم هذه المصالح الاسـتراتيجية الجديدة لروسـيا في دول مجلـس التعـاون الخليجـي في مسـتوى حجـم المصالـح الروسـية في إيران؟

والنسـبة والتناسـب في الأحجـام والماهيـات ومـدى اعتمـاد الاقتصـاد الروسـي عليهـا هي مـن موجبات تجسـيد رؤيـة الأمن الجماعـي لـكل الفاعـلين الإقليميين في الخليـج، فلـو رجحـت مصلحـة موسـكو نحـو الخليج العربـي، فلن يكـون هنـاك تلاعبًا باسـتقرارها ولا بشـؤنها الداخليـة كمـا هـو سـائد حتـى الآن، فذلـك معناه الإضرار بالمصالح الروسـية الكبـرى في المنطقة، وإذا مـا حدثـت أي خلافـات بين دول هـذه المنطقـة، فسـيكون الحلول التوافقية هي المسـتهدفة في حقبة المصالح الاسـتراتيجية الروسية الضخمـة وغيـر المسـبوقة في المنطقة.

واللافـت الذي ينبغي أن يشـغل دول مجلـس التعاون الخليجي الآن ، هـو كبـرى الـدروس التـي توصلت طهران إليهـا من الحرب الروسـية – الأوكرانيـة، فقد كشـفه مؤخرًا الكثير مـن كبار القادة والمسـؤولين الإيرانـيين، ومن بينهم اللـواء عزيز ناصـر زاده رئيس الأركان العامـة للقـوات المسـلحة الإيرانية الذي قـال بأن " الحرب هـي مصيـر أي دولة تتخلى عن قدراتها الرادعـة للخصوم، وتعتمد علـى ضمانـات أمنيـة من قوى أجنبيـة " وهذه إشـارة واضحة إلى مذكـرة بودابسـت ١٩٩٤ م، التي بموجبها نقلـت أوكرانيا الصواريخ الاسـتراتيجية السـوفياتية السـابقة والأسـلحة النووية إلى روسيا مقابـل ضمانـات أمنيـة التـي لـم تمنـع موسـكو من شـن الحرب عليها .

وهـذا الـدرس الإيراني له مجموعة رسـائل خليجيـة وعاجلة، صحيـح غيـر مقصـودة، لكنهـا تأتـي ضمـن سـياقات الكشـف عـن الـدرس دون التفكيـر في انعكاسـاته الإقليميـة، وربمـا يكون المسـؤولون الإيرانيـون قـد وقعـوا في خطـأ الكشـف عـن الدرس بصـورة علنيـة، ونوجـز هـذه الرسـائل في النقـاط التالية:

– الـدرس الإيرانـي ينبغـي أن تسـتقبله دول مجلـس التعـاون الخليجـي بصـورة عاجلـة، فالدول السـت طوال أكثـر من خمسين سـنة الماضيـة وحتـى الآن ما تـزال تعاني مـن تداعيـات الاعتماد علـى الحماية الأجنبيـة وبالـذات الأمريكيـة والبريطانية، وقصف الحوثـيين لمواقع في قلب عواصم خليجية نموذجًا يمكن الاسـتدلال به هنا .

– والـدرس يعنـي في المقابـل أن أي دولـة خليجيـة معرضـة للحـرب إذا لـم تمتلـك القـدرات الرادعـة، وهـي لم تعـد تقليدية وإنمـا كذلـك تقنيـة وتكنولوجية.

– كـون طهران تعتبر ذلـك من أهم دروس الحـرب، فهذا يعني أن قدراتهـا التقليديـة وغير التقليدية بما فيهـا النووية خط أحمر، ويعنـي أنـه – أي الدرس – سـيعزز مـن وتيرة تسـلحها وصناعاتها العسـكرية التقنية المتطورة.

ثالثًا: الاستدراك الخليجي الذهبي.. فرص لا تفوت.

مـا تقـدم، يجعلنـا نقول أنه كلما اتسـع المدى الزمنـي للحرب، كلمـا يكون ذلـك لصالح الاسـتدراك الذهبي الخليجـي، فلابد من التفكير في أدوات تبعث لموسـكو برسـائل تفهم منهـا أنها تعاضدها في الحـرب دون أن تثيـر حفيظة الغـرب، أي أنها بحاجة إلى أدوات ديناميكية تلقائية وذكية وليسـت سياسـية مثل تحالف " أوبك بلس " بهـدف خفـض إنتاج النفط لتحسين أسـعاره في الأسـواق العالمية رغم معارضة كبرى الدول المسـتهلكة للنفط كواشـنطن ، لكنها – أي واشـنطن – لـم تتخـذ خطـوات قهرية ضـد الخليج، ربمـا لحاجة العالـم للنفـط والغاز الروسـيين ، ومن هذه الخلفية يتسـع هامش العمل للخليجيين .

ولا يمكـن اعتبـار تحالـف " أوبـك بلـس " تعاطفًا مع موسـكو لأنـه مصلحـة خليجية مثل هو ما هو مصلحة روسـية بـل كل دولة نفطيـة التـي في أمـس الحاجة إلى سـعر مرتفع للنفـط ، وبالتالي على الخليج العربي أن يبحث أدوات ناعمة أخرى لكسـب موسـكو ، وكانـت الأسـعار المرتفعـة مـن بين الأسـباب التي لم تـؤدي إلى انهيـار الاقتصـاد الروسـي وفي ظـل عقوبـات غير مسـبوقة على موسـكو وخسـائر ضخمة بسـبب هذه الحـرب التدميريـة، وهناك الكثيـر مـن الأدوات الديناميكيـة الناعمـة التي يمكـن للخليج من خلالهـا كسـب موسـكو ، وتحقيـق الفـارق لحقبة ما بعـد الحرب،

ومـن كبـرى الهوامـش المتاحـة للخليج أن يكـون لهـم دور مؤثر في ارتفـاع النـاتج الإجمالـي الروسـي في زمن الحـرب والحفاظ على قـوة اقتصادهـا ، فموسـكو تتطلـع إلى نمـو نسـبة ٢-٦ ٪ ٢٠٢٤ م، وتفتقـر هـذه التوقعات للطمأنينة الروسـية بسـبب ارتفـاع إنفاقهـا العسـكري، فمـن المتوقـع أن تخصـص نسـبة ٤٠ ٪ مـن إجمالـي ميزانيـة العـام الجاري علـى الإنفاق الدفاعـي والأمني.

علمًـا بـأن الاقتصـاد الروسـي يعتمـد بشـكل كبير علـى النفـط والغـاز، وهنـا مـن المصلحـة الخليجية أن تسـاهم في اسـتمرار نجاح، بـل وتفعيـل مـا يسـمى " بأسـطول الظـل " الـذي يسـاعد النفـط الروسـي في الوصـول إلـى أسـواق اسـتهلاكية كبيـرة مثـل الصين وباكسـتان والهنـد.. لضمانـة السـيولة الماليـة لموسـكو، وتذهـب بعـض التحليـلات الغربيـة إلـى التوقـع بانهيار الاقتصاد الروسـي عام ٢٠٢٤م، بسـبب الإنفـاق الصناعـي العسـكري، غيـر آخرين يسـتبعدون ذلك بسـبب الاعتماد العالمي على مصادر الطاقة الروسـية والسـلع الأخـرى مثـل اليورانيـوم، ومهما يكـن، فإن مصير الحـرب يتوقف بشـكل كبير على أداء الاقتصاد الروسـي، لذلـك فهي تحتاج للدول الخليجيـة لوقـف انهيـار الاسـتثمارات المباشـرة التـي انخفضت إلـى ٨,٧ مليـار دولار في الأربـاع الثلاثة الأولى مـن ٢٠٢٣م، وفقًا لبيانـات البنـك المركـزي الروسـي.

كذلـك هـي تحتـاج إلـى تعزيـز تجارتهـا بعـد تجنـب الدول الغربيـة التجـارة مـع روسـيا منـذ بدايـة الحـرب ... الهوامـش الاقتصاديـة أمـام الخليج متعـددة، لأن الاقتصاد الروسـي موجه بالكامـل نحـو مواصلة حـرب مدمرة، ويبـدو أنها سـتكون طويلة، فواشـنطن ترفـض تمـكين موسـكو تحقيـق أهدافها مـن الحرب، كمـا لا يمكن أن تقف موسـكو /بوتين الحـرب دون تحقيق أهداف اسـتراتيجية، لكـن، لا يمكـن للحـرب أن لا تسـتمر بمـدى زمني مفتـوح، مما يعني أن هنـاك هامش زمني معقول للـدول الخليجية لاسـتغلاله لتأسـيس علاقـة جديـدة مع موسـكو بعـد أن تأكد أن واشـنطن لـم تعد لها أمـان، وأصبحت دولة غير موثوقة بها سـواء في عهـد الجمهـوريين أو الديموقراطيين على السـواء، فقد خذلت

الـدول الخليجيـة في مفاصـل كثيـرة، مثـل موقفهـا مـن طهـران وطموحهـا النووي.

وفي عهـود أخر ثلاثة رؤسـاء " أوباما وترامـب وبايدن الحالي " كان ينبغـي أن يحـدث التحـول الكبيـر في عـدم الاعتمـاد الحصـري علـى واشـنطن، وعلـى وجـه التحديـد منـذ إعلان الرئيـس ترامب عن اسـتعداده لقـاء الرئيس الإيرانـي آنذاك حسـن روحاني، وتنامـى هـذا القلـق في عهـد الرئيـس بايديـن الـذي علـق مبيعـات الأسـلحة مـع الريـاض في توقيـت حسـاس قبل أن يتم رفعه، وفي عـام ٢٠٢٩ م، أزالـت واشـنطن نظـام الدفـاع الجـوي " ثـاد " مـن المملكة بعـد أن اسـتهدفت طائرات مسـيرة وصواريـخ منشـآت نفطيـة.

وتلكـم مجـرد نمـاذج مـن حـالات الخذلان تشـرعن لـدول مجلس التعـاون الخليجي اسـتغلال الحرب الروسـية – الأوكرانيـة لتبنـي مسـارين متـوازيين ، الأول، إقامة علاقـة منافـع ومصالـح عميقـة ومتبادلـة مـع موسـكو ثنائيـة وجماعيـة يجعلهـا تفتـح مخـازن صواريخها للخليـج، ونقـل تكنولوجيتهـا في قطاعـات الفضاء والمسـيرات والأمن السـيبراني وتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات والطاقـة النوويـة، وصناعـة جيـل خليجـي تقنـي وتكنولوجـي لتلكـم القطاعـات ، والآخر ، أن تجمـع منطقة الخليج شـراكات دولية متنوعة عوضًـا عن الاعتماد الحصـري على واشـنطن ولندن، ولـن يحلم الخليجيـون أن يؤمنوا ذاتهـم المعاصـرة مـن التكنولوجيـا والتقنيـة المدنيـة والعسـكرية اعتمـادًا حصريًـا علـى الغـرب عامـة والأمريـكان خاصـة، لذلك فلابـد مـن توجهـات راديكاليـة نحو موسـكو في الوقت المناسـب، وهـو الآن، وقبل نهاية الحرب الروسـية – الأوكرانية، فعامل الزمن هنـا هو الحـدث .

* محلل سياسي وكاتب ـ سلطنة عمان

السيناريو الأكثر ترجيحًا للحرب الروسية ــ الأوكرانية:

حالة ممتدة من الجمود العسكري "صراع متجمد" وضآلة التوصل للسلام وتسويات إقليمية

ربما لم يتضح بعد إذا ما كان الغزو الروسي على أوكرانيا في ٢٤ من فبراير ٢٠٢٢م، سيُحدث تغييرًا في الخرائط السياسية، لكن من المؤكد أنه أدى إلى إعادة النظر في السَرديات والتَصورات الجيوسياسية المعقودة. فقد أضحى الكثيرون الآن ينظرون إلى النظام العالمي الليبرالي بأنه سيكون في حالة يرثى لها خلال عقود ما بعد الحرب. فإذا ما كان الغزو الروسي لجورجيا في عام ٢٠٠٨م، وضمها شبه جزيرة القرم، وشن موسكو حرب بالوكالة في دونباس خلال عام ٢٠١٤م، قد ترك أية فُسحة للشك حول نزعة روسيا التحريفية، فقد تبددت هذه الشكوك الآن.

أ.د. إيكارت وورتز

إذ يسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى دعم مخططاته الإمبريالية، مُستشهدًا بأفكار الفلاسفة الروس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين والتاريخ الروسي كمنجم للمُطالبات على الدول المجاورة التي ابتعدت عن الفلك الروسي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. كذلك يتم الاستعانة بمبادئ الأرثوذكسية المسيحية، والقومية الروسية، والنزعة السلافية، والأوراسية، كشظايا أيديولوجية مُتباينة بل وحتى متناقضة، في سبيل تعبئة وحشد الرأي العام وتبرير التوسع الروسي خارجيًا. علاوة على ذلك، توجد شبكة هائلة من وسائل الإعلام الروسي على رأسها " روسيا اليوم" وحملات تضليلية على منصات التواصل الاجتماعي تعمل على تدعيم والترويج للدعاية الروسية وتعظيم هذه السرديات. وتشمل نقاط الحوار المتكررة في الإعلام الروسي؛ التدخل الغربي والترويج ل "أوراسيا" باعتبارها معقلًا للتعددية القُطبية، والقيم التقليدية، وعلاقات روسيا الودية مع دول الاتحاد السوفييتي سابقًا وحلفائها السابقين في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

يلعب العالم العربي دورًا بارزًا في هذا المسعى الروسي مع حرص الإعلام الروسي على بث رسائل مُخصصة باللغة العربية لتكون أكثر وضوحًا واستهدافًا من اللغة الإنجليزية. فعلى سبيل المثال، تم إطلاق قناة "روسيا اليوم" الإخبارية الناطقة باللغة العربية عام (٢٠٠٧م)، وذلك بعد وقت قصير من إطلاق قناة "روسيا اليوم" الناطقة باللغة الإنجليزية عام (٢٠٠٥م). تلاها إطلاق النسخة الإسبانية في عام (٢٠٠٩م)، ثم الألمانية (٢٠١٤م)، والفرنسية (٢٠١٧م) بعد ذلك بوقت طويل. تتمتع قناة "روسيا اليوم" حاليًا بأكبر انتشار لها داخل أمريكا اللاتينية والعالم العربي، حيث تُصنف ضمن أفضل خمس محطات بث، مباشرة بعد قنوات "الجزيرة"، و" العربية" و"سكاي نيوز عربية". وبحسب نتائج استطلاع مركز "يوغوف"، فإن غالبية الرأي العام العربي، باستثناء سوريا، يُحمِل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وليس روسيا، مسؤولية الحرب الدائرة في أوكرانيا. وبشكل عام، فإن النشاط الرقمي، والمعلومات الروسية المُضللة التي تبث، إلى جانب "شبكات التصيد" التابعة للحكومات الإقليمية يتفاعلون مع ذلك من خلال مواءمة وتدعيم الرسائل الاستبدادية المُراد الترويج لها.

وعلى الرغم من الصيحات الغربية المُنددة بالعدوان الروسي على أوكرانيا، إلا أن موسكو لا تعتبر معزولة دوليًا، فوفقًا لنتائج استطلاع أجرته مجلة" ذا إيكونوميست" البريطانية ربما يعارض ٧٠ ٪ من الدول الغزو الروسي لأوكرانيا. ولكن بحسب تعداد السكان العالمي، فيظل أكثر من ٦٠٪ من الدول متبنيًا موقفًا محايدًا (على سبيل المثال، المملكة العربية السعودية، مصر،

يسعى بوتين لتنفيذ دعم مخططاته الإمبريالية بأفكار الفلاسفة الروس خلال القرنين التاسع عشر والعشرين لمُطالبات دول الجوار

العراق، الإمارات، الهند، والبرازيل)، في حين قد يميل البعض إلى الموقف الروسي مثل "الجزائر، السودان، إيران، الصين، باكستان)، وثمة من يدعمها بشكل صريح مثل (سوريا، إريتريا، فنزويلا، ميانمار).

في الوقت ذاته، جاءت استجابة دول الجنوب العالمي للإدانات الغربية للغزو الروسي فاترة. حتى أن دولة مثل الهند-التي تعتمد على واردات الأسلحة الروسية - كانت سعيدة لشراء النفط الروسي الخاضع للعقوبات بسعر مُخفض. وعلى صعيد منطقة الساحل الإفريقي، استطاعت روسيا اكتساب النفوذ من خلال مزيج يجمع بين نشر عناصر مرتزقة تابعة لجماعة فاغنر، وإمدادات الأسلحة، والمشاركة في أنشطة التعدين. وفي دول مثل "مالي"، وبوركينا فاسو"، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والسودان" يتحدث الدبلوماسيون الغربيون عن وجود "جبهة ثانية" و"حرب هجينة". وعلى الصعيد الخليجي، قامت الدول المصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية والإمارات بتمديد اتفاق "أوبك + " مع روسيا في خضم الأزمة التي ضربت أسواق الطاقة العالمية نتيجة العدوان الروسي على أوكرانيا، حرصًا منها للحفاظ على تدفق الإيرادات النفطية. وأخيرًا، وافقت الصين على "صداقة بلا حدود" أثناء الزيارة التي قام بها الرئيس بوتين إلى دورة الألعاب الأوليمبية في بكين عشية غزو أوكرانيا.

تُشكل حرب روسيا على أوكرانيا" تحديًا مفتوحًا لما اصُطلح على تسميته بالنظام العالمي الليبرالي". كانت روسيا قد اعترفت بأوكرانيا كدولة ذات سيادة خلال عام ١٩٩١م. وإلى جانب الصين وقوى غربية أخرى، عرضت موسكو ضمانات أمنية إلى الجانب الأوكراني، ضمن مذكرة التفاهم الموقع عليها في بودابست عام ١٩٩٤م، عندما قررت أوكرانيا طواعية تسليم الأسلحة النووية التي تعود إلى الحقبة السوفيتية التي تم العثور عليها داخل أراضيها. ولكن في حال كُتب لروسيا الانتصار بهذه الحرب، فلن يعد ممكنًا التسليم بأفكار السيادة، وعدم انتهاك الحدود المقبولة دوليًا، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. على النقيض، سوف تنتشر ألاعيب القوة الجيوسياسية في بقاع أخرى حول العالم (على سبيل المثال، في النزاع حول تايوان)، وسيصبح سلاح الحرب بديلًا لخيار الدبلوماسية باعتبارها الشكل المُهيمن للتفاعل بين الدول.

في ضوء هذه الخلفية، يستعرض هذا المقال الأزمة التي

موسكو تستعين بالأرثوذكسية والقومية الروسية والنزعة السلافية والأوراسية كشظايا أيديولوجية لحشد الرأي العام وتبرير التوسع

يواجهها "النظام العالمي الليبرالي"، ونظرة روسيا إلى النظام العالمي القائم، إلى جانب الأحداث التي وقعت على مدار العقدين الماضيين اللذين سبقا الهجوم الروسي على شبه جزيرة القرم و دونباس في ٢٠١٤م، وصولا بالحرب الروسية الشاملة على ما تبقى من الأراضي الأوكرانية في ٢٠٢٢م، ثم طرح تصور مُستنير حول كيفية استمرار الحرب في المستقبل القريب وما قد يعنيه ذلك بالنسبة لحلف الناتو والدول الأوروبية الرائدة مثل ألمانيا.

النظام العالمي الليبرالي في أزمة

لم يكن النظام الليبرالي الذي تأسس خلال عقود ما بعد الحرب العالمية "نظامًا عالميًا" إبان حقبة الحرب الباردة، بل حتى إنه واجه أزمة مطولة خلال توسعه دوليا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، مُباشرة بعد بلوغه أوج نجاحه، مثلما أشار الكاتب جون إيكنبيري. بالتالي، فقد كان الدور الأمريكي في تدعيم هذا النظام الليبرالي الدولي أكثر عمقا وشمولا، مقارنة بالقوى العظمى السابقة التي حكمت مجتمعات لم تكن حينها تُعامل كسلعة بخلاف وضع المجتمعات الراهنة. وعليه، فإن هيمنة الدول في العصر الحديث لم تعد تقتصر على امتلاك عملة ركيزة، والتمتع بالقدرات العسكرية، بل تشمل صياغة القواعد ذات القاعدة العريضة، وكسب نفوذ على المؤسسات الدولية، والتمتع بالقوة الناعمة. ولهذا السبب، لا يرى إيكنبيري أن التحول من الهيمنة الأمريكية إلى الهيمنة الصينية هو السيناريو الأكثر ترجيحًا، بل يتصور بالأحرى "العودة إلى التعددية القطبية" أو "صعود المعسكر غير الغربي". وهو ما يتردد من خلال التقييم الذي خلص إليه المحلل صموئيل هنتنغتون في عام ١٩٩٩م، بأنه" سيكون هناك تحول نحو التعددية تحت مظلة "نظام أحادي متعدد الأقطاب" تقوده الولايات المتحدة. وقد دفع انتشار المنظمات متعددة الأطراف والإقليمية، المفكر أشاريا إلى الحديث عن "بنية إقليمية ناشئة للسياسة العالمية"، وهو ما يُثير أيضًا تساؤلات حول دور المناطق والقوى الإقليمية في سرديات النظام العالمي الجديد.

الرؤية الروسية

بالنسبة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يمثل انهيار الاتحاد السوفيتي " الكارثة الجيوسياسية الأكبر في القرن العشرين"- كما عبر في خطابه السنوي عن حالة الأمة خلال عام ٢٠٠٥م. وعزا ذلك إلى ظهور وضع الأقليات للجماعات العرقية المنحدرة من أصول روسية بالدول المجاورة (دول الاتحاد السوفيتي سابقا)، ونشأة الحركات الانفصالية داخل روسيا. ومثلما حدث في أعقاب انهيار الإمبراطورية القيصرية، فقد دفع انهيار الاتحاد السوفييتي إلى البحث عن سرديات قومية جديدة ينسجها النظام الروسي. وقد اتخذت هذه الجهود بُعدا فلسفيا ومتنوعا إبان حقبة التسعينيات؛ ثم اكتسبت زخمًا سياسيًا متزايدًا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وكان تدخل حلف الناتو في كوسوفو في عام ١٩٩٩م، والغزو الغربي للعراق من قِبَل "تحالف الراغبين" بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣م، وكل منهما من دون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، دافعا وراء تنامي حالة العداء الروسي ضد ما اعتبره الأُحادية الأمريكية. وهو ما عبر عنه الرئيس الروسي بشكل نموذجي في الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر ميونخ للأمن عام ٢٠٠٧م. كما ساهمت الدعوة التي وجهها حلف الناتو إلى جورجيا وأوكرانيا للانضمام إلى الحلف خلال قمة بوخارست المنعقدة عام ٢٠٠٨ م، في تغذية المخاوف الروسية. مع ذلك، فقد ساعدت روسيا بطريقة ما في تمهيد الطريق أمام تدخل حلف الناتو في ليبيا في عام ٢٠١١م، بامتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٧٣م، ولكن بعد فترة وجيزة تراءى إلى موسكو أن الغرب تمادى من خلال استخدام التفويض كوسيلة لتحفيز عملية تغيير النظام الحاكم في ليبيا، مما أدى إلى مزيد من التدهور في العلاقات بين روسيا والغرب.

بالتالي، ينبغي النظر إلى البحث عن أيديولوجية بديلة للأيديولوجية الغربية في إطار هذا السياق، بما في ذلك تنمية روسيا العلاقات مع الكنيسة الأرثوذكسية بوصفها حليفاً، وإعادة تأهيل حقبة الديكتاتور السوفييتي جوزيف ستالين في الذاكرة التاريخية الروسية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وهنا بالتحديد، تبرُز سردية "أوراسيا"، كما روج لها الفيلسوف ألكسندر دوغين وآخرون منذ تسعينيات القرن الماضي. حيث وضع الباحث الروسي تصورًا لموسكو وهي "تقع في قلب تكتل استراتيجي أوراسي ذي محاور تمتد عبر برلين، وطهران، وطوكيو. وتشمل أيضا الخريطة الموضوعة، على الغلاف الأمامي لكتابه الأكثر مبيعا "أسس الجغرافيا السياسية"، بلاد ما بين النهرين وشبه الجزيرة العربية كمناطق نفوذ روسية محتملة (بالإضافة إلى المملكة المتحدة وأيرلندا كحالة استثنائية)، دون

يعارض ٧٠٪ من الدول الغزو الروسي لأوكرانيا وبحسب تعداد السكان العالمي يظل أكثر من ٦٠٪ من الدول متبنيًا موقفًا محايدً

أن يتضمن ذلك مصر ودول شمال أفريقيا. كما يتصور دوغين إعادة تقسيم أوروبا بين ألمانيا وروسيا، في حين من المحتمل أن يسعى محور ثانوي يجمع بين باريس وموسكو، إلى تعزيز السلطة في أوروبا الغربية حيث يتجلى التهديد عبر الأطلسي بشكل أكثر وضوحا. واعتبر اليابان شريكه المُفضل في الشرق العالمي، حيث يرى أن الصين تلعب دورا في تدعيم "استراتيجية عبر الأطلسي" داخل المناطق الحدودية. كذلك يمنح الفيلسوف السوفيتي الأفضلية لإيران على المملكة العربية السعودية وتركيا الموالية للغرب والتي لديها خطط مُنافسِة من القومية الطورانية.

يسعى مفهوم أوراسيا إلى خلق حس جديد بالهوية الوطنية التي يمكن أن تتمخض عن رماد الإمبراطورية الروسية. وتضع الرؤية الأوراسية تصورًا لثقافة روسية مُتفردة تحمل طابعها الخاص بحيث لا تكون غربية ولا آسيوية، قادرة على أن تمتد على مساحات شاسعة من كتلة اليابسة الأوراسية التي شكلت النواة الجغرافية للإمبراطورية القيصرية وللاتحاد السوفييتي فيما بعد. على هذا النحو، تختلف الأوراسية عن القومية العرقية الروسية والوحدة السلافية. ورغم تبني بوتين المصطلحات الأوراسية منذ عام ٢٠١١م، إلا أنه ظل براجماتيًا وانتقائيًا عند صياغة مبرراته للتوسع الإقليمي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة مثل أوكرانيا لاسيما بعد اندلاع الثورة الأوكرانية الملونة في عام ٢٠٠٤م، واستخدامه إمدادات الغاز كسلاح في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. من ثم، فإن وصف دوغين بأنه "المُعلم الروحي لبوتين" أو "عقل بوتين المدبر" في غير محله. فيظل دوغين من خارج دائرة المطلعين على الكرملين، فضلا عن محدودية تأثير فكره الأيديولوجي على النخب الروسية، التي وإن كانت تؤيد التدخلات الروسية الدولية، وتعتبر الولايات المتحدة بمثابة تهديد، إلا أن تحيزاتها المتمركزة حول روسيا تتعارض مع تطلعات دوغين لبناء إمبراطورية روسية، كما أن هذه النخب ليست بالضرورة على دراية بكافة التفاصيل الخاصة بمنظومة دوغين الفكرية والأيديولوجية.

التحريفية الروسية قيد العمل

بعد أن قضى فلاديمير بوتين فترتين مُتتاليتين في كرسي الرئاسة، قام بتسليم السلطة إلى خلفه ديمتري ميدفيديف عام ٢٠٠٨ م، كرئيس انتقالي وهو الذي ظل معتمدا بشكل كبير على سلفه بوتين. في أثناء ذلك، تولى بوتين منصب رئيس الوزراء لكنه ظل ممسكا بخيوط السلطة في الخلفية. اتخذت نظرة بوتين إلى العالم منعطفا محافظا خلال عام ٢٠١٣م، أي بعد عام من عودته إلى كرسي الرئاسة الروسية. كما نصب بوتين نفسه باعتباره المُنقذ المُحافظ لأوروبا؛ وذلك قبل عام من تحوله إلى زعيم صاحب نزعة إمبريالية خالصة عقب قرار ضم شبه جزيرة القرم. وفي العام ذاته، ألقى بوتين " أهم خطاب في حياته" أمام الاتحاد الروسي، على حد تعبير الكاتب ميشيل إلتشانينوف، مُعلنا عما وصفه بـ "طريق روسيا المستقل" في مواجهة الغرب، الذي اتهمه بمحاولة الضغط باستمرار على روسيا في عالم أحادي القطب ومتجانس، تم إنشاؤه على صورته الخاصة. وجادل الزعيم الروسي بأن التدخل الغربي في أوكرانيا قد تجاوز "الخط الأصفر"، مما أسفر عن مزيج انتقائي من القيم الروسية الوطنية التي أسسها هو على مبادئ المسيحية الأرثوذكسية والحياة المجتمعية التقليدية، المُتشبعة بالمراجع السلافية والرغبة المُعلنة في ممارسة التسامح داخل مساحة متعددة الأعراق. وفي عام ٢٠١٤م، تم إطلاق الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي ضم بيلاروسيا وكازاخستان كأعضاء، وتبعته أرمينيا وقيرغيزستان في وقت لاحق.

"الأوراسية" هي البناء الأيديولوجي الأقل حصرية، مقارنة بالقومية العرقية الروسية، والوحدة السلافية، والأرثوذكسية المسيحية. ومن ثم، فهو الأكثر واقعية بالنسبة للطموحات الإمبراطورية الروسية في منطقة ما بعد الاتحاد السوفييتي متعددة الأعراق والتي تتزامن مع تحول بوصلة روسيا صوب آسيا. وقد شمل المسعى الروسي المشاركة في المنظمات متعددة الأطراف. وفي عام ٢٠٠١م، أصبحت روسيا العضو المؤسس لمنظمة "شنغهاي للتعاون"، التي تضم كل من إيران بصفتها مراقب، بالإضافة إلى كل من مصر، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات بصفتها دول شريكة في الحوار. وفي عام ٢٠٠٣م، انضمت روسيا إلى منظمة التعاون الإسلامي بهدف تنمية العلاقات في جوارها الجنوبي، وفي إشارة أيضا إلى تزايد

تحت تأثير الإعلام الروسي الرأي العام العربي يُحمِل حلف (الناتو) وليس روسيا مسؤولية الحرب الدائرة في أوكرانيا

قامت الدول المصدرة للنفط بتمديد اتفاق "أوبك +" حرصًا منها للحفاظ على تدفق الإيرادات النفطية

تعداد سكانها من المسلمين. أعقب ذلك عدة زيارات حكومية روسية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٠٥م، تماشيًا مع "عقيدة بوتين" الحازمة التي تسعى إلى مجابهة النفوذ الأمريكي. وفي عام ٢٠٠٦م، أصبحت روسيا أحد المؤسسين لمجموعة "بريكس".

على صعيد آخر، شكل التدخل الروسي في سوريا تحديًا لاحتكار الولايات المتحدة لاستخدام القوة. وسلط الضوء على السردية الروسية حول قيم الاستقرار والسيادة التي ترفض التدخل الخارجي وتعتبر الديمقراطية وحقوق الإنسان مجرد أدوات يستخدمها الغرب من أجل بسط سيطرته على الدول الأضعف. ومثلها مثل الأنظمة الاستبدادية داخل المنطقة، اعتبرت روسيا الحركات الديمقراطية مثل "الثورة الخضراء" في إيران عام ٢٠٠٩م، أو ثورات الربيع العربي "غير شرعية". ورأت فيها موسكو "تهديدًا" للاستقرار السياسي، كونها أعادت إلى الأذهان الثورات الملونة التي اندلعت بدول الاتحاد السوفييتي سابقًا مثل جورجيا وأوكرانيا. كذلك تخشى موسكو من انتشار آثار الشبكات الإسلامية على أراضيها في شمال القوقاز.

حرب الاستنزاف في أوكرانيا

لقد استغرق الغزو الروسي الكامل لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢م، وقتًا طويلًا في التخطيط له بالنظر للمُعطيات التاريخية التي سبقته وضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤م. مع ذلك، فسرعان ما تبدد الأمل الروسي بشأن سقوط العاصمة كييف في غضون أيام قليلة وتوجيه ضربة قاصمة للحكومة الأوكرانية. فقد تصدت القوات الأوكرانية للقوات المحمولة جوا في مطار "هوستوميل" خارج كييف، فيما أغُلقت الطرق نتيجة الوجود المكثف للقوافل الطويلة من الناقلات المدرعة، فضلا عن المعاناة الروسية من خطوط الإمداد الممتدة، وسقوط القوات الروسية فريسة لصواريخ "جافلين" المضادة للدبابات التي أطلقتها القوات الأوكرانية متعددة الاستخدامات التي استغلت الوقت منذ عام ٢٠١٤م، لتدريب كوادرها وتطويرها. وبالتالي، فقد خلص الروس إلى أن الاستعداد العسكري الذي بدت عليه القوات الأوكرانية في عام ٢٠٢٢م، لا يمكن مقارنته بعام ٢٠١٤م، وسرعان ما اضطروا إلى الانسحاب من شمال البلاد، أعقب ذلك خسارتهم المزيد من الأراضي في معارك "تشاركيف" و"خيرسون".

تحولت الحرب الروسية بعد هذه المعارك إلى حرب استنزاف على نحو متزايد، لاسيما في أعقاب فشل الهجوم الأوكراني المُضاد في عام ٢٠٢٣م، بشكل عام، تعتمد قدرة أوكرانيا على الصمود في حرب الاستنزاف بشكل حاسم على المساعدات العسكرية الغربية وقدرتها على حشد قوات جديدة. ورغم التفوق الروسي من حيث القوة البشرية والموارد التي يمكنها السيطرة عليها، وصمود موسكو أمام سلاح العقوبات الغربية بشكل أفضل مما كان متوقعا، إلا أنه في ظل اقتصاد، بحجم اقتصاد إيطاليا، من المتوقع أن تكافح روسيا من أجل الحفاظ على اقتصاد الحرب وأنظمة الأسلحة المكلفة مثل الأسلحة النووية والغواصات والصواريخ الباليستية الحديثة.

دور الناتو والأمم المتحدة والقوى الأوروبية مثل ألمانيا

إذا ما قوبلت روسيا بإصرار ودعم غربيين راسخين، فعلى الأرجح سوف تستمر حالة الجمود الراهنة. وفي مثل هذه الحالة، ستخسر روسيا الحرب استراتيجيًا وستظل أوكرانيا متمتعة باستقلاليتها. مع ذلك، فإن احتمالات منع المساعدات العسكرية من قبل الكونجرس الأمريكي وفوز دونالد ترامب المُحتمل في انتخابات الرئاسة الأمريكية المقررة في عام ٢٠٢٤ م، يمثلان ورقة رابحة. كما لا يزال مُبهمًا ما إذا كانت أوروبا وحدها ستكون قادرة على دعم أوكرانيا بالقدر الكافي. فقد تحتاج القارة العجوز إلى تشكيل جبهة أكثر اتحادًا، وزيادة إنفاقها الدفاعي، والتحول إلى جهة أكثر فَاعلية على الصعيد الجيوسياسي. وهذا يتطلب تعاونًا أوثق بين الدول الكبرى، وأبرزها فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وبولندا.

لطالما كانت ألمانيا عازفة عن التورط في النزاعات العسكرية، ولكنها اتجهت تدريجياً منذ تسعينيات القرن الماضي للمشاركة في المهام العسكرية خارج حدود المنطقة. وهي اليوم تعتبر أكبر داعم لأوكرانيا بعد الولايات المتحدة مع إعلانها التحول في

خشية من أن انتصار روسيا في الحرب قد يمهد الطريق لمزيد من مخططاتها التوسعية في مولدوفا ودول البلطيق وغذى بوتين هذه المخاوف

وضعها العسكري لرفع الجُهوزية القتالية للجيش الألماني- وهو ما يسمى بـ "Zeitenwende" - وقد تلعب دورًا أكثر أهمية إلى جانب شركائها الأوروبيين والأمريكيين.

لقد فشلت روسيا في تحقيق أهدافها الأولية من وراء الحرب المُتمثلة في احتلال الجزء الشرقي من أوكرانيا على الأقل وتنصيب "نظام الدمية". مع ذلك، ثمة خطر محتمل أيضًا من أن تتمكن أوكرانيا من الإفلات من الهيمنة الروسية المباشرة، ولكن في الوقت ذاته تتحول إلى دولة عازلة مُدمرَة. ومن ناحية أخرى، يخشى الكثيرون من أن انتصار روسيا في الحرب قد يمهد الطريق لمزيد من مخططاتها التوسعية في مولدوفا ودول البلطيق. ولقد غذى بوتين بالفعل مثل هذه المخاوف بتصريحات تحريضية .

قادت هذه المخاوف إلى إعادة تنشيط حلف الناتو مع انضمام فنلندا والسويد إلى التحالف الغربي. فيما رأت دول أوروبا الشرقية التي كانت انضمت إلى الحلف خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أنها كانت محقة فيما فعلت، فهي ترى أنه بدون هذا الرادع قد تقع فريسة للعدوان الروسي مثل أوكرانيا . وعلى هذه الخلفية، تَغلُب حالة من الانقسام داخل منظمة الأمم المتحدة التي تقف مكتوفة الأيدي مع عجز مجلس الأمن التابع لها عن لعب دور حاسم في حل الصراع. ولا يزال غير واضح بعد ما هي الظروف أو المعطيات التي قد تولد استعداداً لدى روسيا للتفاوض على إنهاء الصراع.

من ثم فإن السيناريو الأكثر ترجيحًا للمستقبل المنظور هو حالة ممتدة من الجمود العسكري. وقد ينتهي الأمر عند نقطة ما إلى "صراع متجمد"، وسط ضآلة احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام رسمي وتسويات إقليمية خلال هذه المرحلة. على أية حال، فإن أوكرانيا ودول أخرى في أوروبا الشرقية والقوقاز (على سبيل المثال جورجيا) ستكون راغبة في الحصول على ضمانات أمنية غربية، إن لم تكن العضوية الصريحة بحلف الناتو بهدف إحباط مخططات روسيا الإمبريالية لإقامة إمبراطورية روسية جديدة على أراضيها.

* أستاذ بالمعهد الألماني للدراسات العالمية والمناطقية "غيغا" وجامعة هامبورج

الرؤية والقدرة الأمريكية على إنهاء الحرب في أوكرانيا

الشكوك في الفضاء العالمي تغري منافسي أمريكا بالجرأة ما يؤدي لكوارث تخرج عن السيطرة

قلنا عند اندلاع الحرب التي بدأت بالغزو الروسي لأوكرانيا بأنها من الأحداث المهمة التي سوف تغير مجرى التاريخ ليس بسبب نتائجها المباشرة بل بسبب تداعياتها الكبيرة على الأمن في القارة الأوروبية وميزان القوى العالمية. كذلك ذكرنا في حينها بأن هذه الحرب ليست من الحروب التقليدية التي تقرر نتائجها الأحداث في ساحة المعركة لأنها من حروب الاستنزاف التي لا يراد لها نهاية قريبة، لأن استدامتها تجلب العديد من المصالح. وقد أثبتت الأحداث ذلك كله من عدة وجوه.

د. غانم علوان الجميلي

لكن حدث مالم يكن في الحسبان، ألا وهو اشتعال الصراع في غزة الذي فتح جبهة جديدة أمام الداعم الرئيس للطرف الأوكراني، وهي جبهة تتقدم في الأهمية على أي قضية أخرى، ومن ضمنها أوكرانيا لذلك أعطت الحرب في غزة دفعة قوية لروسيا التي أخذت تراودها الأحلام بحسم عسكري وشيك في أوكرانيا، أو على الأقل هكذا اعتقدت إلى أن جاءت العملية الإرهابية التي استهدفت النادي الليلي في موسكو لتكون بمثابة رسالة إلى القيادة الروسية بأن هناك جبهات غير أوكرانيا يمكن فتحها إذا ما حاولت استغلال الأوضاع في فلسطين لتجاوز الحدود المقبولة على الساحة الأوكرانية. المستجدات الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة وخارجها تستلزم وقفة مراجعة لأهم نتائج الحرب في أوكرانيا بعد مرور ثلاث سنوات على اشتعالها ومآلاتها المستقبلية وضغط الأوضاع الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة باتجاه إنهاء تلك الحرب بأقل الخسائر.

النظرة الأمريكية للحرب في أوكرانيا

لابد من التقديم بالقول بأن أوكرانيا بحد ذاتها، لا تمثل ثقلاً كبيراً في ميزان القوى العالمية، على الأقل من وجهة نظر الولايات المتحدة. والسبب يعود أنها تاريخيا كانت تتأرجح في ارتباطها بروسيا بحسب قوة الأخيرة وضعفها، فهي على سبيل المثال كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة. هذه الأوضاع هي التي شكلت الخلفية العامة لاتفاقية هلسنكي لعام ١٩٧٥م، التي رسمت الخارطة السياسية لأوروبا وتم اعتراف دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة فيها بالنفوذ السوفيتي على دول أوروبا الشرقية.

هذه الحقائق لم تمنع الولايات المتحدة من اتخاذ موقف قوي من الغزو الروسي لأوكرانيا، ولم يكن ذلك من باب الدفاع عن أوكرانيا بل لأن تلك الحرب شكلت خرقاً للترتيبات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي أقرتها اتفاقية هلسنكي. لابد من الإشارة هنا إلى أن روسيا تعتبر دخول أي من دول أوروبا الشرقية وبحر البلطيق في حلف الأطلسي هو مخالف لتلك الاتفاقية. تأتي أهمية اتفاقية هلسنكي والتفاهمات التي تأسست عليها، وكان من أهمها نقل الصراعات بين القوى العالمية إلى خارج الساحة الأوروبية وهي التي جعلت أوروبا تنعم بواحدة من أطول فترات السلام في تاريخها المليء بالحروب والصراعات الدموية. فترة السلام هذه انتهت بعد عبور أول جندي روسي للحدود الأوكرانية. المشكل الأكبر هو ليس ما يجري في الساحة الأوكرانية، بل هو عدم وجود خارطة طريق لرسم الصورة المستقبلية لملف الأمن الأوروبي لمرحلة ما بعد

الحرب، وفيما إذا كانت هذه الحرب سوف تشكل نقطة البداية لعودة أوروبا إلى عادتها القديمة والدخول في دوامة الصراعات المستدامة، أو أنها سوف تكون الدافع للوصول إلى تصورات وتفاهمات بديلة عن اتفاق هلسنكي تعيد السلام إلى أوروبا.

قد يقول قائل بأن المطامع الروسية في الأراضي الأوكرانية لم تبدأ قبل ثلاث سنوات بل ظهرت أمام أعين العالم عام ٢٠١٤م، عندما أعلنت روسيا ضم شبه جزيرة القرم من جانب واحد، ولم يفعل أحد شيئاً وخصوصاً إدارة أوباما-بايدن التي كانت منشغلة آنذاك بما يجري في المحيط الهادي أو على الأقل هكذا أظهرت بالإضافة إلى المواقف الباهتة التي لم تتناسب مع حجم الحدث حيث تم الاكتفاء بتعليق عضوية روسيا في مجموعة الثمانية وأصدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة برفض القرار الروسي والتأكيد على احترام سيادة أوكرانيا وهي على رأي المثل العربي كانت من باب "أشبعتهم شتماً وساروا بالإبل". لعل ردة الفعل الأمريكي هي التي فتحت شهية روسيا نحو المزيد، وربما ذلك كان مقصوداً لاستدراجها إلى المستنقع الأوكراني.

تتلخص النظرة الأمريكية إلى الحرب التي نتجت عن الغزو الروسي لأوكرانيا بأنها شكلت الفرصة السانحة لإعادة ترتيب الوضع الأمني في أوروبا واستنزاف روسيا، لذلك قلنا في مقال سابق في "آراء" تحت عنوان "٦ سيناريوهات للأزمة الروسية في أوكرانيا؛ أكثرهم توقعاً حرب الاستنزاف وأضعفهم قيام حرب عالمية" وقد ذكرنا في حينها بأن: " أوكرانيا كانت بمثابة قطعة لحم مسمومة ألقيت أمام الدب الروسي الذي التهمها دون أدنى إدراك للعواقب الوخيمة التي تنتظره.

هذه الصورة للحرب ترسخت بعد ثلاث سنوات دامية شهدت الكثير من الدمار، والقليل من التغيير في خطوط التماس بين الطرفين، بعد الموجة الأولى التي أدت إلى احتلال روسيا لمقاطعتي دونتسك ولوهانسك المجاورتين لروسيا. أما الآن فقد تحول الصراع إلى حرب خنادق تعتمد فيها أوكرانيا بصورة مباشرة على الدعم الخارجي الذي سوف يقرر موقفها في الحرب بصورة مباشرة، وقد أشار إلى هذه الحقيقة أمين عام حلف الأطلسي في حديث له لقناة "إيه آر دي" الألمانية في ١٢ مارس الماضي، شدد فيه على ضرورة الاستمرار في دعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا التي تحولت إلى بحسب قوله إلى حرب "لوجستية وعقوبات، ولا يمكن التكهن بمجريات الأحداث على الجبهات.

أهم النتائج التي تمخضت عنها الحرب في أوكرانيا

تتفاوت الحروب في حجمها وآثارها المباشرة والجانبية، فعلى سبيل المثال تذكر كتب التاريخ عن حروب طاحنة بين

المشكلة الأكبر ليس ما يجري في أوكرانيا لكن عدم وجود خارطة طريق لمستقبل ملف الأمن الأوروبي لمرحلة ما بعد الحرب

إمبراطورتين عظميتين هما الفارسية والرومانية، وقد جرت إحداها في شمال العراق وشارك فيها مئات الآلاف من الجنود. لكن التاريخ يذكر أنه كانت هناك حرب صغيرة جداً، تزامنت مع الموقعة الكبرى، شارك فيها وعلى طريق النزاع حوالي ألف مقاتل فقط، وهي موقعة بدر الكبرى. لا أحد يذكر آثار الحرب الكبيرة التي انتصرت فيها الإمبراطورية الرومانية على الفارسية، لكن الحرب الصغيرة هي التي كانت لها الآثار العظيمة على مستقبل المنطقة والعالم، لأن نتيجتها شكلت بداية صعود قوة جديدة قامت بتغير موازين القوى العالمية آنذاك وورثت الامبراطورتين في فترة قياسية.

ليست جميع الحروب على مستوى غزوة بدر من حيث الأثر، لكن الذي أردناه من المثال، التدليل على أن للحروب آثاراً جانبية تفوق أحياناً آثارها المباشرة في الأهمية. والحرب في أوكرانيا هي من هذا النوع من الحروب. فما هي أهم آثارها الجانبية التي ظهرت لحد الآن؟

١. عودة الحياة في حلف الأطلسي وتوسيع نفوذه من خلال انضمام السويد وفنلندا: هذه الحرب قامت تحت ذريعة عدم السماح لحلف الناتو من الاقتراب من الحدود الروسية، لكن النتيجة هي أن الناتو الذي أُبعد بعض مئات الكيلومترات في جبهة أوكرانيا، اقترب آلاف الكيلومترات بانضمام فنلندا إلى الحلف وهي التي تمتلك حدوداً مع روسيا يبلغ طولها ١٣٠٩ كم بالإضافة إلى السويد.

٢. استنزاف روسيا وإضعاف دورها الأوروبي: كان ينظر إلى الجيش الروسي على أنه ثاني قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة، لكن الحرب أثبتت وبشكل واضح أن تلك الصورة كانت أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع، فلم يستطع ذلك الجيش الكبير دحر الجيش الأوكراني، الذي لا يمتلك القدرات الهجومية، لا بل أن الجيش الأوكراني كان الأكثر تنظيماً من الجيش الروسي الذي كان متوقعاً أن يجتاح أوكرانيا من

ردة الفعل الأمريكي فتحت شهية روسيا نحو المزيد وربما ذلك كان مقصودًا لاستدراجها إلى المستنقع الأوكراني

شرقها إلى غربها في أيام، وليس أسابيع. لكن ذلك كله تبخر وتحولت الحرب إلى حرب استنزاف دخلت عامها الثالث من دون تحقيق أي من الطرفين نتائج حاسمة، كذلك أصابت الحرب العلاقات الروسية-الأوروبية، التي كان أساسها الأول موارد الطاقة الروسية لأوروبا، في مقتل، وانتهت أكبر المبادرات التي كانت تنذر بإحداث تغيير جذري في العلاقات الروسية-الأوروبية مثل خط نورد ستريم الذي تم تفجيره في المراحل الأولى للحرب.

٣. رسالة إلى الصين حول الثمن المحتمل لغزو تايوان.

٤. المكاسب العسكرية وذلك من خلال تطوير تقنيات حديثة، حيث تعتبر الحرب في أوكرانيا حرب الطائرات المسيرة بامتياز بسبب التوسع الكبير في استخدامها، كذلك أبرزت الحرب الدور الكبير لاستخدام الوسائل السيبرانية والمعلوماتية، هذا بالإضافة إلى التطور الكبير في التعاون الاستخباراتي والتنسيق العملياتي بين قوات الدول المنضوية في حلف الناتو.

٥. إعادة بناء القدرات العسكرية الهجومية في ألمانيا واليابان.

تفجيرات موسكو هل تنذر بفتح جبهة داخلية لاستنزاف روسيا؟

هز موسكو تفجير إرهابي استهدف أحد الملاهي الليلية مساء يوم الجمعة ٢٢ مارس الماضي، وقد أعلنت لجنة التحقيقات الروسية أن ما لا يقل عن ١٤٣ قتلوا في الهجوم، ونبهت إلى أن عدد القتلى مرشح للارتفاع، بالإضافة إلى إصابة حوالي ١٥٠ شخصًا. يشار إلى أنه تم الإعلان عن اعتقال المسلحين الأربعة الذين نفذوا الهجوم قبل أن يتمكنوا من عبور الحدود إلى أوكرانيا. أثار الهجوم وتوقيته العديد من التساؤلات حول الغاية والمستفيد من العملية، ومما زاد في الشكوك مسارعة الحكومة الأمريكية إلى تأكيد مسؤولية تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بخراسان عن الحادث. الحكومة الروسية سارعت إلى تغيير الوجهة وتحويلها باتجاه أوكرانيا والدول الغربية، رغبة منها في استغلال الغضب الشعبي في حشد الجهود وراء الحرب في أوكرانيا، والتي قد تستخدم في تبرير هجوم واسع في أوائل الصيف القادم تكون الغاية منه إحداث تغيير كبير في وجهة الحرب والضغط على أوكرانيا للتفاوض حسب الشروط الروسية.

الأوضاع الداخلية في أمريكا وانعكاساتها على الحرب في أوكرانيا

الانقسام الحاد الذي تشهده السياسة الأمريكية بين الحزبين الجمهوري والديموقراطي، انعكس على الموقف من الحرب في أوكرانيا، فالحزب الجمهوري الذي أعاد تشكيله دونالد ترامب بصورة جذرية ومختلفة تماماً عما كان عليه قبل وصوله إلى الرئاسة قبل ستة أعوام، أصبح يقف على قاعدة فكرية يمنية تمثل توجهات أقلية بيضاء عنصرية متشددة في نظرتها الدينية، لذلك تخلى معظم أعضاء الحزب عن البراغماتية القديمة التي استبدلت بمواقف متصلبة ترفض وتعاقب من يقوم بالتعامل بالطريقة القديمة.

يشكل الموقف من الحرب في أوكرانيا، واحداً من القضايا التي يصعب التوفيق فيها بين الطرفين، ففي حين يقف الحزب الديموقراطي وراء سياسة بايدن الداعمة لأوكرانيا وحلف الناتو، نرى أن الحزب الجمهوري، خصوصاً الجناح المتشدد فيه، يرفض ذلك بشدة ويتخذ موقفاً قريباً من الموقف الروسي، أو على الأقل يدعو إلى عدم التدخل في الحرب في أوكرانيا، ولذلك عندما تقدمت إدارة بايدن بمشروع لتقديم الدعم العسكري لإسرائيل وأوكرانيا أواخر العام الماضي، رفض مجلس النواب المشروع وصوت على تقديم الدعم لإسرائيل دون أوكرانيا.

دعوة النائبة الجمهورية عن ولاية جورجيا ماري تايلر غرين، التي تعتبر من أكثر أعضاء الكونغرس إثارة للجدل بسبب مواقفها المتطرفة، لإقالة رئيس مجلس النواب مايك جونسون الذي يمتلك أغلبية قليلة جداً في مجلس النواب تجعل منه منقاداً لأصوات الأقلية المتشددة في حزبه، لأن تلك الأقلية يمكن أن تحجب عنه الثقة وتجبره على الاستقالة كما فعلت بسابقه، كيفين مكارثي، وذلك من خلال التصويت مع الأقلية الديمقراطية.

هذا الوضع جعل من رئيس المجلس في وضع لا يحسد عليه، فهو إما أن يستجيب لآراء المتشددين في حزبه، أو أن يلجأ إلى طلب العون من الديمقراطيين لإفشال أي تصويت بحجب الثقة، ولذلك لوح بعض الديمقراطيين بأنهم على استعداد لمد يد العون لقيادة مجلس النواب في حالة الحصول على بعض التنازلات ومن أهما تمرير مشروع قرار مساعدة أوكرانيا.

تتلخص النظرة الأمريكية لحرب أوكرانيا بأنها شكلت الفرصة السانحة لإعادة ترتيب الوضع الأمني في أوروبا واستنزاف روسيا

هل استنفذت الحرب في أوكرانيا أغراضها؟

تشير الدلائل إلى أن الستار يوشك أن يسدل على الحرب في أوكرانيا بعد أن استفذت جميع الأغراض منها أو على الأقل أغلبها ومن أهم تلك الدلائل انشغال الولايات المتحدة بالحرب في غزة وتوجيهها لمصادر السلاح إلى تلك الجبهة بدلاً من أوكرانيا كذلك الانقسام الداخلي الأمريكي حول الحرب في أوكرانيا وموقف الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب المعارض لها، هذا بالإضافة إلى الحسابات المتعلقة بنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية حيث تدل المؤشرات إلى تدني احتمال إعادة انتخاب بايدن الأمر الذي يمنح بوتين قوة دفع بإطالة أمد الحرب إلى ما بعد الانتخابات أملاً في فوز ترامب الذي سوف يكون على أتم الاستعداد لتقديم تنازلات كبيرة لروسيا مقابل إنهاء الحرب.

هذه الحقائق ومنها الوضع على الأرض في أوكرانيا والحسابات الداخلية الأمريكية دفعت بمدير وكالة المخابرات المركزية ويليام بيرنز إلى التصريح في وقت سابق بأن أوكرانيا من دون مساعدة عسكرية إضافية من الولايات المتحدة قد تجد نفسها في غضون عام في وضع قد تضطر فيه إلى بدء مفاوضات السلام مع روسيا بشروطها. وقال بيرنز: "إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مهتم بالمفاوضات حيث يمكنه إملاء الشروط. أعتقد أنه بدون تقديم مساعدة إضافية هذا هو المستقبل الذي ينتظر أوكرانيا بعد عام من الآن".

هذه النتيجة ليست سيئة جداً بالنسبة للولايات المتحدة لأنها حققت ما تبغيه من الحرب ولم يعد في تلك الحرب ما تعطيه، ثم إن هذه النهاية، إن تحققت فإن من شأنها أن تمنح زخماً للتهديد الروسي لأوروبا، وهذه تشكل مصلحة أساسية بالنسبة لوجود حلف شمال الأطلسي والمظلة الأمنية الأمريكية على أوروبا الغربية.

روسيا من جانبها تعد لهجوم كبير في أول فصل الصيف حيث وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوما بشأن التجنيد العسكري سيتم بموجبه استدعاء ١٥٠ ألف مواطن لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، وهي التي قد تفسر على إنها خطوة في سبيل الاستعداد للهجوم الصيفي. الولايات المتحدة ومن ورائها دول حلف الأطلسي لن تسمح بانتصار روسي كبير، لذلك سوف تقوم بتقديم بعض المساعدات التي تبقي على الوضع الراهن وتلجئ الطرفين إلى مائدة المفاوضات وعلى أساس حدود ٢٠٢٢م، التي لا تشمل شبه جزيرة القرم، وبعض التنازلات الأخرى التي قد تشمل إحداث تغيير سياسي في أوكرانيا والاعتراف بأوكرانيا المحايدة، وهو ما يعد انتصارًا لروسيا.

الوضع الأمني في أوروبا: عودة على بدء

القضية الأهم التي فجرتها الحرب في أوكرانيا هي ملف الأمن الأوروبي. يعود السبب إلى أن الأوضاع الأمنية في أوروبا كانت تمر بمخاض صعب قبل بداية الحرب في أوكرانيا، تعود أسبابه إلى حالة الشد والجذب في هذا الملف الخطير أثناء رئاسة دونالد ترامب، الذي هدد الدول الأوروبية مراراً وتكراراً بنيته بإعادة النظر في مجمل العلاقة الأمنية مع أوروبا تحت ذرائع متعددة منها حث أوروبا على زيادة الإنفاق العسكري، كذلك دعمه الواضح لمبادرة حكومة المحافظين في بريطانيا التي أخرجتها من الإتحاد الأوروبي. هذه المواقف، التي جاءت لتصب الزيت على النار التي أشعلتها إدارة أوباما من خلال إعلانها عن سياستها الغامضة التي سمتها "الميل نحو المحيط الهادي". هذه المواقف أثارت الرعب في أوروبا ودفعت بالعديد من القوى الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا إلى طرح مبادرات لإعادة تشكيل المنظومة الدفاعية الأوروبية من خلال الاعتماد على القدرات الذاتية وبناء قوة عسكرية أوروبية بقيادة فرنسية-ألمانية. لكن انتصار بايدن في الانتخابات الماضية منح أوروبا فسحة من الأمل بتجديد الموقف الأمريكي في أوروبا، ثم جاءت الحرب في أوكرانيا وهي الفرصة التي استغلتها الإدارة الأمريكية للدفع بقوة في اتجاه تقوية حلف الأطلسي وعودة الاهتمام الأمريكي بالأمن في القارة العجوز.

لكن حصل مالم يكن بالحسبان على الجبهتين الخارجية والداخلية في الولايات المتحدة التي أفرغت التقدم الذي حصل في السنوات الثلاث الأخيرة من محتواه، وأعادت السيناريو الأسوأ بالنسبة لأوروبا إلى الواجهة. فعلى الجبهة الخارجية جاءت الحرب في غزة التي استقطبت جميع الجهود السياسية والعسكرية الأمريكية وجزءاً كبيراً من الجهود الأوروبية خصوصاً ألمانيا وبريطانيا، بعيداً عن الساحة الأوكرانية، لذلك بدأت أوكرانيا تشعر ومن ورائها العديد من الدول الأوروبية أن الأمن الأوروبي ليس أولوية الولايات المتحدة مقارنة بأمن إسرائيل مثلاً.

أمريكا لن تسمح بانتصار روسي كبير وتقدم مساعدات للبقاء على الوضع الراهن ولجوء الطرفين للمفاوضات على أساس حدود ٢٠٢٢

إذا لم يكن ذلك كله كافياً، فهناك شبح عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة نهاية العام الحالي. هذا الأمر أصبح هاجساً للدول الأوروبية التي لا تدري ما لذي سوف يفعله ترامب في اليوم الأول بعد استلامه منصب الرئاسة، وعلى الرغم من أنه لا أحد يعلم بذلك، وربما ترامب نفسه لم يفكر بذلك لحد الآن، إلا أن الحد الأدنى من التوقعات تكفي لتشكيل سيناريو رعب بالنسبة لأوروبا. ذلك أن أبسط الأمور سوف تكون اعتراف ترامب بالحدود التي تريدها روسيا والتي تشمل ضم شبه جزيرة القرم وإقليم دونتسك وخيرسون ولوهانسك، وربما أكثر من ذلك. هذا بالإضافة إلى التقارب مع روسيا وتقليل الاهتمام الأمني بأوروبا تحت ذريعة الاهتمام بالداخل الأمريكي.

المشكل في الأمر هو ليس حول طبيعة المواقف التي من الممكن أن يتخذها ترامب فيما إذا فاز بالرئاسة، لكن الأخطر في الموضوع هو أن السياسة الأمريكية والتزاماتها الخارجية، ليس في القضايا الجانبية، بل حتى القضايا الأساسية التي تتعلق بالأمن والسلم العالمي، أصبحت موضع شك وعرضة للمزايدات والتقلبات مع الوضع السياسي الداخلي، وهي التي كانت في حصانة منه في الماضي القريب. هذه القضية على درجة كبيرة من الأهمية ليس بالنسبة لأوروبا فحسب بل تشمل جميع دول العالم التي تعتمد على المظلة الأمنية الأمريكية وهي كثيرة جداً، ومنها بالطبع دول المنطقة. وليت الأمر يقف عند هذا الحد، لكن الأسوأ الذي يمكن أن يحصل نتيجة وجود مثل هذه الشكوك في الفضاء العالمي بأنها قد تغري البعض من منافسي الولايات المتحدة بالجرأة على تحدي موقفها في بعض الجبهات العالمية والتي قد تؤدي إلى اشتعال حروب أو كوارث عالمية تخرج عن حدود السيطرة.

* سفير العراق الأسبق لدى اليابان والمملكة العربية السعودية

مستقبل الحرب الروسية ـ الأوكرانية وتأثيرها على النظام العالمي الجديد

نهاية الحرب الأوكرانية بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية وفك الارتباط الروسي / الصيني

يصنف الصراع الروسي-الأوكراني-الأطلسي ضمن الصراعات الجيوبوليتكية الوجودية بين القوى الكبرى على مكاسب استراتيجية مرتبطة بالمجالات الحيوية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، مما يجعلنا نتوقع منذ بداية الحرب أن الصراع سيبقى ضمن الصراعات الاستراتيجية ذات الحصيلة الصفرية، لا يمكن لأي طرف أن يقدم تنازلات لاعتقاده بأن وجوده وبقاءه مرتبط بالمكاسب التي يطالب ويتمسك بها، وفي هذا المجال، فإن روسيا لا يمكنها أن تترك أوكرانيا تنضم للحلف الأطلسي أو المشروع الأوروبي لكي تحاصرها وتخنقها في اليابسة، مادام أن العقيدة الجيوبوليتكية والعسكرية الروسية مرتبطة وجوديا بالتنفس من رئة المياه الدافئة.

أ.د. مصطفى صايج

وبالعكس، فإن الإدراك الأمريكي يستند إلى أن مصلحتها الكونية مرتبطة بالحفاظ على النظام الدولي القائم وقواعده الأمنية، السياسية والمالية التي تم إرساؤها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث ترفض أي تمدد روسي خارج اليابسة وقلقها وهاجسها الأمني الذي لا تخفيه، منع أي تحالف روسي-ألماني في منطقة أوراسيا، على حد تعبير زبيغنيو برجنسكي: "من حسن حظنا أنه لا توجد تحالفات بين ألمانيا وروسيا في قلب أوراسيا"، وبالتالي فإن تحليل الحرب الروسية-الأوكرانية من خلال بنية النظام الدولي تعطينا بعض التصورات لطبيعة وديناميكية ومحاولة استشراف السيناريوهات المحتملة التي ستنتهي إليها الحرب.

أولًا، الملامح الاستراتيجية الكبرى للحرب الروسية ـ الأوكرانية

فرضت الواقعية الهجومية على روسيا بوتين من أجل وقف التمدد الأطلسي إلى حدودها البرية أن تستخدم الخيار العسكري لتحييد ومنع أوكرانيا من الانضمام إلى الحلف الأطلسي، وابتلاع المجالات الحيوية الإقليمية الأوكرانية من خلال إلحاق الأقاليم الأربعة، دوناسك، لوغانسك، زابورجيا، وخيرسون وإدماجها ضمن الأقاليم الروسية منذ سبتمبر ٢٠٢٢م، مع السعي الدائم نحو مراقبة كل المنافذ البحرية من بحر أزوف إلى البحر الأسود. بعد عامين من الحرب أضحت روسيا تسيطر على ١٨ ٪ من الأقاليم الأوكرانية، مع العلم أن ٧ ٪ منها تم إلحاقها قبل سنة ٢٠٢٢م، ضمن الحرب التي انطلقت فعليًا سنة ٢٠١٤ م، بابتلاع شبه جزيرة القرم، التي تشكل مجالًا حيويًا في شمال البحر الأسود بمدخل بحري إلى مضيق البوسفور والبحر المتوسط، كما تدخلت عسكريًا في شرق أوكرانيا في منطقة دونباس. وبما أن الشهية الإقليمية الروسية تنامت وزادت حدتها بابتلاع القلعة الحصن، وهي التسمية العربية للقرم، فإن تمددها في أوكرانيا لم يتم كبحه في السنتين الماضيتين إلا بميزان القوى العسكري الأوكراني الذي دعم صموده بالحلف الغربي الدبلوماسي، الأمني العسكري والمالي.

فرضت الواقعية الهجومية على روسيا أن تختبر مواردها وقوتها مقارنة بميزان القوى الدولي لمواجهة الكتلة الغربية الأمريكية-الأوروبية الداعمة لأوكرانيا، ومؤشرات هذه القدرات أنها تمتلك عمق جغرافي استراتيجي غني بالموارد الحيوية، الغاز، النفط، القمح، مما يقلل من تبعيتها الاستراتيجية للخارج، كما تمتلك قدرات عسكرية ومخزون استراتيجي نووي منذ الحرب الباردة يمنحها القدرة للاستمرار في الحرب العالمية الكثيفة المدى، ما جعلها تفرض توازن الرعب النووي مع الحلف

الأطلسي الذي تم تحييده في إرسال قوات جوية لفرض حظر الطيران الروسي في المجال الجوي الأوكراني أو إرسال قوات إلى أوكرانيا . وأثبتت موسكو قدرتها على التكيف الإيجابي في مواجهة العقوبات الغربية المتعددة ببناء تحالف استراتيجي موازي مع الصين والهند والتوجه نحو الهادي-الهندي أين تجري مستقبل اللعبة الدولية لإعادة رسم ملامح النظام العالمي الجديد. فاستطاعت روسيا أن تحول صادراتها نحو آسيا بما يقارب ثلاثة أرباع مقابل ٢٠ ٪ نحو أوروبا، وأصبحت الهند والصين تستورد ٤٠ ٪ من الطاقة من روسيا.

ومن الناحية الاستراتيجية، تحاول روسيا أن تعيد تقسيم الصراع الكوني لما بعد الحرب العالمية الثانية بين الغرب والشرق باستخدام التقسيم الاقتصادي والأيديولوجي الجديد "الجنوب الشامل" في مواجهة" الغرب الشامل"، وتوظيف ازدواجية المعايير الغربية بين ما يجري في أوكرانيا وما يجري من جرائم الصهيونية في غزة، وقد استطاعت أن تحشد كتلة جيوستراتيجية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الرافضة للعقوبات الغربية ضد روسيا وإدانتها، تضم كل من الهند والصين المنضوية ضمن مشروع "الجنوب الشامل".

كما تفرض الواقعية الهجومية على روسيا، من جهة أخرى، أن تتعامل مع بيئة غربية عدوانية لا مجال للنوايا الحسنة في حساباتها الاستراتيجية، وقد حددت شروط التفاوض مع أوكرانيا لوقف الحرب منذ الساعات الأولى بثلاثة مطالب حاسمة، أولها، أن تفرض عليها توقيع اتفاقية دولية تضمن الحياد الأوكراني وعدم انضمامها إلى الحلف الأطلسي، الشرط الثاني، نزع الأسلحة الهجومية التي تهدد الأمن القومي الروسي، وثالثًا، أن تضمن حقوق الروس في أوكرانيا، الذي يعني في النهاية أن تجد نخبة موالية لروسيا في إطار ما تسميه بمحاربة النازيين الجدد والقوميين الأوكرانيين.

الملاحظ بعد سنتين من الحرب الروسية-الأوكرانية-الأطلسية، عودة البيئة الدولية إلى مرحلة الحرب البادرة في مظاهرها البارزة، بناء التحالفات العسكرية والسباق نحو التسلح، مع استراتيجية الاحتواء الغربي ضد روسيا من خلال رزنامة العقوبات المالية، التجارية، العسكرية المفروضة عليها وتوسيع الحلف الأطلسي إلى أعضاء جدد. وإذا حللنا الدعم المالي والعسكري الأمريكي-الأوروبي لأوكرانيا منذ بداية الحرب فإننا نجد الدعم الأمريكي العسكري في الرتبة الأولى بقيمة ٤٢ مليار يورو مقارنة بألمانيا التي دفعت ١٧ مليار يورو، أي أقل من الدعم الأمريكي مرتين ونصف. وهذا دون حساب الدعم الشامل الأمريكي بما فيها المساعدات الاقتصادية والإنسانية التي تجاوزت ١١٠ مليار دولار، وهو ما يثير من جديد إشكالية مستقبل الأمن الإقليمي الأوروبي خارج مظلة الحلف الأطلسي خصوصًا بعد القلق والهواجس التي بدأت صداها تتردد في حالة

فرضت الواقعية الهجومية على روسيا اختبار مواردها وقوتها مقارنة بميزان القوى الدولي لمواجهة الكتلة الغربية الداعمة لأوكرانيا

عودة دونالد ترومب إلى البيت الأبيض وموقفه الصارم الرافض لتحمل الأعباء المالية والاستراتيجية لأمن أوروبا، خصوصا وأن واشنطن لا تزال تغطي ٧٠ ٪ من الانفاق العسكري للحلف الأطلسي حفاظا على تفوقها وريادتها العالمية كقوة استراتيجية، كما تنفق أكثر من ٤٠ ٪ من الإنفاق العسكري العالمي. ولعل موقف نواب الكونغرس الجمهوريين المؤيدين لدونالد ترومب، والذين يتزعمهم مايك جونسون، رفضوا التصويت على مساعدات بقيمة ٦٠ مليار دولار لأوكرانيا بحجة تبني شعار "إمريكا أولا" وتوجيه تلك الأموال للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي من تزايد الهجرة الوافدة من المكسيك ووضع مشاريع الجدارات العازلة بدلًا من تحويلها إلى الحرب الأوكرانية. وهو ما أدى بالأوروبيين إلى الإسراع من وتيرة البحث عن الأمن الأوروبي المستقل من خلال مجموعة المشاريع المشتركة، لتجاوز عقدة أوروبا العملاق اقتصاديًا وماليًا والقزم الاستراتيجي والعسكري. وكل المؤشرات تثبت أن ما قبل الحرب الروسية-الأوكرانية-الأطلسية كان التوجه الأوروبي نحو بناء السلام الكانطي- نسبة إلى إيمانويل كانط- القائم على الاعتماد المتبادل، والسوق الموحدة، والقيم الليبرالية وحقوق الإنسان، وبناء الرفاه الاجتماعي، في حين أن الميزانية العسكرية للدول الأوروبية السبعة والعشرين مجتمعة لا تمثل إلا ثلث الميزانية العسكرية الأمريكية، وعلى سبيل المثال فإن القدرة البحرية الأمريكية تشير إلى امتلاكها ١١ حاملة طائرات بينما أوروبا مجتمعة لا تملك إلا واحدة فرنسية، شارل ديغول. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق ٣,٥ ٪ من الإنتاج الداخلي الخام في الدفاع في الوقت الذي لا يتعدى الإنفاق الأوروبي في الدفاع أكثر من ١,٥ ٪ بينما روسيا تنفق ٦ ٪ من إجمالي إنتاجها الداخلي الخام. يضاف إلى الضعف الأوروبي في قضايا الأمن والدفاع اعتمادها بنسبة ٦٨ ٪ على استيراد التجهيزات العسكرية والأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعلها تطرح من جديد إحياء الصناعة الحربية لمواجهة التهديد الروسي. وكان واضحًا هذا التحول الاستراتيجي الأوروبي تجاه روسيا في عقيدتها الدفاعية المشتركة ما بعد الحرب الروسية-الأوكرانية، حيث اعتبرت روسيا تهديدًا مباشرًا ودائمًا للأمن الأوروبي، كما أنها تشكل تهديد مباشر للنظام العالمي وتحالفها المثير للقلق مع الصين. ولم تخف كل من ألمانيا وفرنسا اللتان تشكلان دولتا القلب في أوروبا تخوفهما من تصاعد التهديد الروسي لأمنهما القومي، حيث صرح وزير الدفاع الألماني، بوريس بيستوريوس، أن أوروبا تواجه أكبر تهديد عسكري لها منذ ٣٠ عامًا وقد تهاجم روسيا يومًا ما دولة عضو في الحلف الأطلسي. وكان الجدل الكبير داخل فرنسا وأوروبا حينما أعلن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في حوار مع التلفزيون الفرنسي (١٤ مارس ٢٠٢٤م) أن فرنسا لديها الاستعداد للمشاركة الفرنسية البرية في الحرب الأوكرانية حتى لا تنتصر روسيا، لأن أمن الفرنسيين حسبه يتطلب هزيمة روسيا. وتعود من جديد بيئة الواقعية الهجومية، لا يمكن لصانع القرار الأوروبي أن يعير أدنى اهتمام للنوايا الحسنة للرئيس بوتين، على حد قول ماكرون: "إذا انتصرت روسيا فلن يكون لدينا أمن بعد الآن، لأن النظام الروسي بقيادة فلاديمير بوتين لن يتوقف عند حدود أوكرانيا".

يثير هذا التوجه نحو بناء المنظومة الأمنية والدفاعية الأوروبية إلى الفجوة القائمة بين أوروبا وروسيا بدون الدعم الأمريكي، ففي دراسة للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية البريطاني في سنة ٢٠١٩م، تشير إلى أن أوروبا ستحتاج ٢٠ سنة على الأقل لبناء قوة دفاعية لتوازن الردع مع روسيا، فهي بدون الحليف الأمريكي لا يمكنها أن تواجه الغزو الروسي لليتوانيا والأراضي القريبة من بولندا، وأن التكلفة لبناء منظومة أمنية مستقلة تحتاج إلى ما يقدر ٤٢٠ مليار دولار. وقد أثبتت الحرب الروسية -الأوكرانية أن أوروبا وقفت عاجزة عن سد المطالب الدفاعية الأوكرانية من الذخيرة، حيث التزم الاتحاد الأوروبي بتزويد أوكرانيا بحلول سنة ٢٠٢٤ م، بمليون وحدة ذخيرة، لم يتم تسليم إلا ٣٠٠ ألف قذيفة فقط، وهو ما دفع الرئيس الفرنسي لتدشين مصنع بارود المزود للقذائف، مع العلم أن هذا المصنع الذي فتح سنة ١٩١٥م، بغرب فرنسا تم تفكيكه عام ٢٠٠٧م، وبسبب الحرب الروسية الأوكرانية أعيد تدشينه لإنتاج ١٢٠٠ طن من البارود سنويا، وهو ما يؤشر بعودة الإنتاج الحربي في إطار ما سماه ماكرون باقتصاد الحرب وقناعته المستقبلية: "أن على المدى الطويل هناك تحولاً جيو سياسيًا وجغرافيًا استراتيجيًا تلعب فيه الصناعات الدفاعية دورًا متزايدًا".

ثانيًا: المكاسب الاستراتيجية الأمريكية من الحرب الروسية-الأوكرانية

من الملامح الاستراتيجية الكبرى لما بعد الحرب الروسية-الأوكرانية توسع الحلف الأطلسي إلى دولتين مجاورتين لروسيا على بحر البلطيق، بعد انضمام فنلندا في أبريل ٢٠٢٣م، وانضمام السويد في مارس ٢٠٢٤م، ودافعهما في ذلك هواجس مأزق الأمن

تمتلك روسيا قدرات عسكرية ومخزون نووي يمنحها الاستمرار في الحرب العالمية طويلة المدى وتفرض توازن الرعب النووي

التي فرضتها الحرب الروسية على أوكرانيا، وقد عبر عن هذه المخاوف غالبية الرأي العام في كلا البلدين لما يخزنه من كليشيهات سلبية لتاريخ العلاقات مع روسيا، حيث أيد الرأي العام في فنلندا بعد الحرب مباشرة انضمام بلادهم إلى الحلف الأطلسي بنسبة ٦٥ ٪، بينما أظهرت استطلاعات الرأي العام في السويد دعم الانضمام للناتو بنسبة ٥٧ ٪. والمقارنة البسيطة أن فنلندا أعادت إحياء مشهد الغزو السوفياتي لفنلندا سنة ١٩٣٩م، أين استولت على ١٠ ٪ من أراضيها، وبالتالي ينظرون إلى الحلف الأطلسي كصمام أمان أمام عودة التوسع الروسي وحلم الإمبراطورية القيصرية. بينما انضمام السويد يعبر عن بيئة دولية مستقبلية تتميز بعدم اليقينية في اتجاهاتها بعد تخلي السويد عن سياسة الحياد التي انتهجتها لمدة قرنين من الزمن لتجنب الصدام بين الشرق والغرب. ويؤشر هذا التوجه نحو توسيع الحلف الأطلسي على النتائج العكسية غير المتوقعة بالنسبة لروسيا التي حاولت وقف التمدد الأطلسي منذ إعلان جورجيا وأوكرانيا انضمامهما إلى الحلف واستخدمت أدوات الردع والإكراه العسكري لتعطيل هذا التمدد. ما يلاحظ هنا، أن التوسع الأطلسي قد عمق أكثر من عدم الاستقرار الدولي بين روسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تنظر إليه روسيا على أنه تطويق شبه كامل لنفوذها في بحر البلطيق التي أضحت منطقة نفوذ أطلسية، مما يعيدنا إلى مرحلة الانتشار النووي على الحدود البرية الروسية-الفنلندية التي تصل إلى ١٣٤٠ كلم، والتهديد باستخدام الأسلحة الاستراتيجية مع عزم روسيا نقل أسلحتها النووية التكتيكية إلى بيلاروسيا لمواجهة التوسع العسكري الأطلسي، كما تعترف روسيا أنها ستفقد دولتين شكلت عبر تاريخ الحرب الباردة حديقة خلفية للمفاوضات مع الغرب لموقعهما الحيادي.

والشاهد في هذه التحولات الاستراتيجية الأمنية العميقة، أن قبل الحرب الروسية-الأوكرانية خصوصًا في فترة إدارة دونالد ترومب كان الحديث يدور حول الموت الإكلينيكي للحلف الأطلسي، ونقصد هنا تصريح ماكرون إلى مجلة "ذي إيكونيميست" البريطانية :" إن حلف الأطلسي في حالة موت إكلينيكي لافتقاره التنسيق، وعدم القدرة على التنبؤ بالسياسة الأمريكية في ظل قيادة الرئيس دونالد ترومب" (نوفمبر ٢٠١٩) ورد عليه وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، في مقال بمجلة "دير شبيغل" الألمانية يذكره: " سيكون من الخطأ أن نقوض حلف شمال الأطلسي، بدون الولايات المتحدة الأمريكية لن تتمكن ألمانيا ولا أوروبا من حماية نفسها على نحو فعال". وقد تم تكريس شرعية الزعامة والقيادة الأمريكية في الحرب الروسية-الأوكرانية من خلال إعادة إنعاش الحلف الأطلسي بما يخدم المصلحة الكونية الأمريكية، القائمة على تحييد لاعبين جيوستراتيجيين في أوراسيا يشكلان تحديا لمستقبل مكانتها العالمية. وإذا حاولنا أن نحصي المكاسب الاستراتيجية الأمريكية بعد عامين من الحرب الروسية-الأوكرانية، فيمكن أن نركز على قضيتين جوهريتين، تعزيز المكانة العسكرية الأمريكية واستبدال التبعية الأوروبية للطاقة الروسية لصالح الشركات الطاقوية الأمريكية. وهناك الكثير من الدراسات الميدانية التي تثبت كيف استفادت المصانع العسكرية الأمريكية من المساعدات العسكرية الممنوحة لأوكرانيا، نشير هنا على سبيل الذكر، إحصاء قام به المركز الاستراتيجي والدراسات الدولية، يؤكد فيه على أن في بداية أكتوبر ٢٠٢٣ م، استفادت القوات المسلحة والصناعة العسكرية الأمريكية من ٦٨ من بين ١١٠ مليار دولار التي وجهت لأوكرانيا، أي ما نسبته ٦٠ ٪ من الأموال الموجهة لأوكرانيا. وهو ما أكده، مارك تيسان، عضو مركز أنتربريز الأمريكي، من أن أغلب المساعدات العسكرية المصوت عليها داخل الكونغرس الأمريكي لفائدة أوكرانيا يتم استثمارها في الأرض الأمريكية بحيث تعود بالفائدة على المواطن والاقتصاد الأمريكي. ويقدم نموذج لهذا التبرير من خلال إمداد أوكرانيا بـ ١٤٠٠ صاروخ ستينغر، مما سمح للبنتاغون بتوقيع عقد مع الشركة الأمريكية بقيمة ٦٢٥ مليون دولار لتجديد المخزون الأمريكي وتفعيل الإنتاج المحلي للمركب الصناعي العسكري. أما المكسب الاستراتيجي الآخر الذي سيعزز من القدرات الأمريكية فإنها تحولت إلى المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي المسال لأوروبا في السنتين لما بعد الحرب لتعويض ١٥٥ مليار متر مكعب من الغاز الذي كانت تستورده أوروبا سنويًا من روسيا. وحسب معطيات هيئة الإحصاء الأوروبية "يوروستات"، فإنه خلال عشرين شهرًا من فبراير ٢٠٢٢ إلى سبتمبر ٢٠٢٣م، اشترى الاتحاد الأوروبي ٦١ مليار متر مكعب من الشركات الأمريكية مقابل ما يقارب ٦٧ مليار دولار. وأضحت أوروبا في تبعية للغاز الأمريكي وهو ما تبينه معطيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، حيث تصاعدت نسبة الواردات الأوروبية في الثلاث سنوات الماضية بشكل ملفت للانتباه، بعدما كانت لا تشكل إلا ٢٧ ٪ من إجمالي واردات الغاز المسال في سنة ٢٠٢١ م، انتقلت إلى ٤٤ ٪ سنة ٢٠٢٢ م، لتبلغ نسبة ٤٨ ٪ سنة ٢٠٢٣م.

حققت موسكو التكيف الإيجابي في مواجهة العقوبات الغربية بتحالف استراتيجي مع الصين والهند لإعادة رسم ملامح النظام العالمي الجديد

ثالثًا: سيناريوهات ما بعد الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على المنطقة العربية

تفرض علينا طبيعة الحرب الروسية-الأوكرانية-الأطلسية أن نستشرف اتجاهاتها المستقبلية بالاستناد على بعض التصورات النظرية في العلاقات الدولية، ونزعم هنا أن كل من الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية ستساهم إلى حد كبير في وضع بعض المشاهد المحتملة على المديين القريب والمتوسط.

سيناريو الواقعية الهجومية، وهو الذي يستند إلى تحليل بنية النظام الدولي انطلاقا من القوى الفاعلة فيه، حيث تتأثر مجموع الفواعل الدولية، بما فيها الدول العربية والإفريقية، بما تحدده طبيعة التفاعلات بين القوى الدولية المهيمنة والقوى الدولية المتحدية للنظام الدولي القائم، وقد حاولنا أن نثبت منذ البداية بأن وفق هذا التصور فإن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوض كل الفرص الممكنة لصعود روسيا والصين أو أي تحالف في أوراسيا يهدد الزعامة الأمريكية، وعليه فإن استمرار الحرب لاستنزاف القدرات الروسية قد يخدم التفوق الأمريكي وبعض مؤشراته تبدو واضحة في المكاسب الاستراتيجية، العسكرية ،الطاقوية والمالية، مع إبقاء الكتلة الأوروبية في تبعية أمنية للمظلة الأطلسية. وبمحاكاة التجربة الروسية مع أوكرانيا من المحتمل أن يتوسع الصراع أكثر بتحريك النزاع بين الصين وتايوان لتشتيت القدرات الصينية في منطقة الهادي والهندي وبناء تحالفات مع خصوم بيكين، لا سيما مع اليابان، كوريا الجنوبية واستراليا. لأنه بكل بساطة، الواقعية الهجومية تقوم على مبدأ واضح، مفاده ليس هناك نوايا حسنة لدى الخصوم الاستراتيجيين. وقد أكد هذا الاتجاه المستقبلي التقييم السنوي للتهديدات العالمية الذي وضعه مجتمع الاستخبارات الأمريكي (فبراير ٢٠٢٤م) وملخصه:" أن الصين الطموحة والقلقة، وروسيا التي تميل للمواجهة، وبعض القوى الإقليمية، مثل إيران، والجهات الفاعلة غير تابعة للدولة، تتحدى القواعد القديمة للنظام الدولي"، مع تقدير القوة الروسية في الحرب الأوكرانية بأنها ستظل خصمًا مرنًا وقادرًا للدفاع عن مصالحها وتقويض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تستمر روسيا في السعي وراء مصالحها بطرق تنافسية وأحيانًا تصادمية، وستمارس الضغط من أجل التأثير على الدول الأخرى في مرحلة ما بعد الحرب، خصوصًا تلك التي انضمت أو تحاول الانضمام للحلف الأطلسي.

سيناريو الواقعية الدفاعية، ويستند هذا المشهد المستقبلي على سعي القوى الكبرى المتنافسة على الحفاظ على توازن القوى من أجل استقرار النظام الدولي، وهي نفس اللعبة الاستراتيجية التي ساهمت في استقرار النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مع التغيير الجوهري قبول واشنطن بمبدأ التعددية القطبية الذي بدأت ملامحه الاقتصادية والمالية تتضح مع المشاريع الكبرى، مثل مجموعة البريكس. ومن الخيارات التي تطرح لتسوية الحرب الروسية-الأوكرانية ما طرحه عمالقة الواقعية الكلاسيكية من أمثال هنري كيسنجر، الذي نصح صانعي القرار في الغرب بالأخذ بعين الاعتبار المصالح الروسية في تسوية سلمية للحرب في أوكرانيا حتى لا تتحول موسكو موقعًا أماميًا للصين في أوروبا، وبخبرته الدبلوماسية التي قاربت القرن أكد أن اختبار السياسة هو كيف تنهي الحروب وليس كيف تبدأ، واقترح في بداية الحرب أن تتنازل أوكرانيا عن بعض أراضيها لروسيا، لأن سعي أحد الطرفين، الروسي أو الغربي إلى الهيمنة على الآخر ستكون نهايتها حرب أهلية أو تفكك، وأن تبقى أوكرانيا جسرًا بين الشرق والغرب. وقد نشهد تكريس هذا السيناريو مع احتمال عودة دونالد ترومب إلى البيت الأبيض في بداية ٢٠٢٥م، الذي يكرر في كل مرة قدرته على حسم الحرب في يوم واحد، وليس من الصدف أن يتم تسريب نفس المشروع الذي تبناه هنري كيسنجر للحفاظ على استقرار النظام الدولي، حيث سبق لصحيفة "بيلد" الألمانية أن نشرت خطة التسوية صاغها الملياردير "إيلون ماسك" لصالح ترومب ترتكز على احتفاظ روسيا بالقرم وبعض الأراضي الأوكرانية مع ضمان عدم انضمام أوكرانيا لحلف الناتو. وتوافقت هذه المعلومات مع ما نشرته "الواشنطن بوست" من أن ترومب سيضغط على كييف للتنازل عن القرم ودونباس لروسيا وذلك من أجل فك الارتباط الاستراتيجي الروسي-الصيني.

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية-جامعة الجزائر3

اقترن نمو العلاقات الاقتصادية بانتعاش الدبلوماسية الروسية مع شركاء أمريكا

لم تتحقق توقعات واشنطن بتغيير النظام في موسكو ودون وجود مؤشر على تحديات لبوتين

بعد مرور أكثر من عامين على بدء الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، تمكن الأوكرانيون من استعادة ٥٤٪ من أراضيهم المُحتلة، في حين لا يزال ١٨٪ من الأراضي الأوكرانية تحت قبضة الاحتلال الروسي. حيث تعثرت جهود الجانب الأوكراني في شن هجمات مضادة، في حين قامت روسيا، في المقابل، بتحصين خطوطها الدفاعية في شرق البلاد. في الوقت ذاته، تواصل القوات الروسية قصف المدن الأوكرانية وحصار موانئها، بينما تواصل أوكرانيا تكثيف هجماتها بواسطة الطائرات المُسيرة على السفن والبنية التحتية الروسية.

أ.د. جودت بهجت

الخلفية التاريخية (٢٠١٤-٢٠٢٢)

في أوائل عام ٢٠١٤م، اندلع نزاع مُسلح في شرق أوكرانيا عقب قرار روسيا بضم شبه جزيرة القرم. وفي العام السابق لذلك، كانت العاصمة كييف قد شهدت موجة عارمة من الاحتجاجات ضد قرار الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش بعدم توقيع اتفاق شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وقد قوبلت الاحتجاجات بحملة قمعية عنيفة من قبل قوات الأمن الأوكراني، ليتسع فيما بعد نطاق هذه التظاهرات وتتصاعد وتيرة الصراع الداخلي، مما اضطر الرئيس الأوكراني إلى الفرار في فبراير من عام ٢٠١٥م، بعد مرور شهر، وبالتحديد في مارس ٢٠١٤م، أعلنت القوات الروسية سيطرتها على شبه جزيرة القرم، وبرر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ذلك بالحاجة إلى حماية حقوق المواطنين الروس والرموز الروسية داخل شبه الجزيرة وجنوب شرق أوكرانيا. أعقب ذلك إعلان رسمي بضم شبه جزيرة بعد أن صوت سكان القرم لصالح الانضمام إلى الاتحاد الروسي في استفتاء محلي كان مثاراً للجدل، حيث أدت الأزمة إلى تفاقم الانقسامات العرقية، وبعد شهرين، أجرى الانفصاليون الموالون لروسيا في منطقتي "دونيتسك" و"لوغانسك" شرق أوكرانيا، استفتاءات خاصة بهم من أجل الاستقلال.

وسرعان ما اندلعت النزاعات المُسلحة في المنطقة بين القوات المدعومة من قبل روسيا وقوات الجيش الأوكراني. وعلى الرغم من نفي الجانب الروسي مشاركته العسكرية، إلا أن الحكومة الأوكرانية وحلف الناتو كانا قد أبلغا عن حشد موسكو قواتها ومعداتها العسكرية بالقرب من "دونيتسك"، وعن وجود قصف روسي عبر الحدود مباشرة بعد ضم شبه جزيرة القرم. تحول الصراع بعد ذلك إلى ما يوصف " بالجمود النشط"، مع استمرار القصف والمناوشات العسكرية بصورة منتظمة على طول الخطوط الأمامية التي تفصل بين المناطق الحدودية الشرقية التي تسيطر عليها روسيا وأوكرانيا.

مع بداية فبراير ٢٠١٥م، حاولت كل من فرنسا، وألمانيا، وروسيا، وأوكرانيا تدشين مفاوضات تهدف إلى إنهاء دوامة العنف من خلال عقد "اتفاقيات مينسك". وجاء الاتفاق ليتضمن في إطاره أحكاما لوقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة، والسيطرة الكاملة للحكومة الأوكرانية على كافة أنحاء مناطق الصراع. إلا أن الجهود التي بذلت من أجل التوصل إلى تسوية دبلوماسية وحل مُرضٍ للجميع قد باءت بالفشل إلى حد كبير. وفي أبريل ٢٠١٦م، أعلن حلف الناتو عن نشر أربع كتائب داخل أوروبا الشرقية، وتناوب القوات عبر إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وبولندا من أجل ردع أي عدوان روسي محتمل في المستقبل على

أماكن أخرى من القارة، وخاصة في منطقة دول البلطيق. وفي سبتمبر ٢٠١٧م، قامت الولايات المتحدة بنشر لواءين من دبابات الجيش الأمريكي في بولندا لتدعيم وجود الناتو في المنطقة.

في مارس ٢٠١٨م، وافقت واشنطن على بيع أسلحة مضادة للدبابات إلى أوكرانيا، وهي أول عملية بيع لأسلحة فتاكة منذ بدء الصراع. وفي أكتوبر ٢٠١٨م، انضمت أوكرانيا إلى الولايات المتحدة وسبع دول أخرى في الناتو للمشاركة في سلسلة من التدريبات الجوية واسعة النطاق في غرب أوكرانيا. وقد جاءت التدريبات في أعقاب إجراء روسيا مناوراتها العسكرية السنوية في سبتمبر ٢٠١٨م، وهي الأكبر منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

وخلال الأيام والأسابيع التي سبقت غزو فبراير ٢٠٢٢م، اتخذت إدارة بايدن قرارا غير تقليدي بشأن تقليص القيود المفروضة على تبادل المعلومات والسماح بنشر المعلومات الاستخبارية على نطاق أوسع، سواء مع الحلفاء -بما في ذلك أوكرانيا -أو علنا. وذلك بهدف تعزيز دفاعات الحلفاء ومنع روسيا من اتخاذ إجراءات عدوانية. وفي نوفمبر من عام ٢٠٢١م، أظهرت صور تم التقاطها بواسطة الأقمار الصناعية، ومنشورات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى المعلومات الاستخباراتية، أن دروعًا وصواريخ وغيرها من الأسلحة الثقيلة الأخرى تتحرك نحو أوكرانيا دون تفسير رسمي من الكرملين.

وفي منتصف ديسمبر ٢٠٢١م، دعت وزارة الخارجية الروسية الولايات المتحدة وحلف الناتو إلى وقف نشَاطهما العسكري في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، والالتزام بعدم قيام حلف الناتو بمزيد من التوسع تجاه روسيا ومنع أوكرانيا من الانضمام إلى الحلف في المستقبل. قوبلت هذه المطالب برفض من جانب الولايات المتحدة وغيرها من حلفاء الناتو بل وهددت، في المقابل، بفرض عقوبات اقتصادية صارمة إذا اتخذت روسيا إجراءات عدوانية ضد أوكرانيا. وقبل الغزو الروسي لأوكرانيا، ظل القادة الأمريكيون والأوكرانيون على خلاف بشأن احتمالية وجود تهديد روسي مسلح وماهية هذا التهديد، مع تقليل المسؤولين الأوكرانيين من احتمالية حدوث توغل روسي وتم اتخاذ قرار بتأخير تعبئة القوات الأوكرانية وقوات الاحتياط. في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، وأثناء محاولة مجلس الأمن الدولي الأخيرة ثني روسيا عن مهاجمة أوكرانيا، أعلن بوتين بداية غزو بري، وبحري، وجوي واسع النطاق لأوكرانيا، يستهدف الأصول العسكرية الأوكرانية والمدن في كافة أنحاء البلاد. وزعم الرئيس الروسي أن الهدف من العملية العسكرية هو تجريد أوكرانيا من السلاح، وتطهيرها من النازية، وإنهاء الإبادة الجماعية المزعومة للروس داخل الأراضي الأوكرانية. من جانبه، اعتبر الرئيس الأمريكي جون بايدن بأن الهجوم "غير مبرر" وأصدر قرارا بفرض عقوبات صارمة استهدفت كبار المسؤولين بالكرملين، بما في ذلك الرئيس بوتين، ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف،

دعم بايدن للحرب الإسرائيلية على غزة يصب في صالح روسيا وبدأ العديد من القادة يستشعرون نفاقًا وازدواجية في الإدانات الأمريكية

وقطاع البنوك الروسية، وصناعة النفط والغاز، وذلك بالتنسيق مع الحلفاء الأوروبيين. في ٢ مارس، صوتت ١٤١ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة على إدانة الغزو الروسي في جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وطالبت روسيا بالانسحاب الفوري من أوكرانيا.

الولايات المتحدة

منذ بداية الحرب في فبراير ٢٠٢٢م، زعمت الولايات المتحدة تقديم دعم ثابت لأوكرانيا بمشاركة الحلفاء الأوروبيين والشركاء حول العالم. فيما أوضح كبار المسؤولون الأمريكيون مرارا أنهم "لم ينسوا العدوان الروسي" السابق على شرق أوكرانيا و "احتلالها غير المشروع " لشبه جزيرة القرم في ٢٠١٤م. وعلى مستوى كافة البيانات الرسمية، أعادت واشنطن التأكيد على دعمها الراسخ للسيادة الأوكرانية وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دوليا، التي تمتد إلى حدودها المائية. وتنظر واشنطن إلى كييف باعتبارها شريكا استراتيجيا إقليميا رئيسيا، بَذل جهودا مضنية في سبيل تحديث جيشه وزيادة إمكانية التشغيل البيني مع حلف الناتو. وبناء على ذلك، يظل من أولويات المساعدة الأمنية العاجلة تزويد أوكرانيا بكافة المعدات التي تحتاجها للدفاع عن نفسها.

وبحلول أوائل ٢٠٢٤م، بلغ إجمالي قيمة المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى أوكرانيا منذ بداية الحرب في فبراير ٢٠٢٢م، نحو ٤٤,٢ مليار دولار أمريكي، وما يزيد عن ٤٧ مليار دولار في شكل مساعدات عسكرية منذ الغزو الروسي الأولى لأوكرانيا في ٢٠١٤م. علاوة على ذلك، قدمت واشنطن مساعدات بأكثر من ٤٢ مليون دولار في شكل تدريبات وخدمات استشارية، ومعدات عسكرية لمساندة حكومة أوكرانيا في مواصلة تطوير القدرات التكتيكية، والتشغيلية، والمؤسسية لقوات العمليات الخاصة، والحرس الوطني، والقوات التقليدية، وضباط الصف، والرعاية الطبية القتالية منذ عام ٢٠١٤م، بالإضافة إلى ذلك، تُشارك أوكرانيا ضمن مناورات عسكرية-سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف -مع حلفاء واشنطن، والاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي.

من ناحية أخرى، عادة ما يتذرع أنصار دعم أوكرانيا بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة أو التزاماتها الأخلاقية. وبدأوا خلال الآونة الأخيرة عقد حسابات وصياغة مبررات أكثر دقة: مفادها أن الدعم الأمريكي لأوكرانيا يعود بالنفع على الاقتصاد الأمريكي. فعلى مدار العامين الماضيين منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، شهدت صناعة الدفاع الأمريكية طفرة في معدل الطلبيات على الأسلحة والذخائر. جاء معظمها من قبل الحلفاء الأوروبيين الذين يحاولون بناء قدراتهم العسكرية وكذلك من جانب البنتاغون، الذي يقوم بشراء معدات جديدة من الشركات المُصنعة لتعزيز القدرات الدفاعية وتجديد المخزون العسكري الذي تم استنزافه خلال عمليات التسليم إلى أوكرانيا. في السياق ذاته، سجل الناتج الصناعي في قطاع الصناعات الدفاعية والفضاء الأمريكي نموًا بنسبة ١٧,٥ ٪ منذ بدء روسيا غزوها الكامل لأوكرانيا قبل أكثر من عامين. ويقول مسؤولو إدارة بايدن إن نحو ٦٤٪، من أصل ٦٠,٧ مليار دولار مُخصصة لدعم أوكرانيا بموجب مشروع القانون الدفاعي الإضافي البالغ قيمته ٩٥ مليار دولار، سيَتدفق مرة أخرى إلى القاعدة الصناعية الدفاعية الأمريكية.

بالمثل، فإن انقطاع إمدادات الغاز الروسية أدى إلى طفرة في أسعار الطاقة ونسب التضخم بدول أوروبا، واكب ذلك تنامي معدل الطلب الأوروبي على الغاز الأمريكي المسال. وفي ضوء هذا، أصبحت الولايات المتحدة أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال عالميا خلال عام ٢٠٢٣م، ومن المتوقع أن يتضاعف حجم صادراتها من الغاز بحلول ٢٠٣٠م، بموجب المشروعات التي تمت الموافقة عليها بالفعل. فضلا عن، أن ثلثي قيمة الصادرات سوف تذهب لأوروبا. كذلك جاري العمل حاليا على إنشاء ٥ مشروعات جديدة في قطاع الغاز الطبيعي الأمريكي، بإجمالي قيمة استثمارات يبلغ نحو ١٠٠ مليار دولار. ولم يتم بدء العمل فعليا على تنفيذ غالبية المشروعات إلا بعد أن بدأت الحرب الأوكرانية، حيث أثبت انقطاع إمدادات الغاز في أوروبا أهمية الغاز الطبيعي المسال للداعمين المحتملين وساعد في دفع المشروعات المخطط لها إلى الأمام. ويستفيد الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير من هذه الاستثمارات الضخمة. فيما يشير مسؤولو إدارة بايدن إلى إن التمويل المُخصص لأوكرانيا يهدف إلى إعادة بناء القاعدة الصناعية الدفاعية الأمريكية، وإطلاق وتوسيع خطوط إنتاج الأسلحة والذخيرة ودعم الوظائف في ٤٠ ولاية.

نجحت روسيا في توطيد علاقاتها مع شركائها الصين وكوريا الشمالية وإيران وقدمت الدول الثلاث الدعم والمساندة إلى موسكو

روسيا

لقد كان للحرب الأوكرانية تأثير ملموس عبر مختلف قطاعات الحياة الروسية، وأبرزها الجيش والاقتصاد، مُحدثة تغيرات جذرية داخل هذين القطاعين. وربما كان للحرب تأثير أقل وضوحا، ولكن ليس أقل أهمية، عبر المجتمع الروسي. فبينما يعتقد غالبية المواطنين الروس أن حياتهم سوف تستمر كما كانت قبل الحرب وأن النزاع القائم لن يكون له تأثير يذكر على نمط حياتهم اليومية، يبدو الواقع على الأرض أكثر تفصيلاً ودقة عن ذلك.

على الصعيد العسكري، جاءت تكلفة الحرب أشد وطأة على الجيش الروسي، حيث تُشير التقديرات إلى أنه بحلول نهاية ٢٠٢٣م، سوف يتراوح عدد الجنود الروس الذين لقوا حتفهم في الحرب ما بين ٦٦ و١٢٠ ألفًا. وإذا ما تمت إضافة ذلك إلى عدد الجرحى والمصابين، فسوف يصل إجمالي العدد إلى ٣٥٠ ألفًا. فضلًا عن، الخسائر الفادحة في المعدات، بما في ذلك التدهور الشديد الذي وصل إليه الأسطول الروسي في البحر الأسود، وخسارة روسيا نحو ٨٨٠٠ مركبة مدرعة منذ بدء القتال قبل عامين. لكن على الرغم من هول هذه البيانات، يعتقد الخبراء أن روسيا لديها ما يكفي من الموارد لمواصلة الحرب بنفس القدر من الزخم والشدة خلال العامين أو الثلاثة أعوام القادمة، إن لم يكن لفترة أطول. وبشكل عام، فقد تلقت روسيا درسًا قاسيًا من هجومها الأولي الذي باء بالفشل وانهيار قواتها اللاحق في مواجهة الهجمات المضادة الأوكرانية. واستطاعت القيادة الروسية فيما بعد الصمود أمام الهجوم الأوكراني المضاد في صيف ٢٠٢٣م، بفضل استعداداتها الدفاعية إلى حد كبير. كما قام الروس ببناء سلسلة من الخطوط الدفاعية الهائلة عبر جنوب أوكرانيا، والتي تضم حقول ألغام عميقة وخنادق واسعة النطاق مُجهزة بمركبات جوية بدون طيار. وبالحديث عن الهجوم الأوكراني المضاد في خريف عام ٢٠٢٣م، فيبدو أن روسيا قد طورت تكتيكات مُشاة تسمح لها بالسيطرة على الأراضي بشكل تدريجي.

على الصعيد الاقتصادي، فاجأ الاقتصاد الروسي العديد من المحللين بأدائه القوي حتى الآن منذ بدء الحرب. كما استطاع تحقيق نمو أسرع من الاقتصاد العالمي خلال العام الماضي، متفوقا على بعض الاقتصادات الأوروبية الرائدة. في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا في ٢٠٢٣م، بمعدل يتراوح ما بين ٣,٠ ٪ إلى ٣,٥ ٪، أي أعلى من تقديرات الخبراء الدوليين. مع ذلك، تعود أسباب هذا النمو إلى بعض الاتجاهات التي قد تُهدد صحة الاقتصاد الروسي على المدى الطويل. أبرزها الطفرة المحققة في الإنفاق العسكري أثناء الحرب. في الواقع، يزعم البعض أن روسيا حولت اقتصادها بالكامل إلى الإنتاج الحربي. ويحذر بعض الخبراء من أن الاقتصاد الروسي يخاطر بفرط النشاط، بينما يعتقد آخرون أن روسيا لن تتمكن من الحفاظ على استدامة هذا النمو وسوف تبدأ في منحنى التباطؤ. تكمن أسباب هذه التقييمات في أن التحول إلى الإنتاج الدفاعي كانت سمته الأبرز تنامي الدور الذي تلعبه الحكومة في منظومة الاقتصاد. وبالتالي فمن شأن ذلك، مقترنًا بالهجرة الجماعية للشباب الروس العاملين في مجالات تكنولوجيا المعلومات، أن يتسبب في خنق الإبداع والتحديث الاقتصادي. وإلى جانب الافتقار إلى القدرة على الوصول إلى واردات التكنولوجيا الفائقة الحديثة، فإن الاقتصاد الروسي قد يتراجع عن التحديث، أو يصبح أكثر تخلفًا - وهو تطور يهدد أي آفاق للنمو على المدى البعيد.

كذلك بدأ الأثر الاقتصادي السلبي للحرب يتسلل إلى حياة المواطن الروسي العادي. وبشكل عام، أصبح هناك شعور بالإنهاك والإرهاق جراء هذه الحرب، وبدأت المشاعر المُناهضة لها تتفجر تحت السطح. على جانب آخر، ساهمت الحرب في تسريع جهود بوتين لإحكام قبضته على دوائر السلطة، حيث يعمل الكرملين على بسط سيطرة الدولة على كافة أشكال التعبير. وينعكس ذلك في النفوذ المتزايد الذي بات تتمتع به قوات الأمن داخل الدوائر الحاكمة في روسيا.

الجنوب العالمي

عندما شنت روسيا عدوانها على أوكرانيا في ٢٤ من فبراير ٢٠٢٢م، قامت إدارة بايدن بتنشيط هجوم دبلوماسي ضد روسيا، الذي لم يقل حينها أهمية عن تدَافُعها من أجل شحن الأسلحة إلى الجيش الأوكراني. فمن خلال اعتماد سلاح العقوبات الاقتصادية والدعوة إلى استنفار دولي من أجل الدفاع وحماية النظام العالمي، فقد سعت الولايات المتحدة إلى مُعاقبة روسيا بالأوجاع الاقتصادية والعزل الدبلوماسي. الهدف كان رؤية الشركات والدول تقطع علاقاتها مع موسكو، ولكن بعد

لـم تنضـم تركيـا عضـو الناتـو إلى منظومـة العقوبـات الأمريكيـة وواصلـت توسـيع علاقاتهـا التجاريـة والاقتصاديـة مـع موسـكو

مـرور عـامين، لم يعـد نظام بوتين معـزولًا بالقدر الـذي كان يأمله المسـؤولون الأمريكيـون. فإن قـوة روسـيا المتأصلـة، والمتجذرة في إمداداتهـا الهائلـة من النفط والغاز الطبيعي، كانت سـببًا في تعزيز قدراتهـا المالية والسياسـية على الصمـود أمام المعارضـة الغربية. كذلـك، أصبـح نفـوذ بـوتين داخـل أجـزاء مـن آسـيا، وإفريقيـا، وأمريـكا الجنوبيـة راسـخًا كمـا كان دائمًا أو حتى أكثـر قوة. فيما تبـدو قبضتـه الداخليـة بنفس القـدر من القـوة كما كانـت دائمًا.

علـى الجانـب الآخـر، يزعـم مسـؤولو إدارة بايدن أن روسـيا تعاني من فشـل اسـتراتيجي كبيـر. في حين جادل وزيـر الخارجية الأمريكـي أنتونـي بلينكـن بأن روسـيا أصبحـت اليوم أكثـر عزلة دوليًـا مقارنـة بـأي وقت مضـى، وأن الحرب تسـببت في انحسـار نفـوذ موسـكو العالمـي. مـع ذلـك وبعيـدًا عـن الفلـك الأمريكـي والأوروبـي، فـإن الدلائـل تُشـير إلـى مـا هـو خلاف ذلـك. حيث تحـرص كل مـن الـصين، والهنـد، والبرازيـل علـى شـراء النفـط الروسـي بكميات قياسـية، مُسـتفيدة من الخصومـات الهائلة على الأسـعار التـي يعرضهـا بـوتين للـدول الراغبـة في أن تحـل محل عملائـه الأوروبـيين. وقـد اقتـرن نمـو العلاقـات الاقتصاديـة، بانتعـاش في الروابـط الدبلوماسـية بمـا في ذلـك مـع بعـض مـن أقـرب شـركاء الولايـات المتحـدة. فقد قـام الرئيس بـوتين بزيارة إلـى الـصين خلال شـهر أكتوبـر ٢٠٢٣م، في حين اسـتضاف وزير الخارجية الهندي في موسـكو أواخر ديسـمبر ٢٠٢٣م. ومن جانبه، حمـل الرئيـس البرازيلـي لـولا داء سـيلفا أوكرانيـا وروسـيا معـا مسـؤولية الحـرب الدائـرة، في حين ارتفعـت مبيعـات البرازيل من إمدادات الطاقة والأسـمدة الروسـية مما سـاهم في تدفق مليارات الـدولارات إلـى الاقتصـاد الروسـي. بالمثـل، يـزداد نفوذ روسـيا اتسـاعا داخـل إفريقيـا. وخلال عـام ٢٠٢٣م، قام وزيـر الخارجية الروسـية بزيـارة إلـى أكثر مـن ١٢ دولـة إفريقية مـن بينها جنوب إفريقيـا، والسـودان، وكينيا. وعلـى صعيد الأمم المتحـدة، لم تجد القـرارات التـي تتزعمها الولايـات المتحدة لإدانة الحرب الروسـية دعمـا يذكر من جانـب الدول التي لا تربطها تحالفات وثيقة سـواء مـع الجانب الأمريكـي أو الروسـي، معربة عن رفضهـا الاضطرار إلـى الانحيـاز إلـى أحـد طـرفي النـزاع. علـى صعيـد آخـر، فإن دعـم بايـدن للحرب الإسـرائيلية علـى قطاع غزة يصـب في صالح الموقـف الروسـي. حيث بـدأ العديد من القـادة يستشـعرون نفاقًا وازدواجيـة في الإدانـات الأمريكية للهجمات الروسـية على أهداف مدنيـة والبنيـة التحتية في أوكرانيا، بينما تقوم واشـنطن في الوقت ذاتـه بتزويد الجيش الإسـرائيلي بالـسلاح الذي يسـتخدم في قتل عشـرات الآلاف مـن الفلسـطينيين، جُلَهُـم من الأطفال والنسـاء.

بعيـد عن ذلـك، فقد نجحـت روسـيا في توطيـد علاقاتها مع شـركائها الأقرب-الـصين، وكوريا الشـمالية، وإيـران حيث قدمت الـدول الثلاث مختلف أشـكال الدعم والمسـاندة إلى روسـيا. فقد قامت كوريا الشـمالية بإرسـال صواريخ باليسـتية ليتم استخدامها في أوكرانيـا. ومـن جانبهـا، تواصل إيران شـحن الطائـرات بدون طيـار، فيمـا تسـمح الصين، رغـم امتناعهـا عن تصدير الأسـلحة إلـى روسـيا، بوصـول المعـدات التي يمكـن للمدنيين والعسـكريين اسـتخدامها إلـى أيـدي موسـكو. وحافظـت الصين علـى تجارتها مع روسـيا وسـد الفجـوات التـي خلفتهـا الشـركات الغربية، مما يضمـن توريـد كافة السـلع بدءا من السـلع المنزلية إلـى الخدمات الماليـة. وبالمثـل، لـم تنضـم تركيـا، العضـو في حلـف الناتـو، إلى منظومـة العقوبـات الأمريكية وواصلت توسـيع علاقاتهـا التجارية والاقتصاديـة مع موسـكو.

لقـد تحولـت الحـرب في أوكرانيا إلى حرب اسـتنزاف وسـط محاولـة الولايـات المتحـدة وحلفائهـا الأوروبيين إضعـاف الجيش والاقتصـاد الروسـي، علـى أمـل أن يقـود الشـعور بالإرهـاق والاسـتنزاف مـن الحـرب الداخلية إلـى تغيير النظام في موسـكو تلقائيًـا. حتـى الآن، لـم يحـدث هـذا، بل يبـدو أن الرئيـس بوتين لايـزال ممسـكًا جيـدًا بزمـام الأمـور دون وجود مؤشـر على تحد خطيـر يواجـه الحكومة الروسـية. مـن ناحية أخرى، تسـهم حالة الترقـب لنتائـج الانتخابـات الأمريكية المقـررة في نوفمبر المقبل في إضفـاء مزيـد مـن الضبابية على المشـهد. فقد دعـا بعض أعضاء الحـزب الجمهـوري إلـى وقـف المسـاعدات العسـكرية الأمريكية لأوكرانيـا. وبعد أكثر مـن عامين من الغزو الروسـي لأوكرانيا، فإن اليـقين الوحيـد أصبـح عدم وجـود فائز بهـذه الحـرب، وأن كافة الأطـراف المعنية (أوكرانيا وروسـيا والولايـات المتحـدة وحلفائها الأوروبـيين) لـم تتمكـن من تحقيـق أهدافهـا. أما عن سـائر دول العالـم، أي الجنـوب العالمـي، فقد اختـارت بالفعل عـدم الانحياز إلـى أي مـن أطـراف النـزاع. لذلـك، وعليـه فـإن الوقـت كفيـل بتحديـد مـا إذا كان ثمـة تغيير سـيطَرأ فيمـا بعد.

* أستاذ بمركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية ـ جامعة الدفاع الوطني ـ واشنطن العاصمة

مستقبل الحرب الأوكرانية: اختلالات النظام الدولي ونُذر حربٍ باردةٍ جديدة

رغبة عربية لفهم ما يمليه مستقبل العلاقات مع الدول الكبرى وتحولات وتحالفات النظام الدولي

استحوذ الصراع الروسي – الأوكراني، الذي تصاعد لأول مرة، بعد "الثورة البرتقالية"، في عام ٢٠٠٤م، وصعود الزعماء المؤيدين للغرب إلى حد كبير في كييف، على اهتمام المجتمع الدولي. وكانت أوكرانيا تتفاوض على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٨م. وبعد عامين، ومع وصول هذه المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي إلى مرحلة حرجة، عرضت الحكومة الأوكرانية خيارًا صعبًا بين إقامة علاقات أوثق مع الغرب، أو الانضمام إلى اتحاد جمركي بقيادة روسيا. ولسنوات عديدة، أبدى الروس اهتمامًا متزايدًا بالدولة المجاورة لهم، على أمل تحويل أوكرانيا عن سياستها الخارجية المائلة نحو الغرب وجعلها تتجه نحو روسيا، والانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي.

د. الصادق الفقيه

وقد بدأت هواجس روسيا تتزايد عندما رفضت أوكرانيا في البداية اتفاق الاتحاد الأوروبي في نوفمبر ٢٠١٣م، لصالح الاتحاد الجمركي مع روسيا، نشأ عن ذلك أزمة اقتصادية وسياسية خطيرة. أدى هذا في النهاية إلى الإطاحة بالرئيس الموالي لروسيا يانوكوفيتش، وضم روسيا لشبه جزيرة القرم، في عام ٢٠١٤م، والحرب في شرق أوكرانيا، وقطع جميع العلاقات الاقتصادية بين كييف والمناطق الانفصالية وشبه جزيرة القرم من ناحية، وموسكو من ناحية أخرى. وفي عام ٢٠١٨م، أصرت أوكرانيا وحلفاؤها الغربيون على أن البلاد سوف تحقق تطلعاتها الأوروبية وتنضم إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وأن شبه جزيرة القرم ودونباس مناطق محتلة. وفي الوقت نفسه، فإن روسيا عازمة على إبقاء أوكرانيا خارج هذه المؤسسات، وتشكيل مجال نفوذ لها في أوروبا الشرقية؛ ليتمدد من بعد إلى مناطق وأقاليم أخرى من العالم، مثلما شهدنا تأثيراته الواضحة في "اصطفافات" الدول العربية.

تأكيد الهوية:

إن تحليل تأثير كل هذا على الأطراف المختلفة، والمجموع الإجمالي لهذه العواقب على الأمن الإقليمي في أوروبا، وتداعياته على النظام العالمي، يقدم مجموعة هائلة من الأسئلة، التي لم تتم الإجابة عليها بعد. وعلى العكس مما توقعه الغرب، أثبت الصراع نجاحه الكبير بالنسبة لروسيا في تعزيز الدعم للنظام الحاكم، وأدى إلى شعور جديد بالهوية الروسية والفخر والوطنية. وفي محاولة لصرف الانتباه عن التدهور الاقتصادي والفساد في البلاد، استخدمت روسيا الحرب لوضع جدول أعمال للنقاش العام، وخلق تجمع حول تأثير العلم. لقد أدت تعبئة الرأي العام والنخبة بشكل فعال إلى خلق دعم جماهيري لبوتين وتعزيز النظام القائم من خلال استغلال الحنين السوفييتي، وشيطنة القومية الأوكرانية والفاشية، ووصم أي أصوات معارضة بأنها غير وطنية، أو عملاء للغرب. وقد سلط فشل تكتيكات حل الصراع، التي تستخدمها أوكرانيا مرة أخرى الضوء على الحاجة إلى استراتيجية وطنية متماسكة في التعامل مع الحركات الانفصالية. وعلى الرغم من إعلانها أن إعادة دمج شرق أوكرانيا هي الأولوية القصوى للبلاد، إلا أن الحكومة تواصل ملاحقة الحل العسكري ولم تفعل إلا أقل القليل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. وفي مؤشر على وجود مشاكل نظامية في الحكم في أوكرانيا والافتقار إلى إرادة سياسية موحدة، أدى الفشل في تنفيذ خطة تنفيذ اتفاقيات مينسك ووضع قانونها الخاص بشأن الوضع الخاص للمنطقة إلى تقويض خطير لجهود الحكومة، وفقدان المصداقية في المجتمع الدولي وخيبة الأمل بين السكان في دو نباس.

لقد وصلت هذه الرغبات إلى ذروتها خلال الثورة الأوكرانية عندما أثارت التحولات السياسية للرئيس يانوكوفيتش اضطرابات مدنية أدت في النهاية إلى إطاحته من منصبه. وخلقت هذه الثورة انقسامًا كبيرًا في المجتمع الأوكراني بين فصيل واضح المعالم مؤيد لأوروبا وفصيل مؤيد لروسيا. فقد رأى العديد من الأوكرانيين في ذلك إنكارًا لهويتهم الأوروبية ونزلوا إلى الشوارع احتجاجًا. وأدت المحاولات الحكومية اللاحقة لقمع هذه المعارضة إلى أعمال عنف وسقوط العديد من القتلى، وانتهت في النهاية بفرار الرئيس يانوكوفيتش من أوكرانيا. وسرعان ما تم ملء فراغ السلطة الناتج عن ذلك من قبل الأحزاب الموالية للغرب والرئيس الجديد بيترو بوروشينكو، الذي رأت فيه موسكو تهديدًا مباشرًا لمصالحها، فضمت روسيا شبه جزيرة القرم، التي ظلت حتى ذلك الحين منطقة تتمتع بالحكم الذاتي داخل أوكرانيا. وبالتالي، بدأت الحرب، التي تطلبت اهتماماً عالميًا، خاصة فيما عُرِفَ بعد ذلك بـ"حرب أوكرانيا"، التي بدأت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، والتي غيرت بشكل جذري الطريقة، التي تنظر بها أوروبا إلى أمنها، بعد انتهاك سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

تطورات سلبية:

يُخطئُ من يظن أن الحرب في أوكرانيا قد هدأت، بل شهدت اشتدادًا بشكل كبير خلال الأشهر القليلة الماضية، مع زيادة كبيرة في وتيرة الطلعات الجوية، التي يقوم بها سلاح الجو في القوات الروسية. ويعتقد بعض المراقبين أنه بعد اكتساب درجة من المبادرة على الأرض والاستيلاء على مدينة أفدييفكا ذات الأهمية الاستراتيجية في منطقة دونيتسك الشرقية؛ على سبيل المثال، يريد مخططو الحرب في الكرملين الاستفادة من هذا من خلال الحفاظ على هذه الوتيرة. وبناء على ذلك، كثفت روسيا هجومها الجوي والبري على دفاعات أوكرانيا، مع الحفاظ على الهجمات على البنية التحتية للطاقة، التي كانت هدفًا استراتيجيًا رئيسًا منذ بدء الحرب قبل أكثر من عامين. وكانت الضربة الأخيرة هي تدمير محطة تريبيلسكا أكبر مُوَلِّد الطاقة الحرارية، في منطقة كييف الأوكرانية في ١١ أبريل ٢٠٢٤م، التي تُعتبر أكبر مورد للكهرباء إلى مناطق كييف وتشيركاسي وجيتومير، والتي كانت الأخيرة من ثلاث محطات رئيسة تديرها شركة توليد الطاقة "سنترانرجو Centrenergo"، حيث احتلت القوات الروسية واحدة في منطقة دونيتسك في صيف عام ٢٠٢٢م، ودمرت الثانية في هجومها على خاركيف في مارس الماضي. لذلك، لم يكن هناك سوى القليل من الأخبار الجيدة، إن وجدت، لمخططي الحرب في أوكرانيا في الأشهر الأخيرة. ويُشِيرُ الخبير في الاستراتيجية العسكرية من جامعة بورتسموث، كريستوفر موريس، إلى التقدم الروسي الأخير غرب أفدييفكا ونقاط ضغط أخرى على طول الخطوط الأمامية لأوكرانيا كدليل على زيادة الثقة الروسية في

أدت تعبئة الرأي العام لخلق دعم جماهيري لبوتين وتعزيز النظام باستغلال الحنين السوفييتي ووصم أي معارضة بالعمالة للغرب

أن المد ربما يغير طريقه.

لهذا، فإن حلفاء كييف الغربيين يحتاجون إلى الاستجابة لمناشدات الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، وهو يتوسل إليهم لإرسال المزيد من الأسلحة، لأن الوقت ليس في صالحه. فقد نشرت صحيفة واشنطن بوست مؤخرًا قصة توضح بالتفصيل ما أسمته "خطة دونالد ترامب السرية طويلة الأمد لإنهاء الحرب في أوكرانيا"، والتي ستشمل "دفع أوكرانيا للتنازل عن شبه جزيرة القرم ومنطقة دونباس الحدودية لروسيا". رغم أنه ليس هناك ما يُشير إلى زيلينسكي سيعطي أيًا من اقتراحات ترامب فرصة لتبلغ أحد أذنيه. ويبدو أيضًا أنه من غير المحتمل للغاية مما قاله فلاديمير بوتين أن الرئيس الروسي سيرغب في التوقف عند هذا الحد على أية حال. ولكن إذا فاز ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر القادم، فيبدو من غير المرجح أن تتمكن كييف من الاستمرار في الاعتماد على مساعدة الولايات المتحدة. وهذا من شأنه أن يحول التوازن بشكل حاسم لصالح روسيا، التي نجحت في نقل اقتصادها إلى مرحلة الحرب، وتعمل صناعة الأسلحة لديها الآن بقدرة أكبر مما اعتقد العديد من الخبراء أنها كانت قادرة عليه قبل عامين. كما أثبتت موسكو أنها بارعة على تكييف وتحسين مخزونها من أسلحة الحقبة السوفيتية لاستخدامها في ساحة المعركة الحديثة. مثال على هذه البراعة هو الطريقة، التي قام بها الفنيون بتكييف نوع ذخائر "قنابلها الغبية" القديمة، التي تسقطها من طائرة تحلق فوق هدف، وتُعرف باسم "القنابل المنزلقة"، والتي لم تتغير بشكل أساس منذ الحرب العالمية الثانية. وقد زاد استخدام روسيا لهذه القنابل ذات الأجنحة، يبلغ مداها حوالي ٧٠ كيلومترًا، وتُطلق من الجو بنسبة ١٦٠٠٪ على مدى الأشهر الاثني عشرة الماضية، مما أدى إلى تعرض الدفاعات الأوكرانية للقصف المُدَمِّر.

ولهذا، يواصل زيلينسكي التماس الأسلحة من واشنطن والعواصم الأوروبية الأخرى بلا كلل، ولدرجة دفعت وزير الدفاع البريطاني بن والاس، يوم الأربعاء ١٢ يوليو ٢٠٢٣م، للقول إن بلاده ليست "متجر أمازون" للأسلحة، التي تحتاجها أوكرانيا. وإذا كان السياسيون الأمريكيون يماطلون في التوقيع على حزمة مساعدات جو بايدن، الذي هو بحاجة إلى رسالة قوية حقًا مفادها أن أوكرانيا تتطلب أنظمة دفاع جوي أكثر وأفضل، فإن

الخـراب، الذي تسـببه هـذه الأسـلحة الغبية وغيـر المتطورة يجب أن يكـون تنبيهًـا كافيًـا. وتعتقد تاتسـيانا كولاكفيتـش، الباحثة في أوروبـا الشـرقية بجامعـة جنوب فلوريـدا، أنه من غيـر المرجح أن تتخلـى الولايـات المتحـدة عـن أوكرانيا لمصيرهـا، مُشـيرةً إلى أن أحـد الأسـباب هـو التهديـد المتزايـد، الذي سيشـكله هـذا على حلف شـمال الأطلسـي، الذي تتقاسـم دولـه الأعضاء حـدودًا مع روسـيا، وهـي بالفعـل متوترة للغاية بشـأن احتمـال أن يكون بوتين أكثر جرأة، والذي يغمره النجاح العسـكري، ويسـتفيد من الولايات المتحـدة الانعزاليـة للانغمـاس في المزيد من المغامرات العسـكرية. لكـن كولاكيفيتش تُشـيرُ أيضًـا إلى الصعود المطـرد والعنيد للصين كسـبب آخـر لعـدم قـدرة الولايـات المتحـدة علـى تحمـل موقف انعزالـي، بـل تحتاج واشـنطن إلـى أوروبـا للتنافس مـع بكين، لأن خسـارة روسـيا المحتملـة في أوكرانيـا هـي، كمـا قـال الأدميـرال البحـري الأمريكـي صموئيـل جيه بابـارو، في فبرايـر ٢٠٢٤م، هي في وجـود "رادع في غـرب المحيط الهادئ وتطمئن الشـركاء بشـكل مباشـر"، ويعنـي "الأوكـوس" و"الناتـو" كتحالـفين رادعين للطمـوح العسـكري الصيني والروسـي.

النظام العالمي:

يمكـن رؤيـة أهميـة حـرب أوكرانيـا في جوانب عديـدة تتعلق بديناميكيـات وتحـولات النظـام العالمـي؛ مثـل، غمـوض النفـوذ الأمريكـي، وهيـكل القـوة الأوروبيـة الممـزق، والتحـول في أنمـاط الحـرب في الوقت الراهن. لذلك، فإن طبيعـة النفوذ الأمريكي أمر بالـغ الأهميـة في نظام عالمي معاصـر أحادي القطـب، وكان لوقت قريـب يتميـز بالنفوذ السـاحق لقـوة عظمى واحدة، هـي الولايات المتحـدة الأمريكيـة. وظلت هـذه الأحادية صامدة حتـى بعد نهاية الحـرب البـاردة، وهذا بسـبب عدم وجـود منافس نظيـر للولايات المتحدة، والتأثير النسـبي لواشـنطن وحلفائها في المنظمات الدولية الرئيسـة؛ كالأمم المتحدة وحلف شـمال الأطلسـي. لقـد تغير هذا مـع الضم غير القانوني لشـبه جزيـرة القرم والتدخل الروسـي في أوكرانيـا. ويرجع ذلك إلى الإفراط في التوسـع مـن جانب الولايات المتحـدة، والـذي غالبًا ما يتجـاوز قدراتها. ومـن الأمثلة على ذلك انشـغال الولايات المتحدة بالشـرق الأوسـط، فضلاً عن التعاملات الملحـة المتزامنة مع روسـيا والصين.

إن تصاعد الصراع في أوكرانيا، ومزيد من الأعمال العسـكرية، قـد يتطـور، في هـذه الحالة، إلـى تبادل عنيـف للتطهيـر العرقي، وسـتكون دول الاتحاد السـوفييتي السـابق مثل أوكرانيـا ومولدوفا هـي الأكثر تضرراً. وقد ذكرت روسـيا في مناسـبات أن من واجبها حمايـة المنتمين إلـى العرق الروسـي في الخارج، ونفـذت مناورات عسـكرية في منطقـة ترانسدنيسـتر في مولدوفا، في عـام ٢٠١٤م.

وإذا قـررت دعـم الحـركات الانفصالية في بلـدان أخـرى علنًا، أو دعاهـا العديـد مـن الانفصاليـين إلـى الحصـول علـى الدعـم، ومـن غيـر المرجـح أن يكـون لـدى الغـرب الإرادة لمحاولـة إيقافه، فسـوف يكـون لزامـاً على هـذه البلدان أن تسـلح نفسـها لخوض صـراع طويـل ضد التدخل الروسـي الأكثر علانية الآن. وفي أسـوأ الحالات، قـد يـؤدي هـذا إلى حـرب صريحة بين روسـيا وتحالف مـن الدول السـوفييتية السـابقة والـدول التابعة لهـا، رغم أن هذا لا يـزال مسـتبعدًا للغاية. وهذا من شـأنه أن يـؤدي إلى اضطراب كبيـر في النظـام الأوروبي الحالي في مرحلة مـا بعد الحرب الباردة والعـودة إلـى قارة أكثر اسـتقطابًا.

الديناميات الجيوسياسية:

ولاستشـراف التحـولات في التحالفـات، فمـن الأهمية بمكان أن ننظـر الآن إلـى غـزو روسـيا لشـبه جزيـرة القـرم وضمها، في عـام ٢٠١٤م، لفهـم الوضـع الحالـي، وكيـف يمكـن أن يتطـور في المسـتقبل. وقـد يزعـم الواقعيون أن هـذه الخطوة كانـت عقلانية نظـراً لقـوة روسـيا المتصـورة وحالـة النظـام الدولي. فقد شـهد الوضـع الحالـي في هذا الوقـت أن أوكرانيا تحاول إنشـاء علاقات أوثـق مـع الاتحاد الأوروبـي، وهو ما يعنـي أيضًا احتمـال انضمام دولـة موالية للغرب إلى حلف شـمال الأطلسـي. وهذا السـيناريو يعتبـر كابوسًـا بالنسـبة لروسـيا، باعتبارهـا قـوة أوروبيـة رائدة، نظـراً للمخـاوف التاريخيـة مـن الغـزو من الغـرب. ومـن منظور النظريـة الواقعيـة، ستشـعر روسـيا أن العمل المباشـر والسـيطرة سـيكونان السـبيل الوحيد لضمان عدم انضمـام أوكرانيا إلى هذه المنظمـات أبـدًا، وهذا هـو الحال بحكـم الأمر الواقع حيـث يعتبر العديد من السياسـيين الأوكرانيين هذه النيـة للانضمام باعتبارها السـبب وراء الصـراع الحالـي، واحتلال موسـكو لشـرق أوكرانيا. لذلـك، يمكـن اعتبـار هـذه القـراءة، مـن خلال تطـور الحـرب الحاليـة في أوكرانيـا وتداعياتها علـى النظام العالمـي، بمثابة عمل واقعـي حقًا في جوهـره. إن اعتبارات النظـام العالمي والافتراضات السـابقة، التي هزتها الأحداث الأخيرة هي بلا شـك محور اهتمام المنظريـن الواقعـيين. والمتغير الحقيقي وتركيـز ملاحظتنا هو كيف أن عدوانيـة روسـيا وتصـورات القوة لـن تؤثر فقط على مسـتقبل حـرب أوكرانيـا، ولكـن لهـا أيضًـا تداعياتها علـى النظـام العالمي على المـدى الطويل.

لقـد كان التركيـز والتجاهـل الحديـث فيما يتعلـق بالسلامة الإقليميـة والسـيادة الوطنية قضية تشـغل ضميـر الواقعيين، وتعد الآثـار المترتبـة على الإجـراءات، التي اتخذتها روسـيا، والمسـتقبل المحتمـل لأوكرانيـا، قضية حالـة مثيرة للاهتمام بالنظـر إلى حالة النظـام الدولـي الحديـث. التأثير علـى القانون الدولي والسـيادة

الوطنيـة، إذ كان لضـم شـبه جزيـرة القـرم وتقـديم الخدمـة العسـكرية للمتمردين الانفصاليين في شـرق دونباس آثار مباشـرة على السـيادة الأوكرانيـة. وتظل قضية السلامـة الإقليمية وحقوق الانفصال قضية قانونية معقدة لها تفسـيرات مختلفة في سـياقات دوليـة مختلفـة. ويحظـر ميثاق الأمم المتحـدة التهديد باسـتخدام القوة، أو اسـتخدامها للاسـتيلاء على الأراضـي، ويؤكد على حرمة جميـع الـدول القوميـة. وتؤكـد المادة الأولـى مـن وثيقة هلسـنكي النهائيـة أيضًـا علـى السلامـة الإقليميـة للـدول كمبـدأ أسـاس، ويؤكـد نظـام روما الأسـاس للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة على أن العمـل العدوانـي يتم عندما تسـتخدم دولة ما القوة المسـلحة ضد دولـة أخرى في انتهاك لميثاق الأمم المتحـدة. ومع ذلك، هناك أيضًا مواقـف مختلفة يُنظر فيها إلى تقرير المصير للشـعب وإنشـاء دولة جديـدة علـى أنه إجـراء قانوني مشـروع. وخلصـت محكمة العدل الدولية في فتواها بشـأن إعلان اسـتقلال كوسـوفو إلى أن القانون الدولـي لا يتضمـن أي حظر لإعلانات الاسـتقلال وأنهـا لا تنتهك المبـادئ العامة للسلامة الإقليمية. وأكـدت أنه في حين أن إعلانات الاسـتقلال، التـي تأتي نتيجـة انفصال أحادي الجانـب لا يتفق مع إرادة الدولة السـلف قد تكون غيـر قانونية، كحالة أرض الصومال، إلا أنـه لا توجـد التزامـات ملزمـة بـأن التزامـات الدولة السـلف الدسـتورية والقانونيـة الدوليـة فـوق حق شـعب لتقريـر مصيره. علـى هـذا النحـو، في حين أن محكمـة العدل الدولية لـم تعط رأيًا بشـأن مـا إذا كان إعلان اسـتقلال كوسـوفو قانونيًـا أم لا، فقـد خلصـت إلـى أن إعلان كوسـوفو لم ينتهـك المبادئ العامـة للقانون الدولـي لأنـه في ذلك الوقت لم يكـن هناك قرار لمجلـس الأمن، أو أي قانـون دولـي آخـر ينتهك حظر إعلان كوسـوفو.

سيناريوهات محتملة:

بالنظـر إلـى مسـتقبل الحـرب الأوكرانيـة، عـادة مـا تكـون هنـاك عـدة احتمـالات يمكـن أن تتطـور في مسـتقبل الحـرب. وفقًـا لحسـابات بـاول وكوليير وليدتكي حـول الحـروب الأهلية، فـإن المـدى الزمني للحـرب من البدايـة حتى الحل، وفقًـا لـ"منطق النتائـج السـلبية: المدنية" حول مـدة الحرب ونتائجهـا، فإنها غالبًا ما تسـتمر حوالي خمسـة عشـر عامًا، وهناك فرصة بنسـبة ٥٠٪ لتكرارهـا في غضون خمس سـنوات. وعلى الرغـم من تصور وجود عـدة احتمـالات، إلا أن السـؤال الإشـكالي هنا يؤدي إلى اسـتنتاج مفـاده أن حـرب أوكرانيـا تبـدو وكأنهـا حـرب بين أوكرانيـا ضد روسـيا، وكذلـك بين المسـلحين الانفصالـيين ومؤيديهـم الروس في شـرق أوكرانيا. وكان الدافع وراء ذلك في البداية، كما أسـلفنا، هو المناقشـات حول الانضمـام إلى الاتحـاد الأوروبي، والتـي أعقبتها احتجاجـات دموية في كييف. لذلك، فـإن التوقيع على اتفاق لتوثيق العلاقـات بين أوكرانيا وأوروبا في المسـتقبل قد يثير سلسـلة أخرى من الأحداث، التي تشـمل روسـيا، وسـيكون من الواقعي النظر في الاحتمـالات المختلفـة، التـي تنطوي على روسـيا كعامـل رئيس في الحـرب في أوكرانيـا. ومن المحتمل أن يتصاعد صـراع أوكرانيا إلى حـرب أهليـة تقليدية حيث يكـون الانفصاليون قوة وكيلة لروسـيا. وبـدلًا من ذلـك، قد تلجأ موسـكو إلـى تطوير عمليتها العسـكرية الخاصـة إلى حرب شـاملة أكثـر خطورة علـى أوكرانيا.

في عمـوم الأمـر، كان الغـرب يأمـل، ولكنـه لم يكـن راغباً في تحمـل أي مخاطـر، أو تكاليف جسـيمة، في أن تتمكـن أوكرانيا من الهـرب مـن المزيد من الصراع العسـكري من خلال إقناع سـلطات دونبـاس وداعميهـا الـروس بقبـول نسـخة مجمـدة، أو معدلة من اتفاق مينسـك؛ للانتقال إلى شـكل من أشكال التسـوية الفيدرالية، التـي من شـأنها تمكين أوكرانيا من الانضمـام إلى المجتمع الغربي. وأحد الأسـباب الرئيسة وراء عدم استعداد الغرب لتحمل المخاطر، أو التكاليـف هـو اعتقـاده بأنـه لن يتمكـن من تحقيـق كل أهدافه مـن دون هـذه التكاليـف والمخاطر الأعلـى مما كان على اسـتعداد لتحملـه، وأن روسـيا سـتكون منيعة أمـام ضغوط أقل من شـديدة للغايـة، لأن التصـور القـديم القائل بـأن مجاراة التفوق العسـكري الروسـي يتطلـب العـودة إلى الوسـائل العسـكرية، ويخاطر بحرب عامـة لا يريدهـا أحـد. وقـد اقترن هـذا ببعض الإرهـاق وفقدان الاهتمـام بأوكرانيا وروسـيا ومشـاكلهما. ولكن كانت هنـاك أيضاً خلافـات بين القـوى الغربية، وبينهـا وبين أوكرانيا، حول التسـوية المقبولـة مـع روسـيا والمتمردين، وإلى أي مـدى ينبغـي للغرب أن يميـل في مواجهة روسـيا لتعزيـز حلها المفضل للصـراع الأوكراني. وكانـت النتيجـة أن الدعـم الدبلوماسـي الغربي لأوكرانيـا كان في كثيـر مـن الأحيان انتقائيـاً وفاتراً، وأن أوكرانيا لـم تتلق ذلك النوع مـن الدعم، الـذي من شـأنه أن يضمن نجاح الـسلام الخاص بها، وحل مشـكلة دونباس بشـروط تتوافق مع وحدة أوكرانيا وسيادتها، وتحفظ مصالـح المجتمع الغربـي وأعرافه.

دور الدبلوماسية:

تُظهـر هـذه الحـرب في أوكرانيـا المشـاكل المسـتمرة في حـل الصراعـات، وخاصة عندمـا يكون أحد الطرفين أقـوى من الآخر، ويسـعى الطرف الأضعف إلـى الحفاظ على بعـض الوضع الراهن السـابق. وكانت الوسـائل الأكثر شيوعًا المسـتخدمة لحل مثل هذه الصراعـات في أماكـن أخـرى مـن أوروبا مـا بعد الحـرب الباردة هـي مزيج من الدعم الدبلوماسـي والاقتصادي والعسـكري الغربي للجانب الأضعف، وأشـكال مختلفة من الضغـط على كلا الجانبين للتوصل إلى تسـوية عن طريق التفـاوض. وهذا هو ما حدث تقريباً في أوكرانيـا، وإن كان مـع بعـض السـمات الخاصـة والاختلافـات

يُخطئُ من يظن أن حرب أوكرانيا هدأت بل شهدت اشتدادًا بشكل كبير خلال الأشهر الماضية مع زيادة وتيرة الطلعات الجوية

المهمة في التفاصيل. وهناك العديد من الأحداث المحتملة، التي يمكن أن تؤدي إلى نهاية الحرب الأوكرانية، أولها الحل عبر الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات. بدأت حرب أوكرانيا بالقرار المثير للجدل، الذي اتخذه الرئيس السابق يانوكوفيتش برفض اتفاق قريب من الارتباط مع الاتحاد الأوروبي، والذي أدى، كما ذكرنا سابقًا، إلى الإطاحة بالرئيس في نهاية المطاف وأعقب ذلك نفيه الاختياري. أدت الأحداث، التي تلت ذلك إلى تعيين رئيس مؤقت وحكومة مؤقتة، وهو الأمر، الذي رفض السكان ذوو الأصول الروسية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي الاعتراف بهم كقيادة شرعية. أدى ذلك إلى إجراء استفتاء في شبه جزيرة القرم يسأل السكان عما إذا كان ينبغي عليهم الانضمام إلى روسيا، أو أن يصبحوا دولة مستقلة. وكانت النتائج مؤيدة بشدة للانضمام إلى روسيا، وهذا ما أدى إلى التدخل الرسمي وبدء الحرب مع أوكرانيا.

وتعني الدبلوماسية، فيما تعني، التدخلات الدولية وجهود حفظ السلام، إذا تراضت الأطراف المتصارعة على تفاوضٍ يوقف التدمير وقعقعت السلاح في رؤوس شعوبها. لذلك، اتبعت المحاولات الدولية للتدخل في حرب أوكرانيا مسارين واسعين، إذ هدفت المفاوضات الدبلوماسية إلى إقناع الأطراف بتخفيف تطلعاتها والبحث عن حل وسط. في البداية، سعت هذه الجهود إلى منع تصعيد الصراع في شبه جزيرة القرم واحتواء نطاق الصراع، بهدف إدارة الوضع الراهن الجديد في مرحلة ما بعد الميدان. وفي وقت لاحق، مع اشتداد القتال في شرق أوكرانيا، تحول التركيز إلى التوسط لوقف إطلاق النار، والتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وبالتوازي مع هذه الجهود الدبلوماسية، سعت مختلف الجهات الفاعلة الدولية إلى تعزيز السلام من خلال التدخل المباشر في منطقة الصراع. وفي حين أن هذه الجهود تُعتبرُ مكملة جزئياً للمسار الدبلوماسي، وتسعى إلى تهيئة الظروف المواتية للتفاوض، فإنها تمثل أيضاً محاولة لفرض تجميد الصراع، أو تغيير الوضع العسكري لصالح جانب واحد. ورغم أن أوكرانيا وروسيا، باعتبارهما الطرف الأساس في الصراع، تظلان أهم الجهات الفاعلة في تحديد مستقبل أوكرانيا، إلا أن التدخلات الدولية كان لها تأثير كبير على كيفية تطور الصراع واحتمالات حله، مع الأخذ في الحسبان تداعيات حرب أوكرانيا على السياسة العالمية.

نحن وهم:

إن تحليل النجاحات والإخفاقات في حل النزاعات يؤكد أهمية السلام في النظام العالمي، والاستقرار والأمن الإقليميين، واللذين تتعلق بهما مصالح الدول العربية وعلاقاتها الخارجية. ومع اندلاع حرب أوكرانيا وتأثيراتها المدمرة على الأمن العالمي، والاستقطابات الحادة، أصبح من الواضح أن هذا الاستقرار والأمن يُشكلان ضرورة أساسية للحفاظ على منطقة عربية آمنة. وبما أن حرب أوكرانيا كانت ناشئة عن نزاع داخلي، على الرغم من تفاقمه بسبب الحروب بالوكالة بين الغرب وروسيا، فمن الواضح أن استقرار أوكرانيا ذاته لم يكن على رأس الأولويات. إن عجز قوات الأمن الأوكرانية عن احتواء التمرد في مراحله الأولى، وضم شبه جزيرة القرم بالقوة من قبل القوات الروسية، يسلط الضوء على ضعف الأمن الإقليمي، وهو ما يرجع في كثير من الأحيان إلى اختلال توازن القوى بين الدول. إن المنطقة العربية، التي تأثرت بشدة بالمسار المأساوي للأحداث العالمية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك هذه الحرب المستمرة في أوكرانيا، اضطرت إلى تركيز اهتمامها على العالم بأسره. ورغم أن هذا الانشغال بالشؤون الدولية ليس جديدًا، إلا أن هناك اتجاهًا عامًا لدى العرب لفهم الظروف السائدة في العالم، وخاصة تلك الظروف المتعلقة بالعالم العربي. ومع حالة التقلب الحالية في المشهد الدولي، والشعور السائد بأن حقبة "الأحادية القطبية" تقترب من نهايتها، وأن الدول العربية، وغيرها من دول العالم الثالث، على وشك مواجهة مرحلة جديدة في تاريخ العالم، هناك رغبة متزايدة في البحث عن نظرة ثاقبة إلى طبيعة الأشياء القادمة. إن هذا السعي للمعرفة والفهم يمليه الاهتمام بمستقبل العلاقات العربية مع الدول المتقدمة والوعي المتزايد بأن العديد من المشاكل الدولية، التي تؤثر بشكل مباشر على العالم العربي، تنبع من بنية وعمليات وتحولات وتحالفات النظام الدولي.

* سفير سوداني ــ الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي ــ الأردن

تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على مستقبل ميزان القوة العسكرية في العالم

انعدام الثقة يؤدي لتآكل التعاون الدولي ويدفع النظام المتعدد للجمود والخلل الوظيفي

مع دخول حرب روسيا وأوكرانيا عامها الثالث، تتكشَّف تأثيراتها العالمية، حيث أدى الصراع الطاحن إلى قلب الافتراضات السياسية رأسًا على عقب، وضَرْب الاقتصادات، وفتْح الباب أمام إعادة الخريطة الجيوسياسية. أظهرت الحرب أن العالم يشهد مرحلة تحوُّل في التاريخ تشير إلى نهاية الهيمنة السياسية والاقتصادية الغربية في ظل صعود الصين لتكون قوة عظمى بالشراكة مع روسيا. كما يشهد بزوغ تطبيقات لتكنولوجيات حديثة توظف الفضاء والذكاء الاصطناعي والمُسَيَّرات والاتصالات سوف تُحدث تطوراتٍ نوعية في أنظمة التسليح، وهي في بداية طريقها لتكون من أدوات الحرب الأعظم حسماً والأقوى فتكاً.

لواء د. محمد علام سيد

مستقبل الحرب الروسية-الأوكرانية

ربما يشهد عام ٢٠٢٤م تعرض تحالفات أوكرانيا مع الولايات المتحدة وأوروبا لمزيد من زعزعة الاستقرار، مما يضع مستقبل حِزَم المساعدات العسكرية موضع شك. ويعتمد النجاح أو الفشل في جهود أوكرانيا الحربية على حجم ما تتلقاه من الدعم والمُعَدَّات العسكرية. ومما لا شك فيه أن الحرب قد استنزفت الموارد العسكرية الغربية وأن التمويل المستمر لأوكرانيا لن يظل آمنًا على الإطلاق، ويقول خبراء عسكريون إن مسار الحرب الروسية الأوكرانية سيتم تحديده حسب نتائج الانتخابات الرئاسية في أمريكا، أكبر داعم عسكري بالمساعدات إلى أوكرانيا. وإذا لم يكن هناك فائز واضح، فسيكون هناك طريق مسدود، وربما سيكون هناك صراع مجمَّد في المستقبل.

يرتبط التغيير لصالح أوكرانيا برفع القيود المفروضة على الأسلحة التي تُقدَّم لهم لتشمل الصواريخ الأطول مدى، والطائرات الغربية المتقدمة، ومنحهم المزيد من الميزة التكنولوجية. وقالت وزارة الدفاع الأوكرانية إن هدفها الرئيسي في عام ٢٠٢٤م هو تعزيز صناعتها الدفاعية المحلية في مواجهة الإمدادات المستقبلية غير المؤكدة من حلفائها الغربيين. وعلى التوازي تعمل روسيا أيضًا على تعزيز الإنفاق العسكري بشكل كبير، حيث سيتم توجيه ما يقرب من ٣٠٪ من إنفاقها المالي نحو القوات المسلحة. كما قام مُجمَّعها الصناعي العسكري بزيادة إنتاج مختلف أنواع السلاح، استعدادًا لحرب طويلة. ويتوقع خبراء عسكريون أن يستمر القتال العنيف، وأن روسيا ستركز على تعزيز سيطرتها على الأراضي التي استولت عليها بالفعل، وخاصة في شرق أوكرانيا، ومن غير المرجح أن تشن قوات كييف مزيداً من الهجمات المضادة أو أن تُجرى أية مفاوضات لإنهاء الصراع أو الاتفاق على وقف إطلاق النار.

تأثير الحرب على التوازن العسكري الدولي

على الرغم من الخسارة المُطَّردة لمئات المركبات المُدرَّعة وقطع المدفعية، فقد تمكنت روسيا من الحفاظ على استقرار أعداد مخزونها النشط. وفي العام الماضي، يُقدَّر أن روسيا أعادت تنشيط ما لا يقل عن ١١٨٠ إلى ١٢٨٠ دبابة وحوالي ٢٤٧٠ مركبة قتال مدرعة وناقلة جنود مدرعة من التخزين. بل تمكنت من تصنيع دبابات جديدة ومركبات مدرعة أخرى.

تمتلك روسيا ١٠ قواعد احتياطية مركزية للدبابات، وما لا يقل عن ٣٧ قاعدة مختلطة لتخزين المُعَدَّات والأسلحة، وما لا يقل عن ١٢ قاعدة لتخزين المدفعية. ويبدو أن تجديد المُعَدَّات كان يعوِّض ما يُستنزَف في ساحة المعركة وهناك من

العالم يشهد مرحلة تحوُّل في التاريخ نحو نهاية الهيمنة السياسية والاقتصادية الغربية وصعود الصين كقوة عظمى بالشراكة مع روسيا

يرى أن روسيا يمكنها مواصلة هجومها على أوكرانيا بمعدلات الاستنزاف الحالية لمدة عامين أو ثلاثة أعوام أخرى. كما تكبدت أوكرانيا خسائر فادحة، على الرغم من أن عمليات الإمداد الغربية سمحت بالحفاظ على حجم مخزونها على نطاق واسع مع تحسين جودة المُعَدَّات.

اضطرت الحكومات إلى إعادة تقييم الأولويات الأمنية والإنفاق الدفاعي وخطط المُعَدَّات وإلى الاهتمام بتحديث الأنظمة التقليدية مثل المدفعية، وتبنِّي تقنيات أحدث مثل الأنظمة غير المأهولة والأسلحة عالية السرعة. وقد دفعت الحرب الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي إلى زيادة الإنفاق الدفاعي إلى نحو ٥٠٪ من الإجمالي العالمي، مع إضافة فنلندا إلى القوة القتالية. وبإضافة ميزانيات الدفاع في الصين وروسيا والهند يصل المجموع الإجمالي إلى أكثر من ٧٠٪ من الإنفاق العسكري العالمي.

كما تسببت وتيرة إنفاق الذخيرة في هذه الحرب في اعتقاد الغرب بأن القدرات الإنتاجية قد تهاوت، وسعت الدول جاهدة لتصحيح أوجه القصور الناجمة عن سنوات من نقص الاستثمار. كما تركت الحرب في أوروبا بصماتها بطرق أخرى أيضاً، فقد أدى استخدام أوكرانيا لمركبات بحرية غير مأهولة (Unmanned Marine Vehicles, UMVs) لاستهداف الأسطول الروسي في البحر الأسود إلى تحفيز الآخرين للاهتمام بملاحقة مثل هذه المُعَدَّات. وبينما كانت المركبات الجوية غير المأهولة (Unmanned Air Vehicles, UAVs) عنصرًا أساسيًا في القوات المسلحة الحديثة لبعض الوقت، فقد أظهرت الصراعات الأخيرة جدوى كثير من أنظمة أخرى، مثل ذخائر الهجوم المباشر، والمروحيات الرباعية، والمنصات التقليدية ذات الارتفاعات العالية والمتوسطة (High/Medium Altitude Platforms, HAPs/MAPs). وقد أدى الطلب على تلك الأنظمة إلى مَوجة من صفقات التصدير، كالمُسَيَّرات التي وفَّرتها تركيا وإيران لمختلف الجهات.

وتعمل الصين على تحديث قواتها الاستراتيجية، فهي تواصل العمل على صاروخ باليستي متوسط المدى مزوَّد بمركبة انزلاقية تفوق سرعتها سرعة الصوت، بهدف التغلب على الدفاعات الصاروخية. وتكثف جهودها لتحويل جيش التحرير الشعبي إلى قوة لا يستهان بها، وتواصل التدريبات والتجارب البحرية في وجود حاملة الطائرات الثالثة والأكثر قدرة في البلاد. وتوالي

بزوغ تطبيقات تكنولوجيات حديثة توظف الفضاء والذكاء الاصطناعي والمُسَيَّرات في أنظمة التسليح وأدوات الحرب الأقوى فتكًا

التطوير في مجالات مثل الفضاء السيبراني والذكاء الاصطناعي والقدرات الصناعية الدفاعية باعتبارها عوامل نوعية بالغة الأهمية في تَشَكُّل الصراع.

حلف شمال الأطلسي والتمدد نحو الشرق

كان أحد مطالب روسيا المستمرة هو أن تتوقف منظمة حلف شمال الأطلسي عن التوسع نحو الشرق، وأن تتعهد بعدم ضم كييف إلى التحالف الأمني، وتُقابَل تلك المطالب بالرفض من قِبَل الولايات المتحدة والحلف. ومنذ سقوط الاتحاد السوفييتي، زاد عدد دول الحلف من ١٧ دولة في عام ١٩٩٠م إلى ٣٠ دولة اليوم، وكان العديد منها جزءًا من حلف وارسو. وظلت مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي سبباً في تأجيج التوترات لسنوات عديدة بين روسيا ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

كان الروس قد وقعوا على وثيقة القانون التأسيسي بين حلف شمال الأطلسي وروسيا في عام ١٩٩٧م، أصبحوا من خلالها شركاء يلتزمون بضمان السلام والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية وكذلك السلامة الإقليمية لجميع الأعضاء. واليوم تهدد موسكو باعتبار أن عضوية كييف المحتملة في الحلف خط أحمر لا ينبغي تجاوزه. وتتمتع أوكرانيا حاليًا بوضع" دولة شريكة" مع الحلف، ولكن طريقها للعضوية طويل لأن قواعد الحلف تشترط حل جميع قضاياها الحدودية أولًا حتى لا تضيف أزمة جديدة للمنظمة.

آثار الصراع على شرق أوروبا

اختار بوتين استراتيجية حرب الاستنزاف، حيث تتمتع روسيا بفرصة أفضل من أوكرانيا، لأن كييف تعتمد على الحلفاء الديمقراطيين، الذين يمكن أن تتغير مواقفهم بعد الانتخابات. ومن المؤكد أن روسيا سوف تتدخل بشكل مكثف في هذه الدول لحماية مصالحها الخاصة. وتؤدي التغيرات الديمقراطية للسلطة في الدول الغربية تدريجياً إلى انخفاض الدعم لأوكرانيا، ولن تتمكن من مواصلة الحرب وستضطر إلى التفاوض على السلام بشروط روسيا. ومع انتشار التوترات في العالم، سينصرف الانتباه عن أوكرانيا، كما ستبدأ قدرة الغرب على توفير الأسلحة في الاستنفاد.

ويبدو أن الهدف التالي سيكون بولندا، لكن هذا الغزو سيكون مختلفاً. بوتين لا يحتاج إلى جيوش من الدبابات، وسوف يجمع بين الهجمات الصاروخية والمُسَيَّرات والهجمات السيبرانية ضد البنية التحتية الحيوية مع مجموعات داخلية من اليساريين واليمينيين المتطرفين المدعومين بأموال روسية. وسيتم أيضًا استخدام الشركات العسكرية الخاصة غير المشهرة، فضلاً عن المواجهة السياسية الداخلية الحادة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وسيتم تعبئة ملايين الأوكرانيين قسراً في الجيش الروسي، تمامًا كما كان الحال مع سكان الأجزاء المحتلة سابقًا من شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم.

كل ما يريده بوتين هو تقسيم الغرب، وإطاحة الحكومات في بعض البلدان الرئيسية، وجلب المتطرفين اليمينيين واليساريين إلى السلطة، وتقويض الاقتصادات وجر أوروبا لتعتمد مرة أخرى على الموارد الروسية، وبالتالي ضمان هيمنة غير محدودة في المناطق التي تهمه. ونظراً لصعوبة تحقيق ذلك، فقد يدفع الحلفاء الغربيون أوكرانيا إلى التفاوض على تجميد الصراع، وممارسة ضغوط قوية على بوتين. وربما يكون البادئ بالمفاوضات المحتملة في ربيع ٢٠٢٥م هو الفائز في الانتخابات الأمريكية. وبعد تجميد الحرب، سيبدأ بوتين في الاستعداد للغزو القادم. وسوف يتم تعزيز روسيا بالمال والتكنولوجيا الصينية، إذ تنتهج الصين سياسة متوازنة لتقويض القدرة السياسية الغربية، مع قيام روسيا بدور الشريك. ومن غير الممكن تحقيق النصر لروسيا دون إجبارها على خفض الإنتاج العسكري. وهي اليوم تصنع الصواريخ والمُسَيَّرات من مكونات أوروبية وأمريكية من خلال تجاوز العقوبات. ومع توفر جميع المكونات الحديثة بكميات ضخمة في السوق السوداء، تتضاءل الجهود السياسية لإنهاء الحرب.

تأثر منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا

كان هناك اعتقاد سائد في آسيا الوسطى بأن التعاون مع روسيا سيكون مستحيلاً، ومع ذلك كشفت الحرب عن واقع مختلف، حيث لا تزال روسيا، على الرغم من عزلتها والتحديات الاقتصادية التي تواجهها، شريكاً مهماً للمنطقة. ويبدو أن دول آسيا الوسطى نجحت في الإبحار عبر البيئة الجيوسياسية الأكثر استقطاباً والتي جلبها الغزو الروسي لأوكرانيا. ولا تزال هناك بعض قطاعات الشراكة حيث تعتبر موسكو شريكاً قيماً لأنظمة في آسيا الوسطى، في حين تجد روسيا أن الدول الخمس في المنطقة (كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان

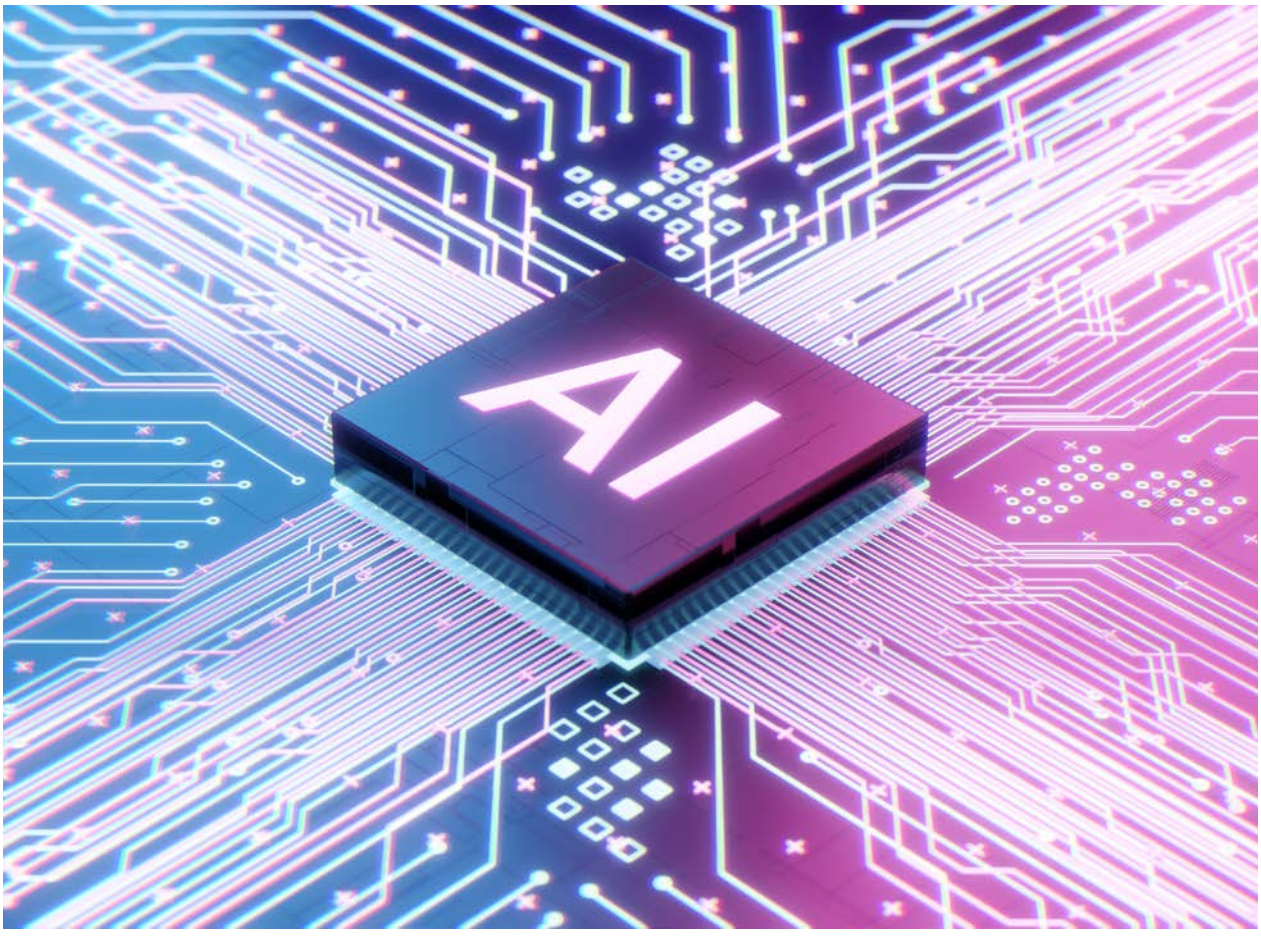

وأوزبكستان) تبحر في عالم مختلف تمامًا منذ بداية الحرب.

لعبت الحرب في أوكرانيا دوراً محورياً في إعادة تشكيل المشاعر العامة، وتزايد اهتمام المجتمع الدولي نحو آسيا الوسطى، وتجد المنطقة نفسها الآن في دائرة الضوء الدولية. وسُجل أول اجتماع على الإطلاق بين رئيس أمريكي ونظرائه الخمسة من آسيا الوسطى على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. تلت ذلك محادثات بنفس الصيغة بين الزعماء الخمسة والمستشار الألماني، ثم زيارة الرئيس الفرنسي إلى كازاخستان وأوزبكستان. ويستمر تعزيز العلاقات مع دول مثل تركيا والشرق الأوسط على نطاق أوسع.

بعد مرور عامين على الحرب، يظل موقف الصين تجاه موسكو بمثابة عمل متوازن، على الرغم من أن الدبلوماسيين الصينيين حاولوا تطوير خطاب أكثر تماسكاً حول الحرب وتكثيف جهودهم الدبلوماسية تجاه أوكرانيا من خلال اجتماعات رفيعة المستوى والدعم الاقتصادي غير المباشر. أعلنت بكين وموسكو عن شراكة" بلا حدود" قبل وقت قصير من الحرب، وحاولت الصين في بعض الأحيان إعطاء الأولوية لعلاقتها مع روسيا، للتلميح بالرد بشكل مشترك ضد الغرب ومصالحه الأخرى. وفي آسيا الوسطى، شهد هذا قيام الصين بعقد قمة تاريخية مع الدول الخمس، أعقبتها خارطة طريق لتعزيز الشراكة الاقتصادية والسياسية. وتتطلع بكين أيضًا إلى إعادة تشكيل صورتها العالمية حول الحرب، حيث تقدم نفسها كصانع سلام محايد وتكشف عن مخططها الخاص لكيفية إنهاء الصراع. لقد جعلت حرب أوكرانيا دول آسيا الوسطى أكثر جرأة في سياستها الخارجية وعززت أهمية المنطقة كممر للتجارة العالمية.

قبل الحرب مَثَّلَ الطريق التجاري الشمالي بين آسيا وأوروبا عبر روسيا أهمية خاصة لكل من الاتحاد الأوروبي والصين، إذ تميزه شبكة السكك الحديدية الواسعة في موسكو والممارسات الجمركية المتساهلة. في ذلك الوقت، كان الممر الأوسط، الممتد من البحر الأسود عبر بحر قزوين إلى آسيا الوسطى، مهملاً إلى حد كبير، ولم يتلق سوى الحد الأدنى من الاستثمار أو الاهتمام من القوى الكبرى. لكن الحرب حفزت القوى الغربية والصين وتركيا والدول الأصغر لبذل الجهود لتوسيعه. أدت الحرب والعقوبات الغربية اللاحقة المفروضة على موسكو إلى

مسار الحرب الروسية / الأوكرانية تحدده نتائج الانتخابات الرئاسية في أمريكا أكبر داعم عسكري بالمساعدات لأكرانيا

تحويل روسيا إلى لاعب واحد فقط من بين العديد من اللاعبين الرئيسيين في آسيا الوسطى، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وإيران وتركيا والصين ودول الخليج. وربما تكون الحرب في أوكرانيا قد أنهت حقبة من الهيمنة الروسية في آسيا الوسطى، والتي ستستمر في التآكل بسبب البدائل الجديدة، سواء كانت في شكل طرق تجارية أو شركاء سياسيين.

حرب باردة بين روسيا والغرب على أرض أوكرانيا

ترتبط الحرب الباردة ارتباطًا وثيقًا بالأزمة في أوكرانيا جزئيًا لأنها تؤثر بشكل كبير على رؤية بوتين للعالم. إن المقصود من حرب أوكرانيا هو ردع النفوذ الغربي وانتهاكات حلف شمال الأطلسي في مناطق النفوذ الروسي، وربما استعادة جزء بحجم ولاية تكساس من الاتحاد السوفييتي السابق. ويلوِّح بعضهم بالقول: لقد عادت أمريكا وهي على حصان أبيض تنقذ دولة بيضاء في وسط أوروبا ضد الدب الروسي الرهيب. وفي استعادةٍ لمشهد من مشاهد الحرب الباردة، أمر الرئيس الروسي بوتين جيشه بوضع قوات الردع النووي في" حالة تأهب قتالية خاصة" بسبب التصريحات العدوانية ضد روسيا من جانب حلف شمال الأطلسي، وهو ما وُصف بأنه يزيد من مخاطر تحول التوترات الحالية بين الشرق والغرب إلى حرب نووية.

ولكن هناك من لا يتوقع عودة الحرب الباردة، فالعالم ليس ثنائي القطب كما كان قبل عقود. أما الصين، التي وقعت على اتفاق مع روسيا قبل وقت قصير من الحرب، فلها ثقلها في التعاون والتكامل مع الروس. كما أن الترابط بين الاقتصاد العالمي -حيث قطعت موجات من الشركات علاقاتها مع روسيا- يجعل التعايش المنعزل أكثر صعوبة. ويبدو من المؤكد أن الصراع في أوكرانيا سيكون على الأقل نهاية للحرب الباردة.

موقف الأمم المتحدة من إيقاف الحرب

حذر الأمين العام للأمم المتحدة من أنه" مع استمرار الحرب، سنرى المزيد من القتلى والجرحى من المدنيين الأوكرانيين والروس"، مكررًا النداء العاجل لوقف الهجمات على المراكز المدنية والمناطق السكنية والبنية التحتية للطاقة. وأعرب العديد من أعضاء مجلس الأمن عن انزعاجهم العميق إزاء الهجمات المتزايدة على المدنيين والبنية التحتية الحيوية. وحث الوفود على وقف تصعيد القتال والعودة الفورية إلى الجهود الدبلوماسية الرامية إلى وقف الأعمال العدائية. حيث إنه من المؤسف للغاية أن البلدين المتجاورين اختارا المنطق العسكري لحل النزاعات.

وندد المندوب الروسي، باستخدام أوكرانيا للذخائر العنقودية، بما في ذلك صواريخ مصاص الدماء التي تنتجها براغ. وألقى بالمسؤولية على عاتق دول الاتحاد الأوروبي، التي تواصل إمداد أوكرانيا بالأسلحة. بينما شدد مندوب أوكرانيا على أن" هناك طريقة واحدة فقط لوقف المعاناة الإنسانية والدمار الناجم عن الحرب، وهي وقف الحرب نفسها". وجرى اتهام مستشارين بريطانيين وأمريكيين بتورطهم بشكل مباشر في تنظيم هجوم إرهابي، وكذلك دول الاتحاد الأوروبي التي تواصل بعناد غير مسؤول إمداد أوكرانيا بالسلاح. وأطلقت دعوات لأطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي، وتوقف موسكو عن انتهاك قرارات المجلس من خلال الحصول على أسلحة من إيران وكوريا الشمالية. وجدد مندوب الصين الدعوة إلى إنهاء مبكر للأعمال العدائية، مع قيام جميع أصحاب المصلحة الدوليين بتكثيف الوساطة الدبلوماسية بإلحاح أكبر، مشيرًا كذلك إلى أن الصين ستواصل الوقوف إلى جانب السلام والحوار وستظل ملتزمة بتيسير محادثات السلام.

ملامح عالم ما بعد الحرب الروسية-الأوكرانية

بعيداً عن المعاناة والأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب نجد آثار تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم. فهناك ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة، وانقطاع التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج والطفرة في تدفق اللاجئين، وتراجع الثقة في مجتمع الأعمال وتدهور الأوضاع المالية. ومن شأن زيادة حدة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود أن تدفع إلى مخاطر أكبر تثير القلاقل في بعض المناطق، من إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما من المرجح زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط.

يرى كثيرون أن التغيير الجيوسياسي الأكبر في هذا القرن سيأتي من الصين، وسوف تندرج الصين في محور مشترك مع روسيا ضد المحور الغربي، ليصبح العالم ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب. لقد بلغت الصين قوتها حين ركزت على الاقتصاد ولم توغل في خيارات العسكرة والتسلح والتوسع،

وأنجزت تطورات هائلة في مجالات التكنولوجيا والفضاء. وهكذا فستلعب الصين دورًا قياديًا عالميًا في المستقبل القريب وسيبقى دور روسيا أساسيًا في لعبة التوازنات والتناقضات الدولية. وسيتمكن التحالف الصيني-الروسي وبدعم من بعض الدول كمجموعة البريكس من مواجهة المحور الغربي والأطلسي بقوة، دون الانزلاق إلى مواجهات عسكرية مباشرة. سلطت حرب أوكرانيا مزيدًا من الضوء على المخاوف بشأن مخططات الصين إزاء تايوان. ويكثف الاستراتيجيون العسكريون من دراستهم لهذه الحرب، التي تضمنت ألفين من الأقمار الصناعية وهكذا يجب الاستعداد لخوض نوعية مختلفة من الحروب في المستقبل. وقد جلبت الحرب طفرة لِمُصَنِّعي الأسلحة إذ قررت ألمانيا إعادة تسليح نفسها، وتعمل اليابان وكوريا الجنوبية على زيادة الإنفاق الدفاعي.

جعلت الحرب الأوكرانية الغرب أكثر اتحادًا، لكنه أضحى أقل نفوذًا في العالم. مثلت الحرب فرصة لإعادة صياغة حلف شمال الأطلسي وإعادة تحديد أولوياته من خلال تقديم الدعم لأوكرانيا، وأصبحت جهود الدول الأوروبية والغربية تتم بشكل موحد بعد أن كانت تشوبها بعض الاختلافات. حوّل الغرب أوكرانيا لساحة تجارب وتدريب لأسلحته الحديثة للوقوف على مدى فعاليتها وقدراتها، بينما زرعت روسيا حقولًا من الألغام لتعطيل تقدم قوات كييف وأيضاً لاختبار أسلحتها ومنظوماتها العسكرية الجديدة.

خاتمة

سلطت الحرب الروسية الأوكرانية الضوء على التوترات الجيوستراتيجية والمخاطر النووية المتزايدة. ولا يزال العالم معرضًا للخطر بسبب وجود عدد كبير جدًا من أسلحة الدمار. لقد أدت الآلاف من الرؤوس الحربية النووية، التي لا تزال موجودة إلى خطورة المشهد الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين. حذر زعماء العالم من أن الدول القوية تدفع العالم نحو حافة الصراع النووي، حيث يؤدي تزايد انعدام الثقة والانقسامات إلى تآكل أسس التعاون الدولي، مما يدفع النظام المتعدد الأطراف نحو الجمود والخلل الوظيفي. يعيش العالم وسط صراعات تُفاقِم عدم الاستقرار، وقد أدى الاقتصاد السياسي العالمي الممزَّق، والارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والوقود، وأزمة المناخ التي تلوح في الأفق، وسباقات التسلح المتزايدة، إلى ذيوع مشاعر خيبة الأمل بين ملايين البشر. كما أن المحاولات العقيمة لفرض نظام عالمي أحادي القطب تدفع المجتمع الدولي بشكل متزايد نحو كوارث أكثر خطورة. ومهما كانت الطريقة التي تنتهي بها هذه الحرب فإن العالم سيتغيَّر بعدها، ولن يعود إلى ما كان عليه من قبل. ستكون علاقة روسيا بالخارج مختلفة، وسيكون التعامل مع القضايا الأمنية مختلفاً، إذ لابد للنظام الدولي أن يعود إلى حقيقة الوظيفة التي أنشئ من أجلها.

* أكاديمي متخصص في الشؤون العسكرية ــ جمهورية مصر العربية

ضرورة اعتماد نظام عالمي أكثر إنصافًا وشمولًا يُنصِف الجنوب المهمش

صراعات المستقبل في شرق أوروبا وآسيا للمنافسة على النفوذ والموارد وعدم اليقين الجيوسياسي

الطاقة الخاصة بها بهدف تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي، والتعجيل بالانتقال صوب مصادر الطاقة المتجددة. لذلك، يعد ضروريًا فهم تطورات الصراع الروسي-الأوكراني ونتائجه المحتملة من أجل استيعاب التفاعل المُعقد بين مزيج الحرب، والأمن الطاقي، والنظام العالمي. لاسيما بعد أن سلطت الحرب الضوء على الثغرات ونقاط الضعف التي تعاني منها البلدان التي تعتمد على صادرات الطاقة الروسية وأكدت احتمالات أن يتم "تسليح" الطاقة في عالم الجغرافيا السياسية. وفي ظل استمرار الحرب، يصبح تضافر الجهود العالمية أمرًا محوريًا في سبيل احتواء المخاطر، وتدعيم المرونة والقدرة على الصمود، وحماية الطاقة باعتبارها عاملًا محفزًا للاستقرار والازدهار في ظل الضبابية الجيوسياسية الغالبة.

أ.د. أوميد شكري

يُمثل الصراع الروسي-الأوكراني، الذي دخل الآن عامه الثالث، وضعًا مُعقدًا ومتصاعدًا، مُخلفًا تبعات وخيمة على الاستقرار العالمي وصناعة النفط. تتشكل أحداث عام ٢٠٢٤م، من مزيج من العوامل العسكرية، والسياسية، والاقتصادية ذات نتائج محتملة متنوعة. حيث تجاوزت حرب روسيا وأوكرانيا حدودها الإقليمية، تاركة تأثيرًا ملحوظًا على الساحة الدولية، لاسيما فيما يتعلق بصناعة النفط العالمية، فضلًا عن إثارة المخاوف بشأن الاستقرار الدولي.

فمنذ بدايته في فبراير ٢٠٢٤م، أحدث العدوان الروسي على أوكرانيا هزة عبر أسواق الطاقة العالمية، مُتسببًا في تقويض جهود أمن الطاقة، وعرقلة جهود التحول العالمي صوب مصادر الطاقة المتجددة.

وكلما تطور الصراع، كلما أصبحت آثاره المُستدامة على الأمن الطاقي، والديناميات الجيوسياسية، والاستقلال الوطني، أكثر وضوحًا.

فإن الاستهداف الروسي لبنية الطاقة التحتية الأوكرانية يشكل تهديدًا لأمن الطاقة في البلاد، متسببًا في انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع وخسائر مالية فادحة. ونتيجة لذلك، جددت أوكرانيا نداءاتها إلى حلفائها للحصول على المساعدة العسكرية والأسلحة للدفاع ضد هذه الاعتداءات.

بالتالي، فإن تطورات الصراع ونتائجه سيَتردد صداها عبر مختلف قطاعات المشهد الطاقي، وستقود إلى إعادة تشكيل العلاقات الدولية، مُخلفة تبعات مستدامة على الاستقرار العالمي. وبرغم من أن محاولات روسيا لإعادة توجيه صادراتها النفطية صوب آسيا ساعدت جزئيًا في احتواء أثر العقوبات المفروضة ضدها، إلا أن التحديات تظل قائمة فيما يتعلق بالعثور على مشترين لكافة الإنتاج الروسي من النفط الخام. في الوقت ذاته، أعادت أوروبا سريعًا تقويم استراتيجيات الطاقة الخاصة بها بهدف تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي، والتعجيل بالانتقال صوب مصادر الطاقة المتجددة. لذلك، يعد ضروريًا فهم تطورات الصراع الروسي-الأوكراني ونتائجه المحتملة من أجل استيعاب التفاعل المُعقد بين مزيج الحرب، والأمن الطاقي، والنظام العالمي. لاسيما بعد أن سلطت الحرب الضوء على الثغرات ونقاط الضعف التي تعاني منها البلدان التي تعتمد على صادرات الطاقة الروسية وأكدت احتمالات أن يتم "تسليح" الطاقة في عالم الجغرافيا السياسية. وفي ظل استمرار الحرب، يصبح تضافر الجهود العالمية أمرًا محوريًا في سبيل احتواء المخاطر، وتدعيم المرونة والقدرة على الصمود، وحماية الطاقة باعتبارها عاملًا محفزًا للاستقرار والازدهار في ظل الضبابية الجيوسياسية الغالبة.

تداعيات الحرب على أسواق الطاقة العالمية

تأثر قطاع الطاقة العالمي، بالأخص داخل أوروبا، بمجريات الصراع الروسي-الأوكراني نتيجة اعتماد دول القارة التاريخي على إمدادات الطاقة الروسية.

وهو ما أدى بدوره إلى ظهور نتائج عدة:

تنويع مصادر الطاقة: بعد اندلاع الحرب الأوكرانية، أصبح استكشاف مصادر بديلة للطاقة ضرورة مُلحة بالنسبة للدول الأوروبية كي تتمكن من الحفاظ على أمنها الطاقي وقدرتها على تلبية احتياجاتها. بالتالي، حرص الاتحاد الأوروبي على العمل من أجل تقليص اعتماده على الوقود الروسي، واستتبع ذلك انخفاض كبير في واردات الغاز عبر خطوط الأنابيب من روسيا، التي تهاوت نسبتها من ٤٠٪ خلال عام ٢٠٢١م، إلى ما يناهز ٨ ٪ في عام ٢٠٢٣م، واكب ذلك تحول ملحوظ نحو واردات الغاز الطبيعي المسال من الشركاء الموثوقين مثل الولايات المتحدة والنرويج.

التركيز على أمن الطاقة: سلط الصراع الروسي -الأوكراني الضوء على الأهمية المحورية لأمن الطاقة، والدفع بجهود تنويع مصادر الطاقة وجهات التوريد. وتلعب خطة الاتحاد الأوروبي التي تحمل عنوان" ريبارو يو إي" دورًا محوريًا في هذا الصدد، مُستهدفة خفض الاعتماد بشكل كبير على واردات الغاز، واضعة أهدافًا طموحة لخفض وارداتها بمقدار الثلثين بحلول نهاية ٢٠٢٢م، والتوقف عن استيراد الغاز نهائيًا بحلول ٢٠٣٠م.

تذبذب أسعار الطاقة: أدت الحرب إلى تذبذب كبير في أسعار النفط الخام، بالأخص أسعار "خام برنت "مقارنة بأسعار الخام الأمريكي. تسبب هذا التذبذب، مقترنًا بالتقلبات الشديدة في أسعار الطاقة، في توليد ضغوط تضخمية عبر مختلف دول القارة العجوز.

الآثار الاقتصادية: تمخض عن الصراع المشتعل بين روسيا وأوكرانيا تبعات اقتصادية واسعة النطاق، حيث دفع الشركات الغربية إلى قطع علاقاتها مع الجانب الروسي وهو ما أدى إلى قيود مالية كبيرة. علاوة على ذلك، تسببت الحرب في تراجع قيمة العملة الأوروبية أمام نظيرتها الأمريكية "الدولار".

تسليط الضوء على مصادر الطاقة المتجددة: أدت أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب في التعجيل بالتحول صوب مصادر الطاقة المتجددة، بما يستلزم تكثيف الاستثمار في البدائل المستدامة، لاسيما داخل الدول التي تعتمد بصورة مفرطة على الطاقة الروسية. وهنا، وضع الاتحاد الأوروبي لنفسه أهدافا طموحة لزيادة حصة الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة النهائي إلى ٤٥٪ بحلول ٢٠٣٠م.

بعد الحرب الأوكرانية أصبح استكشاف مصادر بديلة للطاقة ضرورة مُلحة للدول الأوروبية للحفاظ على أمنها الطاقي وتلبية احتياجاتها

التأثير على تكاليف الطاقة المنزلية: أدى الصراع إلى زيادة كبيرة في تكاليف الطاقة المنزلية، مما جعل الأسر أكثر عرضة لفقر الطاقة، لا سيما خلال فترات الشتاء القارس.

بالإضافة إلى هذه النتائج، أطلق الصراع الروسي -الأوكراني العنان إلى العديد من المناقشات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز كفاءة الطاقة وتشجيع الابتكار في قطاع الطاقة. حيث أصبح هناك إدراك متزايد لدى صانعي السياسات وقادة الصناعة بأهمية أنظمة الطاقة التي تتسم بالمرونة والقدرة على تحمل الاضطرابات الجيوسياسية والانتقال نحو مستقبل طاقة أكثر استدامة. وفي ضوء هذا، أضحى هناك تركيز متزايد على البحث والتطوير في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وتحديث الشبكات، وحلول تخزين الطاقة لضمان أمن الطاقة واستقرارها على المدى الطويل وسط حالة عدم اليقين الجيوسياسية.

الأمن الغذائي العالمي

ترك الصراع الروسي-الأوكراني أثرًا عميقًا على الأمن الغذائي العالمي، وتعود أسباب ذلك بشكل رئيسي إلى أهمية الدور الذي تلعبه روسيا وأوكرانيا بصفتهما اثنين من أهم الدول المنتجة زراعيًا على مستوى العالم. وقد تسبب الحصار المفروض من قبل روسيا على الموانئ الأوكرانية المُطلة على البحر الأسود في إعاقة قدرة أوكرانيا على تصدير السلع الغذائية الأساسية مثل القمح والذرة، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الإمدادات العالمية من الحبوب الغذائية. علاوة على ذلك، أدت الاضطرابات في حركة صادرات الأسمدة القادمة من روسيا، التي تعد من أبرز المنتجين والمصدرين للأسمدة، إلى مخاوف متصاعدة حيال غلة المحاصيل والإنتاج الزراعي على المستوى العالمي. وبالتالي، أدى انقطاع صادرات المواد الغذائية القادمة من روسيا وأوكرانيا إلى زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية العالمية، مما أثر بشكل خاص على القدرة على تحمل التكاليف، وخاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية. وتواجه مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأجزاء من آسيا، التي تعتمد بشكل كبير على واردات الحبوب الأوكرانية والروسية، مخاطر متزايدة لانعدام الأمن الغذائي والمجاعة المحتملة إذا استمرت الاضطرابات. علاوة على ذلك، تشكل أزمة الغذاء الناجمة عن الصراع تحديًا كبيرًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسية، لا سيما تلك التي تهدف إلى القضاء على الجوع والفقر.

وفي سبيل معالجة هذه القضايا الملحة، اتخذ المجتمع الدولي تدابير وإجراءات متنوعة، بما في ذلك إنشاء "ممرات تضامن" لنقل الحبوب الأوكرانية برًا، وبدء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. مع ذلك، أدى انسحاب روسيا من صفقة الحبوب في عام ٢٠٢٣م، إلى تعطيل إحراز تقدم، وترتب على ذلك المزيد من الاضطرابات في صادرات المواد الغذائية. واستشرافًا للمستقبل، سيكون التحول نحو أنظمة غذائية عالمية أكثر استدامة ومرونة أمرًا ضروريا للتخفيف من التداعيات طويلة المدى للصراع على الأمن الغذائي العالمي.

التداعيات على الاستقرار الدولي

تُشكل حرب روسيا وأوكرانيا تهديدًا للأمن والاستقرار العالميين، مع تداعيات طويلة الأجل على النظام الجيوسياسي. فقد تسبب القتال الدائر في تفاقم معدلات التضخم العالمية، وتعطيل خطوط التجارة والإمداد، وتنامي احتمالات انعدام الاستقرار في بلدان أخرى في ظل ارتفاع تكاليف الغذاء والنفط. ومن المرجح أن تحمل نهاية الحرب عواقب بعيدة المدى على تجارة الطاقة، وترتيبات سلاسل التوريد العالمية، والعلاقات الدولية، خاصة في حال استمرار الصراع أو تفاقم الأوضاع. لقد برزت الحرب الروسية -الأوكرانية باعتبارها لحظة فاصلة ذات تداعيات واسعة النطاق يتردد صداها في مختلف أقطار المشهد العالمي، وتُلامس النسيج المعقد للنظام الدولي، والنماذج الأمنية القائمة، والاستقرار بشكل عام. كما يتجاوز تأثيرها نطاق الديناميكيات الإقليمية، مما أثار نقاشات وتأملات محتدمة حول ظهور نموذج جديد كليًا في الشأن العالمي. فقد كان الغزو الروسي لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢م، بمثابة زلزال ضرب النظام العالمي القائم، ومن ثم، تحدى الأعراف والتحالفات الراسخة التي شكلت حتى الآن التضاريس الجيوسياسية. كذلك امتدت تداعيات هذا الصراع بشكل ملحوظ إلى ما هو أبعد من حدود أوروبا الشرقية، لتُلقي بظلالها على الأطر السياسية وتفرض مخاطر وعقبات هائلة حتى في المناطق النائية مثل جنوب المحيط الأطلسي.

سلط الصراع الروسي -الأوكراني الضوء على الأهمية المحورية لأمن الطاقة والدفع بجهود تنويع مصادر الطاقة وجهات التوريد

وفي إطار السرديات التي نسجتها القيادة الروسية، تلعب الحرب الأوكرانية دورًا محوريًا كمحفز لإعادة تشكيل ملامح الساحة الدولية. حيث يتم تصويرها باعتبارها ركيزة أساسية في سردية أشمل تُحدد الانقسام بين الهيمنة الغربية المُتصورة و"الأغلبية العالمية" المزدهرة التي تسعى بكل حماس إلى صياغة مؤسسات ومجموعات قواعد بديلة. وفي هذا السرد، تبرز روسيا كطليعة للسيادة، والاستقلال الاقتصادي، والهوية الثقافية، وتضع نفسها جنبا إلى جنب مع لاعبين عالميين مؤثرين آخرين مثل الصين داخل إطار مجموعة البريكس. إن تصاعد وتيرة هذا الصراع وردود الفعل التي يثيرها من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى ينطوي على إمكانية إرساء سوابق من شأنها أن تمثل تحديًا أساسيًا لاستقرار ومعالم الأنظمة الدولية المستقبلية.

في جوهرها، تتخطى الحرب الأوكرانية نطاقها الجغرافي المباشر، لتقوم بدورها كمحفز يقود إلى تأملات ونقاشات عميقة حول تطور النظام العالمي، وهياكل الأمن الدولي، وتمتد تداعياته عبر الحدود، ويسهم بشكل أساسي في رسم تصورات الدول فيما يتعلق بديناميات القوة، ومفاهيم السيادة، وإنشاء أطر معيارية ضمن بيئة جيوسياسية دائمة التطور ومترابطة بشكل معقد.

الديناميكيات العسكرية والسياسية

من الناحية العسكرية، على الأرجح قد تشهد الحرب الأوكرانية حالة من الجمود خلال عام ٢٠٢٤م، مع عدم إحراز أي من الجانبين-الروسي والأوكراني-تقدم يذكر. ورغم اعتراف الرئيس فلاديمير زيلينسكي بالحد الأدنى من الإنجازات الذي تم تحقيقه بواسطة الهجوم الأوكراني المضاد خلال فصل الربيع، إلا أن روسيا لا تزال تسيطر على حوالي ١٨٪ من الأراضي الأوكرانية. ويتوقع المحللون أن يركز الجانبان على تعزيز قدراتهم، حيث تفتقر روسيا حاليًا إلى المعدات اللازمة والأفراد المدربين من أجل شن هجوم ضخم حتى ربيع عام ٢٠٢٥م، على الأقل، كذلك تحتاج أوكرانيا إلى مساعدات مالية وعسكرية غربية بشكل متواصل. في حين يُعد المشهد السياسي معقدًا، في ظل حالة التوتر والإجهاد التي يبدو عليها التضامن الغربي مع أوكرانيا، والذي يمثل أهمية بالغة في قدرتها على الصمود، في ظل التهديدات المحيطة بالتمويل الدفاعي الأمريكي والمساعدات الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي. مع ذلك، فإن القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بالبدء في مناقشات انضمام أوكرانيا ومولدوفا إلى عضويته برهن على دعمه المستمر لكييف. وتعتمد نتيجة الحرب بشكل كبير على الخيارات السياسية في العواصم البعيدة عن ساحة المعركة، مثل واشنطن وبروكسل.

إنشاء نظام عالمي جديد

أدت المعركة المستمرة بين روسيا وأوكرانيا إلى تنازلات من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية مثل الولايات المتحدة، وروسيا، وأوكرانيا. تستهدف هذه التنازلات معالجة التداعيات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية المتمخضة عن القتال وآثاره الأوسع على الاستقرار العالمي وصناعة الطاقة. فإن هدف أوكرانيا الرئيسي الآن يتمثل في استعادة السيطرة على الأراضي الواقعة تحت قبضة الاحتلال الروسي. مع ذلك، فإن طول أمد الصراع يثير شكوكًا حول إمكانية تحقيق نصر حاسم في الوقت القريب. بالتالي، قد تنظر أوكرانيا في إمكانية التوصل إلى حلول وسط أو مواءمات تسمح باستعادة بعض الأراضي بشكل تدريجي مع منح الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والانتعاش الاقتصادي.

أما عن روسيا، التي تواجه اتهامات بالتعدي وانتهاك الأعراف الدولية، قد تحتاج إلى التفكير في تقديم تنازلات من أجل استعادة سمعتها ونفوذها الدوليين. وقد يشمل ذلك سحب القوات الروسية من الأراضي المحتلة، واحترام السيادة الأوكرانية، إلى جانب المشاركة في جهود دبلوماسية من أجل تسوية النزاع. على الصعيد الأمريكي، صحيح أن الولايات المتحدة قدمت دعمًا كبيرًا للجانب الأوكراني من خلال المساعدات العسكرية والمالية. مع ذلك، فإن استدامة هذه المساعدات أصبحت عرضة للمساءلة في ظل استمرار الصراع الدائر. ومن ثم، قد تضطر واشنطن إلى إعادة تقييم التزامها حيال مساندة أوكرانيا واستكشاف استراتيجيات بديلة من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين.

وحول إنشاء نظام عالمي جديد، تؤكد الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا الفجوة المتنامية بين التكتل الغربي والقوى العالمية الأخرى، لاسيما فيما يتعلق بالمواقف حيال الديمقراطية، وديناميكيات القوة، ودور اللاعبين الرئيسيين مثل الصين، والهند، وتركيا. ويسلط ذلك الضوء على الحاجة إلى نسج سردية

وضع الاتحاد الأوروبي لنفسه أهدافًا طموحة لزيادة حصة الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة النهائي إلى ٤٥٪ بحلول ٢٠٣٠

جديدة تضمن توافقًا بين مصالح دول مثل الهند مع مصالح الغرب. إضافة إلى ذلك، تبرز ضرورة اعتماد نظام عالمي أكثر إنصافًا وشمولًا يُنصِف المناطق التي تعرضت للتهميش على مدار التاريخ، مثل الجنوب العالمي. وقد يشمل ذلك إعادة النظر في وثيقة الأمم المتحدة من أجل دمج مبادئ المساواة العرقية، وتنشيط المبادرات مثل حركة عدم الانحياز، ومواصلة الجهود الدبلوماسية من خلال تلك الحركة أو غيرها من المنظمات الإقليمية.

العوامل المُحتملة للنظام العالمي الناشئ

يتمتع القادة السياسيون والإدارات الحاكمة بنفوذ على الشؤون الدولية عبر مشاركاتهم الدبلوماسية، والمفاوضات حول المعاهدات، والتدابير الأمنية، في حين تضطلع المنظمات الدولية الكبرى مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي "ناتو" بأدوار مهمة في إعادة تشكيل إطار الحوكمة العالمية. علاوة على ذلك، تمارس الكيانات غير الحكومية مثل منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات متعددة الجنسيات، والفصائل العسكرية غير التابعة للدولة نفوذها، أو تساهم في إعادة صياغة النظام العالمي الجديد. في الوقت ذاته، ثمة أيضا تكهنات تحيط بمشاركة مجموعات النخبة في تعزيز النظام الاستبدادي العالمي. في حين تؤكد الرؤى المستقاة من الصراع على الأهمية الحاسمة للدبلوماسية في حل النزاعات والحفاظ على السلام، والدور الذي لا غنى عنه لتدابير الأمن الجماعي في ردع أعمال العدوان، والحاجة الحتمية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التطرف لمنع انتشاره، والدور المحوري للتكنولوجيا في الحرب الحديثة، مما يستلزم ضرورة تبني استراتيجيات قابلة للتكيف والتعديل.

في السياق ذاته، سلط الصراع الروسي -الأوكراني الضوء على العواقب العميقة التي قد تترتب على إنشاء نظام عالمي جديد، وأكد أهمية الدبلوماسية، والأمن الجماعي، والتعاون بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك القادة السياسيين، والمؤسسات الدولية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، وربما مجموعات النخبة. تؤكد هذه الملاحظات على الحاجة الأساسية إلى فهم دقيق للسياسة العالمية والديناميات المعقدة التي ينطوي عليها تعزيز السلام والاستقرار وسط مشهد جيوسياسي معقد.

معاهدة السماوات المفتوحة

تعتبر التأكيدات الروسية بشأن احتمالات تحول معاهدة السماوات المفتوحة إلى ساحة معركة نووية موضع شك. حيث أن الهدف الرئيسي من المعاهدة هو السماح للدول المشاركة بإجراء رحلات استطلاعية غير مسلحة فوق أراضي بعضها البعض بهدف تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة، وليس أن تخدم كمنصة للحرب النووية. وعلى نحو مماثل، تحيط حالة من عدم اليقين بمزاعم روسيا بامتلاك القدرة على إنتاج أسلحة نووية دقيقة التوجيه على الأرض أو في الفضاء، حيث لا تزال التفاصيل حول مدى موثوقية ودقة هذه الأسلحة، وخاصة في الفضاء، غير معلنة. وقد أثار انسحاب روسيا من المعاهدة مخاوف بشأن شفافية أنشطتها العسكرية وخطر سوء التقدير الذي قد يؤدي إلى نشوب صراع نووي.

تمتد تبعات الحرب الروسية / الأوكرانية لتصل إلى جنوب آسيا، وشرقها، وآسيا الوسطى مُحدثةً فراغًا ملحوظًا في القوة، ومعززة النفوذ الصيني داخل المنطقة. حيث تسعى بكين بشكل دؤوب على توطيد علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع دول مثل باكستان، والهند، وإيران، مع احتمالية إعادة تشكيل ميزان القوى داخل المنطقة. بالتالي، فإن دقة المزاعم الروسية بشأن اعتبار معاهدة السماوات المفتوحة ساحة نووية محتملة مشكوك بها. بشكل عام، سوف تعتمد الجهات الفاعلة التي ستسهم في رسم ملامح النظام العالمي الجديد المُحتمل على نتائج الصراع بين روسيا وأوكرانيا والديناميات الجيوسياسية الأوسع.

ما هي التنازلات التي يمكن تقديمها من أجل إنهاء الحرب الروسية / الأوكرانية؟

ينبع الصراع الروسي-الأوكراني من مجموعة من القضايا الخلافية المتنوعة. في البداية، تشكك روسيا في سيادة أوكرانيا، مستشهدة بروابط تاريخية، والتي تكثفت بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤م، ودعمها للحركات الانفصالية في منطقة دونباس شرق أوكرانيا، مما أدى إلى استدامة التوترات بين الجانبين. ذلك إلى جانب معارضة موسكو الشديدة لطموحات كييف للانضمام إلى حلف الناتو، حيث تنظر إلى

أدت الحرب إلى تنازلات من أمريكا وروسيا وأوكرانيا لمعالجة تداعيات القتال وآثارها على الاستقرار العالمي وصناعة الطاقة

هذه الخطوة باعتبارها تهديدا للاستقرار الإقليمي والنفوذ الروسي، وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد حدة الصراع على خلفية المساعي الأوكرانية إلى الاندماج مع المنظمات الغربية مثل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. في المقابل، تنظر أوكرانيا إلى التدخل الروسي من أجل حماية الأقليات الناطقة باللغة الروسية في الداخل على أنها محاولة للحفاظ على الهيمنة السياسية، الاقتصادية، والثقافية، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع. بشكل عام، يعد الصراع بين موسكو وكييف جزءًا لا يتجزأ من التنافس الجيوسياسي الأوسع نطاقًا بين روسيا والغرب، حيث تخدم أوكرانيا كساحة معركة حاسمة تسعى من خلالها روسيا إلى إحباط تحالف الأوكرانيين مع المؤسسات الغربية وتصعيد التوترات.

التوصل إلى تسوية للصراع الروسي –الأوكراني، قد يستدعي استكشاف العديد من المواءمات المحتملة. على سبيل المثال، قد تفكر أوكرانيا في التنازل عن بعض الأراضي لروسيا مقابل وقف إطلاق النار والتزام روسيا باحترام سيادتها وسلامة أراضيها. وبدلًا من ذلك، قد تنطوي التسوية السياسية على تطبيق نظام فيدرالي يمنح قدرًا أعظم من الحكم الذاتي للمناطق التي تضم أعدادًا كبيرة من السكان الناطقين باللغة الروسية، شريطة أن تعترف روسيا بسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها.

قد تلعب الضمانات الأمنية دورًا حاسمًا في تقدم المفاوضات، مع سعي الجانب الأوكراني إلى الحصول على ضمانات من الحلفاء الغربيين، مثل عضوية حلف الناتو أو التوقيع على اتفاقية دفاعية جماعية مقابل تنازلات في النزاعات على الأراضي. علاوة على ذلك، قد تقود المخاوف الإنسانية إلى تحفيز الجانبين على الموافقة على اتفاق لوقف النار، وتسهيل الإخلاء الآمن للمدنيين، وتسليم المساعدات الإنسانية وتبادل سجناء وأسرى الحرب.

من ناحية أخرى، يمكن للمبادرات الاقتصادية أن تتيح مسارًا آخر للتسوية السلمية، مع تقديم عروض بشأن التوقيع على اتفاقيات تجارية أو تمديد المساعدات المالية لروسيا مقابل التزام موسكو بحل الصراع عبر القنوات الدبلوماسية. كذلك سيكون العمل على معالجة جهود المصالحة وإعادة الإعمار على المدى الطويل في المناطق المتضررة بدعم دولي، أمرًا حيويًا من أجل تحقيق السلام الدائم. ومن الأهمية بمكان أيضًا أن تلتزم أي تسوية مُقترحة بالقانون الدولي وتتمسك بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل. ويظل التعاون بين المجتمع الدولي ضروريا لضمان استدامة أي اتفاق يتم التوصل إليه وتعزيز الاستقرار الإقليمي الدائم.

التوقعات بشأن الصراعات المستقبلية المحتملة في المنطقة

تُشير المؤشرات إلى احتمالات اندلاع صراعات مستقبلية داخل منطقة شرق أوروبا وآسيا، مدفوعة بالمنافسة بين الدول على كسب النفوذ والموارد، ناجمة عن عدم اليقين الجيوسياسي الأخير، لا سيما الصراعات في أوكرانيا والشرق الأوسط. ومن أبرز المخاوف في هذا الصدد؛ المواجهة العسكرية المحتملة بين الولايات المتحدة والصين، خاصة في سيناريوهات مثل المواجهات العرضية في بحر الصين الجنوبي أو النزاعات حول مناطق مثل جزر دياويو/سينكاكو أو تايوان. ومن الممكن أن تتصاعد وتيرة مثل هذه التطورات لتتحول إلى توترات إقليمية أوسع تشمل دول شرق آسيا الأخرى. علاوة على ذلك، فإن زيادة التعاون الاستراتيجي بين روسيا والصين قد يؤدي إلى تعقيد الديناميكيات الجيوسياسية في شمال شرق آسيا، مما يؤثر على الصراعات وهياكل السلطة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه منطقة شرق آسيا تحديات تتعلق بالصراعات العرقية والطائفية، والتي يمكن أن تعطل السياسة الدولية وتؤدي إلى تورط الدول المجاورة.

من جانبها، تولي بلدان شرق آسيا الأولوية للسيادة الوطنية والاستقلالية، معتبرة أية مساومة على حقوق السيادة تهديدًا لاستقلالها الذاتي وينذر بتمهيد الطريق إلى صراعات ونزاعات على الأراضي متجذرًا الأنظمة الراسخة. فإن الأجندة الأمنية لهذه البقعة من العالم تختلف اختلافًا جذريًا عن المنظور والرؤى الغربية، حيث تركز على القضايا الأمنية التقليدية مثل النزاعات على الأراضي، والحركات الانفصالية، والتطرف الديني، والمظالم التاريخية، التي عادة ما تؤول إلى نشوب صراعات بين الدول.

وتعتمد التقديرات حول الصراعات المستقبلية في المنطقة على عوامل مختلفة، تشمل نتائج النزاع الروسي-الأوكراني، المشهد الجيوسياسي، وتحركات اللاعبين الرئيسيين. فيما تشمل السيناريوهات المحتملة، تصعيدًا في الصراع بين الدولتين، الذي قد يؤدي إلى تورط دول شرق أوروبا والبلدان الآسيوية المجاورة بفعل التهديدات المتصورة بالأمن الإقليمي أو اختلال ميزان القوى.

يسهم الصراع في رسم تصورات الدول فيما يتعلق بديناميات القوة ومفاهيم السيادة وإنشاء أطر معيارية ضمن بيئة جيوسياسية دائمة التطور

ختامًا

في الختام، إن المسار غير المؤكد للصراع الروسي -الأوكراني وتأثيره العميق على أسواق النفط العالمية والاستقرار العام يسلط الضوء على التفاعل المعقد بين الديناميات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية. وبينما يستعد الجانبان لأعمال عدائية محتملة طويلة الأمد، يواجه المجتمع الدولي تحديًا هائلًا يتمثل في إدارة تبعات الحرب على أسواق الطاقة العالمية، في حين يسعى جاهدًا للحفاظ على السلام وسط مشهد جيوسياسي متقلب. علاوة على ذلك، فإن التنازلات التي قدمتها الأطراف المعنية تؤكد الحاجة الملحة إلى نظام عالمي أكثر إنصافًا وشمولًا، لاسيما فيما يتعلق بتلبية احتياجات الدول، وبالأخص تلك الواقعة في الجنوب العالمي. إن الشكوك المحيطة بمزاعم روسيا حول إمكانية استخدام معاهدة "الأجواء المفتوحة" كسلاح، فضلًا عن المخاطر المحدقة بمناطق مثل وسط آسيا، وجنوبها، وشرقها، يؤكد على العواقب واسعة النطاق المترتبة على الصراع الروسي -الأوكراني.

علاوة على ذلك، تستدعي الاستجابة لهذه القضايا الملحة جهودًا دبلوماسية استباقية وتدعيم آليات وسبل الحوار من أجل تجاوز التعقيدات الراهنة. وفي هذا الصدد، فإن العمل على تعزيز الأطر القائمة وتدعيم منصات الحوار مثل منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) من شأنه أن يُتيح مسارات للتسوية السلمية ودعم جهود خفض التصعيد. إضافة إلى ذلك، تعتبر معالجة الفوارق والمظالم الاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي غالبًا ما تُغذي الصراعات أمرًا بالغ الأهمية. ومن الممكن أن يساعد الاستثمار في برامج التنمية، وتعزيز التعاون الاقتصادي، والدعوة إلى هياكل حوكمة شاملة في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار، وبالتالي الحد من احتمالات نشوب صراعات في المستقبل. علاوة على ذلك، فإن تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة بين الدول من خلال اتفاقيات الحد من الأسلحة والشفافية العسكرية يمكن أن يعزز الثقة ويقلل من خطر سوء الفهم الذي قد يؤدي إلى تصعيد الصراع.

وبينما تلوح الصراعات المحتملة في الأفق داخل مناطق مثل أوروبا الشرقية وآسيا، فإن الجهود التعاونية بين الدول أمر بالغ الأهمية لمنع التصعيد وتعزيز الاستقرار. ومن خلال تعزيز المشاركة الدبلوماسية، ومعالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الشفافية، تستطيع البلدان بشكل جماعي الحد من خطر تصعيد الصراع والعمل نحو مستقبل أكثر سلامًا. بالإضافة إلى ذلك، أثرت الحرب الروسية الأوكرانية المستمرة بشكل كبير على الأمن الغذائي العالمي، مما أضاف مصدرًا آخر للقلق إلى جانب المشهد الجيوسياسي المعقد بالفعل.

وإلى جانب آثاره على أسواق الطاقة، فقد أدى الصراع الروسي الأوكراني إلى تقويض الأمن الغذائي العالمي. وقد تسببت الاضطرابات في سلاسل الإمدادات الغذائية الحيوية، خاصة بسبب أهمية الدور الذي تلعبه أوكرانيا وروسيا باعتبارهما من أهم المنتجين الزراعيين، في ظهور تحديات كبيرة. كما أثر الحصار المفروض على الموانئ الأوكرانية المُطلة على البحر الأسود وتعطيل صادرات الأسمدة القادمة من روسيا على إمدادات الحبوب العالمية وهدد المحاصيل الزراعية في جميع أنحاء العالم. ترتب على ذلك طفرة ملحوظة في أسعار المواد الغذائية العالمية، والذي قد تسبب في تفاقم أزمات القدرة على تحمل التكاليف، لاسيما في الدول النامية التي تعتمد بشكل مفرط على الواردات الغذائية. وهذا يسلط الضوء على الحاجة المُلحة للتعاون الدولي لمعالجة التحديات المتعددة الأوجه التي يفرضها الصراع، ليس فقط فيما يتعلق بأمن الطاقة ولكن أيضًا في حماية الإمدادات الغذائية العالمية وضمان المرونة وسط الاضطرابات الجيوسياسية.

* باحث استراتيجي في شؤون الطاقة ـ زميل زائر أول في جامعة جورج ميسون.

تسعى بلدان الشرق إلى "الشراكة" لا "التحالف" تحت راية "النهضة الآسيوية"

الحرب الروسية-الأوكرانية وصعود تكتل "الشرق العالمي"

أفضت الحرب الضارية بين روسيا وأوكرانيا إلى تدمير البنية التحتية الأوكرانية، وعزل روسيا عن الغرب، وتغيير ملامح النظام العالمي. ومع صعود نجم قوى عالمية غير غربية، استطاعت دول مثل الصين، وروسيا، والهند، وكازاخستان، وإيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية ودول أخرى من خارج المعسكر الغربي إعادة اكتشاف روابطها التاريخية والموروثات الخاصة بها، وتوطيد العلاقات الاقتصادية وروابط الطاقة فيما بينها. ما تقوم به هذه الدول حاليًا هو إعادة تجميع صفوفها، ومحاولة تحقيق أقصى استفادة من المزايا الجغرافية الخاصة بكل منها، إلى جانب تنفيذ مخطط استراتيجي جديد يأتي في إطار منظومة "الشرق العالمي" الصاعد، الذي يعد بمثابة المنطقة الرمادية بين الشمال العالمي والجنوب العالمي.

د. صن ديجانج

الخلفية التاريخية لتكتل "الشرق العالمي"

يعتبر صعود تجمع "الشرق العالمي" نتاجًا للحرب الروسية-الأوكرانية. علاوة على ذلك، تساعد الثورة الصناعية الثالثة، مُمثلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، في تمهيد الطريق إلى اندلاع ثورة صناعية رابعة تندمج فيها العوالم الفيزيائية، والرقمية، والبيولوجية. ويمتد خلالها نطاق المنافسة بين القوى العظمى من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الهوية الوطنية. وقد أصبحت دول مثل روسيا، وكازاخستان، وإيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية التي قد لا تعتبر دولًا آسيوية خالصة، تطلع الآن شرقًا مُعيدة اكتشاف هويتها الآسيوية.

في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢م، سارعت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي من أجل معاقبة روسيا بشكل جماعي، وبالتالي، سقطت بالتبعية استراتيجية موسكو بشأن الحفاظ على التوازن بين الشرق والغرب. فإن استراتيجية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للتركيز على الشرق هي تطوير سيبيريا، والشرق الأقصى الروسي، واستخدام ديناميكية شرق آسيا من أجل تحفيز هذا التطور. وفي بيئة سريعة التغير، تنظر موسكو إلى بكين كمصدر للأموال، والاستثمارات، وكذلك التكنولوجيا المتقدمة. فإن التحديثات، التي كان لها نموذج غربي فقط، أصبح لها الآن إصدارات متنوعة داخل الشرق العالمي. وفي الوقت الذي كان تدفق موارد الطاقة، والسلع، والأفراد يتم في الغالب بين القوى الغربية وغير الغربية خلال العصور القديمة، تحول الآن إلى داخل بلدان "الشرق العالمي".

وبرغم اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية لدول "الشرق العالمي" والموارد التي تتمتع بها كل دولة، إلا أن جميعها حريصة على تعريف نفسها جغرافياً باعتبارها دول شرقية ضمن مخيلتها الثقافية والحضارية. كذلك لم تعد بلدان "الشرق العالمي" الممتدة من الصين إلى الهند، ومن كازاخستان إلى تركيا، ومن روسيا إلى المملكة العربية السعودية، "مواطنين من الدرجة الثانية"، بل أضحوا لاعبين رئيسيين على الساحة الآسيوية.

بطبيعة الحال، ينتمي "الشرق" والغرب" إلى عالمين مُختلفين. حيث يعتبر "الغرب العالمي" تكتلًا سياسيًا يعرف بمبادئه وانتماءاته السياسية بقدر ما يحدده موقعه الجغرافي. ويُشكل "الغرب" -الذي تمثله أوروبا وأمريكا الشمالية -نقيضًا صارخًا "للشرق العالمي" الذي تهيمن عليه دول الشرق سياسيًا وثقافيًا. فالأول يدافع عن قيم الفردية، والحرية، والديمقراطية، بينما يحتضن الأخير الجماعية، والنظام، والعدالة. ينتمي الأول إلى العالم المسيحي والبلدان الرأسمالية المتقدمة، في حين أن غالبية

أعادت الصين وروسيا والسعودية والهند وكازاخستان وإيران وتركيا اكتشاف روابطها التاريخية وموروثاتها وتوطيد العلاقات الاقتصادية

الشرق العالمي ينتمي إلى دول متعددة الأعراق والحضارات والتي تفتخر بتاريخ طويل وثقافة رائعة –الإسلام، والهندوسية، والبوذية، والأرثوذكسية الشرقية، والكونفوشيوسية، والطاوية، والديانات الأخرى التي تتعايش سويًا.

في الوقت ذاته، فإن "الشرق العالمي" لا يسعى لتقديم بديل حكومي أو نموذج سياسي مغاير للنموذج القائم؛ أو محاولة فرض أيديولوجية جديدة بديلة للنظام الليبرالي الغربي. وبرغم من قناعة البعض أن بكين وموسكو تسعيان إلى طرح بديل للأنظمة الغربية الحالية التي تتحكم في التمويل العالمي، وأنظمة الأمن الإقليمية، وحرية الإنترنت، إلا أنهما في الواقع، تقافتان متباعدتان إلى حد يصعب معه طرح نظام موحد جديد. فما تسعى إليه الدولتان هو بناء عالم أكثر توازنًا في ظل الهيمنة والاحتكار الغربيين للنظام العالمي؛ كما تهدفان إلى بناء عالم متعدد الأقطاب ينتهي معه الاستعمار السياسي، ويحقق اللامركزية الاقتصادية، والتنوع الثقافي. منذ صعود القوى البحرية الغربية، لقد صنف "الغرب العالمي" الدول على أساس "الدول المركزية المتقدمة – والدول الهامشية أو غير المتقدمة "، وكانت أغلب الدول الآسيوية تنتمي إلى التكتلات الهامشية أو غير المتقدمة، والتكتلات شبه الهامشية أي الدول متوسطة التقدم. وفي العصر الجديد، تتطلع دول "الشرق العالمي" إلى أن تحظى باحترام الغرب، مشددة على أنه لا ينبغي إنكار سيادة الدول الآسيوية وحقها في التنمية.

– الديناميات الجيوسياسية والجيو اقتصادية وراء صعود "الشرق العالمي

أدى الصعود الجماعي للدول الآسيوية، في العصر الحديث، إلى تغيير المشهد العالمي على الصعيدين الجيوسياسي والجيو اقتصادي. وعلى الرغم من أن هذه الدول لا تتمتع بنفس المستوى من التقدم والتطور مثل "الشمال العالمي" من حيث المؤشرات الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، إلا أنها تفوقت على غالبية دول "الجنوب العالمي" وأصبحت " أرضية وسط "وتكتلًا سياسيًا مستقلًا بين الشمال والجنوب.

خلال الوقت الراهن، تكاد حصة " الشرق العالمي" من الاقتصاد العالمي تعادل نظيرتها الغربية. ومن المتوقع أن تزداد مساهمته في النمو الاقتصادي العالمي بصورة مستمرة في المستقبل. ويعتمد "الشرق العالمي" بشكل متزايد على التجارة البينية داخل آسيا. حيث تتجه بلدان شرق وجنوب شرق آسيا

تنفيذ مخطط استراتيجي جديد لمنظومة "الشرق العالمي" الصاعد وهو بمثابة المنطقة الرمادية بين الشمال والجنوب العالمي

صوب "الغرب"، بينما تطلع دول غرب آسيا "شرقا"؛ في الوقت ذاته، تعمل روسيا في شمال القارة على إعادة ربط بلدان شبه القارة الآسيوية الجنوبية؛ في حين تخطو دول آسيا الوسطى خطوات ثابتة في أروقة "الشرق العالمي"، مما يعزز تماسك القارة الآسيوية.

منذ اندلاع الصراع الروسي-الأوكراني في ٢٠٢٢م، تخلت روسيا عن دول أوروبا مُوجهة بوصلتها صوب آسيا، تحت ضغط العقوبات الغربية المفروضة عليها. في حقيقة الأمر، فإن التوجه الروسي صوب القارة الآسيوية كان يسبق الأزمة الأوكرانية، التي ساعدت بدورها في التعجيل بتنفيذ سياسات موسكو بشأن "التوجه شرقا". وبالتالي، فإن ما كان في الأصل "زواج مصلحة" بين موسكو وبكين، تحول إلى شراكة أوثق بين البلدين تُغطي مجالات الطاقة، وتطوير البنية التحتية، والدفاع. في حين أن رؤية بوتين القديمة المُتمثلة في "أوروبا الكبرى" -التي تمتد من لشبونة إلى فلاديفوستوك، والتي تتألف من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا-يُجري حاليا استبدالها بـ "آسيا الكبرى" المُمتدة من شنغهاي إلى سانت بطرسبرغ. وقد ساهم التضامن والتقارب الروسي -الصيني في تدعيم حضور "الشرق العالمي". وبالمثل، استعادت إيران، وتركيا، والدول العربية هويتها الآسيوية بخطوات ثابتة وإن كانت بطيئة، وتم دمج هذه الدول داخل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس، مما زاد من تعزيز الوعي الجماعي بـ "الشرق العالمي".

تسعى دول "الشرق العالمي" جاهدة من أجل تدعيم الربط اللوجيستي فيما بينها. فبرغم أن الدول الآسيوية كانت متجاورة جغرافيا مع بعضها البعض عبر التاريخ، إلا إنها عانت من العزلة بفعل العوامل البيئة مثل الجبال، وصحراء غوبي، والأنهار، التي جعلتها محجوبة ومعزولة لفترات طويلة. وفي ظل النقل البري الذي يستغرق وقتا طويلا ومُكلفا، اضطرت دول آسيا للاعتماد على القوى البحرية الغربية في أوروبا والولايات المتحدة، التي كانت شريكها الاقتصادي والتجاري الرئيسي. وفي ظل التطورات والمجريات الحديثة، تسارع بناء الطرق السريعة، والسكك الحديدية، وشبكات الكهرباء، وشبكات المعلومات، مما ساهم في تعزيز الاتصال بين الدول الآسيوية، التي نجحت بفضل هذه الجهود في التغلب على الحرمان الطبيعي من سيادة النقل البري خلال القرنين الماضيين.

تمثل شبكة السكك الحديدية أهمية جغرافية اقتصادية وسياسية خاصة. فقد ساهم خط "الصين-أوروبا" السريع وخط السكة الحديد بين "الصين ولاوس" في تسريع التبادلات الاقتصادية والتجارية داخل آسيا الوسطى، وشرق آسيا، وغربها، وشمالها، وجنوبها؛ كذلك من شأن "ممر النقل بين الشمال والجنوب" بين روسيا، وتركمانستان، وإيران، والهند أن يعزز التكامل الاقتصادي في جنوب آسيا، وآسيا الوسطى، والمناطق النائية في أوراسيا. وخلال السنوات الأخيرة، تراجعت حدة الصراعات بين دول جنوب آسيا وآسيا الوسطى، وتمت ترجمة مكاسب السلام إلى مكاسب إنمائية، الأمر الذي عزز التكامل الاقتصادي الإقليمي داخل آسيا. شكلت دول "الشرق العالمي" شبكة واسعة من خلال تبادل الأفراد، والطاقة، والسلع، ورؤوس الأموال، والمعلومات، والتكنولوجيا.

الصعود الاقتصادي يولد معه سياسات الهوية. فخلال القرن ٢١، زاد وعي الدول الآسيوية بالاستقلال الاستراتيجي، ولعبت سياسات الهوية دورا مهما في الحياة السياسية لكل دولة. ويعد قرار تركيا تغيير اسمها باللغة الإنجليزية ليُصبح «Türkiye» وليس "Turkey"، وكذلك نية الهند تبديل اسمها إلى الكلمة الهندية "Bharat" -"بهارات" مجرد نموذجين. وفي خضم عملية التفاعلات الحضارية وإعادة بناء القيمة، إذ تسعى الدول الآسيوية بنشاط إلى البحث عن هوياتها الجماعية وقيمها التقليدية.

تبعات صعود "الشرق العالمي"

في الواقع، ثمة اختلافات كبيرة بين دول "الشرق العالمي" على صعيد الأنظمة السياسية، والأديان، والهياكل الصناعية. بالتالي، فهي في حاجة إلى تجاوز العديد من العقبات أثناء عملية إعادة بناء الهياكل الآسيوية السياسية، والأمنية، والثقافية مثل المنافسات الجيوسياسية المحلية للنزاعات الإثنية، والطائفية، والإقليمية، والآثار غير المباشرة للقضايا الساخنة الإقليمية؛

"الشرق العالمي" لا يسعى لتقديم بديل حكومي أو نموذج سياسي مغاير أو فرض أيديولوجية بديلة للنظام الليبرالي الغربي

لـم تعـد بلـدان "الشـرق العالمـي" مواطنيـن مـن الدرجـة الثانيـة بـل أضحـوا لاعبيـن رئيسـيين على السـاحة الآسـيوية والدوليـة

وتجانـس الهيـاكل الصناعية والمنافسـة لنمـاذج التنمية في مختلف البلـدان؛ والتنافـس الجغـرافي الاقتصـادي مثـل النزاعـات علـى مـوارد النهـر عبر الحدود. ومـع ذلك، فإن صعود "الشـرق العالمي" يعد أمـرًا مهمًـا على مسـتويات عدة

أولًا، فـإن صعود "الشـرق العالمي" قد يؤدي إلـى تعزيز التكامل والاندمـاج بين دول منظمـة شـنغهاي للتعـاون. فاعتبـارًا مـن عام ٢٠٢٤م، بلغ عدد دول منظمة شـنغهاي تسـعة أعضاء وهم (الصين، والهند، وإيران، وكازاخسـتان، وقيرغيزسـتان، وباكسـتان، وروسيا، وطاجيكسـتان، وأوزبكسـتان)، بالإضافة إلى ثلاثة دول تحمل صفة مراقـب (أفغانسـتان، وبـيلاروس ومنغوليا) و١٤ شـريكًا في الحوار وهـم (أذربيجـان، وأرمينيا، والبحريـن، ومصر، وكمبوديـا، وقطر، والكويـت، وجـزر المالديف، وميانمـار، ونيبال، والإمـارات، والمملكة العربية السـعودية، وتركيا، وسـريلانكا). وتمثل المنظمـة الإقليمية ٢٥ ٪ من مسـاحة الأراضي العالمية و٤٥ ٪ من تعداد سـكان العالم، مـع ضمهـا أكثـر الـدول اكتظاظا بالسـكان علـى مسـتوى العالم وإمكانـات سـوقية ضخمة. يشـكل أعضـاء منظمة شـنغهاي القوة الأساسـية للكتلـة غيـر الغربية المؤهلـة لأن يكون لهـا صوت أكبر.

وباعتبارها أهم منظمة سياسـية يتم تأسيسـها بواسـطة قوى غيـر غربيـة، تضـم منظمـة شـنغهاي أربـع دول نوويـة –الصين، وروسـيا والهند، وباكسـتان –وتحمـل مقعدين دائـمين لدى مجلس الأمـن التابـع للأمم المتحـدة. اسـتخدم الأعضـاء الرسـميون والمراقبـون منظمـة شـنغهاي كمنصة لدمـج وتضمين أنفسـهم في المجالات الأربعة الرئيسـية للأمن، والسياسة، والاقتصاد والثقافة. وقد عـزز هذا الترابط بين الدول البحريـة، والبرية، والبرمائية في المناطـق الفرعية الآسـيوية وخلـق بيئة محيطة مواتيـة لأمن الدول الآسـيوية والتنمية.

ثانيًا، مـن الممكـن أن يسـاعد صعود تجمـع "الشـرق العالمي" في تعزيـز العمـل الإقليمـي. فـإن الغـرب لا يقبل بأن يكـون غرب آسـيا جـزءًا مـن آسـيا أو الشـرق العالمـي. وعلى مسـتوى منطقة الشـرق الأوسـط، تعكف الولايات المتحدة على تطبيق استراتيجية "فـرق تسـد" وأقامت قمة "النقـب" التي تضم إسـرائيل، والإمارات، والبحريـن، والمغـرب، إلى جانب مصـر ودول أخـرى. كما حرصت واشـنطن على عقـد "القمـة الأمريكيـة –العربية" مع زعماء تسـع دول عربيـة من بينها دول مجلس التعاون الخليجي السـت، ومصر، والأردن، والعـراق. حيـث تأمل إدارة بايـدن في بناء "تحالف دفاعي شـرق أوسـطي" من أجـل تشـكيل "مثلـث اسـتراتيجي" يجمع بين الولايـات المتحـدة، وإسـرائيل، والحلفاء العرب، ويربـط بين حلفاء واشـنطن الأوروبـيين مـع شـركائها في الشـرق الأوسـط ومنطقـة المحيـطين الهندي–الهـادي. اسـتطاعت الولايـات المتحـدة كسـب نفـوذ علـى دول مثـل اليابـان، وكوريا الجنوبيـة، والفلـبين، "الدول المتأرجحـة" الـثلاث في الشـرق العالمـي، بهـدف دق إسـفين بين الـدول الآسـيوية البحريـة والقاريـة. وفي جنـوب آسـيا، تسـتفيد الولايـات المتحـدة من التناقض بين الهند وباكسـتان مـن أجل تبني اسـتراتيجية ذات مسـارين. أما بالنسـبة للشـرق الأوسـط، تعتمد الولايـات المتحـدة على "الحلفـاء المعتـدلين" (إسـرائيل، الإمارات، المملكـة العربية السـعودية، مصـر، إلخ) لاحتواء "تحالـف المقاومة" بقيـادة إيـران. مـن ثـم، فقـد نجحت سياسـة" فـرق تسـد" التي تنتهجهـا واشـنطن في تقويـض القـوى المركزية للشـرق العالمي.

وعلـى النقيـض مـن "الغرب العالمـي" المتجانس إلـى حد بعيد، تختلـف بلـدان "الشـرق العالمـي" بشـكل كبير مـن حيـث أنظمتها السياسـية، والأيديولوجيات الخاصة بها، واستراتيجياتها التنموية؛ فـإن ما يمتلكه "الشـرق العالمي" حاليًا ليس سـوى "مجتمع مُتصَور" هـش غيـر واضـح المعالـم. وكمـا أشـار الباحـث الرومانـي ليفيو تشيلسـيا إلـى أن "الشـرق العالمـي" كفكرة يسـتند علـى احتمالية منطقيـة، وليـس أمـرًا واقعًـا. ويواجـه التكامـل الآسـيوي شـبه الإقليمـي والترابـط بين الأقاليـم داخـل آسـيا مجموعـة متنوعـة مـن العقبات الداخليـة والخارجية، والسياسـية، والاقتصادية، مثل التداخـل الخارجي، واسـتراتيجيات التحوط للأعضـاء والحركات الانفصالية.

بالتالـي، فـإن الطريق لايـزال طويلًا أمام "الشـرق العالمي" قبل أن يصبـح كيانًـا متماسـكًا. فإن دول مثـل الهند، والمملكـة العربية السـعودية، وغيرها، تبحث عن توازن بين الشـرق والغرب. في حين أن دولًا آسـيوية صغيـرة ومتوسـطة الحجـم تميـل إلـى الالتزام بـ "سياسـة التحـوط" المتمثلة في "الاعتماد الجيوسياسـي على الغرب والاعتمـاد الجيـو اقتصادي على الشـرق"، بينما تتمسـك روسـيا، وإيـران وسـوريا، وكوريـا الشـمالية بسياسـة المواجهة مـع الغرب.

"زواج مصلحـة" بيـن موسـكو وبكيـن تحـول لشـراكة أوثـق تُغطـي مجـالات الطاقـة وتطويـر البنيـة التحتيـة والدفـاع

الصعود الاقتصادي يولد سياسات الهوية وزاد وعي الدول الآسيوية بالاستقلال الاستراتيجي ولعبت الهوية دورًا مهمًا لكل دولة

من ثم فإن هذا التنوع في الاستراتيجيات يجعل دول "الشرق العالمي" تفتقر إلى توجه سياسي مشترك. علاوة على ذلك، فإن آليات التعاون متعدد الأطراف في "الشرق العالمي" تعد في الغالب "قوانين غير ملزمة"، وهي تتسم بالشمول والانفتاح إلى حد ما؛ كذلك قد تصبح المنافسة الداخلية والمواجهة بين بعض دول "الشرق العالمي" على نفس القدر من الشراسة مثل منافستها ومواجهتها مع الأطراف الخارجية.

ثالثًا، قد يؤدي صعود "الشرق العالمي" إلى تعزيز " النهضة الآسيوية". مقارنة بالدول الغربية، فإن بلدان "الشرق العالمي" لديها أنظمة سياسية غير متجانسة وقيم متعددة الثقافات وأنماط مختلفة للحياة. وتعكف دول الشرق العالمي حاليًا على إعادة تشكيل الخطاب الغربي حول السياسة العالمية، والخروج من فخ خطاب "الغرب الديمقراطي مقابل الشرق الاستبدادي والارستقراطي"، وصياغة بدلًا من ذلك "سردية شرقية" للحداثة السياسية للمساعدة في بناء مجتمع آسيوي ذو مصير مشترك وتقديم خطاب فكري للتكامل الإقليمي. ومثلما ساعدت المنح الدراسية في إدراج المعرفة والرؤى المُستقاة حول "الجنوب العالمي" في خضم النقاش الأكاديمي المُعاصر –تلك المعرفة التي غالبًا ما تشكلت في ضوء نظريات ما بعد الاستعمار –فيبدو من المهم بشكل متزايد فعل الشيء ذاته مع المعارف والنظريات المستمدة من "الشرق العالمي" (لعدم وجود مصطلح أفضل)، والتي تظل في بعض الأحيان مُهمشة على صعيد المعرفة الجغرافية والمناقشات.

على مدار آلاف السنين وقبل صعود القوى البحرية الأوروبية في القرن ١٨. كانت الحضارات الآسيوية تمثل قلب السياسات العالمية. وخلال العصر الحديث، اتجهت هذه الحضارات إلى إعادة اكتشاف روابطها التاريخية والتحول من العزلة إلى التعاون ومن التنافر إلى التقارب منذ اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، استحوذ مصطلح " الشرق العالمي" على اهتمام الباحثين في الدراسات الدولية بشكل متزايد. حيث تمكن "الشرق العالمي"، الذي تشكل البلدان الآسيوية جسده ودول آسيا الوسطى قلبه، من الصمود أمام الضغوط الأمريكية والغربية حول الأزمة الأوكرانية واعتماد موقف محايد بشكل عام دون الانحياز إلى أي من الأطراف محافظًا على سمته المميزة.

ومع طول أمد الصراع الروسي–الأوكراني والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى جانب تكثيف الولايات المتحدة عقوباتها على فصائل المقاومة التي تقودها روسيا وإيران، عزز ذلك إصرار موسكو على "الابتعاد عن الفلك الأوروبي" و"ابتعاد طهران عن منطقة الشرق الأوسط " والتوجه للانخراط داخل آسيا" .

ختامًا

منذ اندلاع الحرب الأوكرانية المريرة في عام ٢٠٢٢م، أرادت إدارة جون بايدن الاستفادة من تركيا وحلفائها العرب، واستخدامهم ك "بيادق" في منافستها الاستراتيجية أمام الصين وروسيا، وهو ما عزز إصرار هذه الدول على "التوجه شرقًا " في خضم المنافسة المحتدمة بين القوى العظمى. وذلك من خلال التعويل على الولايات المتحدة في التعاون الأمني، والاعتماد في الوقت ذاته على البلدان الآسيوية في الشؤون الاقتصادية. وقد شاركت الدول الآسيوية بنشاط في "منتدى الحضارات القديمة" الذي عزز جهود تحديث الحضارات الآسيوية القديمة ودعم طموحها لإحياء ثقافاتها. وفي ظل التحول من الهيمنة الأمريكية إلى عالم متعدد الأقطاب، يزداد صعود سياسة الهوية، وتستيقظ الدول الآسيوية على القومية والاستقلالية الاستراتيجية. إن انحسار العولمة وعدم النمو الاقتصادي الليبرالي جعل دبلوماسية الجوار أولوية قصوى للدول الآسيوية.

باختصار، انتقلت بلدان "الشرق العالمي" من نطاق الدول الهامشية وشبه الهامشية إلى مركز المسرح العالمي، منتهجة سياسة التنمية الاقتصادية من القاعدة إلى القمة بدلا من التحول الديمقراطي من الأعلى إلى الأسفل، باعتبار ذلك المسار الأساسي للتحديث. وتصر معظم تلك البلدان على "البحث عن أصدقاء" بدلًا من "البحث عن أعداء"، والسعي إلى "الشراكة" بدلا من "التحالف"، وإعادة بناء هوياتها الآسيوية تحت راية عملية "النهضة الآسيوية".

* أستاذ ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط -جامعة فودان -الصين

هل في مقدور الهند الإسهام في إنهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا؟

استبعاد قيام الهند بالوساطة بين روسيا وأوكرانيا و الانتخابات الأمريكية الفيصل

في مارس ٢٠٢٤م، أعلن وزيرا خارجية الهند وأوكرانيا اتفاقهما من أجل استعادة التجارة والتعاون الثنائي بين البلدين لمستويات ما قبل الغزو الروسي العسكري لأوكرانيا. وتعتبر زيارة وزير الخارجية الأوكراني إلى الهند هي الأولى لمسؤول رفيع المستوى من كييف، منذ أن بدأت الحرب في فبراير ٢٠٢٢م. وقد حملت الزيارة في طياتها دلالتين – أولًا، سعي أوكرانيا لعقد قمة دولية من أجل إنهاء الحرب، والتي من المُحتمل أن تجرى في سويسرا خلال الأشهر المقبلة (وفقًا لشروطها التي لم يقبل بها الجانب الروسي)؛ ثانيًا، حرص كييف على حشد الدعم لخطتها مع نيودلهي –الصديق القديم لموسكو. كذلك طرحت زيارة الوزير الأوكراني تساؤلًا مكونًا من ثلاثة محاور: هل في مقدور الهند الإسهام في إنهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وهل تنوي القيام بذلك؟ وما إذا كان ينبغي لها أن تفعل ذلك؟ والإجابة على السؤال منقسمة إلى ٣ أجزاء:

د. ن. جاناردهان

وقد انعكست هذه الإجابة " المتناقضة" عبر البيان الصادر عن وزير الشؤون الخارجية الهندي سوبرامانيام جايشانكار في فبراير ٢٠٢٤م، بأن الهند " مُنفتحة على لعب دور الوسيط من أجل إنهاء الحرب الأوكرانية إذا ما تم التواصل معها بشأن ذلك، لكنها تعتقد بأنه لا ينبغي لها التطوع لفعل ذلك من تلقاء نفسها". وأضاف أن الهند:" لديها قناعة والتزام شديدين حيال جهود إنهاء الحرب الأوكرانية.. التي يعاني منها الجميع. ولكن لا أعلم تحديدًا متى قد تنتهي الحرب، فنحن لسنا مُلمين بكافة مجريات الأمور كي نحدد ذلك". يعد هذا الموقف مُتسقا مع حلقة أخرى في سلسلة المواقف الهندية في هذا الشأن. فأثناء انعقاد مؤتمر حوار "ريسينا" الهندي لعام ٢٠٢٣م، الذي يعد المؤتمر الرائد في الهند بمجال السياسة الخارجية، استضافت نيودلهي المفاوضات بين دول مجموعة العشرين، بما في ذلك اجتماع بين وزير خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف. وفي حين أن اجتماع مجموعة العشرين الأوسع نطاقًا ومؤتمر "حوار ريسينا" ساعدا الهند على جذب الانتباه إلى القضايا العالمية مثل الأمن الغذائي والطاقة، فقد سلطا أيضًا الضوء على موقف الهند الجيوسياسي الفريد في ظل تبنيها مسافة واحدة من الولايات المتحدة وروسيا. مع ذلك، اتضح أنه على الرغم من علاقات الهند الودية مع كل من الغرب وروسيا، لكنها لم تستغل كونها "أداة لبناء السلام"– في سبيل نزع فتيل التوترات بين روسيا وأوكرانيا.

في عام ٢٠٢٢م، قال رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، خلال لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على هامش قمة منظمة "شنغهاي" للتعاون التي عُقدت بأوزبكستان أن "هذا لم يعد عصر الحروب"، معربًا عن التزام بلاده حيال استكشاف الحلول السلمية. وفي العام ذاته، دعت الهند إلى "وقف القتال وإجراء المفاوضات". ولكن، مع طول أمد الحرب، ركزت الهند على الحفاظ على مصالحها الخاصة واتباع سياسة "الانحيازات المتعددة". وفي حين يواصل الغرب (بما في ذلك أوكرانيا وروسيا) إلقاء اللوم على إحداهما الأخرى، تسير الهند على حبل دبلوماسي مشدود. فهي لم توجه انتقادًا صريحًا لأي من الأطراف المعنية، لكنها نبهت، عوضًا عن ذلك، إلى أن الحرب: "تسببت في اقتناص النقاش الدائر بشأن التنمية المستدامة للجنوب العالمي". كما وجهت نيودلهي انتقادات حادة إلى الغرب بسبب "نفاقه" في عدم التعامل مع كافة الصراعات العالمية بنفس الأسلوب الذي تعامل به مع الحرب الروسية –الأوكرانية. مُستشهدة بنزاعاتها مع باكستان والصين كأمثلة للأزمات التي كان عليها أن تتعامل معها بنفسها دون تدخل أطراف خارجية.

وفي أكتوبر ٢٠٢٢م، تصدرت الجهود الدبلوماسية الهندية عناوين الصحف الدولية، بعد أن طُلب من نيودلهي التوسط عقب ما ورد بشأن تصاعد حدة القتال بين روسيا وأوكرانيا بالقرب من محطة "زابوريجيا" النووية، ونقلت التقارير الإعلامية في عام ٢٠٢٤ م، عن مسؤولين أمريكيين إفادتهم بأن تدخلات الزعيمين الهندي (والصيني) كان لها تأثير على قرار روسيا التخلي عن مخططها لضرب أوكرانيا بصاروخ نووي.

بشكل عام، تتمتع الهند تقليديًا بعلاقات اقتصادية ودفاعية وثيقة مع روسيا. وهو ما قد أثناها عن انتقاد موسكو بعد غزو الأخيرة لأوكرانيا. وبدلًا من ذلك، حثت نيودلهي الدول المتحاربة على حل خلافاتها من خلال قنوات الحوار والدبلوماسية. وفي الوقت ذاته، زادت الهند مشترياتها من النفط الروسي (المُخفض) إلى مستويات قياسية، مما جعل روسيا المورد الرئيسي للإمدادات الهندية، متفوقة على العراق والمملكة العربية السعودية. وبررت نيودلهي، من جانبها، استمرار علاقاتها مع موسكو على أساس "الاستقلالية الاستراتيجية"، وذلك نظرًا لأهمية مكانة روسيا باعتبارها مورد للطاقة والأسلحة الهندية. الأهم من ذلك، أكدت نيودلهي أن موسكو "لم تقدم بأي شكل من الأشكال على انتهاك المصالح الهندية". وأنها تشعر بأن قربها من موسكو سوف يقف حائلًا بين تطور الصداقة الحميمة بين روسيا والصين (الغريم التقليدي للهند) حتى إنه قد يعطل عودة المياه لمجاريها بين روسيا وباكستان، أصدقاء بكين.

هل تستطيع الهند لعب دور الوسيط؟ وهل تقوم بذلك؟

مؤخرًا، تم مناقشة الإمكانات التي تتمتع بها الدبلوماسية الهندية ومدى فعاليتها إلى جانب جهود الوساطة الهندية، وذلك في ضوء حرب إسرائيل على قطاع غزة، نظرًا إلى حفاظ نيودلهي على مسافة متساوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فغالباً ما تعتبر الوساطة - بوصفها قوة ما بعد الاستعمار - "كلمة غير محبذة" في المعجم الدبلوماسي الهندي. ونظرًا للنزاعات الحدودية الخاصة بها، فإن الهند غير راغبة في التوسط وحل النزاعات الأخرى، فضلًا عن عدم السماح للآخرين بالتوسط وحل قضاياها المُتأججة. مع ذلك، فإن الاقتصاد الهندي المتنامي تحت حكم "رجل الهند القوي" رئيس الوزراء ناريندرا مودي بمثابة محاولة متعمدة من قبل الحكومة لإظهار الثقل الدبلوماسي الذي تتمتع به. وبمناسبة التوقيع على مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا- على هامش انعقاد مجموعة العشرين بنيودلهي في أغسطس ٢٠٢٣م- شجع رئيس الوزراء الهندي المصافحة بين الرئيس الأمريكي جو بايدن وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان آل سعود، في أول عرض من نوعه للتقارب العلني بين القادة الأمريكيين والسعوديين. أدى ذلك بدوره إلى اقتراحات تدعو نيودلهي إلى زيادة جهود الوساطة أو استخدام "مساعيها الحميدة" - كقوة محايدة ونزيهة ووسيط السلام - لحل الأزمات العالمية.

وفي ديسمبر ٢٠٢٣م، قال المبعوث الهندي الدائم لدى الأمم المتحدة أن موقف بلاده الاستراتيجي يخول لها التعامل مع مختلف تكتلات القوى بصورة بناءة. وأضاف الدبلوماسي الهندي أن "قدرة بلاده على الإبحار في المياه الدبلوماسية المُعقدة تُبرز مكانتها كوسيط مُحتمل في النزاعات الدولية. وفي عصر يتسم بالتغيرات السريعة والتحديات المعقدة، تبرز مكانة الهند أيضًا ليس فقط كدولة ذات نسيج اجتماعي بالغ التنوع وثراء ثقافي فحسب، ولكن أيضًا كلاعب رئيسي على الساحة الدولية، يجسد مبادئ التعاون، والسلام، والاحترام المتبادل. وخلال الأعوام الأخيرة، جادلت الهند أن فلسفتها القديمة المُتمثلة في "فاسوديفا كوتومباكام" (العالم أسرة واحدة)، تضع البلاد في مكانة فريدة كلاعب مؤثر في عمليات الوساطة والتوفيق في الشؤون العالمية. علاوة على ذلك، فإن موقع البلاد الاستراتيجي، إلى جانب تاريخها في عدم الانحياز، من شأنه أن يتيح لها إمكانية التعامل بشكل بناء مع مختلف تكتلات القوى.

لطالما كانت فكرة الوساطة ('madhyastata') كأداة لحل النزاعات جزءا من الخطاب القانوني والنسيج الاجتماعي الهندي على مدى قرون عدة. كما تم تضمينه في الدستور الهندي باعتباره "الحل البديل للنزاعات" بموجب المادة ٨٩ من قانون الإجراءات المدنية. كذلك أقرت نيودلهي مشروع قانون الوساطة لعام ٢٠٢١م، وهي من الدول الموقعة أيضا على اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة. ومع ذلك، لم تقم الهند بدمج الوساطة في الممارسة العملية بسبب معارضتها لوساطة طرف ثالث في صراعاتها، وخاصة أزمة إقليم كشمير، مع باكستان. لكنها انخرطت عوضًا عن ذلك في "دبلوماسية القمة" وحاولت استخدامها كأداة لحل الصراعات. على سبيل المثال، نظمت الهند مؤتمر العلاقات الآسيوية عام ١٩٤٧م، ودعمت استقلال كوريا. كما شاركت في جهود الوساطة الدولية في النزاعات خلال الأزمة الكورية في عام ١٩٥٦م، وأزمة فيتنام في عام ١٩٧٩م. ومنذ عام ٢٠١٦م، تم استخدام مؤتمر حوار "ريسينا" الهندي كأداة لتعزيز المنظور الهندي للسياسة الخارجية على المسرح العالمي، وخاصة في قضايا مثل الأمن الدولي، والتعاون البحري، وتغير المناخ، والصحة العامة.

على الرغم من هذه السوابق في التاريخ الهندي، فمن غير المرجح أن تلعب الهند دورًا رئيسيًا في الأزمة الروسية الأوكرانية بسبب عدة عوامل؛ الافتقار إلى الحافز بسبب ضغط القضايا الداخلية المُلحة، وعدم توافر الوكالات والأدوات الدبلوماسية الكافية، فضلًا عن النتائج غير المحسومة، وعدم وضوح حجم المكاسب المترتبة على السلام أو الخسائر الناجمة عن استمرار الحرب. (نظرًا لشعبية مرشح الرئاسة الأمريكية دونالد ترامب وإعلانه أنه سينهي الحرب في غضون أيام من توليه السلطة، إذا تم انتخابه في سباق الانتخابات الرئاسية الوشيكة، فإن معظم البلدان، بما في ذلك الهند، يمكن أن تنظر إلى هذا باعتباره الحل الأفضل والأقل إيلامًا، حتى إذا لم يكن الأمر كذلك.)

هل ستقوم الهند بدور الوساطة؟

لقد استخدمت الهند حرب روسيا وأوكرانيا كوسيلة لسد الفجوة بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب. وأخذت نيودلهي تُجري محادثات مع قادة روسيا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة، وأوروبا بصورة منتظمة، وتُمرر الرسائل من طرف لآخر، وهو ما يدل على الاستراتيجيات الخاصة بها في إدارة جهود الوساطة وإدارة الصراع بأكثر من طريقة. ومن أجل المضي قدمًا، ينبغي على الهند بطبيعة الحال، أن تواصل الاستثمار في كافة أنماط الدبلوماسية وألا تقف موقف المتفرج المتردد. فيما يعتبر السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم شرطين أساسيين كي تتمكن الهند من الحفاظ على نموها الاقتصادي الراهن. وكلما تنامت القوة الاقتصادية، كلما أتت بمسؤولية أكبر تجاه الشؤون العالمية. في الوقت ذاته، ينبغي أن تتوخى نيودلهي الحذر وأن تراقب خطوات الصين التي لم تشارك سوى في عدد قليل جدًا من الصراعات حول العالم على الرغم من ثقلها الاقتصادي، والدبلوماسي، والعسكري (المصالحة السعودية -الإيرانية واحدة منها). وربما يعود ذلك جزئيًا إلى رغبة بكين في فضح مدى انحسار النفوذ الأمريكي أكثر مما يبدو عليه، والسبب الآخر هو أن بكين قامت بتقييم الحدود الدبلوماسية لمشاركتها في جهود الوساطة.

وللمضي قدمًا، ينبغي للهند ألا تحاول أن تكون صانع السلام الوحيد في أي صراع، ناهيك عن الصراع بين روسيا وأوكرانيا. فيمكنها أن تكون من بين العديد من "المُستجيبين الرئيسيين" وتستفيد من سياستها الخارجية الفريدة، متعددة الانحيازات، من أجل تشجيع "دبلوماسية القمة" بهدف الجمع بين الدول ذات التفكير المُماثل، بما في ذلك تلك المتحاربة، حول طاولة واحدة لمحاولة إدارة الصراع وتسويته بين الأطراف المتخاصمة. أثناء ذلك، يتعين على الهند ودول الخليج (خاصة المملكة العربية السعودية، والإمارات، وعمان)، إلى جانب شركائهم المشتركين في آسيا وإفريقيا، استحداث طرق وأساليب "غير غربية" للتعاون والسعي من أجل السلام حيث إن جميعها تتمتع بالنوايا الدبلوماسية ذاتها، والنفوذ، والأدوات التي تخول لها القيام بذلك. كذلك يتعين عليهم العمل معًا على إيجاد أساليب غير رسمية للوساطة متجذرة في عدم التدخل، والدبلوماسية الهادئة،

والمفاوضات السرية، والقنوات غير الرسمية. ويمكن لهذه الأساليب أن تسهل سبل تأمين مصالحها الوطنية الخاصة مع القيام بدور الوساطة أيضًا وتحقيق الأهداف النهائية للأطراف المتنازعة، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا، فضلًا عن، المساهمة في إعلاء الصالح العالمي.

وأخيرًا، لنعود من حيث بدأنا. فإن السؤال المطروح: هل في مقدور الهند الإسهام في إنهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا، **وهل تنوي القيام بذلك؟ وهل ينبغي لها ذلك؟**

إن الإجابة على هذه الأسئلة تتألف من ثلاثة محاور: نعم (تستطيع)، ربما يكون ذلك (ممكنًا)، لا (ينبغي لها).

وكما قال أحد الدبلوماسيين الهنود السابقين في عام ٢٠٢٢م: "احذروا التفاحة المُغرية للوساطة بين "روسيا وأوكرانيا... إذا تم القيام بذلك في أعقاب التحفيز الواضح من الغرب، فإن جهود الوساطة الهندية لن تفشل فحسب، بل ستكشف أيضًا المدى الحقيقي للنفوذ الهندي على الساحة العالمية".

ومن خلال التعاون مع الآخرين، من الممكن أن تثمر الجهود الهندية في مجملها عن نتائج مختلفة. فقد أشار تقرير إعلامي هندي صدر مؤخرًا إلى أن الهند يمكن أن تلعب دور الوسيط لإنهاء الحرب الروسية -الأوكرانية إذا ظل ناريندرا مودي رئيسًا لوزراء الهند بعد يونيو ٢٠٢٤م. ولكن أيًا كانت النتيجة التي ستأتي بها الانتخابات الهندية المقبلة، من غير المرجح أن تقوم الهند بدور الوساطة (سواء بشكل فردي أو في إطار جماعي). فإن الفيصل هنا هو انتخابات الرئاسة الأمريكية الوشيكة، والتي من المرجح أن تكون المحطة التالية لتحديد استمرار الحرب (أو السلام) بين روسيا وأوكرانيا.

* مدير إدارة البحوث والتحليل

النتائج الاقتصادية للحرب الروسية / الأوكرانية:

اعتماد الدول على الذات في اقتصاداتها وتوسع التحالفات الدولية وظهور تحالفات جديدة

في عام ٢٠١٣م، أعلنت الصين عن مبادرة "الحزام والطريق"، بهدف إقامة شبكة من الطرق البرية والبحرية لربط الصين بمختلف مناطق العالم، هذا وقد دعت دول العالم للانضمام للمبادرة؛ لما تحققه من فائدة مشتركة من خلال دورها في زيادة التجارة والاستثمارات المشتركة. وبعدها بعقد من الزمن أُعلن خلال قمة العشرين الأخيرة عن مشروع "الممر الاقتصادي الجديد" لربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا، كمشروع شامل لا يقتصر على التبادل التجاري فحسب وإنما يشمل نقل الطاقة عبر الكابلات والأنابيب، إضافة إلى دعم الاقتصاد الرقمي من خلال نقل البيانات عبر كابلات الألياف الضوئية، وهو مشروع مدفوع باعتبارات سياسية أكثر منه اعتبارات اقتصادية، وقبل ذلك بعدة أشهر أُعلن عن إطلاق مشروع "طريق التنمية" للربط البري بين دول الخليج وتركيا.

أ. د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

مع نهاية العام الثاني ودخول الحرب الروسية الأوكرانية عامها الثالث ما زالت تداعياتها على الاقتصاد العالمي واقتصادات الخليج قائمة وإن خفت حدتها في الآونة الأخيرة نتيجة لتأمين دول الاتحاد الأوروبي للنفط والغاز بديلاً عن موارد الطاقة الروسية من خلال الشراكات مع الولايات المتحدة والنرويج والجزائر ودول مجلس التعاون، وكذلك اتفاق البحر الأسود الذي بموجبه تصدير السلع الزراعية الأوكرانية للدول الأخرى، علاوة على قيام الهند وأستراليا والأرجنتين بزيادة حجم إنتاجها الزراعي والاستفادة من ارتفاع الحبوب، حيث تم تغطية العجز الذي حصل بعد امتناع العديد من الدول من استيراد القمح والذرة من روسيا.

سنتناول في هذا المقال التأثير الاقتصادي للحرب الروسية الأوكرانية، سواء كان هذا التأثير على الاقتصاد العالمي، أو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مع توضيح مدى تأثير هذه الحرب على التكتلات الاقتصادية الكبرى التي تكون روسيا عضواً فيها ومنها تجمع بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، وما هو موقف دول مجلس التعاون الخليجي حال تفعيل دور هذه التكتلات أو تشابكها مع السياسة وظهور تحالفات جديدة، مع توضيح مستقبل إمدادات الغذاء والطاقة في حال استمرار هذه الحرب مع الأزمات التي تضرب القرن الإفريقي والبحر الأحمر وتأثير ذلك كله على سلاسل الإمدادات العالمية وطرق النقل البحري.

أولاً- تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

١- التأثير على أسواق الطاقة العالمية:

أحدثت الحرب الأوكرانية الروسية سلسلة من الصدمات في أسواق الطاقة العالمية والعلاقات الدولية في تلك الأسواق، بما في ذلك سوق النفط. ففي بداية الأزمة، أنخفض إنتاج الخام الروسي بنحو مليون برميل يومياً، وبخلاف معظم التوقعات، أثبت الإنتاج الروسي مرونته وتعافيه بشكل سريع، حيث نجحت الشركات الروسية في إيجاد مشترين جدد لصادراتها من خارج الدول الصناعية الكبرى بأسعار منخفضة، وعلى وقع تلك المعطيات كان الانخفاض في الإنتاج الروسي محدوداً، حيث أنخفض في ديسمبر ٢٠٢٢م، بمقدار ٢٣٠ ألف برميل ليصل إلى ١٠,٨ مليون برميل مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة خلال الفترة (يناير- فبراير) ٢٠٢٢ م، البالغة ١١ مليون. ورغم أن غالبية التوقعات تشير إلى انخفاض إنتاج النفط الروسي عام ٢٠٢٣، غير أن ذلك قد يكون أقل من المتوقع، في ظل استمرار تدفق

شكل (١) حصة روسيا وأوكرانيا من الصادرات العالمية لبعض السلع خلال العام ٢٠٢٢

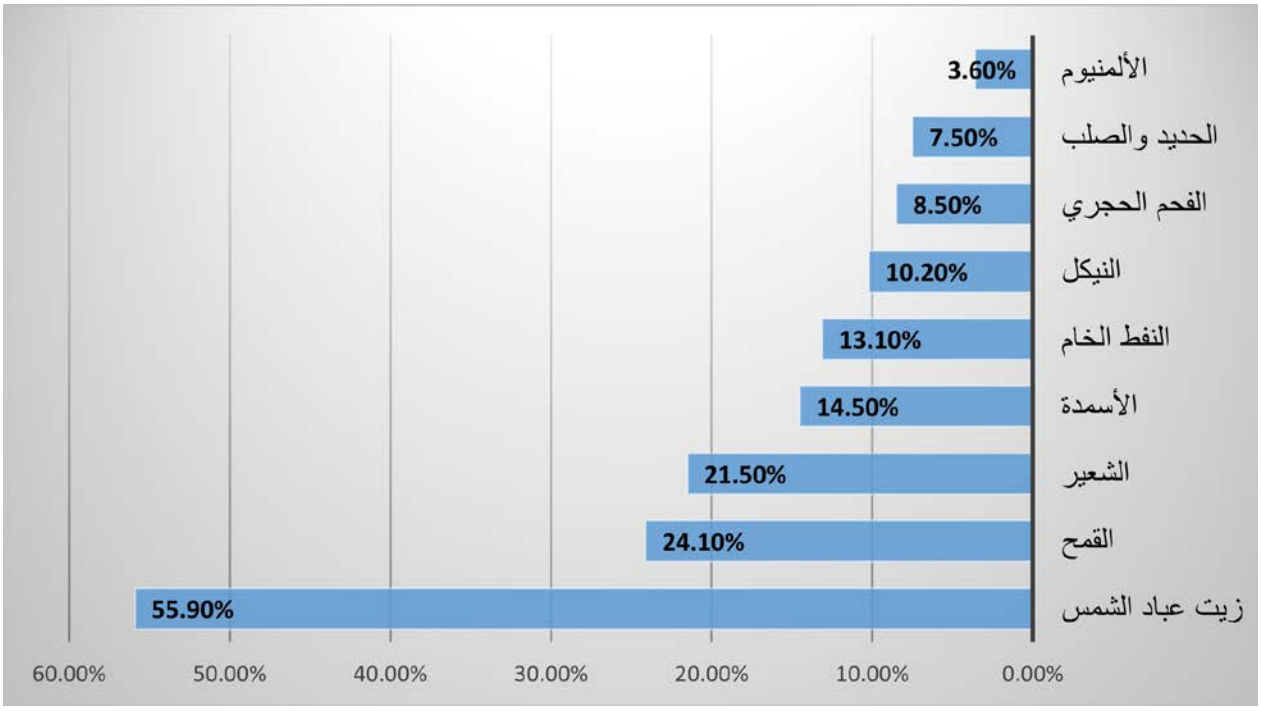

nternational Trade Centre, World Trade Organization, Information Base, 2023

الصادرات الروسية المنخفضة الثمن إلى الوجهة الآسيوية.

أما فيما يتعلق بصادرات النفط الخام الروسية، فقد انخفض متوسطها السنوي إلى أقل من (٣) مليون برميل للمرة الأولى، غير أن متوسطها خلال الفترة (مارس – ديسمبر ٢٠٢٢) بلغ (٣,٤) مليون برميل وهو مستوى مرتفع بشكل هامشي قياساً بمستوى (٣,٣) مليون برميل قبل بداية الأزمة. فالعقوبات المفروضة على روسيا جعلت أوروبا تعتمد على دول الشرق الأوسط لاسيما الدول العربية والولايات المتحدة لتوفير احتياجاتها من الطاقة. وساهمت الأزمة الروسية الأوكرانية بشكل نسبي في تراجع معدل نمو الطلب العالمي على النفط عام ٢٠٢٢م، حيث تأثر الطلب سلبياً بارتفاع أسعار النفط الناجمة عن الأزمة، ليبقى الطلب أقل من مستوياته المسجلة قبل جائحة كورونا. كما أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع مخزون النفط العابر للموانئ في تغيير مسار التدفقات التجارية. ولجأت الولايات المتحدة إلى استخدام مخزوناتها النفطية الاستراتيجية كأداة لإدارة السوق النفطية، من خلال عمليات السحب التي أجرتها من تلك المخزونات بالتعاون مع باقي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولم تكن أسعار النفط الخام بمنأى عن تداعيات الأزمة الروسية، فقد شهدت تقلبات حادة في مستوياتها، فخلال مارس ٢٠٢٢ اقتربت أسعار عقود خام برنت من حاجز ١٤٠ دولار للبرميل، وتخطت أسعار عقود خام غرب تكساس مستوى ١٣٠ دولار، وهي أعلى مستويات لها منذ يوليو ٢٠٠٨م.

٢- تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على القطاع الصناعي:

تتفاوت الآثار الاقتصادية للحرب الروسية / الأوكرانية من بلد لآخر، ومن صناعة لأخرى وذلك طبقاً للبنيان الاقتصادي لكل بلد وحجم علاقاته التجارية مع روسيا وأوكرانيا، حيث يعتمد عدد هام من البلدان ومنها دول مجلس التعاون على الواردات من الدولتين في سلاسل التوريد لاسيما من الحديد والمعادن مما يؤثر في العديد من سلاسل القيم الصناعية التحويلية ذات الصلة.

ومن بين الصناعات التي تأثرت وبشكل كبير ومباشر، صناعة مواد البناء والتشييد وذلك نتيجة الارتفاعات المتتالية في أسعار مواد البناء المختلفة وعلى رأسها أسعار الحديد الذي ارتفع سعره بنسب تراوحت بين ١٧و٤٧٪، نتيجة تأثر سلاسل الإمداد العالمية بعد التوقف التام لمصانع الصلب الأوكرانية وتوقف الشحن من موانئها وحصار روسيا الاقتصادي خصوصاً وإن إنتاج الدولتين يقترب من (١٠٠) مليون طن وهو الثالث

أثبت إنتاج الطاقة الروسي مرونته وتعافيه ونجحت الشركات الروسية في إيجاد مشترين جدد بأسعار منخفضة

عالمياً بعد الصين والهند.

كما شهدت صناعة الأسمنت تقلبات كبيرة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية بسبب تراجع تزويد مختلف المدخلات الرئيسة وارتفاع تكاليفها، بما في ذلك أسعار مصادر الطاقة الرئيسة كالفحم، حيث تعتبر روسيا ثاني أكبر مصدر للفحم بعد الولايات المتحدة وتساهم بحوالي (٨٪) من الإنتاج العالمي من هذه المادة التي تعتبر المصدر الرئيس للوقود المستخدم في الإنتاج، مما أثر في الواردات والأسعار وساهم بالتالي في زيادة الأعباء على هذه الصناعة بصفة عامة.

ومن ناحية أخرى، تُعد روسيا أكبر مصدر للأسمدة في العالم، حيث تشكل حوالي (١٤٪) من الصادرات العالمية، وقد نتج عن الحصار الذي فرض على الصادرات الروسية اضطراب كبير في السوق العالمية نتج عنه ارتفاع قياسي للأسعار لاسيما مع تأثرها بمتغيرات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفعت أسعار فوسفات ثنائي الأمونيوم بأكثر من ثلاثة أضعاف وأسعار صخور الفوسفات بأربعة أضعاف تقريباً، مما انعكس سلباً على الإنتاج الزراعي خاصة والأمن الغذائي عامة.

أما على مستوى الصناعات الغذائية فقد تأثرت بدورها نظراً للدور الذي تلعبه كل من روسيا وأوكرانيا في أسواق الغذاء العالمية، حيث يُعدان البلدان منتجان رئيسان للقمح والشعير والذرة إذ يبلغ متوسط حصة إنتاجهما نحو ٢٤٪و٢٢٪ و١٤٪ على التوالي، وكلاهما يمثلان نحو (٥٦٪) من إنتاج زيت عباد الشمس، حيث تُعد أوكرانيا المصدر الرئيس والأساسي لهذا الزيت في العالم. كما ساهم أيضاً نقص توفير مستلزمات الإنتاج سواء الزراعية أو من المواد الخام نتيجة تفاقم نقص سلاسل التوريد العالمية وارتفاع تكاليف الشحن، في تعطل الإنتاج في عدد من المصانع العربية وعدم اشتغالها بطاقاتهم الإنتاجية الكلية، فيما التجأت بعض المصانع الأخرى على تعليق الإنتاج مؤقتاً والاعتماد على بيع المخزونات وذلك سعياً لمواجهة التكاليف المرتفعة لاسيما المتعلقة بالطاقة.

٣- تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي

شهدت الاقتصادات العالمية في الربع الأول من ٢٠٢٢ م، تعافياً من آثار جائحة كورونا، وبدأت سلاسل التوريد العالمية في التحرك نحو إعادة ربط دول العالم ببعضها البعض، وإعادة توصيل المنتجات إلى الأسواق المستهلكة، بيد أن اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية جاء ليزيد من معاناة الاقتصادات العالمية ويضيف لها أزمات جديدة في نقص الغذاء العالمي وارتفاع أسعار السلع الأخرى، بسبب أهمية الدولتين في السوق العالمي للسلع الزراعية، حيث تصدر الدولتان نحو ثلث الإنتاج العالمي من القمح والشعير، وأكثر من (٥٠٪) من زيت دوار الشمس، وحوالي ١٢٪ من صادرات الذرة العالمية، فيما تعتبر روسيا أكبر منتج عالمي للأسمدة.

ومع نهاية عام ٢٠٢٢ برزت بصورة واضحة آثار الحرب الروسية الأوكرانية، والتي تمثلت في التعثر والاختناقات في سلاسل الإمداد العالمية، وتأزم الأسواق العالمية، وكانت النتيجة المباشرة لذلك الارتفاع الكبير في معدلات التضخم لاسيما أسعار المواد الغذائية في جميع الدول بمختلف مستوياتها الاقتصادية، ولكن تفاوت مدى تأثر الدول بارتفاع أسعار المواد الغذائية، والمُحدد الرئيسي هو مدى اعتمادية الدولة على الاستيراد لتوفير احتياجاتها من الغذاء، فمن المتوقع أن وفرة الإنتاج والمخزون والاحتياطي ستساعد الدولة في تخفيف الآثار السلبية للحرب وتقليل حدة ارتفاع الأسعار في الأجل القصير. أما في الأمد الطويل وفي حال استمرار الحرب، فإن نقص السلع وارتفاع أسعارها يُعد نتيجة حتمية.

ونظراً لاعتماد غالبية الدول العربية على استيراد السلع الزراعية والمواد الغذائية لتوفير احتياجات سكانها، والاعتماد بشكل متزايد على استيراد السلع الزراعية (القمح والذرة) من روسيا وأوكرانيا، فقد تأثرت الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط بدرجة كبيرة في صور نقص السلع من الأسواق وارتفاع أسعارها بدرجة تخطت قدرات مجموعة كبيرة من المستهلكين، بينما استطاعت الدول ذات الدخل المرتفع ومنها دول الخليج العربي من تخطي تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أوضاع الأمن الغذائي فيها وذلك لامتلاكها الخزين الاستراتيجي من الغذاء، علاوة على تأمين احتياجاتها الغذائية من مصادر بديلة.

ثانياً- تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصادات الخليج:

بالرغم من التأثيرات السلبية التي تسببت فيها هذه الحرب على القطاعات الاقتصادية كافة، إلا أن دول مجلس التعاون

شكل (٢) معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لعام ٢٠٢٢

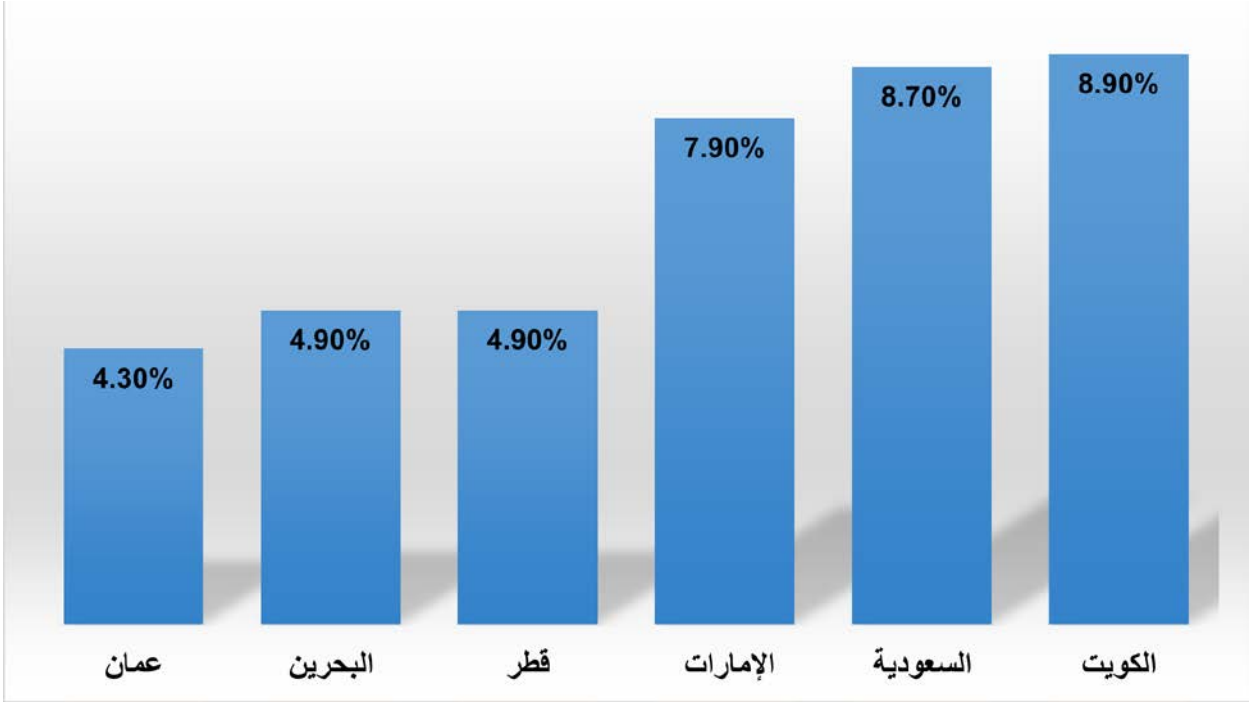

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصادي العالمي 2023

شكل (٣) الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٢١و٢٠٢٢

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصادي العالمي 2023

أدت الأزمة الأوكرانية لارتفاع مخزون النفط العابر للموانئ في تغيير مسار التدفقات واستخدمت أمريكا مخزوناتها لإدارة السوق

تمكنت من تحقيق إيرادات هامة من ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية نتيجة تزايد الطلب العالمي عليه لاسيما مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط في عام ٢٠٢٢ م، حوالي ١٠٠ دولارًا للبرميل مقابل (٦٩,٩) دولارًا في عام ٢٠٢١م، فيما ارتفع إجمالي إنتاج النفط العربي بنحو ١٣٪. وقد استفادت الدول العربية المُصدرة للنفط والتي تبلغ حصة صادراتها على مستوى العالم (٣٠,٢٪)، من إيرادات وعوائد مالية هامة وكانت فرصة لدعم واستكمال مشروعات التنمية في تلك الدول لا سيما على صعيد دفع الاستثمارات في مجالات عدة. كما شكل أيضاً فرصة للدول الخليجية المنتجة للغاز على غرار قطر من كسب أسواق جديدة خاصة مع سعي الاتحاد الأوروبي عن مصادر غاز أخرى مما مكنها من تسجيل رقم قياسي في صادرات الغاز الطبيعي لعام ٢٠٢٣م، بلغ حوالي (٨٠) مليون طن متري، كما استفادت الدول الخليجية المنتجة للنفط من مقاطعة الاتحاد الأوروبي للنفط الروسي، الأمر الذي مكنها من زيادة تصديرها مما ساهم في مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي في العام ٢٠٢٢م، الأمر الذي ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في جميع دول المجلس.

كما استفادت دول مجلس التعاون الخليجي من تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية، حيث ارتفع حجم الفائض في ميزان الحساب الجاري في جميع الدول وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة حجم المبيعات منهما لسد النقص في النفط والغاز الروسي الذي كان يصدر إلى دول أوروبا.

وفي ظل حالة عدم اليقين الكبيرة التي تشوب هذه الحرب وما يمكن ان يتسبب فيه طول أمدها أو اشتداد حدتها في قوع أضرار أكبر بكثير مما هو عليه، لاسيما بالرجوع إلى الانعكاسات الحالية على سلاسل توريد المدخلات الصناعية عالمياً وما تسببت به من تعطل كبير لسلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، ينبغي للدول الخليجية مراجعة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بربط الصناعات الوطنية بسلاسل التوريد العالمية لتكون جزءًا منها.

ثالثاً- تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على التكتلات الاقتصادية الكبرى

يتفاوت إثر الحرب الروسية الأوكرانية على التجمعات والتكتلات الدولية من منظمة لأخرى، فتأثيرها على منظمة الآسيان غير ملحوظ في الكثير من الملفات، رغم تمتع أعضائها بإمكانات اقتصادية وبشرية هائلة، حيث تمثل نحو (٤٤٪) من سكان العالم وأكثر من (٣٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبالرغم من أن الكتلة لديها أيضاً إمكانات كبيرة مع انضمام المزيد من الدول كأعضاء جدد، لكنها تبقى اقتصادات متنافرة في ظل وجود اقتصادات مافيوية كالاقتصاد الروسي والإيراني، وأن المنظمة تهيمن عليها الصين وروسيا. وتعتبر روسيا آسيا الوسطى مجال نفوذها التقليدي عبر قرون، لكن الدور الاقتصادي لبكين في هذه المنطقة يتوسع بشكل مطرد مما أكسبها نفوذاً سياسياً كبيراً أيضاً على حساب النفوذ الروسي.

وتجدر الإشارة إلى أن من أكبر التحديات التي تواجه منظمة شنغهاي يتمثل في التوصل إلى تفاهمات بين المصالح السياسية المختلفة للدول الأعضاء فيه، وكذا التعقيدات الإقليمية في بعض المناطق. كما يرى الكثير من الخبراء والمفكرين صعوبة تحول منظمة شنغهاي لتحالف قوي يدعم روسيا نظراً لتنوع شراكات دول آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط مع دول العالم لاسيما مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبقي الاقتراح الصيني الذي أعلن عنه قبل عقدين من الزمن بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول منظمة شنغهاي للتعاون مجرد حبر على ورق.

أما فيما يتعلق بتحالف "تحالف بريكس" الذي يُشكل سكانه (٤٥٪) من سكان العالم وتنتج دول ثلاثة في التجمع هي السعودية والإمارات وإيران نحو (٤٤٪) من الإنتاج العالمي من النفط الخام، ويشكل اقتصاد تكتل بريكس البالغ (٢٨,٥) تريليون دولار نحو ٢٨٪ من الاقتصاد العالمي، فهو الأخر يضم دول غير متجانسة فكرياً واقتصادياً وهذا يشكل أكبر تحدي للتحالف

وأخذ أعضاء البريكس يطورون خططهم الاقتصادية ككتلة واحدة، وصولاً إلى قوة اقتصادية قادرة على مواجهة القوة الاقتصادية الغربية الحالية. كما أصبح "بريكس" منتدى لمعالجة القضايا العالمية الحرجة، كالتجارة والتمويل وتغير المناخ وأمن الطاقة، وسطوة الغرب على مفاصل اقتصادية رئيسة، كالدولار –عملة التجارة والاحتياطي الأولى عالمي. من المقرر أن تستضيف روسيا في أكتوبر ٢٠٢٤م، قمة دول البريكس، وتسعى فيها إلى زيادة دور البريكس في النظام المالي الدولي وتطوير التعاون بين المصارف، وتوسيع استخدام عملات البريكس، علاوة على تعزيز التعاون بين السلطات الضريبية والجمارك، علاوة على إظهار

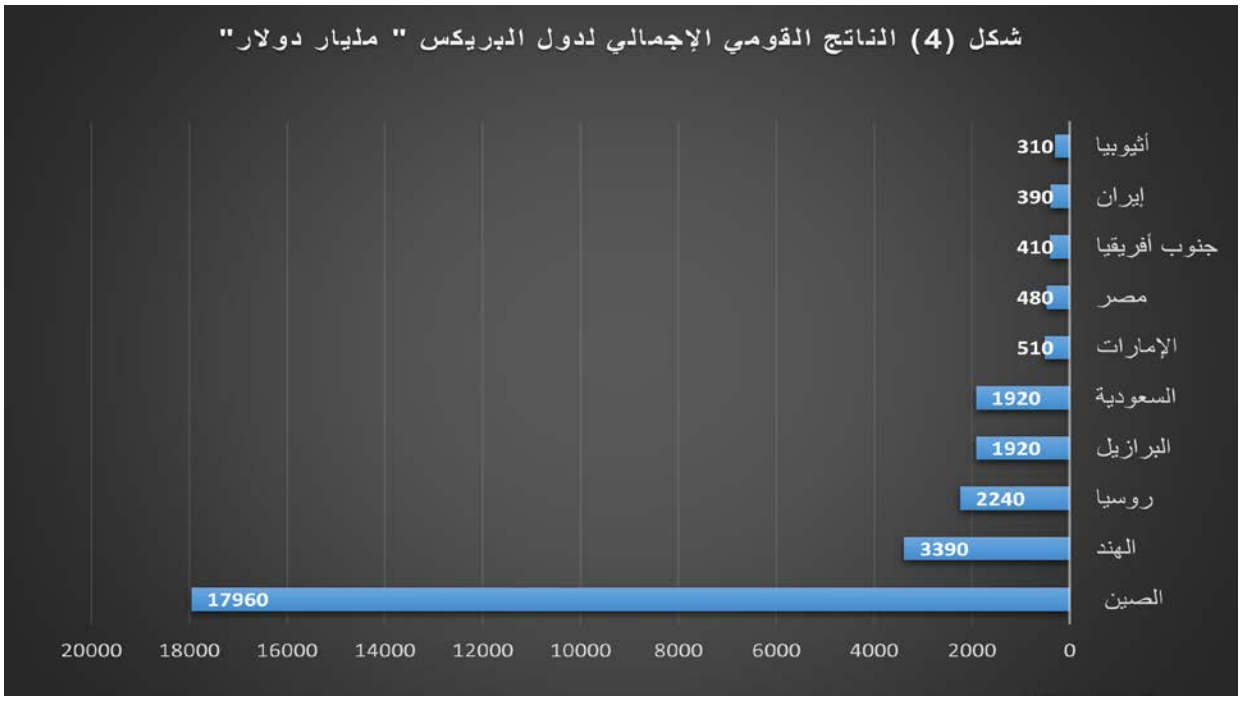

nternational Trade Centre, World Trade Organization, Information Base, 2023

رغبتها للغرب أنه لا يزال لديها أصدقاء وحلفاء في بقية العالم، على الرغم من غزوها لأوكرانيا.

كما اقترح سياسيون بارزون في البرازيل وروسيا إنشاء عملة البريكس للحد من هيمنة الدولار. يقول البروفيسور كارمودي إنه سيكون من غير العملي بالنسبة لدول البريكس إنشاء عملة مشتركة لأن اقتصاداتها مختلفة تمامًا. مع ذلك، ترى مجموعة البريكس أن الدول الغربية تهيمن على الهيئات العالمية المهمة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان يُقرضان المال للحكومات. إنها تريد أن ترى "صوتًا وتمثيلًا أكبر" للاقتصادات الناشئة وفي عام ٢٠١٤م، أنشأت دول البريكس بنك التنمية الجديد لإقراض الأموال لتعزيز البنية التحتية. بحلول نهاية عام ٢٠٢٢م، كانت قد قدمت ما يقرب من ٣٢ مليار دولار للدول الناشئة لمشاريع الطرق والجسور والسكك الحديدية وإمدادات المياه الجديدة. هذا هو الهدف الرئيسي للصين بالنسبة لبريكس، حيث إنها تريد أن تكون الصوت الرائد الجنوب. أما بالنسبة لروسيا فإن لديها هدف يختلف عن هدف الصين، حيث تعتبر روسيا بريكس جزء من معركتها ضد الغرب وتساعده في التغلب على العقوبات المفروضة بعد غزوها لأوكرانيا. أما بالنسبة للقوة الاقتصادية الثانية في التكتل الهند، فإنها تسعى للاستفادة منه في الحصول على النفط من روسيا والسعودية والإمارات بأسعار تفضيلية، لكن في ذات الوقت ترتبط بعلاقات وثيقة مع الدول الغربية التي تسعى ليكون مشروع الممر الاقتصادي الهندي بديلًا لطريق الحرير الذي تحاول الولايات المتحدة إفشاله.

إن التفاوت في الإمكانات الاقتصادية لدول البريكس واختلاف فلسفاتها وأيدولوجيتها في الحكم ما بين نظم شمولية وثيوقراطية وليبرالية يجعل من الصعوبة بمكان أن تكون كتلة جديدة تنافس الزعامة الأمريكية للعالم نتيجة لهيمنتها على النظام المالي والاقتصادي العالمي منذ أكثر من سبعة عقود.

رابعًا- مستقبل إمدادات الغذاء والطاقة في حال استمرار الحرب الروسية الأوكرانية

انخفض التأثير السلبي في سلاسل إمداد الغذاء باتفاق تصدير الحبوب برعاية الأمم المتحدة وتركيا وأطراف الحرب، تراجع تضخم أسعار الغذاء، في الدول الغنية، إلى أدنى مستوى له قبل اندلاع الحرب الروسية / الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢م، وتراجع متوسط أسعار الغذاء في (٣٨) دولة صناعية شملها الاستطلاع إلى ٥,٣٪ في فبراير ٢٠٢٤م، من ٦,٢٪ في يناير الماضي، ومن ذروته البالغة ١٦,٢٪ في نوفمبر ٢٠٢٢م، طبقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. والسبب في ذلك يعود إلى تراجع أسعار السلع الزراعية "بدرجة كبيرة"، وعودة

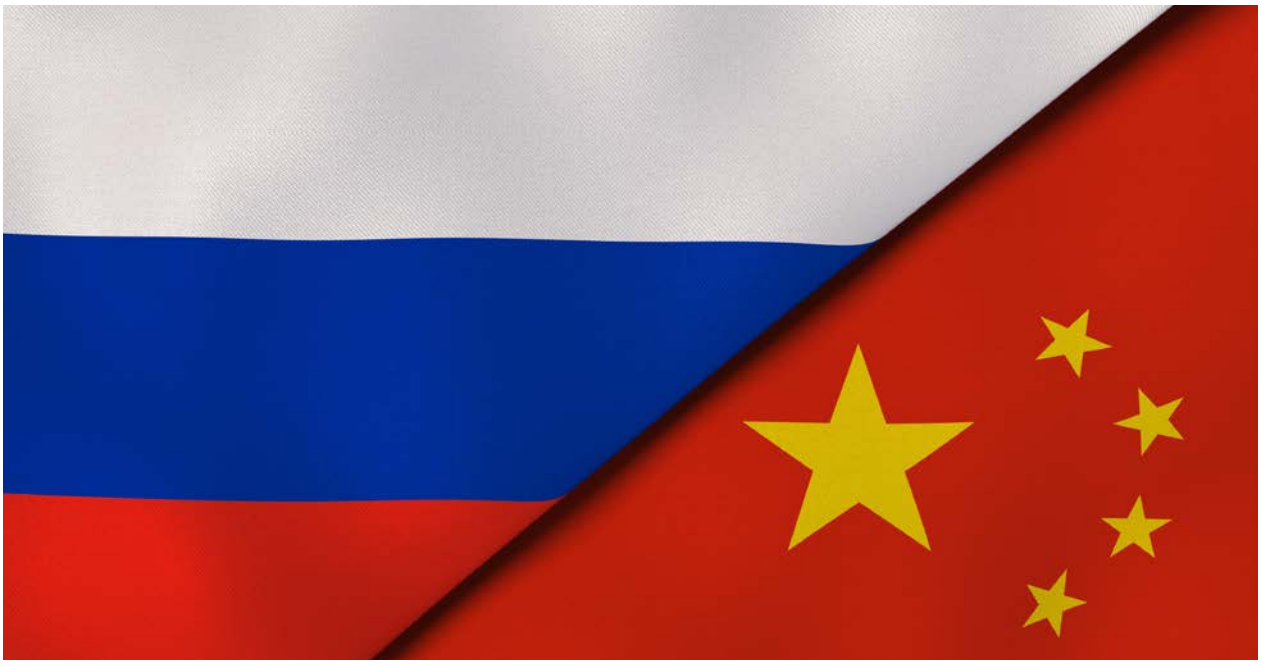

سلاسل التوريد إلى طبيعتها، وفي عام ٢٠٢٢م، كانت أسعار الغذاء قد ارتفعت بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة، وانخفاض التجارة بسبب الحرب في أوكرانيا، في حين أثرت أيضًا حالات الجفاف الأكبر من المتوقع، واضطرابات سلسلة التوريد المرتبطة بفيروس كورونا.

لقد انخفضت أسعار السلع الزراعية بشكل كبير في العامين المنصرمين، منذ أن بلغت الأسعار ذروتها في أعقاب حرب أوكرانيا، وهذا يعمل كقوة انكماشية حتى على مستوى التجزئة. وطبقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة، أن أسعار المواد الغذائية بما في ذلك الحبوب، والسكر، واللحوم، انخفضت بشكل عام من ذروتها القياسية في عام ٢٠٢م.

ومن التداعيات الأخرى للأزمة الروسية الأوكرانية إجبار ناقلات النفط الخام على قطع مسافات أطول للوصول إلى مشترين للنفط الخام الروسي، الأمر الذي حد من توافر الناقلات وتسبب في ارتفاع أسعار الشحن، كما تسببت في حدوث تحول هائل في علاقات واتجاه تدفقات تجارة النفط الخام العالمية خلال فترة زمنية قصيرة، مع ظهور سوق موازي للناقلات. وبات تسعير النفط الخام يتم على أساس المصدر وليس على أساس الجودة، مع وجود فروقات كبيرة في أسعار النفط الخام الخاضع للعقوبات وغير الخاضع لها، لاسيما في فرض سقف سعري على صادرات النفط الروسية. وعلى وقع تلك المعطيات، باتت الهواجس المرتبطة بأمن الطاقة للدول الأوروبية بشكل خاص والقدرة على تحمل تكاليفها المرتفعة هي المحرك الرئيس لسياسة الطاقة في تلك الدول وعلى المستوى العالمي أيضاً.

وبالرغم من التوترات السياسية والعسكرية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، مع استمرار الهجمات في البحر الأحمر، والحرب الأوكرانية الروسية غير أن إمدادات الطاقة لاسيما من النفط الخام ستبقى مستقرة، وذلك بسبب القدرة الإنتاجية الفائضة الوفيرة لدى أعضاء منظمة أوبك التي تقدر نحو (٤,٥) مليون برميل يومياً من الطاقة الفائضة، علاوة على زيادة كميات إنتاج النفط الخام من الولايات المتحدة وكندا، واستمرار تدفق النفط الرخيص من روسيا، وانخفاض الطلب الصيني على النفط الخام.

وصفوة القول، فإن من أهم نتائج الحرب الأوكرانية الروسية يتمثل بتوجه كثير من الدول نحو الاعتماد على الذات في اقتصاداتها لاسيما في الأمن الغذائي والطاقوي والمواد الأولية، علاوة على تغير موازين القوى العالمية، حيث شهدنا توسعاً في التحالفات الدولية كتكتل بريكس ومنظمة شنغهاي، وتوقع ظهور تحالفات جديدة.

* أستاذ الاقتصاد السياسي بالمعهد الدبلوماسي - قطر

مستقبل الحرب الروسية-الأوكرانية وتأثيرها على الصين والشرق الأوسط

التقارب الصيني / الروسي يتبلور.. والغرب يفتقر لاستراتيجية الخروج وإنقاذ سمعته

دخلت الحرب الروسية / الأوكرانية عامها الثالث مع مواصلة العقوبات الغربية المكثفة على روسيا دون تأثير كبير على الاقتصاد الروسي، وإعادة انتخاب الرئيس بوتين بنجاح، وتمتع موسكو بالاستقرار السياسي والاجتماعي بالرغم من الهجوم الذي تبناه تنظيم "داعش خراسان" وأودى بحياة ١٣٧ شخصًا في قاعة للحفلات الموسيقية في موسكو، والتحول في ميزان القوى في الحرب لصالحها، وقد يعزى ذلك إلى الدعم العسكري والاقتصادي الذي تتلقاه موسكو من بكين، واستراتيجية التحوط أو الحياد الاستراتيجي التي تنتهجها مجموعة من الدول خارج المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة، وعدم وجود استراتيجية واضحة للمعسكر الغربي الذي وقع في دائرة "الافتقار إلى استراتيجية الخروج" في ظل التحول في ميزان القوى العسكرية لصالح روسيا.

د. هند المحلي سلطان

تناقش هذه الدراسة ميزان القوى الحالي في الحرب، والفرص الاستراتيجية للصين لتتعلم من تجارب روسيا في التعامل مع تحديات العقوبات الغربية والمخاطر الأمنية المحتملة الأخرى، والتي تتعلق بتايوان في ظل سيناريو مواصلة الحرب، بالإضافة إلى تبني بعض دول المنطقة العربية مثل السعودية والإمارات وغيرها "الحياد الاستراتيجي النسبي"، الذي قد يتغير نحو روسيا في ظل الافتقار إلى "استراتيجية الخروج" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، و اتساع رقعة الصراع في منطقة الشرق الأوسط نتاج سياسات واشنطن الفاشلة في المنطقة.

التحول في ميزان القوى

من منظور ميزان القوى، فإن الوضع في ساحة الحرب بأكملها في حالة تغيير مستمر. حيث تواصل روسيا تحقيق اختراقات وتقدم على الأرض في كريمينا وأفديفكا وزاباروجيا ودونيتسك وأماكن أخرى. وأصبح الميزان الدفاعي لصالح روسيا من منظور القوات الجوية والقوى البشرية. حيث يقف حلفاء روسيا، ومن بينهم جارتها بيلاروسيا التي تسمح لها باستخدام أراضيها ومجالها الجوي، كما أثبتت الطائرات الميسرة بدون طيار الإيرانية فعالية في الحرب الأوكرانية لا سيما وأن طرفَي تلك الحرب لديهما القدرة على مراوغة الدفاعات الجوية، في حين أن حلف شمال الأطلسي يعمل في اتجاهات مختلفة ويلتزم بتعزيز أسلحته التقليدية، وخاصة تعزيز بناء المعلوماتية لقواته ونشر أنظمة الحرب الإلكترونية ومعدات الاستطلاع والمراقبة. والتفوق البشري لصالح روسيا، حيث كشف استطلاع رأي من قبل مجلة الفايننشال تايمز في فبراير، قلة الحماس بين الشباب الأوكرانيين لخوض الحرب. فجاءت النتيجة ٤٨ ٪ لا، ٣٤ ٪ نعم، و١٨ ٪ ليس لديهم رأي واضح. ناهيك عن أن هناك ما يقرب من ١,٣ مليون شاب في سن التجنيد يعيشون في الخارج، و١,٢ مليون في الداخل ليسوا جنود مقاتلين على الخطوط الأمامية.

وفي الوقت الحاضر، وبصرف النظر عن الأسلحة النووية، أرسلت روسيا جميع الأسلحة والمعدات الأخرى إلى ساحة المعركة، بما في ذلك القنبلة الفائقة FAB-3000، والقاذفة "Tu-22M3 "Backfire التي تحمل ٣ أطنان من الصواريخ الموجهة وغيرها من الأسلحة العسكرية الثقيلة المخيفة.

ويصادف أن الولايات المتحدة غير قادرة على تقديم مساعدات عسكرية واسعة النطاق بعد الحرب على غزة، كما أن المساعدات العسكرية الأوروبية ليست كافية لتلبية الاستهلاك اليومي في ساحة المعركة.

وعلى المستوى الداخلي، تمكن بوتين من إعادة انتخابه مرة

أخرى، حيث حصل على ٨٧,٢٨٪ من الأصوات، وهي نسبة أعلى بكثير من الأصوات التي حصل عليها في عام ٢٠١٨ م، (٧٦,٦٩٪). وعلى الرغم من ادعاءات بعض النقاد الغرب بتزوير الانتخابات، وحصول ممثلي الحزب الشيوعي الروسي على المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية، الأمر الذي يعكس مطالب المجتمع الروسي المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة، إلا أن النتائج تظهر أن بوتين يتمتع بسلطة قوية في الداخل، وبأن الرواية الغربية التي كانت تقول بأن موسكو ستواجه تغييرًا في النظام السياسي منذ إعلان الحرب تظل ضعيفة.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، كان أداء روسيا أفضل بالفعل مما توقعه العديد من الخبراء الغربيين وحتى الروس، فكان تأثير العقوبات على الاقتصاد الروسي محدودًا للغاية، وحققت نموًا اقتصاديًا بنسبة ٣,٦٪ العام الماضي، ولم يكن لها تأثير كبير على الاقتصاد الروسي مثل فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ويعزى ذلك إلى أن أداء الحكومة الروسية في إدارة الاقتصاد الكلي والحفاظ على الاستقرار المالي الكلي كان جيدًا للغاية. فقد كانت الموارد المالية الوطنية متوازنة، ولم ينمو الدين الوطني بسرعة، وقدمت الحكومة الروسية أيضاً سياسات تهدف إلى تطوير التداول الاقتصادي الداخلي. فبالنظر إلى الوضع الاقتصادي في روسيا خلال العام أو العامين الماضيين، سنرى تعزيز صناعة البناء والتشييد التي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الروسي، والأداء الجيد لقطاع الزراعة، والصناعة العسكرية التي تلعب دورًا مهمًا في تحفيز النمو الاقتصادي. ولا ينبغي أيضاً أن ننسى أساسيات الاقتصاد الروسي الذي يمتلك سوقًا محليًا ضخمًا يمكنه الاعتماد على الاستهلاك المحلي لتطوير الاقتصاد، وقدمت أيضاً سياسات تهدف إلى تطوير التداول الاقتصادي الداخلي.

ومع ذلك، يظل التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الروسي منذ عام ٢٠٢٢ م، هو حل مشكلة عدم استقرار الاقتصاد الكلي. فالإنفاق العسكري يجلب النمو ويحافظ على الاستقرار الاقتصادي؛ وفي حالة توقف الإنفاق العسكري، فسيشكل خطرًا على النمو الاقتصادي.

وبالرغم من أن البعض يعتقد بأن العقوبات الغربية مفيدة لروسيا، حيث ساهمت في تحسين المستوى التكنولوجي في روسيا، وعززت تركيز روسيا على الزراعة وغيرها من القطاعات، إلا أن رفع العقوبات مهم للغاية، لأن الاندماج في الاقتصاد العالمي يتماشى مع مصالح روسيا الخاصة. وهذا مهم بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالتقنية العالية التي يتم استبعاد روسيا منها، وهو ما يشكل تحديًا خطيرًا للغاية للتنمية الاقتصادية في روسيا.

ناهيك أن الاقتصاد الروسي في حاجة ملحة إلى نظرية "تكامل الطاقة" بين الطاقة الأحفورية والطاقة المتجددة والطاقة

انتصار موسكو يعزز مصالح الصين السياسية والاقتصادية والأيدولوجية نحو عالم متعدد الأقطاب بالتنسيق المشترك

الجديدة لتقليل الاعتماد على إيرادات الطاقة الأحفورية وتحقيق التنوع الاقتصادي.

فالعقوبات حفزت موسكو على تعديل سلسلة توريد النفط التي استغرقت أقل من نصف عام، وأصبحت الهند واحدة من أهم الشركاء التجاريين لها، ولكنها عززت المحفزات المتعلقة بتسريع التحول العالمي في مجال الطاقة الجديدة. فمع تقلبات سوق النفط والغاز، اشتدت اللعبة الجيوسياسية للطاقة نحو اقتصاديات تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتنمية الموارد الخضراء المحلية.

حيث اعتمد الغرب على مبدأين لتقويض الاعتماد على النفط والغاز الروسي، أحدهما "العصا لإعادة تشكيل تدفقات الطاقة العالمية" والأخرى "الحافز لتسريع تحول الطاقة العالمية". فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالغاز يمكن ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي استبدل اعتماده المنخفض اقتصاديا وغير الموثوق سياسيا وهو روسيا، بالاعتماد المكلف اقتصاديا و"الموثوق" سياسيًا وهو الولايات المتحدة. بالإضافة إلى إطلاق خطة عمل "استقلال الطاقة الأوروبي والتحول الأخضر" وزيادة الحجم الإجمالي للاستثمار في تحويل الطاقة العالمية.

وبالنظر إلى تكنولوجيا الطاقة النظيفة التي أصبحت مجالًا بارزًا في "الحرب الباردة" و"سباق التسلح الأخضر" بين الصين والولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا: الفكرة الأساسية الحالية لإدارة بايدن هي إعادة تشكيل سلاسل التوريد للتخلص من الاعتماد على الموارد والمنتجات الصينية والعمل مع الحلفاء لتطوير تقنيات الطاقة النظيفة لعزل وقمع الصين صناعيًا.

ومع انخفاض القيمة الاستراتيجية للنفط وتعزيز الطاقة النظيفة مثل الخلايا الكهروضوئية وطاقة الرياح، فإن مصادر الطاقة الجديدة والتقليدية حول العالم سوف تكون بين الانحسار والتدفق، وسيتغير المشهد السياسي للطاقة. ومن المرجح أن يتجه نحو "المزيد من المنافسة، ولكن بكثافة أقل".

الصين ومواصلة استراتيجية " اغتنام الفرص الاستراتيجية"

تعتبر بكين مواصلة الحرب الروسية-الأوكرانية "فرص استراتيجية" لتعزيز مصالحها الحيوية والأساسية، التي تتعلق بتايوان وبحر الصين الجنوبي والتنمية الاقتصادية المرتبطة بأمن النظام. لقد درج جيش التحرير الشعبي الحرب في مناهجه الدراسية بعد حرب الخليج. وبالرغم أن أداء روسيا وأوكرانيا كان سيئاً في هذه المواجهة، إلا أنهما قدمتا دعماً هائلاً للصين. حيث أعطت الحرب لبكين فهماً عميقاً للقوة العسكرية لحلف الناتو، بما في ذلك الدعم اللوجستي والمستوى الصناعي وقدرة الإنتاج العسكري. وعلى الرغم من أن الناتو لم يدخل بعد مرحلة الإنتاج في زمن الحرب ولم يتأثر الهيكل الاجتماعي بالصراع، إلا أن التقارير الصادرة المتكررة عن نقص المواد وأزمات الطاقة لا تزال تستحق اهتمامًا وثيقًا.

قد يعتقد البعض أن هذا مجرد " خداع استراتيجي " يستخدمه الناتو. ولكن في الواقع، باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للمعادن النادرة والبارود، فإن بكين تدرك جيدًا كمية المواد الخام التي تصدرها للعالم الخارجي والتي يمكن استخدامها لتصنيع الأسلحة، وبالتالي يمكن لها توقع أيضًا المعدات العسكرية التي قد ينتجونها وليس الاستهلاك والتخزين.

وفي سياق اليوم الذي يتسم بالشفافية الصناعية وسلاسل التوريد العالمية المترابطة، فبمجرد أن يعجز أحد الأطراف عن التخلص من اعتماده على المواد والمنتجات الأجنبية، فمن غير المرجح اعتبار هذا نوعًا من الخداع الاستراتيجي. وهذا يفسر أيضًا السبب وراء قدرة الصين على التنبؤ بتصرفات حلف الناتو. وعلى العكس لا يعرف حلف الناتو ما هو الإنتاج السنوي للطائرات J-20(التنين الجبار كما يسميها الصينيون)، ولا عدد المدمرات التي يخطط لبنائها، وحتى عدد الألوية التي يقوم جيش التحرير الشعبي بتطور وإحلال معداتها سنويًا.

بالإضافة إلى ذلك، هناك فائدة مهمة أخرى جلبها الصراع الروسي / الأوكراني للصين، وهي أنه الدول الغربية تفتقر إلى الطاقة والموارد الكافية واستراتيجية الأمن الجماعي الموحدة للتعامل مع تهديدات في جبهات مختلفة مثل الموقف من الحوثيين في البحر الأحمر وإيران في الشرق الأوسط، والصين في بحر الصين الجنوبي.

وفي سياق العقوبات، تصدر الصين في الأساس منتجات مصنعة ذات قيمة مضافة عالية، وتعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الوجهتين الرئيسيتين لصادراتها. وسيكون من الأصعب على الصين أن تجد سوقاً بديلة ذات حجم مماثل. لذا، بدأت الصين في تنفيذ استراتيجية "التداول المزدوج" التي تشكل عنصراً أساسياً لتمكين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من مقاومة العقوبات بطريقة أكثر ملاءمة.

وبالنسبة للصين، انتصار موسكو هو تعزيز لمصالحها

السياسية نحو عالم متعدد الأقطاب والمصالح الأيديولوجية وأيضًا المصالح الاقتصادية التي عززت التوجه شرقًا للسياسة الخارجية لموسكو التي سعت طيلة السنوات الماضية نحو الغرب دون جدوى. حيث أصبحت موسكو تعتمد بشكل كبير على بكين، وهو ما يثير مخاوف بعض الأكاديميين الروس، فلا يزال هناك عدم ثقة سياسية بين موسكو وبكين، بالرغم من تلاقي المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية بينهم بعد الحرب.

ومن منظور المدرسة الواقعية، في سياق التصعيد الشامل للحرب التجارية الصينية الأمريكية، فإن العلاقة المتوترة بين الصين والولايات المتحدة مفيدة لروسيا، لأنه بهذه الطريقة، ستزداد أهمية روسيا بالنسبة للصين كشريك. وعندما تواجه بكين وواشنطن مشاكل، ستوجه بكين المزيد من الاهتمام إلى موسكو. وبالتالي، من الممكن أن تعود العلاقات الصينية الروسية إلى حالة التعاون التي كانت موجودة عندما كانت الصداقة بين الصين والاتحاد السوفييتي في الخمسينيات من القرن الماضي.

كما أن منظرو المدرسة الواقعية الهجومية، يعتبرون أن الحرب الأوكرانية خطأ استراتيجي كبير من الغرب، وزيادة اعتماد موسكو على بكين لا يصب في مصالح الولايات المتحدة التي تسعى لتقويض الصين في شرق آسيا، والذي يضمن استمرار التوسعات العسكرية والنفوذ الاقتصادية لبكين في شرق وجنوب شرق أسيا، حيث يقع ترتيب آسيا حالياً في المرتبة الثالثة للولايات المتحدة بعد الشرق الأوسط وأوكرانيا.

لذلك، مواصلة الحرب تعني مزيدًا من الجهود بين موسكو وبكين لتعزيز المصالح المشتركة، التي قد تتسع لتشمل تعزيز الاستثمار المباشر الذي لايزال محدودًا حتى الآن، وتطوير سلاسل الإنتاج وسلاسل تكنولوجية مشتركة تدريجيًا، مع إدراج دولًا أخرى في خطط التعاون في إطار منظمة شانغهاي للتعاون. ويمكن أن يرتكز هذا النوع من التعاون على مبادرة "الحزام والطريق" أو غيرها من المبادرات القائمة. فالولايات المتحدة تُعد عاملاً أساسيًا في العلاقات الصينية الروسية.

وعلى الرغم من احتمالية عودة ترامب إلى البيت الأبيض، وتوقعات بتحسن طفيف في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، إلا أننا لا ينبغي أن نعلق توقعات عالية على إدارة ترامب، مع وجود إجماع قوي مناهض لروسيا ومعادٍ للصين قد تشكل في الولايات المتحدة، فمن غير المرجح أن يتحسن هذا الوضع على المدى القصير.

قد تجري الإدارة الأمريكية الجديدة بعض التعديلات، ولكن سواء كان الأمر يتعلق بالعلاقات الروسية الأمريكية أو العلاقات الصينية الأمريكية، فإن الولايات المتحدة هي العامل الذي يجلب التحديات. كما أننا لا نعرف كيف سيبدو ميزان القوى في الكابيتول هيل، ولا نعرف أي حزب سيسيطر على الكونجرس، وهذا أمر مهم للغاية. ومع ذلك، هناك شيء واحد يمكننا التأكد منه، وهو أنه بغض النظر عمن سيفوز في نوفمبر المقبل، فإن الكونجرس سيظل منقسمًا. ولا يمكننا أن نتوقع أي رؤية استراتيجية واضحة من السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

دول الشرق الأوسط و"الحياد الاستراتيجي النسبي"

استفادت دول مجلس التعاون الخليجي من الإيرادات القياسية التي تعزى إلى ارتفاع أسعار النفط، وساهمت في تسريع تنفيذ استراتيجية" التنوع" التي تتماشى مع خطط التنمية الوطنية، كما سلطت الحرب الضوء على اقتصاديات تكنولوجيات الطاقة المتجددة وسياسات تنمية الموارد الخضراء المحلية في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز. كما أعادت هذه الحرب أيضًا تقييم دول الشرق الأوسط لسلاسل التوريد المتعلقة بالأمن الغذائي وتقلبات أسعارها.

تتبنى معظم دول الشرق الأوسط سياسة " الحياد الاستراتيجي النسبي"، في سياق التحولات الجيوسياسية العالمية نحو عالم متعدد الأقطاب، للاستفادة من المنافسة التي تقودها الولايات المتحدة ضد روسيا والصين من أجل تعزيز مصالحها المتعلقة بالطاقة والأمن، وإعادة تقييم العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة التي تحتاج هذه الدول لتقويض التعددية القطبية والحفاظ على النظام الحالي الذي تهيمن عليه.

كما ساهم الحياد الاستراتيجي في تعزيز النفوذ السياسي لدول مجلس التعاون كمورد للسلام، حيث ساهمت وساطة دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، في إيجاد حل وسط بشأن القضايا الهامشية مثل تبادل الأسرى وإطلاق سراح الرهائن. وعلى الرغم من مساعي واشنطن والناتو لجعل أعضاء مجلس التعاون الخليجي أقرب إلى التحالف مع أوكرانيا ضد روسيا، إلا أن دول الخليج العربي قررت البقاء على الحياد نسبيًا لخدمة المصالح الوطنية على المدى الطويل.

ومع ذلك، فإن إصرار واشنطن والناتو على مواصلة التوسع شرقاً والافتقار إلى استراتيجية الخروج، وفي ظل التحولات في

الحرب تحقق المزيد من التقارب بين موسكو وبكين لتعزيز المصالح المشتركة وتطوير سلاسل الإنتاج والتكنولوجيا المشتركة

مواصلة الحرب الروسية-الأوكرانية "فرصة استراتيجية للصين" لتعزيز مصالحها الحيوية المتعلقة بتايوان وبحر الصين والتنمية الاقتصادية

ميزان القوى لصالح روسيا، قد يدفع دول الشرق الأوسط ولا سيما دول الخليج العربي إلى إعادة تقييم علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن، وتعزيز العلاقات بشكل كبير مع روسيا والصين.

ولاسيما مع الوضع الراهن في المنطقة والموقف الأمريكي الغربي من الحرب على غزة، الذي يفرض تحديات كبيرة ومقلقة للعلاقات بين واشنطن ودول الخليج العربي، حيث تؤثر الحرب على غزة على النظام السياسي والرأي العام العربي لارتباطها بالأمن العربي وقرب المساحة الجغرافية إلى الخليج بالمقارنة بأوكرانيا. فبالنسبة لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، تتعلق المخاطر مرتفعة للغاية بامتداد حرب غزة إلى اليمن والبحر الأحمر وخليج عدن، وتصعيد الوضع مع إيران. فالموقف الأمريكي الداعم للحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة قد يساهم في تعزيز التقارب مع روسيا والصين. ويعزى ذلك إلى أن موقف موسكو وبكين يدعم القضية الفلسطينية، مثل استخدام حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتجنيب إسرائيل أي شكل من أشكال المساءلة عن جرائمها. كما أن الحرب على غزة أدت إلى تسريع الدفع نحو التعددية القطبية، حيث تلقت مصداقية الولايات المتحدة وموثوقيتها ضربة قوية في المنطقة. وبالتالي، ستظل كون الولايات المتحدة الشريك الأمني الرئيسي معضلة لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل المعايير المزدوجة والداعم الكامل وغير المشروط لإسرائيل، الأمر الذي قد يخلق فرصة لروسيا والصين لتعزيز مكانتهما وجاذبيتهما الخطابية في الشرق الأوسط والجنوب العالمي.

الولايات المتحدة والناتو "الافتقار إلى استراتيجية الخروج"

اعتمدت واشنطن والناتو في هذه الحرب على الإعلام للحصول على دعم الرأي العام في تقديم الدعم العسكري والمالي لأوكرانيا، ورفضت الاستجابة لتحذيرات بوتين قبل هجومه على أوكرانيا، وواصلت إشعال الفتنة بين كييف التي كانت تتبنى موقف محايد وتلتزم بالاتفاقيات التاريخية مع موسكو التي تضمن عدم انضمامها للناتو. ولذلك، يحاول إعلام القادة السياسيون في الغرب وأمريكا اثبات عدم التحول في ميزان القوى لصالح روسيا، لتكريس صورة مختلفة لتعزيز الجهود لإطالة أمد الحرب ومواصلة تقديم الدعم لأوكرانيا. لذا، أصبحوا الآن بين الافتقار إلى استراتيجية الخروج وإنقاذ سمعتهم والحفاظ على مقاعدهم السياسية.

وهذا ما أكده الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ الذي اعترف بأن روسيا ذهبت إلى الحرب لأن بوتين طلب من الغرب توقف التوسع شرقًا، وأرسل مسودة إلى الناتو في خريف ٢٠٢١ م، للتوقيع على عدم توسع الناتو شرقًا كشرط مسبق لعدم غزو أوكرانيا، ولكن الناتو رفض التوقيع.

وخلال الوساطة التركية في فبراير ومارس من العام الماضي، بذل بوتين كل الجهود لتوقيع اتفاقية السلام، إلا أن إنجلترا والولايات ضغطت على زيلينسكي لمغادرة تركيا مع التهديد بوقف الدعم المادي والعسكري لأوكرانيا.

وهذا يعكس عزم الولايات المتحدة على مواصلة الحرب، وإغلاق الباب أمام محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا، وضمان مواصلة أوروبا حرب تحول ميزان القوى فيها لصالح روسيا، مما يعني مزيدًا من عدم الاستقرار السياسي ومواصلة ضعف الأداء الاقتصادي في أوروبا، مع المزيد من فقدان الدماء والأراضي في أوكرانيا. وهذا يذكرنا بمقولة كيسنجر: "أن تكون عدواً لأمريكا أمر خطير، ولكن كونك حليفاً لأمريكا أمر مميت".

ومع مواصلة التحول في ميزان القوى لصالح روسيا، وفشل الناتو في تغيير النظام السياسي لموسكو والعقوبات الغربية التي لم تردعها عن مواصلة عمليتها في أوكرانيا، بل وتسببت بالضرر لاقتصادات أوروبا، ومخاوف انتخاب ترامب التي باتت مؤكدة بشكل كبير، واستمرار الحرب على غزة المرتبط بضمان بقاء نتنياهو في السلطة، وحل الدولتين الذي لن يكون على طاولة المفاوضات الإسرائيلية، التي لا تنوي حتى الانسحاب من غزة، والتصعيد ضد إيران وخاصة بعد ضرب قنصليتها في دمشق. ناهيك عن الوضع بعد وقف الحرب وإطلاق النار، حيث لن يكون إعمار غزة سهل وستظل المجاعة لسنوات، مع مواصلة اهتزاز صورة أمريكا والغرب المتعلقة بالأيديولوجيات الليبرالية المزيفة في المنطقة وعدم الثقة في سياستها في المنطقة. فالولايات المتحدة كما تقول المدرسة الواقعية انتهكت سيادتها من قبل نفوذ اللوبي الإسرائيلي في أمريكا الذي جعل من الصعب على القيادة السياسية في أمريكا وقف الفصل العنصري والانتقال لحل الدولتين في ظل مواصلة تقديم الدعم الكامل وغير المشروط لإسرائيل.

فالولايات المتحدة في ورطة كبيرة في الشرق الأوسط أمام سياسات إسرائيل في المنطقة، مع عدم وجود استراتيجية واضحة في أوكرانيا أمام التحول في ميزان القوى لصالح روسيا، والتصعيد في بحر الصين الجنوبي ضد الصين. كما أنها لا تمتلك القاعدة

الصناعية الكافية مثل روسيا والصين، حيث تقلصت القاعدة الصناعية لها خلال فترة القطب الواحد، وليس لديها القدرة على إنتاج الكثير من الأسلحة مع الدعم الكامل لإسرائيل وبعض الدعم لأوكرانيا.

وبالنظر إلى الانفصال الحقيقي بين النخب السياسية الغربية والرأي العام. فوفقًا لاستطلاع المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية فإن هناك فقط ١٠٪ من الأوروبيين يعتقدون بأن أوكرانيا يمكنها الفوز في الحرب. بالإضافة إلى أن بوتين ليس لديه مصلحة في توسيع الحرب مع حجم الخسائر البشرية بين صفوف جيشه، فالدلائل تؤكد على عدم رغبة روسيا في احتلال الجزء الغربي من أوكرانيا الذي يقنطه العرقيين الأوكرانيين الذين يكرهون الروس وفتح جبهة من المتمردين ضده، فكل ما يريده هو الجزء الشرقي من البلاد، كما يمكنه السيطرة على جزء من كييف وهو الضفة الشرقية لنهر دنيبرو دون الاستيلاء على العاصمة كلها.

ومع ذلك، تبدو أن تصريحات دول الناتو والولايات المتحدة الأخيرة تؤكد على عزمهم على مواصلة الحرب، حيث تعتزم فرنسا إرسال ١٤٠٠ جندي من قوات النخبة للمشاركة في الحرب بين روسيا وأوكرانيا. ويحث الاتحاد الأوروبي الكونجرس الأمريكي على الإسراع بتمرير مشروع قانون مساعدات بقيمة ٦٠ مليار دولار لأوكرانيا. كما أعربت أوكرانيا عن ولائها للغرب وأوروبا. وقد شنت مؤخراً هجوماً كبيراً على منطقة شبه جزيرة القرم، من أجل حث الغرب على زيادة الدعم المالي والعسكري. وهذا يُظهر أيضاً أن أوكرانيا لا تستطيع إنهاء الحرب بسهولة. ولكن أوكرانيا عبارة عن حفرة لا نهاية لها، فهل ستكون هذه الدول على استعداد للاستمرار لعدة سنوات في استثمار كل هذا القدر من الأموال في الحرب بين روسيا وأوكرانيا؟

إن سيناريو إطالة هذه الحرب يعني تكبد روسيا المزيد من الخسائر واستهلاك قوتها، لكن في عملية استهلاك روسيا قد يأتي استهلاك أكبر من أوروبا، ومع المعطيات التي ذكرت سابقًا المتعلقة بميزان القوى العسكرية، والوضع في منطقة الشرق الأوسط والانفصال الحقيقي بين القيادة السياسة والراي العام في الغرب وأمريكا حول سياستهم في أوكرانيا والحرب على غزة. فإن روسيا سوف تسحق أوكرانيا كمنتصر، وهذه حقيقة ثابتة. إنها مجرد مسألة وقت، فلو لم تكن الولايات المتحدة والدول الغربية تثير المشاكل وتعكر المياه، لكانت أوكرانيا قد هُزمت منذ بداية الحرب.

* مدرس العلوم السياسية ــ متخصصة في الشؤون الصينية

الحرب الروسية / الأوكرانية وتأثيرها على إفريقيا وقضايا القرن الإفريقي

توجهات روسيا مرتبطة بشخص بوتين وتفتقد لمؤسسات تنفذ استراتيجيات طويلة المدى في إفريقيا

دخلت الحرب الروسية الأوكرانية عامها الثاني منذ أن اجتاحت القوات الروسية الأراضي الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢م، وتأثر العالم بشكل عام نتيجة لهذا الصراع، حيث انعكس ذلك في زيادة حدة الاستقطاب الدولي، وتقليل فرص التعاون الدولي، وكذلك في التجارة وأسعار السلع الأساسية والأوضاع المالية. وتعتبر روسيا وأوكرانيا من الموردين العالميين الرئيسيين للنفط والقمح والأسمدة، ولذلك أثارت الحرب حالة من عدم اليقين في سلاسل التوريد العالمية، واستخدمت لتبرير حظر تصدير المواد الغذائية لبعض البلدان. ساهمت هذه الظروف في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والأغذية والأسمدة، مما أدى إلى ضغوط تصاعدية على الأسعار المحلية في الكثير من دول العالم. تعتبر هذه الحرب الدائرة أهم حدث عالمي منذ انتهاء الحرب الباردة، وذلك من خلال تداعياتها دولياً والتأثيرات التي امتدت لكل دول العالم بدرجات مختلفة مما يجعل السياق الدولي لفترة ما بعد هذه الحرب مغايراً لما قبلها.

د. محمد حسين شريف

يشير العديد من المفكرين أمثال بروفيسور جون ميرشيمر بجامعة شيكاغو بأن واحدة من أهم أسباب هذه الحرب هو التخوف الروسي من السعي الأمريكي ضم أوكرانيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وجعلها حصناً غربياً على حدود روسيا، كما أن هناك مدرسة فكرية أخرى تعتقد أن الحرب كانت مدفوعة بشكل أساسي بالطموحات الإمبراطورية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي لا يقتصر طموحه على المدى الطويل على غزو أوكرانيا فحسب، بل بلدان أخرى أيضًا، وكل ذلك بغرض إنشاء روسيا الكبرى.

إن أحد أهمّ ملامح الواقع الدولي الراهن؛ هو اتساع مناطق المجابهة والتنافس بين روسيا والغرب، حيث لا يقتصر ذلك على الحرب الدائرة في أوكرانيا، حيث يريد الغرب تطويق النفوذ الروسي سواء في نطاقها الحيوي في البلقان، والبحر الأسود، وشرق أوروبا، أو الشرق الأوسط أو حتى منطقة كالقارة الإفريقية. تحاول هذه الورقة أن تقدم لمحة عن ديناميكية هذه الحرب والصراع على التأثير والنفوذ في القارة الإفريقية ومنطقة القرن الإفريقي بشكل خاص. لقد طرحت الحرب الروسية الأوكرانية جدلاً مثيراً للانقسام حول وضع إفريقيا في السياسة الدولية. لقد ركز نقاش وسائل الإعلام والخبراء على الموقف الإفريقي من الحرب ومدى انحيازها لأحد الطرفين في هذه الأزمة، خاصة مع بروز النزاع الدولي من خلال الوكالة. ليس من المستغرب التنافس بين القوى العالمية الكبرى على إفريقيا، حتى ولو كانت دولها تتطلع إلى منهج جديد في التعامل مع التعددية القطبية، ويتجاوز المنافسة بين القوى العظمى بين الغرب والشرق.

نتج عن الحرب الروسية الأوكرانية تداعيات اقتصادية كان تأثيرها محسوسًا في جميع أنحاء إفريقيا من خلال الاضطرابات في التجارة، وزيادة أسعار السلع الأساسية، والظروف المالية. هناك تباين كبير في تأثير الحرب بين البلدان الإفريقية، اعتمادًا على الهياكل الاقتصادية ونقاط الضعف على المستوى المحلي. في هذا السياق، تشير مؤسسة "راند" في تقرير لها أن ما يقرب من نصف واردات إفريقيا من المعدات العسكرية ٤٩٪ تأتي من روسيا، في حين أن ٢٠٪ من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية تذهب إلى إفريقيا. لقد حاولت إفريقيا دخول خط محاولات ردم الهوة بين الطرفين، حيث قامت مجموعة رباعية من الزعماء الأفارقة في يونيو ٢٠٢٣م، بقيادة رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا بزيارة إلى روسيا وأوكرانيا كجزء من الجهود المبذولة لحل الحرب بين الدولتين. وطرح الوفد خطة من ١٠ نقاط تتضمن إعادة أسرى الحرب والأطفال إلى بلدانهم الأصلية وتصدير الحبوب دون عوائق عبر البحر الأسود، لكن الجهود

الإفريقية لم تسفر عن أي نتائج. تبع ذلك انعقاد القمة الروسية / الإفريقية في يوليو ٢٠٢٣م، لدعم سياستها الرامية إلى بسط نفوذها الإفريقي، بحضور ٥٠ دولة إفريقية من أصل ٥٤ دولة، وتواجد رؤساء ١٧ دولة من هذه الدول، وكانت هذه القمة قد انعقدت لأول مرة في عام ٢٠١٩م، لقد أصبحت روسيا تتمتع بعلاقات متطورة مع الدول الإفريقية، حيث يأتي تمتين هذا الحضور في إفريقيا على حساب نفوذ دول أخرى مثل فرنسا، عبر وسائل مختلفة تتضمن تواجد مجموعة فاغنر العسكرية في بعض المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة.

الصراع الروسي الغربي في إفريقيا

انتهجت الدول الإفريقية بشكل عام خطين سياسيين أساسيين تجاه الحرب الروسية / الأوكرانية الدائرة حيث إن هناك دولاً ضدها، وهناك موقفاً آخر محايد تجاه الحرب، بينما أخذت دولتي مالي وأرتيريا موقفًا يؤيد بشكل صريح الحرب الروسية في أوكرانيا. وأظهرت ثلاث عمليات تصويت رئيسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة النهجين اللذين اتبعتهما البلدان الإفريقية. أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين متتاليين يدينان الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث صوت ما يقرب من ٥٠٪ من الدول الإفريقية لصالح القرار، بينما اختار النصف المتبقي الامتناع أو التغيب عن التصويت، وفي عام ٢٠٢٣م، صوتت إريتريا ومالي فقط ضد القرار. عكس العدد الكبير من دول الكتلة الإفريقية التي امتنعت عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة النفوذ المتزايد لروسيا في إفريقيا. لقد انتهزت روسيا مشاعر دول القارة في خضم هذه الحرب والتي تمثلت في الإحساس بالتهميش في المسرح العالمي والمظالم ذات الجذور التاريخية خاصة مع فرنسا، كما أنها قامت بالمبالغة للدول الإفريقية في قدرتها على تقديم فوائد ملموسة. لقد سعى العديد من القادة الأفارقة إلى استقطاب التدخل الروسي بقدر ما سعت روسيا إلى تعميق علاقاتها ووجودها في إفريقيا. إن اهتمام روسيا المتزايد بإفريقيا مدفوع بالرغبة في توسيع نفوذها العالمي وسط انهيار العلاقات مع الغرب بسبب غزوها لأوكرانيا، وتأمين القواعد العسكرية لاستعراض القوة.

لقد كشف تقرير للبي بي سي عن أن روسيا تقدم للحكومات في إفريقيا حزم تمكنها من البقاء في السلطة مقابل الوصول إلى موارد طبيعية ذات أهمية استراتيجية، كما أنها عملت على تغيير قوانين التعدين في غرب إفريقيا، بهدف طرد الشركات الغربية من مناطق ذات أهمية استراتيجية. لقد سيطرت الحكومة الروسية على أعمال مجموعة فاغنر التي وسعت نفوذ روسيا في القارة وقامت الدولة بتفكيكها بعد الانقلاب الفاشل الذي نفذته في يونيو ٢٠٢٣ وتم إعادة تنظيمها تحت مسمى فيلق الاستطلاع الروسي. لقد توسع وجود هذه القوات في العديد

٤٩٪ من واردات إفريقيا العسكرية تأتي من روسيا و٢٠٪ من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية تذهب لإفريقيا

من الدول الإفريقية التي تتضمن أنغولا وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وغينيا بيساو ومدغشقر ومالي، وموزمبيق، والسودان، وزيمبابوي. لقد استغلت هذه القوات الروسية الخاصة الحكومات الإفريقية الهشة وعدم الاستقرار السياسي لترسيخ وجودها في هذه الدول، كما أن روسيا في إطار صراعها مع الغرب دعمت انقلابات في غرب إفريقيا، والتي تتضمن مالي وبوركينا فاسو والنيجر وسعت لتوسيع نفوذها في منطقة الساحل. أدى خروج حكومات الانقلاب اللاحق من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وتهديداتهم بالتخلي عن الفرنك إلى مزيد من العزلة. ومن ثم، فإن تحالف هذه الدول مع روسيا الجديد يهدف إلى توفير الأمن ضد التهديدات الممكنة بتغيير النظام من الداخل أو الخارج.

تقوم فاغنر بدعم هذه الأنظمة غير المستقرة، في مقابل حصولها على امتيازات التعدين والمعادن (مثل النفط والذهب والماس والبوكسيت والليثيوم والكروم)، مما يسمح لها باستغلال ثروات القارة. على سبيل المثال، استطاعت هذه القوات الروسية المتمركزة في مالي بتأمين الوصول إلى أكبر حقل لتعدين الذهب في البلاد وبدأت عمليات الاستخراج، كما أن هناك عمليات مشابهة لتلك في بلدان أخرى، بما في ذلك جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان وبوركينا فاسو. ووفقًا لـ Report Blood Gold الذي صدر في ديسمبر ٢٠٢٣م، استخرجت روسيا ما قيمته ٢.٥ مليار دولار من الذهب من إفريقيا خلال العامين الماضيين، ومن المرجح أن يكون ذلك قد ساعد في تمويل حربها في أوكرانيا. هناك بعد جيوسياسي واستراتيجي أيضاً حيث تحاول روسيا إزاحة الغرب من السيطرة على الموارد والمعادن الحيوية في إفريقيا. لقد تم إعادة كتابة قانون التعدين مؤخرًا في مالي لمنح المجلس العسكري الحاكم سيطرة أكبر على الموارد الطبيعية، حيث تم إيقاف شركة أسترالية تقوم بالتعدين في مجال الليثيوم. تحاول روسيا أيضاً الحصول في النيجر على امتيازات مماثلة في مجال التعدين عن اليورانيوم والذي يعني حرمان فرنسا من هذا المعدن الإستراتيجي لاقتصادها. تعتمد فرنسا على الطاقة النووية أكثر من أي دولة أخرى في العالم، حيث يوجد بها ٥٦ مفاعلًا نوويًا تنتج ما يقرب من ثلثي الطاقة في البلاد، ويتم استيراد نحو خمس اليورانيوم الذي يتم استخدامه من النيجر. وكان النيجر قد قام بإلغاء اتفاق عسكري في مجال مكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة حسب صحيفة وول ستريت جورنال، حيث جاء هذا القرار بعد أن اتهم مسؤولون أمريكيون كبار المجلس العسكري الحاكم في البلاد بالبحث سرًا في عقد اتفاق يسمح لإيران بالوصول إلى احتياطاتها من اليورانيوم.

في هذا السياق وكنماذج تعكس النفوذ الروسي المتزايد فإن رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى فوستين آركانج توادير لديه حراس شخصيين روس، ويعمل عضو جهاز الأمن الفيدرالي الروسي السابق فاليري زاخاروف مستشارًا له للأمن القومي، كما وقع رئيس موزمبيق فيليب نيوسي عدة صفقات طاقة مع روسيا في عام ٢٠١٩م، كما دعا مجموعة فاغنر للمساعدة في قمع تنظيم الدولة الإسلامية في شمال البلاد. واستخدمت روسيا أيضاً دبلوماسية الطاقة بشكل فعال في العديد من الدول الإفريقية حيث إمدادات الكهرباء غير كافية أو غير مستقرة في القارة. لقد بدأت شركة روساتوم بالفعل العمل في بناء محطة الضبعة للطاقة النووية في مصر بقيمة ٢٩ مليار دولار، حيث اقترضت الدولة ٨٥٪ من تكلفة البناء من روسيا لتمويل الصفقة. وقعت روساتوم أيضاً اتفاقيات تعاون نووي مع ثمانية عشر دولة (ثلث القارة)، مثل إثيوبيا وغانا ونيجيريا، ورواندا، والسودان، وزامبيا. هناك العديد من رؤساء الدول الإفريقية الذين يرغبون في خلق علاقات وثيقة مع روسيا، بما في ذلك رئيس جمهورية الكونغو دينيس ساسو نجيسو، ورئيس الجابون علي بونغو أونديمبا، ورئيس مدغشقر أندري راجولينا، ورئيس زيمبابوي إيمرسون منانجاجوا، ورئيس جنوب السودان سلفا كير، والرئيس ألفا كوندي، رئيس غينيا.

تستخدم روسيا أيضًا على نطاق واسع حملات التضليل التي يتم الترويج لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك وتويتر) لدعم تواجدها وإثارة المجتمعات الإفريقية ضد النفوذ والاستغلال الغربي. لقد نجحت موسكو من خلال عمليات التضليل الإعلامي في النيجر على سبيل المثال، في إقناع حكومتها بطرد القوات الأمريكية من البلاد. كما أن حكومات مالي وبوركينا فاسو الانقلابية قد طردت في وقت سابق القوات الفرنسية وسط تزايد المشاعر المناهضة للاستعمار والإحباط بسبب عدم إحراز تقدم ضد الجماعات الجهادية التي ترهب منطقة الساحل الغربي. في هذا الإطار صرح الجنرال في البحرية الأمريكية مايكل لانجلي، رئيس القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، بأن روسيا تحقق بعض النجاح في القارة الإفريقية. وأشار في سياق أهميتها "إن المعادن الحيوية وممرات شحنها البحري في القارة تزداد أهمية كل يوم فيما يتعلق باستقلال أمريكا التكنولوجي واحتياجات الطاقة. لقد أدت الانقلابات في

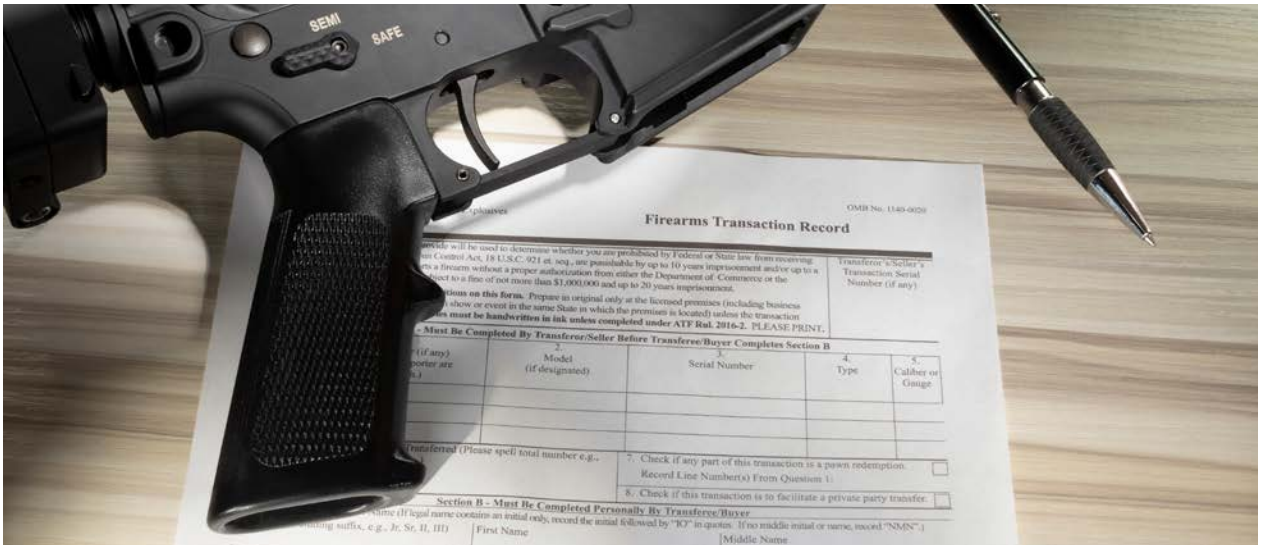

غـرب إفريقيـا إلى تشـتيت انتباه قـوات الأمن في تلـك الدول عن قتـال المنظمـات المتطرفـة العنيفـة، ممـا أتـاح لتنظيمـات ترتبط بالقاعـدة وداعـش مسـاحة للتوسـع والتحديـث وإعـادة تشـكيل القـدرات لتهديـد الوطـن الأمريكي. إن الشـركاء الأسـرع نموا مع أمريـكا في مجـالات التجارة واستكشـاف الفضاء والتبـادل العلمي يتواجدون في إفريقيا، كما أن شـبابها وسـكانها المتنامي هم المفتاح لحمايـة النظـام العالمي.

وينظـر الزعمـاء الأفارقـة بشـكل متزايد إلى العالم في سـياق تعـدد الأقطـاب في العلاقـات الدولية، حيـث تتنافـس العديد من القـوى النفـوذ وتشـمل الـصين وإيـران وروسـيا والمملكـة العربية السـعودية وتركيـا والإمـارات العربيـة المتحدة وهي مـن بين الدول التـي تقدم نفسـها كمسـتثمرين وشـركاء أمنيين وحلفـاء. من جهة أخـرى، فقـدت أمريـكا الكثيـر مـن نفوذهـا علـى إفريقيـا حيث أصبحـت أكثـر تركيزاً علـى صراعها مع الصين بآسـيا ومنشـغلة بالحـروب في أوروبـا والشـرق الأوسـط. في هـذا السـياق، تقـود الـصين حجم الاسـتثمار في إفريقيـا حيث أقرضت الـصين الدول الإفريقيـة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢م، حوالي ١٧٠ مليار دولار تم تخصيـص ثلثيهـا للبنية التحتية مثل الطرق والسـكك الحديدية والموانـئ. واسـتثمرت الإمارات ما يقرب من ٦٠ مليـار دولار القارة الإفريقيـة خلال العقـد الماضـي، مما جعلها رابع أكبر مسـتثمر في ذلـك الوقـت بعد الـصين وأمريكا وأوروبـا، بينما أنجزت شـركات البنـاء التركية مشـاريع بقيمة ٨٥ مليار دولار في القـارة الإفريقية.

تمثـل المنافسـة على النفـوذ بين القـوى الكبرى تهديـداً كبيراً علـى الاسـتقرار وانتشـار الحـروب في إفريقيـا. وحسـب معهـد أبحـاث الـسلام في أوسـلو فقد ارتفع عـدد الصراعـات في القارة بشـكل حـاد من أدنى مسـتوياته النسـبية مـن العـام ٢٠٠٠ ليصل إلـى ١٠٤ في عـام ٢٠٢٢، وهـذا هو الأعلـى منذ عقـود. وكان عام ٢٠٢٢م، العـام الأكثـر دموية للصراعات بين الـدول في إفريقيا منذ أكثـر مـن ٣٠ عامًـا، ويرجـع ذلـك إلـى حـد كبير إلـى الحرب في إثيوبيـا بين قوات حكومـة رئيس الوزراء أبي أحمـد وقوات حكومة التيقراي.

التنافس الغربي الروسي في القرن الإفريقي

يأتـي الـدور الروسـي في منطقـة القـرن الإفريقي في سـياق إعـادة إنخراطهـا في المنطقة وسـط منافسـة دولية شـديدة وذلك للأهميـة الإسـتراتيجية لهذه المنطقـة. هناك صـراع دولي متزايد في هـذه المنطقـة حيث أصبحت مـن أكثر المناطـق في إفريقيا فيها الأعلـى احتماليـة لانـدلاع النزاعـات والحـروب. تهتـم الولايـات المتحـدة كثيراً بهـذه المنطقة حيـث تربط بينهـا وبين أمنها القومي المرتبـط بأمـن الطاقة. تهـدف مهام القـوات الأمريكيـة في القرن الإفريقـي إلـى تحقيق هـدفين، همـا مكافحة الإرهـاب، ومكافحة القرصنة، وأنشـأت قيـادة خاصة بتلك المنطقة تحمل اسـم القيادة المشـتركة لمنطقـة القـرن الإفريقـي التي تتخـذ من جيبوتـي مقرًا لهـا. في هـذا الإطار، توجـد في جيبوتي قواعد لدول أخرى تشـمل فرنسـا وإيطاليـا وإسـبانيا وألمانيـا واليابـان، كما طـورت الصين منشـأة عسـكرية تبلغ مسـاحتها ٣٦ هكتارًا لاسـتضافة عدة آلاف مـن القوات الصينية وتوفير مرافق للسـفن والمروحيات والطائرات. إن أزمـة العلاقـات مع الغرب تحفز التنافـس بين القوى الدولية في هـذه المنطقـة. في هـذا السـياق، شـهدت منطقة القـرن الإفريقي انهيـار حـدود دول مـع تعقيـدات السياسـات المحليـة والإقليمية، وأصبـح التفـكك هو الطابـع الذي يغلـب عليها بشـكل متزايد.

القمة الروسية / الإفريقية في يوليو ٢٠٢٣ بحضور ٥٠ دولة

إفريقية دعمت سياسة موسكو الرامية لبسط نفوذها في إفريقيا

إن جهود الانخراط الروسي في المنطقة يشمل قضايا مكافحة القرصنة، والتعاون العسكري، وتجارة الأسلحة، والتعاون في مجال الطاقة النووية، والقوات الأمنية الخاصة. من جهة أخرى، يعد البحر الأحمر منطقة استراتيجية بالنسبة لروسيا، إذ يمر عبر هذه المنطقة ٢٤٪ من صادراتها النفطية إلى مختلف دول العالم، ولذلك تعتبر أن إنشاء قواعد بحرية على سواحل البحر الأحمر يمكن أن يوفر لها موطئ قدم في هذه المنطقة الحيوية. ومن المتوقع أن تنشئ روسيا قاعدة لوجستية بحرية في إريتريا خلال السنوات المقبلة، حيث تمتد العلاقات بين موسكو وأسمرة عبر مجموعة واسعة من المجالات، تشمل الأسلحة، والطاقة، والمناطق الصناعية، والسياسة الدولية، والرؤية المشتركة لعالم جديد متعدد الأقطاب، والإيمان المشترك بالمؤامرة الغربية ضد البلدين. في هذا الإطار يحتل ميناءا مصوع وعصب الإريتريان نقاطا استراتيجية على البحر الأحمر. لقد تطورت العلاقات بين روسيا وإريتريا بسرعة بعد ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، حيث كان الدبلوماسيون الإريتريون أول من زار القرم في عام ٢٠١٤م، بعد أربع سنوات، أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، عن مفاوضات بشأن إنشاء مركز لوجستي روسي في أحد الموانئ الإريترية ذات الأهمية الاستراتيجية، والتي كانت الصين مهتمة بها أيضًا. في عام ٢٠٢٣م، زار الرئيس الإريتري روسيا مرتين: الأولى للمشاركة في المنتدى الاقتصادي والإنساني الروسي الإفريقي والثانية للمشاركة مع مجموعة من القادة الأفارقة في يوم الأسطول البحري الروسي في سانت بطرسبورغ. ويعكس تصويت إريتريا لصالح روسيا في الأمم المتحدة عمق العلاقات بين البلدين حيث تصوت لروسيا باستمرار أكثر من سوريا وفنزويلا.

لقد وطدت روسيا علاقاتها مع السودان خلال فترات سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم حيث قامت روسيا في عام ٢٠١٧م، كمثال بالتوقيع على اتفاقية مع السودان لإنشاء قاعدة بحرية على البحر الأحمر تمثل نقطة إمداد لوجيستي للقوات الروسية. توقف هذا المشروع نتيجة لسقوط نظام الإنقاذ في عام ٢٠١٩م، وما تلى ذلك من بلبلة واضطراب سياسي وأمني وتوجه الحكومة المدنية نحو إعادة ترميم العلاقات مع الولايات المتحدة. تعكس الحرب الأهلية الراهنة في السودان انخراط أطراف دولية مختلفة في هذا الصراع حيث كشفت وول ستريت جورنال أن قوات خاصة من أوكرانيا تقوم بتدريب عناصر في الجيش السوداني، بينما تتلقى قوات الدعم السريع الطرف الآخر في هذه الحرب والتي تحارب الجيش دعماً من قوات فاغنر. وكانت قوات الدعم السريع قد وفرت الأمن والفرص الاستثمارية للشركات الروسية في مناجم الذهب في السودان، وقبل بدء الحرب الراهنة لم تسجل إلا نسبة ٣٠٪ فقط من الذهب المستخرج في البلاد رسمياً لدى البنك المركزي، بينما لم يكن مسجل ما قيمته حوالي ٤ مليارات دولار سنويا من عائدات الذهب، حيث يشير الكثير من الناشطين إلى أن معظم الذهب المهرب يذهب إلى روسيا. وبحسب ما ورد، جاءت قوات كوماندوس أوكرانية لمساعدة السودان ضد المتمردين المدعومين من فاغنر، حيث تنظر أوكرانيا إلى الوضع في السودان باعتباره وسيلة لتعطيل مصادر الإيرادات الروسية. وأشارت الصحيفة إلى أن سبب الدعم الأوكراني إلى أن السودان كان يزودها بشكل سري بالأسلحة بعد غزو روسيا أوكرانيا في بدايات عام ٢٠٢٢م.

ومن ثم أصبح السودان موقعاً للمواجهة بين القوات الأوكرانية والروسية خارج أوكرانيا. وقال قائد الاستخبارات العسكرية الأوكرانية "أخرجنا كثيراً من الأسلحة من السودان في وقت واحد، وقامت دول مختلفة بتسديد ثمنها. وكانت لديهم مجموعة كبيرة من الأسلحة، وكان يمكنك العثور على كل شيء هناك، من الأسلحة الصينية إلى الأسلحة الأمريكية." لقد أصبح في السودان نتيجة لهذه الحرب أكبر عدد من النازحين في العالم من بينهم ٣.٥ مليون طفل.

إن التحركات الروسية تتأثر بالصراع مع الغرب في سياق الحرب الأوكرانية الجارية، ومن ثم تسعى روسيا تعزيز نفوذها وإضعاف التأثير الغربي في المنطقة. لقد بعُدت الشُّقّة بين القوى الدولية إزاء الحرب الأوكرانية التي تجري وتأثرت مناطق كالقرن الإفريقي في سياق هذا التنافس الجيوستراتيجي. يجمع المراقبون على أن الحرب الروسية الأوكرانية أحدثت اهتزازًا سياسيًا تجاوز تأثيره حدوده الجغرافية منطقة أوروبا، بحيث أدى إلى إعادة توجيه معالم توجهات السياسة الخارجية من أجل الهيمنة والنفوذ للقوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا والصين. من ثم، تعود منطقة القرن الإفريقي إلى البروز مرة أخرى لتشكل مركزا للنفوذ والهيمنة بين القوى الصاعدة والإقليمية وتوازنات القوى الكبرى كما كان يحدث خلال فترة الحرب الباردة، إلا أن هذه المرة تسارع عدم الاستقرار ونمط الصراع من خلال إنشاء القواعد ودعم أطراف الصراع عسكرياً وشراء السلاح...إلخ.

خاتمة:

لقد حصل الرئيس بوتين الذي يتولى السلطة في روسيا منذ العام ٢٠٠٠ م، على فترة رئاسية جديدة مدتها ستة سنوات في الانتخابات الرئاسية منتصف مارس ٢٠٢٤م، ومن ثم تمثل هذه الحرب أكبر خطر على الأمن والسلم الدولي في الوقت الراهن. تزداد هذه الحرب تعقيداً وخطورة يوماً بعد يوم مع انضمام السويد وفنلندا لحلف شمال الأطلسي، وتحذير الرئيس بوتين في مقابلة تلفزيونية من أن روسيا مستعدة لحرب نووية بسبب أوكرانيا، ووصف القادة الغربيين بأنهم "مصاصو دماء" يتذوقون "اللحم البشري". في هذا السياق، تملك روسيا حسب اتحاد العلماء الأمريكيين أكبر ترسانة نووية في العالم إذ تضم ٥٥٨٠ رأسا حربيا، بينما تمتلك الولايات المتحدة ثاني أكبر مخزون في العالم، يضم ٥٠٤٤. كما أن السويد أصبحت الدولة العضو رقم ٣٢ في حلف شمال الأطلسي، بينما انضمت فنلندا في أبريل ٢٠٢٣م، حيث تقدم كلاهما بطلب العضوية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. يعكس ذلك تعقيدات الحرب الراهنة وتأثيرها المباشر على العلاقات الدولية وخطورتها على المستوى الطويل على استقرار النظام الدولي.

على الرغم من الاختراق الروسي لمد النفوذ والتأثير في إفريقيا، لكنها تظل نجاحات قصيرة المدى وليست مضمونة على المستوى الاستراتيجي الطويل الأمد. إن السياسة الخارجية لروسيا تعتمد بشكل كبير على بشخص رئيسها وطموحه والسياق الدولي آنذاك، ولذلك تفتقد روسيا للمؤسسات التي تنفذ سياسات طويلة المدى خاصة في منطقة كإفريقيا. وهناك أسئلة مشروعة تطرح نفسها حول استمرارية النهج الروسي الحالي تجاه إفريقيا ما بعد فترة الرئيس بوتين، وكذلك استقرار وتماسك الدولة الروسية نفسها. سيستمر الصراع الروسي الغربي في إفريقيا وخاصة منطقة القرن الإفريقي مع التعقيدات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية التي تشوب العلاقات الدولية. في هذا السياق، لا تزال روسيا لاعباً اقتصادياً صغيراً في إفريقيا، حيث إن حجم تجارتها مع القارة وصل إلى حوالي ١٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١، هو تقريبًا نفس حجم تجارة إفريقيا مع تركيا، ونصف حجم التجارة مع الولايات المتحدة، وأصغر بعدة مرات من حجم التجارة مع الصين والاتحاد الأوروبي.

* باحث مستقل في قضايا الخليج والشرق الأوسط والقرن الإفريقي ـ عمل دبلوماسيًا بوزارة الخارجية بدول قطر وضابطًا سياسيًا بالأمم المتحدة

أمريكا تملك قرار الحرب والسلام .. وزيلينسكي أعلن مرونة تتضمن تنازلات

الحرب ستستمر حتى نهاية العام الجاري على الأقل وقد يؤدي فوز ترامب إلى تجميد الصراع أو تسويته

دخلت الأزمة الأوكرانية عامها الثالث وسط ضبابية حول مساراتها المستقبلية المحتملة، وما يمكن أن تؤول إليه، ومخاوف متزايدة من تطور المعارك إلى مواجهة مباشرة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ينزلق فيها الجميع إلى حرب عالمية ثالثة، نووية بالضرورة، تفني العالم بأسره. وتساؤلات عدة عن فرص التسوية السلمية والتفاهمات التي يمكنها إنقاذ البشرية من شبح الحرب الكبرى. لا توجد بالطبع إجابة قاطعة أو مسار وحيد وإنما تظل هناك خيارات وبدائل عدة ويتوقف الأمر على اعتبارات وعوامل عدة، منها المعطيات الجيوسياسية التي فرضتها موسكو في الشرق الأوكراني، والإرادة السياسية لمختلف الأطراف لاسيما روسيا والولايات المتحدة حيث تظل الأخيرة هي صاحبة التأثير على كييف والموجه لمواقفها ومواقف المعسكر الغربي ككل، هذا إلى جانب حالة الاستنزاف التي طالت مختلف أطراف الصراع المباشرة وغير المباشرة بدرجات متفاوتة، والمدى الزمني الذي يجري الحديث عنه.

أ. د. نورهان الشيخ

استمرار الحرب مع التصعيد العسكري المحكوم:

هناك العديد من المؤشرات والعوامل التي تدفع إلى استمرار المعارك، والتصعيد عسكرياً وسياسياً. لعل من أهمها وأكثرها تأثيراً، الهجوم الإرهابي على قاعة مجمع "كروكوس سيتي" يوم ٢٢ مارس الماضي، والذي مثل صدمة وفاجعة كبرى أوجعت المجتمع الروسي والكرملين على السواء، ولا يمكن أن يمر دون رد من جانب روسيا. فلم تشهد روسيا حدث بهذه الدموية منذ أكثر من عقدين، كما إنه هز العاصمة موسكو التي كانت عادة بمنأى عن مثل هذه العمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين حيث يقع مجمع كروكوس على بعد حوالي ٢٠ كيلومترا غرب الكرملين وراح ضحيته ١٤٤ إلى جانب عشرات الجرحى. زاد من وطأة الحدث أنه جاء بعد الانتخابات الرئاسية بأيام، والتي مثلت هزيمة سياسية للغرب، فقد كان أحد أهداف الغرب من التصعيد في أوكرانيا هو حلحلة الاستقرار السياسي في روسيا والإطاحة بنظام بوتين. وفي الوقت الذي أعيد فيه انتخاب الرئيس بوتين، وكانت الانتخابات بمثابة استفتاء على سياساته الداخلية والخارجية خاصة العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، لتطلق يده وتدعم قراراته في هذا الخصوص، تم إلغاء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أوكرانيا ليفقد نظام زيلينسكي شرعيته في ٢١ مايو الحالي.

سارعت الولايات المتحدة باتهام تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بارتكاب العملية، وأعلنت "ولاية خراسان"، وهو فرع أفغاني تابع للتنظيم، مسؤوليتها عن الهجوم في بيان نشرته وكالة أعماق للأنباء التابعة له. إلا أن لجنة التحقيق الروسية أعلنت، يوم ٢٨ مارس، توصلها إلى أدلة تؤكد تورط أجهزة الأمن الأوكرانية في تنفيذ الهجوم الإرهابي وتمويله، وأن الإرهابيين الذين نفذوا الهجوم الإرهابي تلقوا مبالغ كبيرة من المال والعملات المشفرة من أوكرانيا، وتم إلقاء القبض عليهم وهم في طريقهم لأوكرانيا رغم كونهم من مواطني طاجيكستان، ووفق اعترافات الإرهابيين المنفذين فإنهم قاموا بذلك بدافع المال ولا ينتمون إلى تنظيم إرهابي. فهو عمل إرهابي مخطط له بعناية استغرق التحضير له مدة شهر، بداية باختيار مجمع "كروكوس" للحفلات في ضواحي موسكو وهو مركز خاص وليس عليه تأمين كبير، فقط أثنين من الحراسة غير المسلحة، وطبيعة الأسلحة المستخدمة من رشاشات وقنابل حارقة والتي كانت مخزنة للإرهابيين في وقت سابق، ثم التسهيلات التي حصلوا عليها لتنفيذ العملية ومحاولتهم الفرار لأوكرانيا للحصول على باقي المكافآت المالية التي وعدوا بها.

في ضوء ما تقدم، تبدو موسكو على يقين من تورط كييف وأشارت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا

إلى إن واشنطن تختلق الأعذار لكييف بعد هجوم "كروكوس" الإرهابي وتتستر على زيلينسكي بـ"داعش"، بل وطالبت موسكو باعتقال وتسليم جميع المتورطين في الهجمات الإرهابية ضد روسيا، بما في ذلك رئيس جهاز الأمن الأوكراني فاسيلي ماليوك، وهو ما رفضته واستنكرته كييف. على صعيد آخر، بدأت موسكو رداً عسكرياً قاسياً وتصعيد ملحوظ في عملياتها بأوكرانيا عبر تكثيف ضرباتها لمركز صنع القرار ومواقع المخابرات ومؤسسات المجمع الصناعي العسكري، إلى جانب مرافق البنية التحتية للطاقة الأوكرانية والمباني العسكرية وتلك التي يستخدمها جهاز الأمن الأوكراني.

كما أشار الرئيس بوتين عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية إلى إنشاء "منطقة آمنة على الأراضي الأوكرانية" بهدف وقف القصف الأوكراني للأراضي الروسية. ومن المتوقع أن تبدأ هذه المنطقة الأمنة من خاركوف وسومي وتشرنيجوف المتاخمة لأوكرانيا. وقد تمتد إلى الغرب، أخذاً في الاعتبار تزويد الناتو لكييف بصواريخ بعيدة المدى، لتشمل منطقتي جيتومير أو ترنوبل. ويتطلب إنشاء المنطقة الآمنة القيام بعمليات عسكرية كاملة في الأراضي الأوكرانية وتكثيف وتصعيد عسكري. من ناحية أخرى، أشار ديميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، إن العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا تحولت بالفعل إلى حرب بسبب تدخل الدول الغربية، وإنها بدأت كعملية عسكرية خاصة محددة الأهداف، ولكن عندما أصبح الغرب الجماعي مشاركًا في ذلك إلى جانب أوكرانيا، أصبحت بالنسبة لروسيا بمثابة حرب. واُعتبرت التصريحات بمثابة بداية روسية جديدة لمقاربة الحرب مع أوكرانيا والنزاع مع حلفائها الغربيين.

خيار المواجهة المباشرة بين روسيا والناتو:

يزيد من أجواء التصعيد تصريحات الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، عبر قناة "فرانس ٢" التلفزيونية، والذي أشار فيها إلى إمكانية إرسال قوات فرنسية إلى أوكرانيا معتبراً أن "ما يدور في أوكرانيا حرب وجودية لفرنسا وأوروبا"، وأن فرنسا مستعدة "لاتخاذ قرارات لضمان عدم انتصار روسيا". وأنه لا ينبغي "استبعاد" إرسال قوات غربية إلى أوكرانيا في المستقبل. ورغم أن ردود الفعل من الداخل والخارج سارعت لنفي السعي لمواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا حيث أوضح وزير الخارجية الفرنسي، ستيفان سيجورنيه، أنه سيكون على الغرب دراسة تحركات جديدة دعمًا لأوكرانيا مثل عمليات نزع الألغام والعمليات السيبرانية أو إنتاج أسلحة على الأراضي الأوكرانية، وبعض هذه العمليات قد يتطلب وجودًا على الأراضي الأوكرانية بدون "تخطي عتبة العمل الحربي"، أي ليس لمحاربة الجيش الروسي مباشرة. وأكد الأمين العام لحلف "الناتو" ينس ستولتنبرج بأنه لا يؤيد الرئيس الفرنسي في إرسال قوات غربية

روسيا لا تقلل من تصريحات ماكرون بإرسال قوات فرنسية لأوكرانيا
وتبعات توقيع اتفاق أمني مع زيلينسكي بالإليزيه في ١٦ فبراير

إلى أوكرانيا. وشدد المستشار الألماني أولاف شولتز أنه لن يتم إرسال "أي جندي" إلى أوكرانيا سواء من الدول الأوروبية أو من حلف شمال الأطلسي، موضحًا أن ما تم الاتفاق عليه منذ البداية ينطبق أيضًا على المستقبل، وهو أنه لن تكون هناك قوات على الأراضي الأوكرانية مرسلة من الدول الأوروبية أو دول الناتو. كما أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان أن الولايات المتحدة لا تزل مصرة على موقفها بعدم إرسال قواتها إلى أوكرانيا بالرغم من تصريحات الرئيس الفرنسي. واتهم ماتيو سالفيني، نائب رئيسة الوزراء الإيطالية، ماكرون بتعريض أوروبا للخطر، عبر رفضه استبعاد إرسال قوات غربية إلى أوكرانيا. كما أكد الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، أن الاتحاد الأوروبي "لن يذهب إلى الموت من أجل إقليم دونباس"، وحث بوريل على "عدم المبالغة" في خطر انجرار الاتحاد الأوروبي إلى صراع عسكري، مؤكداً أن بروكسل تدعم أوكرانيا، لكنها ليست جزءاً من الصراع، وأن "الحرب ليست محتمة".

يدور الحديث السابق عن القوات النظامية التي يتم إرسالها من السلطات المعنية على نحو رسمي علنًا لخوض المعارك في مواجهة القوات الروسية، ولا ينصرف على المرتزقة من دول الناتو الموجودين بالفعل ويشاركون في الحرب منذ بدايتها ضمن الفيلق الدولي الذي قامت كييف بتشكيله، إلى جانب مجموعات كاملة من العسكريين من بعض دول الناتو يتواجدون في أوكرانيا منذ بدء الأزمة لمساعدة القوات الأوكرانية في تشغيل الأسلحة والمنظومات الحربية المختلفة، إلى جانب الدعم الاستخباراتي واللوجيستي والسيبراني، وهو ما أكده وزير الخارجية البولندي في ١٠ مارس.

إلا إن روسيا لا تقلل من خطورة تصريحات ماكرون وتأخذها بجدية بل وتستعد لهذا السيناريو، وإن كان الأسوأ للجميع ولا يرغب فيه أي طرف، خاصة مع توقيعه اتفاق أمني ثنائي مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بقصر الإليزيه في ١٦ فبراير. ومناقشة مسألة إرسال قوات غربية إلى أوكرانيا خلال اجتماع عقد في باريس في ٢٦ فبراير شارك فيه ممثلو حوالي ٢٠ دولة غربية. كما سبق وناقشت السلطات الفرنسية مسألة إرسال قوات لأوكرانيا في اجتماع لمجلس الوزراء عقد في ١٢ يونيو ٢٠٢٣م، في أعقاب إخفاق الهجوم المضاد الذي شنته القوات المسلحة الأوكرانية في الصيف على مواقع القوات المسلحة الروسية، وذلك وفقاً لصحيفة لوموند الفرنسية.

في هذا السياق، يثور التساؤل حول المدى الذي يمكن أن يصل إليه هذا التصعيد. فقد أشار الرئيس بوتين في مؤتمر صحفي عقده بمناسبة فوزه في الانتخابات الرئاسية أنه "لا يمكن استبعاد صراع واسع النطاق مع حلف شمال الأطلسي، وأن هذا سيكون على بعد خطوة واحدة من حرب عالمية ثالثة واسعة النطاق. ولكن من المستبعد أن يكون أي شخص يرغب في هذا". وسبق وأن شاركت طائرة "نهاية العالم" (أو "إيليوشين-٨٠") في العرض العسكري السنوي لعام ٢٠٢٢ م، في ذكرى عيد النصر في الحرب الوطنية العظمى للمرة الأولى منذ ٢٠١٠م، وهي مصممة للسماح للرئيس الروسي بالاستمرار في قيادة البلاد من الجو في حال حصول حرب نووية، مع ما يحمله ذلك من رمزية من أن مثل هذا السيناريو قائم ومفترض. وأكد ديميتري روجوزين، رئيس وكالة الفضاء الروسية "روسكوزموس"، في ٩ مايو ٢٠٢٢م، أن روسيا قادرة في حال نشوب حرب نووية على "تدمير دول الناتو في غضون نصف ساعة" فقط. المقصود بنصف ساعة هو دول الناتو الأوروبية إضافة إلى اليابان وأستراليا، لأن بلوغ صاروخ سارمات، الصاروخ الفريد من نوعه عالميًا، الولايات المتحدة يتطلب ساعة حيث يمر مساره بالقطب الشمالي وتبلغ سرعته ١٨ ألف كلم في الساعة وهو قادر على تجاوز الدفاعات الجوية، وبإمكانه إصابة أهداف خلال عبوره القطب الشمالي وكذلك القطب الجنوبي.

تبدي واشنطن قلقًا متزايدًا فيما يتعلق باستخدام روسيا للسلاح النووي، وبعد أن كانت تتخوف من لجوئها إلى أسلحة نووية تكتيكية في مواجهة القوات الأوكرانية، أصبحت أكثر حديثاً عن سلاح نووي تستخدمه روسيا في الفضاء. وتضع روسيا قوات الردع النووي في حال تأهب قصوى منذ بدء عملياتها في أوكرانيا، ولوحت مراراً بترسانتها النووية في مواجهة أي تهديد وجودي للدولة الروسية وفقاً لعقيدتها النووية لعام ٢٠٢٠م، ومن المعروف إنه منذ أزمة الصواريخ الكوبية مطلع الستينيات من القرن الماضي، وعلى مدى ستة عقود، لم يشهد العالم تهديداً نووياً حقيقياً، واقتصر الحديث عن السلاح النووي لأغراض الردع فقط. وتُعد روسيا والولايات المتحدة القوتين النوويتين الأضخم على الإطلاق، إذ تحتوي ترسانتاهما معاً على ٩٠٪ من الأسلحة النووية على مستوى العالم، وكل منهما تمتلك أقماراً صناعية عسكرية متقدمة تدور حول الأرض. ولدى روسيا ثلاث

قواعـد لإطلاق الأسـلحة النوويـة وتتفـوق علـى الولايـات المتحدة بصواريـخ الطائـرات التـي تحمـل الـرؤوس النوويـة القـادرة على تخطـي الدفاعـات الجويـة مثـل صـاروخ "كينجـال" الـذي جربته روسـيا ولم ترصده الدفاعات الأمريكيـة ولا الأقمار الاصطناعية.

وفي ١٥ فبرايـر أشـارت شـبكة "ايـه بـي سـي نيوز" نقـلًا عن مصدريـن مطلعين في الكونجرس الأمريكي، إن روسـيا تسـعى إلى وضـع سلاح نـووي في الفضـاء لإمكانية اسـتخدامه ضـد الأقمار الاصطناعيـة الأمريكيـة. وكانت وزارة الدفاع الروسـية قد نجحت في تدميـر قمر صناعي روسـي خارج الخدمة، جهاز "تسـيلينا – د" الـذي تم إطلاقـه إلى المـدار في العام ١٩٨٢م، بـإطلاق صاروخ من الأرض في ١٤ نوفمبـر ٢٠٢١م، معتبـرة أنه في ضـوء التهديد الوارد مـن الجانـب الأمريكـي، مـن الضـروري تعزيـز قدرة روسـيا على الدفـاع عن نفسـها في الفضـاء الخارجـي وعلـى الأرض، وتحييد إمكانيـة إلحاق الأضـرار المفاجئة بأمنهـا في الفضاء وعلى الأرض، باسـتخدام وسـائل فضائية أجنبية موجودة حالياً أو قيد التطوير.

وقـد تجـاوز الأمـر فكـرة تدميـر الأقمـار الصناعيـة إلـى تحييدهـا بالليـزر فائق القوة أو الطاقة الموجهة أو أسـلحة الموجات الدقيقـة. وتعتمـد الولايـات المتحـدة وحلفاؤهـا علـى عـدد كبير مـن الأقمـار الصناعيـة للقيـادة والسـيطرة المحمولـة في الفضاء للاتصـالات العسـكرية المهمـة بالإضافـة إلـى جمـع المعلومـات الاسـتخبارية والاسـتهداف. وسـيتمكن السلاح الفضائي الروسـي مـن تدميـر هـذه الأقمـار الصناعية عبر خلـق موجة طاقـة هائلة عنـد تفجيره. كمـا أن الأقمار الصناعية شـبه المدنية المسـتخدمة في أوكرانيـا يمكـن أن تصبـح هدفًـا لروسـيا في حـال أي تصعيد محتمل في الحرب الأوكرانية حيث تسـتخدم الـدول الغربية بكثافة البنيـة التحتيـة الفضائيـة المدنيـة، خاصـة مجموعة مـن الأقمار الصناعيـة ذات المـدار المنخفـض من أجل دعم القـوات الأوكرانية، وبمسـاعدتها يتـم تنفيذ مهـام قتالية محددة للكشـف عـن المواقع ومسـارات تحركات وأعمال القوات الروسـية والتحكـم بالطائرات المسـيرة، وكذلـك توجيـه الأسـلحة الموجهـة بدقة، مثل سـتارلينك الـذي اسـتخدمته أوكرانيـا بنجـاح في حربهـا مـع روسـيا، وتضم شـبكة سـتارلينك حوالـي ٣ آلاف قمـر صناعـي في مـدار أرضي منخفـض، ممـا يعنـي أنها سـتكون أهداف سـهلة.

وتعـد مهاجمـة قمر صناعـي تابـع للحكومة الأمريكيـة عملاً مـن أعمال الحـرب، وأكـدت مراجعة الوضـع النووي الـذي قامت بـه إدارة الرئيـس السـابق دونالـد ترامـب علـى الانتقـام النـووي إذا تعرضـت قـوات وأقمـار قـوة الفضـاء الأمريكية للهجـوم. كما بـدأ الناتـو في أكتوبـر ٢٠٢٢م، باتخـاذ إجـراءات فعليـة لمواجهـة التهديـدات النوويـة الروسـية المحتملة، وتضمن ذلـك مجموعة من الإجـراءات منهـا دعم عمليـة التنبـؤ ومراقبة الأهـداف والمخاطر عـن طريـق الاسـتفادة مـن منظومـات الإنـذار المبكـر الجويـة والأرضيـة، وتنفيـذ منـاورات عسـكرية نووية تحت مسـمى عملية "الظهيـرة الصامـدة"، Steadfast Noon، وهـي سلسـلة مـن التدريبـات الحربيـة السـنوية التـي تهـدف لاختبار مـدى جاهزية الـدول الأعضـاء لأي ضربـة نووية محتملـة. كذلك، تفعيـل مبادرة "درع الفضـاء الأوروبـي" الألمانيـة الراميـة إلى اقتنـاء معدات دفاع مضادة للطائرات والصواريخ بشـكل مشـترك بين الدول الأوروبية، خصوصًـا منظومتـي "آيريـس-ت" و"باتريـوت"، وقـد انضمت ١٤ دولـة عضـو في حلف شـمال الأطلسـي إلـى المبـادرة الألمانية.

وتنفي روسـيا سـعيها لعسـكرة الفضـاء، وأكـد الرئيس بوتين يـوم ٢٠ فبراير ٢٠٢٤م، احترام موسـكو لمعاهـدة الفضاء الخارجي لعـام ١٩٦٧م، التـي تحظـر تسـليح الفضـاء، وإنهـا كانـت دائمًـا تعـارض بشـكل قاطع وضع أسـلحة نوويـة في الفضاء. فيما أشـار وزير الدفاع سـيرجي شـويجو إلى أن بلاده لا تمتلك هذا النوع من الأسـلحة. وقد يكون هذا سلاح اللحظة الأخيرة بالنسـبة لروسـيا، لأنـه سـيلحق الضـرر بالأقمـار الصناعيـة الروسـية الموجـودة في المنطقـة المسـتهدفة وليـس فقـط الغربيـة. ويمكـن أن تؤثـر على محطـة الفضـاء الدولية التي تضـم ٣ رواد روس، والمحطة الصينية تيانجـونج التـي تضـم طاقمًـا مـن ٣ أفـراد. إن عسـكرة الفضاء تهـدد العالـم أجمـع نظـراً للاعتمـاد العالمـي الكبيـر للغايـة على البنيـة التحتية الفضائية، ويشـمل ذلك الاتصـالات والبث والملاحة الجغرافيـة القائمـة على الأقمـار الصناعية والبحـث العلمي وغير ذلـك. كمـا إنه خلافًـا لما يحدث علـى الأرض يظل الحطـام الناتج عـن الانفجـار في الفضـاء ممـا يشـكل تهديـدًا دائمًـا للمحطات الفضائيـة الموجـودة في مداراتـه، خاصـة أنه لا يوجـد حاليًا نظام قائـم لجمع هـذا الحطـام أو إخراجه مـن المدار.

خيار السلام .. الفرص والتحديات:

رغـم أن خيار اسـتمرار الحرب مـازال هو الأرجـح على الأقل في المـدى المنظور، إلا إنه لا يمكن اسـتبعاد مسـار التسـوية تماماً، ففـي تطور ملحوظ أشـار الرئيـس الأوكراني فلاديمير زيلينسـكي في ٢٩ مـارس، وللمـرة الأولـى، بأن مفاوضات السلام بين موسـكو وكييـف يمكـن أن تبـدأ حتـى دون عـودة أوكرانيـا إلى حـدود عام ١٩٩١م، وتحـدث عـن الحـدود الأوكرانيـة عـام ٢٠٢٢م، مما يعني ضمنـاً إمكانيـة التنازل عن شـبة جزيـرة القرم فقـط التي ضمتها روسـيا عـام ٢٠١٤م. ويمثل هـذا تحولًا لافتًا في الموقـف الأوكراني حيـث كان زيلينسـكي قد أصدر قانونًا يحظر التفاوض مع روسـيا، واعتبـر أن بدء مفاوضات السلام أمر مسـتحيل حتى تغادر القوات الروسـية أراضي أوكرانيـا حتى حدود عـام ١٩٩١م، ويتضمن ذلك شـبه جزيـرة القرم وشـرق أوكرانيا. وأشـارت موسـكو مـرارًا إلى

أنها مستعدة للمفاوضات ولكن مع قبول الواقع الجيوسياسي الجديد وكون الشرق الأوكراني وشبه جزيرة القرم أصبحت أراضي روسية لا يمكن التنازل عنها. ويعد هذا التناقض في المواقف الروسية والأوكرانية ورفض كل طرف تقديم تنازلات تحديًا رئيسيًا لمسار التسوية السلمية.

إلا أن التحدي الأهم يكمن في موقف واشنطن، الطرف الذي يملك فعلياً زمام الأمور. ففي عام انتخابات رئاسية لا يمكن لبايدن تنازلات وإلا عُد هذا إقراراً منه بفشل سياسته في أوكرانيا وهزيمته غير المباشرة أمام روسيا. ولكن ربما يؤدي وقف أو إبطاء الكونجرس الدعم العسكري الأمريكي إلى قبول كييف بالتسوية، وقد أشار زيلينسكي، في ٢٩ مارس، إلى إن القوات الأوكرانية ستستمر في الانسحاب والتراجع إذا لم تقدم الولايات المتحدة المساعدات اللازمة، وأكد قائد قوات كييف ألكسندر سيرسكي أن جيشه يحاول الحفاظ على أراضيه وأن القوات الأوكرانية تحولت إلى الدفاع.

في ضوء ما تقدم، من الواضح أن الحرب ستستمر وستشهد تصعيداً من الجانب الروسي حتى نهاية العام الجاري على أقل تقدير، وقد يؤدي فوز ترامب بسباق الرئاسة الأمريكية إلى تجميد الصراع أو تسويته. صحيح إن الولايات المتحدة دولة مؤسسات ولا ينفرد فيها شخص بصنع القرارات ذات الطبيعة الاستراتيجية، إلا إنه من الواضح وجود تيار يؤيد وقف الدعم لأوكرانيا داخل الكونجرس الأمريكي، الذي سبق وأقر حزمة مساعدات لإسرائيل دون أوكرانيا، كما رفض استقبال زيلينسكي وإلقاء خطاب به كما حدث من قبل. هذا إلى جانب الخبرة السابقة لموقف ترامب من أوكرانيا خلال فترة رئاسته السابقة حيث شهد الصراع تهدئة وانفراجة ملحوظة كان من بين مؤشراتها استئناف مفاوضات رباعي النورماندي عام ٢٠١٩ م، بعد توقف دام أربع سنوات، والتي تضم رؤساء روسيا وأوكرانيا وفرنسا والمستشارة الألمانية. هذا فضلاً عن تعهد ترامب المتكرر خلال حملته الانتخابية بإنهاء الحرب في غضون ٢٤ ساعة حال أعيد انتخابه رئيسًا، مشيراً إلى تمتعه بعلاقة قوية مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، والرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، وإنه سيتوجه إلى الأخير برسالة صريحة لعقد اتفاق سلام مع روسيا، وإنه يستطيع الضغط على نظام كييف للتخلي عن شبه جزيرة القرم والدونباس لروسيا وإنهاء الصراع.

* أستاذ العلاقات الدولية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

الإقرار للأقليات بالانفصال يفتت المجتمع الدولي ويهدد النظام القانوني

لا يحق لروسيا تغيير وضع الأراضي المحتلة ولا يمكن تغيير السيادة والحرب مستمرة

لم يعد القانون الدولي بقواعده ومبادئه قادرًا على حماية السيادة من تحرشات الدول، ذلك أن تحولات النظام الدولي في الميادين الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية أدت إلى انحسار وتآكل فكرة سيادة الدولة الوطنية مع هذه التغيرات الهامة التي شهدها النظام الدولي.

أثارت الحرب الروسية / الأوكرانية مجموعة من النقاشات السياسية والأكاديمية حول مدى احترام مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بحماية سيادة الدول ووحدتها، فالأمر يتعلق بوضع اليد بالقوة على أراضي دولة مستقلة وذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة، وإنتاج مسارات جديدة لاستنساخ تجارب التفكيك الإقليمي للدول، وذلك في تجاوز لعدد من مبادئ القانون الدولي المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والامتناع عن استخدام القوة أو مجرد التهديد بها في العلاقات الدولية، وتسوية المنازعات بشكل سلمي.

د. أيمن سلامة

شهدت الأقاليم الانفصالية الموالية لروسيا في منطقتي دونباس -دونيتسك ولوغانسك -في شرق أوكرانيا، وخيرسون وزابوروجيا في جنوبها، تنظيم استفتاءات حول الانضمام إلى روسيا بين ٢٣ و٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢م، تأتي هذه الخطوة لتُحدث تصعيدًا كبيرًا في الصراع وتُأزم الموقف الروسي لدى الغرب. وفي الوقت ذاته، تُفكر موسكو في خطواتها التالية في هذا الصراع المستمر منذ قرابة سبعة أشهر، والذي تسبب في أخطر مواجهة مع الغرب منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢م.

تدفع أوكرانيا، مدعومة من الكثرة الكاثرة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، بأن الضم غير الشرعي لعدد من أقاليمها بواسطة روسيا الفيدرالية يُعد انتهاكًا لعدد من مبادئ ومقاصد منظمة الأمم المتحدة. كما ترى أوكرانيا أنّ هذا الضم هو نتاج باطل للعدوان والاحتلال العسكري الروسي لهذه الأقاليم التي ضمتها روسيا الفيدرالية. في المقابل تزعم روسيا الفيدرالية وتدعمها حفنة قليلة من الدول، بشرعية الاستفتاءات التي أجريت في الأقاليم المشار إليها، وتستند روسيا الفيدرالية في ذلك على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى إبراز أهم المخاطر التي تواجه الدول في الحفاظ على سيادتها في ظل جمود قواعد القانون الدولي، وعدم قدرتها على حماية السلامة الإقليمية للدول في مواجهة تدخلات الدول القوية، وهو ما يبدو جليا من الأزمة الروسية الأوكرانية التي ستكون لها انعكاسات خطيرة على السلامة الإقليمية للدول على صعيد أوربا والعالم، فهي تثير حساسية لدى القوميات، وتشرعن الانفصال عن الدول، الذي يهدد استقرار النظام الدولي برمته.

إشكالية الدراسة:

إن السؤال الرئيسي في هذه الدراسة هو: كيف يمكن الحفاظ على السيادة الوطنية للدول وسلامتها الإقليمية في ظل قصور قواعد القانون الدولي وعجزها عن نصرة الدول في مواجهة التدخلات غير المشروعة؟ وكيف يمكن المواءمة بين حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الدول في الحفاظ على سيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية ؟

تقسيم الدراسة:

أولاً: الخلفيات التاريخية والقومية لضم الأقاليم الأوكرانية.
ثانياً: الجدل الفقهي والقانوني بخصوص مسألة ضم روسيا للأقاليم الأوكرانية.
ثالثاً: عجز الأمم المتحدة عن تسوية الصراع.
رابعاً: مستقبل وتداعيات الصراع.

أولاً: الخلفيات التاريخية والقومية لضم الأقاليم الأوكرانية

يمكن الزعم بأن واحدة من أهم البواعث التي أسست روسيا الفيدرالية لضمها الأقاليم الانفصالية الأوكرانية كانت رغبة الرئيس "فلاديمير بوتين" في إعادة تعبئة الداخل الروسي، وذلك من خلال

أولاً: تشكيل الصورة الذهنية لدى شعوب الكتلة الشرقية، وتصدير صورة "البطل القومي" وسيناريو "المُنتصر" الذي يعيد أمجاد الاتحاد السوفيتي السابق ويضم الأراضي التي يروقها ملكًا لروسيا.

ثانياً: العمل على تسويق الضم كانتصار حربي في ظل التقدم الأوكراني المؤيد من الغرب العدو الدود لروسيا الفيدرالية.

استفتاءات الضم

يعكس تنظيم مثل هذه الاستفتاءات التي جرت في الأقاليم الأوكرانية حقيقة أن موسكو لم تعد مهتمة بالتفاوض حول إنهاء الحرب الأوكرانية، حتى بعد إعلانها التعبئة الجزئية، بل إنها ترى أنها قادرة على تثبيت وجودها القانوني والفعلي في هذه المناطق اعتمادًا على الأقليات الناطقة باللغة الروسية فيها، وبقوة السلاح.

وفي هذا الإطار، شدد الرئيس بوتين يوم ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢م، على ضمان إجراء الاستفتاءات في المناطق الأوكرانية التي تريد الانضمام إلى روسيا. ونُظمت هذه الاستفتاءات في دونيتسك ولوغانسك، الواقعتين في منطقة دونباس، واللتين اعترف بوتين باستقلالهما قبيل إطلاق هجومه على أوكرانيا في ٢٤ فبراير عام ٢٠٢٢م، وتأتي هذه الاستفتاءات بعد أن تمكنت القوات الأوكرانية من استعادة السيطرة على مساحات شاسعة في الشمال الشرقي في هجوم مضاد هو الأكبر منذ بدء الهجوم الروسي في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م.

تطرح الأزمة الأوكرانية على صعيد منهجية العلاقات الدولية، إشكالية "الأقلية الذريعة" لتدخل دولة في شؤون دولة أخرى، أو "الأقلية الأداة" لممارسة الضغوط والابتزاز على السلطات القائمة في دولة ما في آلية تجعل من هذه الأقلية عنصر مساومة في العلاقات بين دول متجاورة. فبعد أن تورطت روسيا في انفصال ترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ٢٠٠٨م، والقرم ٢٠١٤م، تحاول روسيا أيضا تكرار ذات السيناريو الآن في خيرسون، وأينما تكون هناك مناطق عرقية روسية واقعة ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ليست على استعداد للانصياع لروسيا، سوف تكون هناك حركات انفصالية قد تنفصل بذاتها -كما هو الحال في مولدوفا وجورجيا والآن أوكرانيا-وسوف تقدم روسيا الدعم اللازم لها.

ثانياً: الجدل الفقهي والقانوني لمسألة ضم روسيا للأقاليم الأوكرانية

تبنى شرعية أي دولة على الإرادة الحرة لسكان أرضها في تأسيسها، وعلى اعتبارهم الحر لها دولتهم. ولا تستند الدولة إلى معطيات تاريخية أو إثنية فقط، فلو اعتمدنا هذه المعايير وحدها في الحكم على حق الدول بالوجود، لفقدت غالبية دول العالم المعاصر هذا الحق!

وهكذا، يمكن القول بشكل جازم إن حق دولة أوكرانيا في الوجود وشرعية وجودها بكامل حدودها لا يقومان أبدًا على ما كان عليه حالها في روسيا القيصرية، أو حتى في الاتحاد السوفييتي السابق، بل على إرادة سكانها الحاليين في أن تكون هي دولتهم، وعلى اعترافهم بها كدولة لهم. وينطبق هذا على جميع هؤلاء السكان في الشرق والغرب، حيث صوت ٩٢,٣٪ منهم بالموافقة على قانون إعلان استقلال أوكرانيا الذي أُجري في ١ ديسمبر ١٩٩١م. ولم تظهر بينهم أي مطالبات قبل عام ٢٠١٤م، بالانفصال عن أوكرانيا أو استبدالها بدولة أخرى، ولم تجر بينهم صراعات قومية أو مناطقية، وهذه شرعية كافية تمامًا لدولة أوكرانيا.

حري بنا أن نشير وفي ذات السياق، إن المجتمع الدولي، وبالأخص الدول الكبرى، ينتهج، على ما يبدو، سياسة الكيل بمكيالين. فقد سمعنا الرئيس الأمريكي جو بايدن ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني وزعماء الغرب ينتقدون الموقف الروسي ويؤكدون على ضرورة احترام القانون الدولي. ونحن نعلم أن بلدانهم لم تحترم القانون الدولي تجاه القضية الفلسطينية، ولم تطبقه أو تقبله طوال ستين عامًا. يمكننا القول إن عملية التفتت الإقليمي لدول ذات سيادة أصبحت شيئا مألوفا في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، خصوصا مع انكشاف السيادة الوطنية وبروز فواعل جديدة من غير الدول، كما أن الدويلات المجهرية

التي تفرزها النزعات الانفصالية في ظل المخاض المرتبط بتطبيق النظام العالمي الجديد سوف تتزايد.

كان فقه القانون الدولي -وإلى زمن قريب- يعتبر أن القانون الوضعي لا يقبل بالحق في الانفصال، فلقد كلفت عصبة الأمم سنة ١٩٢٠م، لجنة من الحقوقيين بإنجاز تقرير حول الجوانب القانونية لجزر "ألاندIslands Aaland" - وهي جزر صغيرة تقع بين فنلندا والسويد وتخضع لسيادة فنلندا، وانتهت اللجنة في تقريرها إلى أن "القانون الوضعي لا يعترف لفئات من الشعب بالحق في الانفصال عن الدولة التي ينتمون إليها، وذلك بمجرد أن لهم الرغبة في ذلك، كما أنه لا يعطي الحق لدول أخرى في أن تدعم تلك المطالبة

وقد سار على نفس النهج الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عندما صرح بموقف الأمم المتحدة والقانون الدولي من مسألة ضم المناطق الأوكرانية إلى الاتحاد الروسي، حيث تطرق إلى ما يسمى بـ "الاستفتاءات" في المناطق المحتلة التي أجريت خلال نزاع مسلح نشط في مناطق خاضعة للاحتلال الروسي، وخارج الإطار القانوني والدستوري لأوكرانيا.

يرى اتجاه كبير من ثقات الفقهاء أن حق تقرير المصير المنصوص عليه في المواثيق الدولية متعلق بحرية الشعوب التي تعرضت لاحتلال خارجي وهو ما يسمى بحق تقرير المصير الخارجي، ولا يتعلق أبدا بحق تقرير المصير الداخلي الذي يرتبط بحركات وجماعات انفصالية داخل الدولة من أجل إقامة دولة مستقلة.

لكن ما برحت الجماعة الدولية تكيل بالمكيالين في تعاطيها مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكن من البين أنها اليوم أمام إشكالية صعبة كيف يمكن رسم الحدود بين القبول الدولي بالانفصال ومساندة الحلول في إطار الدولة القائمة. لا يمكن انتهاك حق الدول في الحفاظ على وحدتها وبسط سيادتها على كامل ترابها لأنه حق ثابت لا يزول إلا بزوال الدولة المعنية به أو انقراض مفهوم الدولة.

وترتبًا على ذلك، فقد خلص جانب من الفقه القانوني الدولي -وعن حق- إلى القول بأن حق تقرير المصير، كحق جماعي من حقوق الإنسان، ينطبق فقط على حالة الشعوب الخاضعة للاحتلال أو السيطرة الاستعمارية؛ وبالتالي لا يجوز لأي جماعة تعيش داخل دولة ما الاحتجاج بهذا الحق؛ وعليه لا يكون أمام هذه الجماعة -في حال تعرضها لانتهاك حقوقها بشكل ممنهج ومتعمد- سوى العمل على كفالة هذه الحقوق من خلال مدخل حقوق الإنسان، ومن منطلق وطني في المقام الأول. يثير تأييد ودعم روسيا الفيدرالية حق تقرير المصير للأقليات الروسية في دونيتسك ولوجانسك السؤال الشرعي عن موقف روسيا في المقابل تجاه مطالب شعوب القوقاز (الشركس، الداغستان، الشيشان)، التي تطالب بهذا الحق وقد حمل بعضها السلاح ضد السلطة الروسية لتحقيقه. فهل تقبل روسيا الفيدرالية منح الاستقلال للمناطق التترية أو الشركسية التابعة اليوم لروسيا، وهي مناطق تقطنها حتى اليوم أكثريات من سكانها الأصليين، وهم ليسوا روسًا اثنيا، وكانت لديهم فيما مضى خصوصية قبل أن تحتلها روسيا القيصرية؟

يُعد الإشكال القانوني الأبرز الذي يُطرح في هذا الصدد هو مدى مصداقية وشرعية هذه "الاستشارة الشعبية" التي تمت تحت صوت القنابل والرصاص والطائرات، وذلك ربما في تجاوز واضح لإرادة وسيادة دولة مستقلة هي أوكرانيا، ولضوابطها الدستورية واختياراتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

ذهب جانب من الفقه القانوني الدولي إلى القول بأن انفصال الأقاليم الأربعة عن أوكرانيا وانضمامها إلى روسيا هو مشروع في نظر القانون الدولي، وفق أمور واقعية وليس قانونية فقط، إذ لم يكن أمام تلك الأقاليم الأربعة غير الانفصال للتخلص من حكم أوكرانيا لها، وعلى الرغم من أن القانون الدولي لا يلزم الدول بالاعتراف بالاستفتاءات وما أعقبها من إجراءات تتعلق بانضمام الأقاليم الأربعة للسيادة الروسية، فإن عدم اعتراف أي دولة بهذا الواقع الجديد لا يعني عدم مشروعيته، لكنه فقط لا يرتب آثارا قانونية تجاهها، وربما تلك من الأمور التي دفعت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المتعلق بكوسوفو إلى القول بأنه ليس هناك ما يمنع إعلان استقلال كوسوفو بصورة مطلقة .

أعلنت روسيا ضم مناطق أوكرانية تحتلها، بشكل رسمي متجاهلة المعارضة الدولية والعقوبات الغربية، وأشهرت حق النقض "الفيتو" في وجه مشروع قرار يدين الضم، وبموجب القانون الدولي، فالضم هو الاستيلاء على الأراضي بالقوة وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي؛ وعلى هذا النحو لا يمكن أن يكون له أي تأثير على الوضع القانوني للإقليم، الذي لا يزال محتلا بحكم القانون.

من جهتها أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يوم ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢م، بتصويت أغلبية الدول الأعضاء لصالحه، يدعو الدول إلى عدم الاعتراف بالمناطق الأربع في أوكرانيا التي تطالب بها روسيا، في أعقاب ما يُسمّى بالاستفتاءات التي أجريت في أواخر الشهر سبتمبر ٢٠٢٢، ويطالب القرار موسكو بالتراجع عن مسار "محاولتها الضم غير القانوني" للمناطق الأوكرانية.

يُبنى شرعية أي دولة على الإرادة الحرة لسكانها ولا تستند لمعطيات تاريخية أو إثنية فقط واعتماد هذه المعايير يفقد غالبية الدول استقلالها

وجاءت النتائج كالآتي: ١٤٣ صوتا لصالح القرار، مع معارضة خمس دول (هي بيلاروس، وروسيا، وسوريا، نيكاراغوا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) وامتناع ٣٥ عن التصويت. وقد تم تقديم مشروع القرار المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا: الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة" خلال الجلسة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة في الجمعية العامة بعد أن فشل مجلس الأمن في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م، في اتخاذ قرار يهدف إلى إدانة استفتاءات الاتحاد الروسي التي سبقت إعلان موسكو ضمّ لوهانسك، ودونيتسك، وخيرسون، وزابوريجيا.

نافل القول، مثل هذه السياسات التي تتبعها روسيا لا تغير الوضع القانوني للأراضي الأوكرانية المحتلة بموجب القانون الدولي ووضع سكانها الواقعين تحت الاحتلال، ولا تلغي مسؤوليات روسيا كسلطة احتلال. لقد تم تقنين تعريف الاحتلال والتزامات سلطة الاحتلال بادئ الأمر في نهاية القرن التاسع عشر، والتعريف الذي لا يزال معمولا به هو التعريف الذي تضمنته الأنظمة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة المبرمة في ١٨ أغسطس١٩٠٧م.

أوضح القانون الدولي الإنساني المعاصر حقوق وواجبات قوات الاحتلال، وحقوق سكان أرض محتلة، وقواعد إدارة هذه الأراضي ضمن (اتفاقية جنيف ٤، المواد ٤٧-٧٨، والبروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف المواد ٦٣-٦٩ و٧٢-٧٩). وتبعا لذلك، فلا يحق لدولة الاحتلال التي هي (روسيا الاتحادية)، فتغيير الوضع القانوني للأراضي المحتلة التي قامت بقضمها بداية من القرم عام ٢٠١٤ م، إلى الفترة الحالية التي تشهد تنظيم استفتاءات صورية لا محل لها من القانون الدولي، وعلى أي حال لا يمكن تغيير السيادة على الإقليم من دولة إلى أخرى والحرب لاتزال مستمرة.

لا تتبع الدول في الممارسة العملية دائما أحكام القانون الدولي، وقد تعترف الدول الأخرى لاحقا بصحة هذا الضم. ويتمثل أحد الأمثلة على ذلك في ضم الهند لـ "جوا" في عام ١٩٦١م. وفي هذه الحالة، فرض انتصار الهند في الحرب ضد البرتغال وقائع على الأرض، ولم تتمكن الدولة المهزومة، وهي في هذه الحالة البرتغال، من عكسها، فلم تكن لديها القدرة العسكرية لاستعادة الأراضي من الهند، ولم تكن كذلك تتمتع بدعم سياسي كاف للقيام بعمل عسكري لاستعادة "جوا"، حيث ساهم الجو المناهض للاستعمار والمد التحرري السائد آنذاك، حيث اعترف مجلس الأمن بعد ذلك بمطالب الهند وأدان سياسة البرتغال في أفريقيا.

ثالثاً: عجز الأمم المتحدة عن تسوية الصراع

ليس من قبيل المبالغة أن نزعم إنه منذ عام ١٩٤٥م، لم يواجه النظام القانوني الدولي تهديدات وجودية مثل تلك التي تراكمت منذ بداية عشرينيات القرن الحالي، بعضها فوري، والبعض الآخر ينظر إلى الأمر على المدى المتوسط أو الطويل، ويعد العدوان الروسي على أوكرانيا هو الأكثر إثارة، لكنه ليس بالضرورة الأكثر خطورة إذا فكرنا فيه مع مرور الوقت. فالمُثُل النبيلة التي تم الترويج لها في عامي ١٩١٩ و١٩٢٨ و١٩٤٥م، والتي تدعو إلى "حظر الحرب"، لم تنجح بأي حال من الأحوال في القضاء على النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو داخلية.

ومهما كان العدوان الروسي ضد أوكرانيا مذهلاً ورفيع المستوى، فإنه ليس غير مسبوق على الإطلاق، فما قامت به الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد العراق في العام ٢٠٠٣م، كان حدثاً حديثاً ومؤسفاً.

ويؤدي استهزاء القوى العظمى، على وجه الخصوص، بالقانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة إلى اضطرابات كبيرة في محتوى وترتيب المبادئ والقواعد القانونية الدولية. يجادل البعض أن العجز الأممي البَيّن للمنظمة العتيدة في تسوية الصراع المسلح المحتدم بين العدوين اللدودين من شأنه أن يشكك شعوب الأمم المتحدة في مصداقية بل وجدوى منظمة الأمم المتحدة، ففي ثلاثينيات القرن العشرين، فشلت عصبة الأمم (١٩٢٠-١٩٤٦م) في وقف ضَم إثيوبيا إلى مملكة إيطاليا، وهو ما كان سببا رئيسيا في اندثار المنظمة بعد حين.

والسؤال المطروح الآن هل سيكون إخفاق الأمم المتحدة في وقف القتال في أوكرانيا سببًا في تفكُك مؤسسة عالمية للمرة الثانية؟

"لقد تم تحذير الأمم المتحدة من عواقب عَدَم وقْف القتال": كانت هذه هي كلمات الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عندما خاطب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٥ أبريل ٢٠٢٢م "نحن نتعامل مع دولة (روسيا) تُحَوِّل حَقّ النَقْض في مجلس الأمن الدولي إلى حق مُكتسب وحَق للقتل، وهذا يقوض بُنية الأمن العالمي بِرُمتها ... وإذا ما استمر الأمر على هذا المنوال... يمكن حَلّ الأمم المتحدة ببساطة".

حـق دولـة أوكرانيـا في الوجـود وشـرعيتها لا يقومـان على مـا كان عليـه حالهـا في روسـيا القيصريـة أو الاتحـاد السـوفييتي السـابق

بعـد مضـي ١٥ شـهرًا علـى غـزو القوات المسـلحة الروسـية لأوكرانيـا، لـم تتمكن الأمم المتحـدة من وضع حدٍّ للقتـال، أو حتى التوسـط في وقـف إطلاق النـار. وهـي في الواقـع لـم تفعـل أكثر مـن شَـجْب الانتهـاكات الخطيرة لحقوق الإنسـان، والتحسُّـر على الخـروق الجسـيمة للقانون الإنسـاني الدولي. لقـد حاولت عصبة الأمم فَـرض عقوبـات اقتصاديـة علـى إيطاليـا، لكنهـا لـم توقف الغـزو الإيطالـي لإثيوبيـا، ويقـارن البعـض بين المشـهد الإيطالي -الإثيوبـي، والمشـهد الروسـي -الأوكراني.

في حقبـة العصبة، كانـت هناك تحذيرات لعصبة الأمم بشـأن مسـتقبلها، فبعد ضـم إيطاليا (أحد الأعضـاء الأربعة الدائمين في المجلـس التنفيـذي لعصبـة الأمم) لإثيوبيا في أكتوبـر ١٩٣٥م، جاء إمبراطورهـا هيلا سيلاسـي إلـى جنيف لإلقاء خطـاب تاريخي في جمعيـة عصبـة الأمم. وخلال خطابـه، أكد سيلاسـي علـى أهمية القـرار الـذي تواجهـه الـدول الأعضـاء، وقـال إن آثـاره سـتكون أكبـر مـن مجرد دَعـم بلاده أو عَـدَم دَعمها. "أنا أؤكد أن المشـكلة المعروضـة على المجلـس التنفيـذي للعصبة لا تتعلق بمجـرد إيجاد حـل للعـدوان الإيطالي، لكـن بالأمن الجماعـي بأكمله، إنـه يتعلق بوجـود عصبـة الأمم ذاتها".

لكـن تحذيـرات سيلاسـي لـم تمنـع الـدول الأعضـاء مـن التصويـت لصالح إنهـاء العقوبات المفروضة علـى إيطاليا منتصف عام ١٩٣٧م. وقد شـكَّل هـذا القرار ضربة قاضيـة للعصبة، وعلَّق رئيس الوزراء البريطاني السـابق ونسـتون تشرشـل، في محاضرته أمـام جامعة زيورخ في ١٩ سـبتمبر عـام ١٩٤٦ م: بأن عصبة الأمم "لم تفشـل بسـبب مبادئهـا أو مفاهيمها، ولكنها فشـلت لأن الدول التـي أنشـأت تلك المبـادئ تَخَلَّت عنهـا، ولأن حكومـات تلك الدول لـم تجـرؤ علـى مواجهـة الحقائـق والتصـرُّف بينمـا كان لا يزال هناك بعـض الوقت".

يمكـن مقارنـة الحـرب الإيطاليـة الإثيوبيـة اليـوم بالصـراع في أوكرانيـا، وعلـى الرغـم صعوبـة المقارنـات التاريخيـة، لا يزال بالإمـكان عقـد مقارنات بين إخفاقات عصبـة الأمم ومنظمة الأمم المتحـدة في وقـف العـدوان، فبغيـة تجنـب المواجهـة المباشـرة مع إيطاليـا، اختـارت القوى العظمـى فَرض عقوبـات خفيفة لا يمكن أن تكـون فعالـة إلا علـى المـدى الطويل.

أظهـر هذا المنظـور لتاريخ عصبـة الأمم بالفعل مـدى صعوبة التصـرف عندمـا تكـون قـوة عظمـى متورطـة بشـكل مباشـر في نـزاع مـا. بالمقارنـة، أدى حق النقض الروسـي الحالـي في مجلس الأمـن- بالإضافة إلـى عدم وجود قوة عسـكرية دائمة تابعة للأمم المتحـدة- إلـى تكرار المشـاكل المؤسسـية للمنظمة الدوليـة. بالمثل، لـم يكـن هنـاك في الآونة الأخيـرة رد فعل يُذكر على حرب روسـيا مـع جورجيـا في عام ٢٠٠٨م، أو ضمّها لِشُـبه جزيـرة القرم في عام ٢٠١٤م، خشـية أن يؤدي عَزل روسـيا إلى تقريبها من الصين، وهو مـا ثبت صحتـه لاحقاً.

رابعاً: مستقبل الصراع

في حين أنـه من المرجح أن تسـتمر الحرب طـوال عام ٢٠٢٤م، إلا أنهـا لا يمكـن أن تسـتمر إلـى مـا لا نهايـة. كانـت حـروب العصـر الصناعـي قد دفعـت أجزاء كبيـرة، أو في بعـض الحالات اقتصـادات بأكملهـا، نحـو إنتاج المـواد الحربية باعتبارها مسـائل ذات أولويـة. وقـد تضاعفـت ميزانية الدفاع الروسـية ثلاث مرات منـذ عـام ٢٠٢١م، وستسـتهلك ٣٠ ٪ مـن الإنفاق الحكومـي العام المقبـل. وهذا من شـأنه أن يجعـل الحرب في أوكرانيـا أطول وأكثر إيلامـاً من أي شـيء عرفتـه أوروبا منـذ منتصف القـرن الماضي. وسـوف يثبت العام المقبل ما إذا كانت روسـيا ـ ومؤيدوها في كوريا الشـمالية وإيـران، أم أوكرانيـا ـ وداعموها الغربيـون ـ الأكثر قدرة واسـتعداداً لتلبيـة المطالب الشـرهة لحرب العصـر الصناعي.

ومـن المرجح أن تحـاول كييف أيضاً إحداث المزيد من المفاجآت العسـكرية للإخلال بتوازن الغزاة الـروس في بعض المناطق. وتفتقر روسـيا إلى المعـدات والقـوى العاملـة المدربة اللازمة لشـن هجوم اسـتراتيجي حتى ربيع عام ٢٠٢٥م، علـى أقرب تقدير.

ومـن ناحيـة أخـرى، تحتـاج أوكرانيـا إلـى التمويـل والدعـم العسـكري الغربـيين لإبقائها في الحرب خلال العـام المقبل ٢٠٢٥م، في حين تعمـل هي أيضاً على بناء قوتهـا الجوهرية لتهيئة الظروف الملائمـة لسلسـلة مـن الهجمـات لتحرير أجـزاء مـن أراضيها في المسـتقبل. إن حـرب العصـر الصناعي هي صـراع بين المجتمعات، ومـا يحـدث في سـاحة المعركـة يصبـح في نهايـة المطـاف مجـرد أعـراض لهـذا الصراع.

ربمـا سـيتم تحديـد المسـار العسـكري لهـذه الحـرب في عام ٢٠٢٤م، في موسـكو، وكييـف، وواشـنطن، وبروكسـل، وبـكين، وطهـران، وبيونـغ يانغ أكثـر من تحديـده في أفدييفـكا، وتوكماك،

وكراماتورسك، أو أي من ساحات القتال على طول الخطوط الأمامية. تفتقر روسيا إلى القدرة الحاسمة التي تمكنها من اجتياح أوكرانيا، وسوف تبذل كل ما في وسعها للاحتفاظ بما تحتله حالياً، مستغلة الوقت لتعزيز دفاعاتها في حين تأمل أن يفقد الغرب الإرادة لمواصلة دعم أوكرانيا.

في المقابل لن تتوقف أوكرانيا، فهي تخوض معركة من أجل بقائها وتدرك ما ستفعله روسيا إذا توقفت عن ذلك، وذلك من أجله ستزداد وتيرة المزيد من الدول الأوروبية في ضوء المخاوف من ضعف عزم الولايات المتحدة. وبحلول أوائل الصيف، ستكون أوكرانيا قادرة على استخدام طائرات مقاتلة أمريكية الصنع من طراز اف ١٦ لأول مرة، وتأمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين قدرتها على مواجهة الطائرات الروسية وتعزيز دفاعاتها الجوية.

وتعكس الخطط العسكرية الأوكرانية أيضا الاعتبارات الجيوسياسية، حيث تابع الكثيرون في كييف بقلق متزايد خلال الأشهر الأخيرة قضية استمرار المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا والتي باتت عالقةً في السياسة الأميركية الداخلية ، وبالنظر لاقتراب الولايات المتحدة من دخول عام الانتخابات، يخشى العديد من الأوكرانيين الآن مِن تأجيل المزيد من شحنات الأسلحة من واشنطن أو تعطيلها.

العامل الرئيسي الآخر الذي سيحدّد مسار الحرب سيكون الأولويات السياسية لروسيا، فقد يختار الكرملين البقاء في موقف دفاعي والتركيز على الاحتفاظ بالأراضي التي يستولي عليها حاليا، ومن الممكن لبوتين أن يأمر قادته باستئناف العمليات الهجومية واسعة النطاق، بهدف استكمال السيطرة على المقاطعات الأوكرانية. في الوقت الحاضر، يبدو أنّ الاستراتيجية الدفاعية تلبّي الهدف السياسي الرئيسي لروسيا، وهو تجميد الصراع على طول الخطوط الأمامية الحالية، كما أنّ غياب أي اختراقات أوكرانية كبيرة خلال الهجوم المضاد عزّز بالفعل تصورات الجمود، وأدى إلى دعوات دولية متزايدة للعودة إلى طاولة المفاوضات.

إذا تمكّنت روسيا من تكرار هذا النجاح في عام ٢٠٢٤م، فستجد أوكرانيا صعوبة أكبر في الحفاظ على الدعم الدولي لمزيد من العمليات الهجومية واسعة النطاق. لا أوكرانيا أو روسيا مستعدّة حاليا للتفاوض، وبدلا من ذلك، لا يزال الجانبان ملتزمين بقرار عسكري ويتطلّعان بالفعل إلى القتال خلال العام المقبل.

خاتمة:

إن الإقرار للأقليات بحق الانفصال وإقامة كيانات صغيرة فيه من التفتت للمجتمع الدولي ما يؤدي إلى عدم الاستقرار وتهديد النظام القانوني الدولي بالانهيار، وبالتالي تهديد السلم والأمن الدوليين، ولما كانت الأقليات في هذا العالم وفقًا للاتفاقيات الدولية قد حظيت بحقوقها وتوفرت لها الحماية القانونية اللازمة، فإنه وفقًا لمقتضيات استقرار القواعد القانونية في النظام القانوني الدولي، أن لا يسمح لهذه الأقليات بتجاوز هذه الحقوق والحماية المقررة لها، بحيث لا يفسر حق تقرير المصير تفسيرًا واسعًا، بل تعتبر هذا الحق من الحقوق التي أقرت للشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري.

ولا يمنح القانون الدولي الحق للمجموعات العرقية أو اللغوية أو الدينية في الانفصال عن أراضي الدولة التي تشكل جزءًا منها، بدون موافقة تلك الدولة، بمجرد التعبير عن رغبتها في القيام بذلك .ويؤدي القبول بغير ذلك، والسماح لأي مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية بإعلان الاستقلال والانفصال عن إقليم الدولة التي تشكل جزءًا منها، خارج سياق إنهاء الاستعمار، إلى خلق سابقة خطيرة جدًا، بل إن ذلك، في واقع الأمر، إنما يرقى إلى كونه إعلانًا لكل الجماعات المنشقة كافة في سائر أرجاء العالم بأن لها الحرية في الالتفاف على القانون الدولي بأن تقوم، ببساطة، بالتصرف بطريقة معينة وصياغة إعلان استقلال من جانب واحد .

* أستاذ القانون الدولي

٤ أهداف إيرانية وراء رفع مستوى الدعم العسكري لروسيا

تبادل الدعم العسكري والضغط على الغرب وتأمين الفيتو الروسي وتعزيز دور موسكو في المنطقة

افتتحت الحرب الروسية-الأوكرانية عامها الثالث في ٢٤ فبراير ٢٠٢٤م، دون أن تظهر مؤشرات تتيح القول بأنها في طريقها نحو التسوية. ورغم أن روسيا استطاعت في المرحلة الأخيرة من الحرب تحقيق انتصارات ميدانية عديدة، كان أبرزها السيطرة على مدينة أفدييفكا، في ١٧ فبراير ٢٠٢٤م، بالتوازي تراجع الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا التي تعاني من نقص كبير في الذخائر وتمارس ضغوطاً على الدول الغربية لتعويض خسائرها، فإن ذلك في مجمله لا يعني أن نهاية قريبة للحرب أصبحت احتمالاً مرجحاً.

د. محمد عباس ناجي

وفي الواقع، فإن ذلك يعود إلى اعتبارات ثلاثة رئيسية: الأول، هو غياب الحلول الوسط التي يمكن أن تؤدي إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المنخرطة في الحرب وبالتالي تعزيز فرص الوصول إلى تسوية لها في النهاية، حيث إن الخلافات القائمة بين تلك الأطراف ليست ثانوية ولا يمكن تسويتها بسهولة.

إذ ما زالت روسيا تصر على تلبية مطالبها الأمنية والاستراتيجية بالأساس والتي أعلنتها من البداية والخاصة بـ"حيادية" أوكرانيا- في إشارة إلى عدم انضمامها إلى حلف الناتو- والقضاء على "النازية" فيها، فضلاً عن حماية سكان المناطق التي سيطرت عليها روسيا بعد الاستفتاء الذي أجرته في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢م، على ضم هذه المناطق إلى روسيا وهي دونتسيك ولوغانسيك أوبلاست خيرسون وأوبلاست زابوريجيا.

والثاني، هو استمرار الانقسام في مواقف الدول الغربية إزاء تطورات الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والذي كان له دور في فشل الهجوم الذي شنته القوات الأوكرانية في صيف العام الماضي، وتراجع الدعم العسكري الذي قدمته تلك الدول إلى الأخيرة لمساعدتها على إدارة العمليات العسكرية ضد روسيا ومنع الأخيرة من تحقيق مزيد من التقدم الميداني بعد أن سيطرت على مناطق استراتيجية في أوكرانيا، مثل باخموت التي سيطرت عليها في ٢٢ مايو ٢٠٢٣م.

والثالث، هو اتساع نطاق الأطراف المشاركة في تلك الحرب، بشكل غير مباشر، على نحو فرض تداعيات مباشرة على حسابات ومصالح تلك الأطراف، وأنتج ما يمكن تسميته بظاهرة "تشبيك الملفات"، لاسيما أن انخراط بعض تلك الأطراف كان مرتبطاً بانتزاع مكاسب استراتيجية في ملفات أخرى تحظى بأهمية خاصة من جانبها.

وتبدو إيران من بين هذه الأطراف التي كان لها دور في اتساع نطاق التصعيد الميداني بين روسيا وأوكرانيا، بعد أن تدخلت لصالح روسيا، من خلال تزويد الأخيرة بطائرات من دون طيار من طرازي "مهاجر ٦" و"شاهد ١٣٦". وتتوقع اتجاهات عديدة أن يرتفع مستوى دعمها العسكري لروسيا بتزويدها بصواريخ باليستية، خاصة بعد أن تم رفع الحظر الأممي المفروض على الأنشطة المرتبطة بالصواريخ الباليستية الإيرانية في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣م، تاريخ انتهاء أحد أهم القيود التي كانت مفروضة على إيران بمقتضى الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، وانسحبت منه الولايات المتحدة الأمريكية، في عهد إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، في ٨ مايو ٢٠١٨م، قبل أن تعيد فرض العقوبات الأمريكية على إيران بداية من ٧ أغسطس من العام نفسه.

ورغم أن إيران ما زالت حريصة على نفي تقديم هذا الدعم

العسكري، إلا أن تصريحات المسؤولين الغربيين، ولاسيما الأمريكيين، تشير إلى أن هذا الدعم كان له دور في تمكين روسيا من تحقيق تقدم ميداني واستهداف البنية التحتية الأوكرانية خلال الفترة الماضية. وقد أشارت تقارير عديدة بالفعل، في ٢٢ فبراير ٢٠٢٤م، وبالتوازي مع حلول الذكرى الثالثة للحرب الروسية-الأوكرانية، إلى أن إيران قامت بتسليم روسيا ٤٠٠ صاروخ قصير المدى، لاسيما من طراز "فاتح ١١٠"، قادرة على مهاجمة أهداف على بعد يتراوح بين ٣٠٠ و٧٠٠ كيلومتر.

ووجهت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بالفعل تحذيرات إلى إيران، في ٢٣ فبراير ٢٠٢٤م، من العواقب الوخيمة التي يمكن أن تواجهها في حالة إقدامها على تزويد روسيا بالصواريخ الباليستية. ويبدو أن الإدارة الأمريكية تستند في ذلك إلى مؤشرات عديدة منها الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو إلى طهران، في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣م، والتي حرص خلالها على زيارة معرض إنجازات القوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري، وشاهد الصواريخ الباليستية والطائرات من دون طيار التي تقوم القوة بإنتاجها، برفقة قائدها امير علي حاجي زاده.

تداعيات التصعيد مع إسرائيل

وإذا كان إنكار تقديم دعم عسكري لروسيا قد مثل في المرحلة الماضية سياسة مستقرة لدى إيران لتجنب مواجهة موقف غربي أكثر حزماً تجاهها، فإن هذه السياسة قد تشهد تغييراً ملحوظاً في مرحلة ما بعد التصعيد العسكري مع إسرائيل، والذي انتقل بدوره من نطاق الحرب بالوكالة إلى المواجهة المباشرة.

فقد وجهت إسرائيل ضربة قوية إلى إيران بالهجوم الذي شنته على قنصليتها في دمشق، في أول أبريل ٢٠٢٤م، على نحو أدى إلى تدمير القنصلية وقتل ٧ من كوادر الحرس الثوري، كان في مقدمتهم قائد فيلق القدس في سوريا ولبنان محمد رضا زاهدي. هذا الهجوم تحديداً اعتبرته إيران مختلفاً إلى حد كبير عن كل الهجمات التي شنتها إسرائيل في السابق واستهدفت قياداتها ومواقعها في سوريا، على غرار الهجوم الذي شنته تل أبيب في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣م، وأدى إلى مقتل القيادي في الحرس الثوري المسؤول عن نقل الدعم إلى الوكلاء راضي موسوي.

فقد اعتبرت إيران أن هذا الهجوم استهدف أرضاً إيرانية، وبالتالي غير قواعد الردع والتصعيد بين الطرفين، على نحو دفعها إلى شن هجمات مضادة على إسرائيل، في ١٣ أبريل ٢٠٢٤م، استخدمت فيها صواريخ باليستية وصواريخ كروز وطائرات من دون طيار.

ورغم أن هذه الهجمات لم تسفر عن وقوع خسائر بشرية لدى إسرائيل، إلا أن ذلك لم يكن الهدف الرئيسي منها. فقد سعت إيران عبر تلك الهجمات- التي تعد الأولى منذ عام ١٩٧٩م، إلى تأكيد قدرتها على الوصول إلى أهداف ثمينة داخل إسرائيل نفسها. بل إنها ألمحت إلى أن لديها من القدرات ما يفوق

إيـران مـن بيـن الأطـراف التـي لهـا دور في اتسـاع نطـاق التصعيـد الميدانـي بيـن روسـيا وأوكرانيـا بعـد أن تدخلـت لصالـح موسـكو

إلـى حـد كبيـر- مـن ناحيـة السـرعة والقـوة والتأثيـر- الصواريـخ والطائـرات التـي تم اسـتخدامها في تلـك الهجمـات، بمـا يعنـي أنهـا تؤجـل اسـتخدام هـذه القـدرات إلـى مرحلـة لاحقـة، في حالـة اسـتمرار المواجهـة العسـكرية المباشـرة مـع إسـرائيل.

ويشـبه ذلـك إلـى حـد كبيـر المقاربـة نفسـها التـي سـبق أن تبنتهـا إيـران إزاء الهجـوم علـى قاعـدة "عين الأسـد" العراقيـة في ٨ ينايـر ٢٠٢٠م، والتـي تتواجـد بهـا قـوات أمريكيـة، رداً علـى العمليـة العسـكرية التـي نفذتهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، قبـل ذلـك بخمسـة أيـام، وأدت إلـى مقتـل القائـد السـابق لفيلـق القـدس التابـع للحـرس الثـوري قاسـم سـليماني ونائـب أميـن عـام مليشـيا الحشـد الشـعبي أبومهـدي المهنـدس.

إذ لـم تسـفر تلـك الهجمـات التـي اسـتخدمت فيهـا إيـران الصواريـخ الباليسـتية عـن وقـوع خسـائر في صفـوف القـوات الأمريكيـة، بـل إن الرئيـس السـابق دونالـد ترامـب سـبق أن قـال أن طهـران أبلغـت واشـنطن بتوقيـت الضربـة. وهنـا، فـإن إيـران لـم تكـن تسـعى أيضـاً إلـى الإيقـاع بخسـائر في صفـوف القـوات الأمريكيـة، بقـدر مـا كانـت تهـدف إلـى توجيـه رسـالة مفادهـا أن لديهـا القـدرة علـى الوصـول إلـى مصالـح وأهـداف أمريكيـة ثمينـة.

وقـد كان لافتـاً أن الهجمـات العسـكرية التـي شـنتها إيـران ضـد إسـرائيل سـاهمت في تكويـن تكتـل غربـي داعـم للأخيـرة، ضـم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وفرنسـا وبريطانيـا، وكان لـه دور في التصـدي لتلـك الهجمـات ومنـع الصواريـخ والطائـرات مـن دون طيـار التـي أطلقتهـا إيـران مـن الوصـول إلـى أهدافهـا. هـذا التحالـف الجديـد الـذي فرضـه التصعيـد العسـكري بيـن إيـران وإسـرائيل قـد يسـتمر خـلال المرحلـة القادمـة، وربمـا يتجـه إلـى تبنـي خيـارات أخـرى في إدارة التصعيـد مـع إيـران، سـواء عبـر فـرض مزيـد مـن العقوبـات ضـد الأخيـرة، أو مـن خـلال العمـل علـى اتخـاذ خطـوات إجرائيـة لتطبيـق تلـك العقوبـات علـى الأرض، لاسـيما فيمـا يتعلـق بمنـع إيـران مـن مواصلـة تصديـر النفـط، حيـث قـد تسـاهم تلـك الـدول في احتجـاز سـفن النفـط الإيرانيـة في الميـاه الدوليـة، علـى غـرار مـا كانـت تقـوم بـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في بعـض الفتـرات. فعلـى سـبيل المثـال، قامـت السـلطات الأمريكيـة، في ٢٠ أغسـطس ٢٠٢٣م، بإفـراغ حمولـة سـفينة "سـويس راجـان" التـي كانـت تحمـل نفطـاً إيرانيـة، بعـد أن احتجزتهـا وصادرتهـا أمـام تكسـاس، تطبيقـاً للعقوبـات الأمريكيـة المفروضـة علـى إيـران.

هـذا التحـول المتوقـع في العلاقـات بيـن إيـران والـدول الغربيـة سـوف يكـون لـه تأثيـر مباشـر علـى السياسـة التـي سـوف تتبناهـا الأولـى إزاء التطـورات الجديـدة التـي تشـهدها الحـرب الروسـية- الأوكرانيـة. إذ أنهـا قـد تقـدم في المرحلـة القادمـة علـى رفـع مسـتوى دعمهـا العسـكري إلـى روسـيا، لتمكينهـا مـن تحقيـق مزيـد مـن التقـدم الميدانـي خـلال المرحلـة القادمـة.

أهداف عديدة

يمكـن القـول إن إيـران سـوف تحـاول عبـر رفـع مسـتوى الدعـم العسـكري إلـى روسـيا تحقيـق أهـداف عديـدة يتمثـل أبرزهـا في:

١- الحصـول علـى دعـم عسـكري مقابـل: تُعـوِّل إيـران علـى إبـرام صفقـات عسـكرية نوعيـة مـع روسـيا لمسـاعدتها في تطويـر قدراتهـا العسـكرية بشـكل كبيـر. فبالنظـر إلـى تلـك القـدرات التـي تمتلكهـا إيـران يتضـح أنهـا تعتمـد في المرحلـة الحاليـة علـى ثلاث قطاعـات رئيسـية، هـي الصواريـخ، والطائـرات مـن دون طيـار، والقـوات البحريـة.

وقـد كان لافتـاً في هـذا السـياق، أنهـا اسـتخدمت القطاعـات الثلاثـة في الهجمـات التـي شـنتها ضـد إسـرائيل. فإلـى جانـب الصواريـخ والطائـرات مـن دون طيـار التـي تم توجيههـا إلـى داخـل حـدود إسـرائيل، فقـد احتجـزت القـوات البحريـة التابعـة للحـرس الثـوري سـفينة شـحن تحمـل العلـم البرتغالـي وتعـود ملكيتهـا إلـى رجـل الأعمـال الإسـرائيلي ايـال عوفـر في اليـوم نفسـه الـذي شـنت فيـه هـذه الهجمـات.

وفي هـذا السـياق، تراهـن إيـران علـى إمكانيـة الاعتمـاد علـى التعـاون العسـكري مـع روسـيا في تطويـر قـدرات سـلاحها الجـوي الـذي يعتبـر أحـد أكثـر قطاعـات العسـكرية بدائيـة، حيـث مـا زالـت تعتمـد علـى مقاتـلات قديمـة مـن عهـد الشـاه محمـد رضـا بهلـوي ولا تصلـح للانخـراط في مواجهـات مـع إسـرائيل التـي تمتلـك تفوقـاً نوعيـاً في هـذا الصـدد، بـل إنهـا كانـت حريصـة علـى اسـتخدام أحـدث مقاتلاتهـا- إف ٣٥- في الهجـوم الـذي اسـتهدف القنصليـة الإيرانيـة وأسـفر عـن مقتـل زاهـدي.

وقـد أعلـن نائـب وزيـر الدفـاع الإيرانـي مهـدي فرحـي، في ٢٨ نوفمبـر ٢٠٢٣م، عـن اسـتكمال ترتيبـات شـراء مقاتـلات روسـية جديـدة، تضـم مقاتـلات "سـوخوي ٣٥" مـن الجيـل "الرابـع ++"، ومروحيـات "مـي ٢٨" الهجوميـة، وطائـرات "ياك ١٣٠" التدريبيـة. لكـن اللافـت في هـذا السـياق، أن إيـران هـي التـي أعلنـت عـن اسـتكمال الإجـراءات الخاصـة بإتمـام الصفقـة، في حيـن لـم يكـن هنـاك رد واضـح مـن جانـب روسـيا، وهـو مـا يُضفـي نوعـاً مـن

توقعات بارتفاع تزويد إيران لروسيا بصواريخ باليستية بعد رفع الحظر على الأنشطة المرتبطة بالصواريخ الإيرانية

الشكوك حول مدى جدية الوصول إلى المرحلة النهائية من هذه الصفقة، وإن كان تسلم إيران بالفعل، في بداية سبتمبر ٢٠٢٣م، طائرتين من طراز "ياك ١٣٠" المخصصة للتدريب، يشير إلى أن الطرفين يتجهان إلى اتخاذ خطوات تنفيذية في هذه الصفقة.

٢- ممارسة ضغوط على الدول الغربية: ربما تهدف إيران من رفع مستوى الدعم العسكري لروسيا إلى ممارسة ضغوط أقوى على الدول الغربية التي تتصاعد التجاذبات داخلها في المرحلة الحالية حول مستوى الدعم الذي تقدمه إلى إسرائيل وأوكرانيا في آن واحد. وقد دفعت هذه التجاذبات الرئيس الأوكراني فولودمير زيلينسكي، في ١٦ أبريل الجاري، إلى انتقاد السياسات التي تتبناها بعض المؤسسات داخل الدول الغربية، والتي بدأت تشير إلى ضرورة تقسيم المساعدات بين إسرائيل وأوكرانيا.

ففي رده على دعوة رئيس مجلس النواب الأمريكي مايك جونسون إلى تقسيم هذه المساعدات، قال زيلينسكي: "هذا عار على العالم أجمع وعلى الديمقراطية، بالنسبة لأولئك الذين يتحدثون فقط عن الديمقراطية". وأشار زيلينسكي إلى أن هذه المواقف تعبر عن حسابات ترتبط بالانتخابات الأمريكية، حيث أضاف في هذا الصدد: "هذه سياسة محضة، لا أحد يهتم بما يحدث في أوكرانيا، إنهم يهتمون فقط بمعدل قبولهم، وهذا بيت القصيد". ومن دون شك، فإن هذه الانتقادات التي وجهها زيلينسكي إلى الدول الغربية لا تنفصل عن التصعيد العسكري بين إيران وإسرائيل، والذي انخرطت فيه بعض تلك الدول بشكل مباشر في الدفاع عن إسرائيل، حيث شاركت في التصدي للهجمات الإيرانية، وهو ما يعني أن الرئيس الأوكراني بدأ يتهم الدول الغربية بتبني سياسة مزدوجة إزاء تطورات المواجهة بين إيران وإسرائيل من جهة وروسيا وأوكرانيا من جهة أخرى.

٣- تأمين الفيتو الروسي في مجلس الأمن: لا تستبعد إيران أن تنجح الدول الغربية، في مرحلة لاحقة، في نقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن مجدداً، بكل ما يمكن أن يفرضه ذلك من إمكانية تصعيد حدة الضغوط الدولية عليها مجدداً. وهنا، فإن ذلك يمكن أن يحدث في حالتين: الأولى، أن تفشل في الوصول إلى تفاهمات أو صفقة جديدة مع إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن حول الاتفاق النووي في حالة فوز الأخير في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي سوف تجرى في ٥ نوفمبر ٢٠٢٤م. والثانية، أن ينجح الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في الفوز مجدداً بالانتخابات. وهنا، فإن إيران سوف تكون في أمس الحاجة لوجود فيتو يمثل ظهيراً دولياً يمكن أن يساعدها في تقليص مستوى الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها في حالة توقف العمل بالاتفاق النووي الحالي.

واللافت هنا، أن إيران تعتبر أن وصول الرئيس السابق ترامب إلى البيت الأبيض مجدداً قد يحفز إسرائيل على شن حرب مباشرة على نطاق واسع ضدها، خاصة أنه كان يتبنى سياسة "الضغوط القصوى" ضد إيران في فترته الرئاسية الأولى، وكان المسؤول عن الانسحاب من الاتفاق النووي وفرض العقوبات الأمريكية على إيران مجدداً، فضلاً عن إصداره الأوامر باغتيال قاسم سليماني.

من هنا، تتزايد أهمية الفيتو الروسي بالنسبة لإيران. إذ أن تصاعد احتمالات الانخراط في حرب واسعة مع إسرائيل، أو التعرض لضغوط وعقوبات أقوى وأكثر تأثيراً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية يفرض على إيران ضرورة استقطاب ظهير دولي داعم لها في مجلس الأمن، بحيث يستطيع الحيلولة دون صدور قرارات إدانة ضدها قد تكون مدخلاً لعمل عسكري أو إجراء اقتصادي أشد قوة ضدها.

ورغم وجود تباينات في المقاربتين الروسية والإيرانية إزاء الملف السوري، الذي يحظى باهتمام خاص من جانب موسكو وطهران، بل ورغم بروز اتهامات من جانب اتجاهات في إيران لروسيا بالتغاضي عن الهجمات العسكرية التي تشنها إسرائيل ضد مواقع وقيادات إيرانية في سوريا، على نحو ساهم في تعرضها لخسائر بشرية كبيرة على مستوى تلك القيادات وكان آخرهم قائد فيلق القدس في سوريا ولبنان محمد رضا زاهدي، في ظل التنسيق الأمني والعسكري القائم بين روسيا وإسرائيل داخل سوريا، إلا أن ذلك في مجمله لا يمنع القيادة الإيرانية، ممثلة في المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، إلى جانب الرئيس إبراهيم رئيسي، من الدعوة إلى ضرورة التعويل على العلاقات الاستراتيجية مع روسيا في مواجهة الضغوط التي تفرضها الدول الغربية وإسرائيل.

وقد كان لافتاً أن روسيا صاغت بياناً في مجلس الأمن لإدانة الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق، في ٣ أبريل ٢٠٢٤م، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا عرقلته، حيث قال نائب المندوب الروسي في الأمم المتحدة ديمتري بوليانسكي في هذا الصدد: "هذا بمثابة مثال صاروخ

للمعايير المزدوجة التي تستخدمها الترويكا الغربية ونهجها تجاه الالتزام بالقانون والنظام في السياق الدولي". في حين دافعت الولايات المتحدة الأمريكية عن قرارها بالإشارة إلى أنها "ليست متأكدة من وضعية المبنى الذي تعرض للهجوم، لكنها ستشعر بالقلق إذا كان منشأة دبلوماسية".

٤- تعزيز الدور الروسي في المنطقة: وهو هدف يرتبط بالجهود التي تبذلها إيران من أجل تقليص الدور الأمريكي في المقابل. إذ ترى إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تعمل على صياغة ترتيبات أمنية في المنطقة تعتبر أن الهدف منها هو مواجهة طموحاتها النووية والإقليمية. وربما تستغل واشنطن الدعم الغربي لإسرائيل الذي وفرته الهجمات الإيرانية ضد الأخيرة في ١٣ أبريل ٢٠٢٤م، في إتمام تلك الترتيبات.

من هنا، فإن إيران تعتبر أن أحد الخيارات الأساسية التي يمكن أن تلجأ إليها لمواجهة هذه التحركات الأمريكية يتمثل في العمل على تعزيز دور القوى الدولية الأخرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية مثل الصين وروسيا. وإذا كانت الصين قد قامت برعاية اتفاق بكين بين المملكة العربية السعودية وإيران في ١٠ مارس ٢٠٢٣م، فإن روسيا يمكن، في رؤية إيران، أن تضطلع بدور أيضاً على مستوى المنطقة، قد يمثل خصماً من الدور الأمريكي، لاسيما في الملفات التي تحظى باهتمام خاص من جانبها، على غرار الملف السوري، فضلاً عن الملف الفلسطيني والملف الأفغاني وغيرها.

ومن دون شك، فإن تعزيز هذا الدور الروسي في الشرق الأوسط لن يتأتى، وفقاً للمقاربة الإيرانية، إلا من خلال دعم روسيا في مواجهة الضغوط والعقوبات التي تفرضها الدول الغربية.

إذ أن هذا الدعم قد يمكن روسيا من مواصلة إدارة عملياتها العسكرية في أوكرانيا وفي الوقت نفسه الاضطلاع بأدوارها في المنطقة، على نحو يتوافق مع حسابات ومصالح طهران.

سيناريوهات متعددة

مع ذلك، ورغم هذا الدعم الذي تقدمه إيران إلى روسيا، إلا أن ذلك لا ينفي أن إيران قد لا ترغب في انتهاء الحرب الروسية-الأوكرانية بنصر كامل لروسيا ولا بهزيمة كاملة لها. فالسيناريو الأخير- الهزيمة الكاملة- قد يضعف روسيا إلى حد كبير، على نحو يمكن أن يضاعف من حدة الضغوط الغربية المفروضة على إيران ويساعد إسرائيل في تنفيذ أجندتها خلال المرحلة القادمة. في حين أن السيناريو الأول- النصر الكامل- قد يفرض مفاعيل عكسية لا تتوافق مع حسابات إيران بشكل كبير، على غرار اتجاه روسيا إلى تبني المقاربة العسكرية نفسها في وسط آسيا والقوقاز، والتي تتزايد فيها الخلافات بين طهران وموسكو لأسباب استراتيجية واقتصادية وتاريخية عديدة.

ومن هنا، فإن السيناريو الأكثر توافقاً مع حسابات طهران في المرحلة الحالية هو انتهاء الحرب وفق تسوية سياسية تستوعب جزءًا من مصالح وشروط طرفيها، دون أن يكون هناك طرف منتصر وآخر مهزوم.

* خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

تداعيات الحرب الأوكرانية بلورت نفوذ دول الإقليم وأعادت صياغة علاقاتها مع واشنطن

حراك الغاز أعاد وجهة الغرب للتعاون مع المنطقة وزاد من ثقل تعامل الشرق الأوسط مع الدول الكبرى

لا تزال الحرب في أوكرانيا في بداية عامها الثالث دون تبلور أية مظاهر على توقفها أو الدخول في تسوية رغم المشروعات التي طرحت بهذا الخصوص عدة مرات. وقد أفرزت الحرب الروسية الأوكرانية تداعيات كثيرة، ولم تقتصر هذه التداعيات على أوروبا ولكنها تجاوزت الأطراف المنخرطة فيها مباشرة وامتدت أصداؤها إلى أقاليم أخرى ومن بينها منطقة الشرق الأوسط والتي تعد أحد المناطق الأكثر تأثرًا بهذه الحرب؛ وذلك للعديد من الأسباب، لعل من أهمها طبيعة الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي للعديد من دول المنطقة والتي تعاني هشاشة واضحة على هذا المستوى، فضلًا عن الروابط القديمة والمعقدة التي تربط هذا الإقليم بفاعلين كثر من خارجه، وهو ما جعلها أكثر عرضة للتأثر بمتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية.

د. محمد مجاهد الزيات

وفي هذه الورقة سوف نحاول أن نتناول تحليل الآثار المحتملة للحرب الروسية / الأوكرانية في عامها الثالث على طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

تداعيات متشابكة

لا شك أن دراسة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط أمر مهم، وذلك على عدة محاور، أولها المحور الاقتصادي، وثانيها المحور العسكري، وثالثها التوازن الإقليمي، ورابعها التوازن والصراع الدولي داخل منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: التداعيات الاقتصادية:

أدت التطورات العالمية والتداعيات المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية على سوق الطاقة إلى متغيرات كبيرة لم تقتصر تأثيراتها على الدول الكبرى وطبيعة التوازن الدولي ولكنها انتقلت إلى تداعيات داخل الأقاليم المختلفة ومن بينها الشرق الأوسط بصورة أساسية. ويلاحظ أن التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية / الأوكرانية قد حررت بعض الدول الإقليمية من أطر التعاون التي كانت قائمة بينها وبين الولايات المتحدة والدول الأوروبية؛ فقد أدى الصراع الذي تصاعد بصورة كبيرة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من جانب وروسيا والصين من جانب آخر إلى تعقيد الأزمة الاقتصادية والتي أفرزت تداعيات واضحة وغير مسبوقة بصورة كبيرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط كان من أهمها تزايد أهمية الطاقة والدول المنتجة للبترول والغاز الطبيعي، علاوة على أنه رتب لها تراكمًا واضحًا في فائض الثروة، مما مكنها من مواجهة أي تداعيات لتلك الأزمة وتجاوز سلبياتها.

ذلك فضلًا عن أن ذلك زاد من استثماراتها، وهو ما وفر لها أداة للتأثير في السياسة الاقتصادية العالمية بانعكاساتها السياسية المختلفة، وقد بدت ملامح ذلك واضحة في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير استراتيجيتها التي كانت قد تبلورت مع الإدارة الأمريكية الحالية والتي كانت تقدر أن منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج ليست بدرجة الأهمية التي توازي أهمية آسيا بالنسبة لها. إلا أنه بعد عام من الحرب الأوكرانية الروسية / تغيرت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لتؤكد بوضوح أهمية منطقة الخليج بالتحديد ضمن محاور استراتيجية. كما أن الصراع المتصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإيران قد زاد من أهمية المنطقة بصفة خاصة، لا سيّما في ظل العقوبات المتصاعدة من قبل الولايات المتحدة على روسيا وإيران ومحاولتها حصار الصين. وكل تلك المتغيرات أفرزت مناخًا على

مستوى الإقليم سمح لها بامتلاك أدوات تأثير وفرض الهيمنة سواء بشكل منفرد أو بشكل جماعي.

ثانيًا: حراك الطاقة

في ظل الاحتياج المتزايد لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للطاقة رغم كون الأخيرة أكبر منتج للبترول في العالم، أدى حراك الغاز وتصاعد أهميته للدول الأوروبية بصورة كبيرة إلى تداعيات على دور بعض القوى الإقليمية خاصة تركيا وإيران؛ فقد نجحت أنقرة في نسج علاقات مع روسيا مستفيدة من حاجة روسيا للتعاون معها وقيامها بدور وساطة، وبالتالي قدمت لها روسيا كثيرًا تنازلات كبيرة فيما يتعلق بالغاز وضرورة أن تكون تركيا طريقًا لعبور الغاز الروسي لأوروبا بعيدًا عن خطوط الأنابيب التي تمر عبر دول تعتبرها روسيا خصومًا لها في هذه الحرب كما هو الحال بالنسبة لخط نورد ستريم، وبالتالي زادت أهمية تركيا في هذا الإطار. ولعل الاتفاق على إقامة مركز للغاز في تركيا دليل واضح على ذلك.

ولا شك أن التحرك الأوروبي والأمريكي المكثف لدعم وتمويل خطوط الغاز المقترحة قد أضاف أهمية كبيرة لدول شمال إفريقيا بالتحديد، سواء بالنظر لمدى احتياطاتها من الغاز مثل الجزائر، وكذلك لدعم وتمويل خطوط الغاز المقترحة ما بين نيجيريا والجزائر ونيجيريا والمغرب لنقل الغاز الطبيعي الإفريقي للقارة الأوروبية، وهو ما زاد من أهمية إقليم الشرق الأوسط وأهمية التعامل مع الجزائر بصفة خاصة.

كما أن السعي لتحقيق نوع من التهدئة داخل ليبيا لا يتعلق في جانب كبير منه بتحقيق الاستقرار أو الانتقال السياسي؛ فالملاحظ أن عملية الانتقال السياسي لا تزال متعسرة وليس هناك نوع من الانخراط الدولي الجاد لحل هذه الأزمة، لكن هناك استثمار خاص في الغاز لتوفير بدائل للدول الغربية، ولذلك أصبح الهدف الرئيسي هو أن يستمر خروج أو تصدير الغاز والبترول الليبي إلى الدول الأوروبية الواقعة جنوب البحر المتوسط بصورة كبيرة.

إذًا نلاحظ أن حراك الغاز كان عاملًا أساسيًا لتوجه تلك الدول بصفة عامة للتعاون من دول المنطقة، وزاد من ثقل دول منطقة الشرق الأوسط بالتعامل مع الدول الكبرى، وأعاد أهمية المنطقة ودولها التي تمتلك التأشيرة في هذا الملف ضمن استراتيجيات الدول الكبرى بصورة كبيرة.

ثالثًا: التداعيات الجيوسياسية:

ينبغي الإشارة في بداية الحديث عن تداعيات الحرب الجيوسياسية إلى أن هذه الحرب لا تزال تفرز تداعيات حتى الآن، وأن أية محاولة للتنبؤ بتأثيرات الحرب الروسية / الأوكرانية على مجريات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وخاصة مآلات

الصراع والسلام فيها لابد أن تأخذ في اعتبارها مجموعة من الاعتبارات الآخذة في التطور والتغير.

ورغم الحديث عن وساطات للدخول في تسوية للأزمة الأوكرانية الروسية إلا أن الواقع يقول إنه لا يوجد أي تقدم على هذا المستوى، ولا يزال الموقف الروسي متصلبًا فيما يتعلق بالسيطرة على إقليم الدونباس وضمه إلى الأراضي الروسية وهو ما ترفضه أوكرانيا. ويعد جوهر الصراع الجاري حاليًا هو محاولة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية محاصرة روسيا، واستمرار الحرب كهدف في حد ذاته، على أمل أن يجري استنزاف القدرات العسكرية لروسيا، وتقويض مساعيها لتكون دولة عظمى، وأن يتراجع نفوذها ودورها تبعًا لذلك وانخراطها في الأزمات الدولية والإقليمية المختلفة التي تشهد نوعًا من الاشتباك بينها وبين الدول الغربية على اتساعها.

ورغم أن معطيات الميدان العسكري تميل إلى صالح روسيا بصورة واضحة فإن كافة التقديرات تشير أن استمرار الحرب الأوكرانية بالوتيرة الحالية سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تطلع روسيا للسيطرة على مزيد من الأراضي الأوكرانية والوصول إلى خط التماس المباشر مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) وهو ما يمكن أن يوفر فرصًا للاحتكاك المباشر بينهما، وهو سيناريو خطر في حالة عدم جاهزية أوروبا له. وبالتالي وفي ظل دعاوى المرشح الرئاسي الأمريكي دونالد ترامب بأنه لن يوفر الأمن للاتحاد الأوروبي إذا لم يدفع الثمن، فإن ذلك يعني تراجعًا في موقف الولايات المتحدة الأمريكية عن توفير الدعم للاتحاد الأوروبي.

ولا يمكن تقييم تداعيات الحرب الروسية / الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط دون الإشارة إلى طبيعة الموقف العسكري الجاري حاليًا بين البلدين، فمن الواضح أن القوات الروسية تقف على بعد خطوتين لإتمام السيطرة الكاملة على إقليم الدونباس سواء في الاتجاه شرق خاركيف للسيطرة على لوغانسك والثانية لتطويق شمال دونيتسك في مقابل تراجع أوكرانيا التي استهلت عامها الثالث في الحرب بالانسحاب من أفدييفكا وفشل الهجوم الأوكراني المضاد رغم توفير كافة العناصر له. ذلك بالإضافة إلى تحدي استمرار الإمدادات العسكرية الغربية؛ فرغم التصريح بالرغبة في الاستمرار إلا أن الواقع كشف عن صعوبة الوفاء بالتدفقات العسكرية بالوتيرة التي كانت تجري عليها خلال العامين الماضيين.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك العديد من المستجدات التي يتعين قراءتها وتقييمها خارج ميدان الحرب والتي تنعكس على طبيعة التوازن الدولي؛ فقد تلاحظ أنه رغم كل العقوبات التي فرضت على روسيا تمكن الاقتصاد الروسي من تجاوز العقوبات الغربية المفروضة عليه وما زال قادرًا على العمل ،كما من الملاحظ أن أوروبا بدأت تتأثر باستمرار الحرب، ومن تأثيراتها تأثر العديد من القطاعات داخلها بهذه الحرب منها قطاع الزراعة الذي أدى لتضرر المنتجين، كما أن هناك ارتباكًا أمريكيًا في ظل قرب الانتخابات الرئاسية والموقف الصعب للإدارة الأمريكية الحالية برئاسة جو بايدن وما طُرح بخصوص الحرب هناك.

وعند المقارنة بين مشهدي بداية الحرب الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢م، والوضع الحالي مع دخولها العام الثالث، نلاحظ منظورًا مختلفًا وتداعيات متطورة لتأثير الحرب على منطقة الشرق الأوسط؛ ففي بداية هذه الحرب تركزت المخاوف في المنطقة بشكل أساسي على ملفين لهما أهمية استراتيجية لمعظم دول المنطقة، الأول هو ملف الأمن الغذائي والملف الآخر هو ملف علاقات التعاون العسكري والإقليمي.

وشهدت فترة ما قبل الحرب حضورًا وانخراطًا لروسيا في أزمات المنطقة، ولا سيّما في سوريا وليبيا وكان للوجود الروسي في سوريا نوعًا من الاستقلالية في التحركات، إضافة إلى التوسع في البنية التحتية العسكرية في إطار العلاقات مع النظام السوري بما شمل قاعدتي حميميم الجوية وطرطوس البحرية في الساحل السوري. وكان ذلك يحقق فوائد لروسيا بالعودة إلى المياه الدافئة وفي نفس الوقت فائدة لسوريا في التوازنات الداخلية والسيطرة على أراضيها في مواجهة التنظيمات الإرهابية والتدخلات الإقليمية والدولية.

ولا شك أن سوريا تمثل ولا تزال نقطة ارتكاز بالنسبة للاستراتيجية أو للسياسة الروسية، مع الوضع في الاعتبار أن الإدارة الروسية الحالية تقدر أن انسحاب الاتحاد السوفيتي من سوريا ومناطق النفوذ في الشرق الأوسط قد كان سببًا مباشرًا أدى إلى انهياره في النهاية.

وعلاوة على ذلك، كانت روسيا طرفًا أصيلًا فيما يتعلق باهتمامها بالقضية الفلسطينية وما ظهر بوضوح في علاقاتها بالفصائل والسلطة الفلسطينية، وساندت موسكو القضية الفلسطينية في المحافل الدولية ولا سيما في مجلس الأمن. إلا أنه نتيجة الحرب فقد تأثر بالتأكيد الانخراط السوري في القضية الفلسطينية في الفترة الحالية، وأصبحت روسيا بصورة أكبر طرفًا محايدًا لا يملك أدوات للتأثير، وكان ذلك واضحًا في الحرب الجارية في غزة والدور الروسي الذي لا يمثل نوعًا من التأثير.

كما أن الانشغال الروسي بالحرب في الأراضي الأوكرانية أثر بصورة كبيرة على النفوذ العسكري الروسي في المنطقة، وقلص انتشارها العسكري بصورة كبيرة؛ فقد سحبت روسيا قواتها

الرئيسية وعددًا من الأسلحة منها منظومة إس ٣٠٠ من سوريا، ولا سيما من قاعدة حميميم الجوية لتوجيهها نحو أوكرانيا، بينما أبقت على الوجود البحري في اللاذقية لاعتبارات استراتيجية مع محاولة خلال الفترة الأولى من الحرب لتأكيد عدم تأثر وجودها في سوريا من خلال مظاهر مختلفة منها إقامة مناورات مشتركة.

لكن تقلص الوجود العسكري الروسي في سوريا أدى إلى تمدد نفوذ إيران أكثر مما كان عليه بصورة كبيرة وأدى إلى تعقد الأوضاع وتوقف جهود التسوية أو على الأقل توقف جهود محاصرة التنظيمات الإرهابية خاصة المتمركزة في إدلب، وأدى ذلك في النهاية إلى اتساع مساحات الحركة لكل من تركيا وإيران في داخل الأزمة السورية وتقلص الدور الروسي نسبيًا فيما يتعلق بدفع الأزمة إلى التسوية كما كانت تسعى موسكو.

وأكثر من ذلك، إن احتياج روسيا إلى الطائرات المسيرة الإيرانية منخفضة التكلفة قد أدى إلى تقارب روسي إيراني في إطار مقاربة الحرب الأوكرانية وهو ما أدى إلى ترك روسيا مساحة نفوذ أكبر لإيران في سوريا ونوع من تصاعد التحالف بينها وبين إيران. كما فرضت الحرب الأوكرانية اعترافًا ضمنيًا من الجانب الروسي بالوجود التركي في شمال سوريا والدور التركي الإقليمي المتزايد لها على مستوى المنطقة.

الخلاصة

هكذا نرى أن الحرب الروسية الأوكرانية في عامها الثالث لا تزال تفرز تداعيات سياسية وجيواستراتيجية واقتصادية وعسكرية متعددة على منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أن القضايا التي تشتبك فيها روسيا وأوكرانيا والدول الغربية في المنطقة والصراعات الجارية فيها لا تزال قائمة ويصعب التنبؤ بإمكانية التوصل إلى حلول لها؛ فالصراع في كل من سوريا واليمن وليبيا ولبنان لا يزال قائمًا، والأزمات تستعصي على الحل، وتدخلات القوى الإقليمية متزايدة، كما أن الحرب الإسرائيلية على غزة وما أفرزته من تداعيات مختلفة ومسار تلك الحرب والحديث عن اليوم التالي في غزة والانخراط الإقليمي والدولي فيما يتعلق بهذا الخصوص لعلها تؤكد أن تداعيات الحرب الأوكرانية على المنطقة يمكن أن تكون العامل التالي، أو تتراجع أهمية هذه التداعيات قياسًا بتداعيات الأزمة المتصاعدة وخاصة التوتر المتصاعد ما بين إيران وإسرائيل والذي ينعكس على صراع أوسع ما بين إيران والولايات المتحدة.

يضاف إلى ذلك أن تداعيات الحرب الروسية / الأوكرانية قد أدت بصورة أساسية إلى تبلور نوع من النفوذ ليس فقط الاقتصادي ولكن النفوذ السياسي لدى دول الإقليم خاصة البترولية وإعادة صياغة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل موقف وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز في أحد المؤتمرات والذي رفض فيه تخفيض إنتاج أوبك على اعتبار أن السوق يفرض ذلك رغم أن ذلك تعارض مع الدعوة الأمريكية للتخفيض يؤكد أن المملكة العربية السعودية تمتلك القدرة على توجيه مصالحها الاقتصادية دون مراعاة لمواقف الدول الأخرى التي لا تتفق مع ذلك، كما أن دول الخليج على رأسها المملكة العربية السعودية اتخذت في السنوات الأخيرة مسارات مختلفة تعكس بصورة كبيرة حجم نفوذها ليس الاقتصادي وإنما الجيوسياسي بصفة عامة على مستوى الإقليم وعلى مستوى العالم.

* مستشار المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حسابات " اليوم التالي " في الحرب الروسية – الأوكرانية: الاستعداد للأسوأ

الوساطة تركية لوقف الحرب مستبعدة وبايدن يريد انحياز تركيا للغرب وفتح حوار مع أنقرة

دخلت الحرب الروسية / الأوكرانية عامها الثالث وسط تراجع الثقة الغربية بقدرات الجيش الأوكراني على استرداد الأراضي التي فقدها، وبعد فشل الهجوم المضاد الذي كان يعول على رفع معنويات الجنود وقرب الانتصار وتحرير القرم. السيطرة الروسية بالكامل على مدينة أفدييفكا الواقعة في مقاطعة دونيتسك قبل شهر، أزاح سيناريو وقوع المفاجأة على الجبهات، فاختار الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي الربط بين خسارة قواته وبين تأخر الدعم الغربي للمقاتلين. تهيمن موسكو عسكريًا على الأرض وتحاول كييف قيادة المشهد السياسي رغم الكثير من الخلافات والتباعد الغربي حول خطط الدعم والتمويل، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التراجع للقوات الأوكرانية ما لم تتغير التوازنات القائمة اليوم. البعض بدأ يكرر الحديث عن احتمال دخول غربي مباشر إلى ساحات القتال. فهل العواصم الغربية جاهزة لسيناريو من هذا النوع؟

أ . د . سمير صالحة

لم يعد العالم كما كان قبل عقود. سرعة التحول في العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية باتت تقاس بالسنوات والأشهر اليوم. كان وما زال الغرب بشقيه الأمريكي والأوروبي في قلب محاولات التأثير في رسم الخرائط والمعادلات. الهدف هو التمسك بنفوذه ومصالحه في القارات والأقاليم متجاهلًا التحولات الاستراتيجية وصعود لاعبين جدد وعودة اللاعبين القدماء بصورة مغايرة. " الاختبار الأوكراني " الذي ظهر إلى السطح بعد تراكمات واحتقان سياسي وأمني واقتصادي بين الغرب وروسيا منذ عقود، يحمل معه أكثر من تساؤل حول مسار الحرب في القرم وفرص حسمها باكرا والسيناريوهات المستقبلية في إطار تقديم تنازلات متبادلة. ما هي هذه التنازلات التي يمكن أن يقدمها كلا الطرفين؟ وهل هناك فرص بروز وساطة فاعلة على طريق إنهاء الحرب، خصوصًا بعدما أعلن الكثير من العواصم الغربية عن عدم الرغبة بالتدخل العسكري المباشر لدعم أوكرانيا وهل هذا الموقف يعطي الفرصة للحلول السلمية وربما التنازلات؟ وأين أصبحت الجهود الإقليمية المبذولة وبينها التحرك التركي في أعقاب تصريحات وزير الخارجية هاكان فيدان مؤخرًا من أنه " حان وقت الحوار بين موسكو وكييف لإنهاء الحرب"؟ أم أن الأمور ستتعقد باتجاه توسيع رقعة الحرب وانتقالها لساحات أخرى بينها سيناريو استخدام روسيا للفضاء ساحة للحرب النووية؟ وما مدى واقعية هذا التحول العسكري أم هو مجرد تلويح بالتهديد فقط؟

أوراق روسيا في الحرب

نفذت القوات الروسية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، عملية غزو عسكري لإقليم القرم الواقع تحت السيادة الأوكرانية تحت ذريعة الدفاع عن الوحدة التاريخية بين الروس والأوكرانيين " وتجريد كييف من السلاح واجتثاث النازية منها " كما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقتها. لكن المؤكد أيضًا هو أن موسكو وضعت في طليعة أهداف غزوها للأراضي الأوكرانية مسألة قطع الطريق على تمدد حلف شمال الأطلسي باتجاه مناطق نفوذها الجغرافي ومواجهة الغرب الذي نجح في توجيه المزيد من الضربات الاستراتيجية لها في الكثير من حدائقها الخلفية في البلقان وشرق أوروبا وحوض البحر الأسود.

تحاول موسكو بعد اندلاع القتال على جبهات القرم بناء منظومة تحالفات وعلاقات جديدة مع العديد من الدول. تحاول أيضًا توحيد مصالح الصين وإيران وتركيا في أكثر من بقعة مشتركة لقطع الطريق على سيناريوهات التمدد الغربي في مناطق نفوذها. بقدر ما تسعى موسكو للإيقاع بين واشنطن والعواصم الأوروبية، وتعلن أن إعادة إحياء النفوذ

والحضور العسكري والسياسي في الشرق الأوسط، بات جزءًا أساسيًا من خطط موسكو الإقليمية.

نجح الرئيس الروسي في خلط الأوراق الإقليمية لصالحه

ونشر البلبلة وسط صفوف الغرب وتعزيز نفوذه في ملف الحرب التي شنها ضد أوكرانيا، رغم أنه هو الذي غزا أراضيها.

هو يسيطر على أهم المناطق الحيوية بالنسبة لأوكرانيا. ويواصل الحشد في المناطق المحيطة بها من كل صوب في مواجهة الخطط الغربية.

تكرر موسكو ردًا على دعوات أوكرانيا لعقد قمة دولية للسلام في سويسرا، أن قمة من هذا النوع تستبعد روسيا وتعقد من أجل تبني " خطة السلام الأوكرانية " التي تدعو إلى انسحاب القوات الروسية واستعادة حدود أوكرانيا عام ١٩٩١م، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، هي مجرد عبث وغير قابلة للتنفيذ وسوف تفشل. الكرملين يذهب أبعد من ذلك حين تردد المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إن حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليس له مكان في "عالم متعدد الأقطاب". روسيا تسيطر على الأرض وتعلن أنها جاهزة لكل السيناريوهات بما فيها توسيع رقعة الحرب وتحويلها إلى حرب عالمية يستخدم فيها السلاح النووي عند الضرورة.

أمريكا توحد الغرب تحت جناحيها

أشعلت تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حول عدم استبعاد إرسال قوات أوروبية للقتال في أوكرانيا ضدّ روسيا، الجدل من جديد في صفوف العواصم الغربية أولًا ثم بين الغرب والشرق ثانيًا. ما الذي يريده الرئيس الفرنسي: تحذير روسيا من مخاطر اتساع رقعة الحرب في القرم أو نقلها إلى جغرافيا جديدة؟ أم دعوة شركاء الأطلسي لتبني سياسات مغايرة أبعد من الدعم العسكري والمالي لكييف؟ أم الدعوة للتدخل العسكري المباشر على الجبهات الأوكرانية ضد روسيا متخليًا عن مواقفه السابقة التي كانت تدعو للأخذ بما يقوله الرئيس الروسي بعين الاعتبار؟

جاء الرد الغربي على الغزو الروسي لأراضي دولة كانت تستعد للالتحاق بالمنظومة الأطلسية عبر تدابير وخطوات عسكرية وسياسية واقتصادية بينها المزيد من الدعم الحربي والتسليح للجيش الأوكراني. عقوبات مالية وتجارية لروسيا وحصار متعدد الأهداف. لكن بين الإنجازات الأهم التي حققها الغرب في مواجهة التمدد والنفوذ الروسي خطوة التوسعة الأطلسية حيث احتفلت دول الحلف في مطلع نيسان المنصرم، بذكرى مرور٧٥ عامًا على تأسيسه وسط توسعة جديدة بضم فنلندا والسويد أوصلت عدد الدول الأعضاء إلى ٣٢، مع طلبات عضوية لبلدان تنتظر بينها أوكرانيا وجورجيا والبوسنة والهرسك. المؤكد هو أن الرئيس الروسي لعب دورًا كبيرًا في تسريع توحيد حلف شمال الأطلسي وتفعيل خطط التوسعة عقب قرار غزو أوكرانيا قبل عامين. وأمريكا هي من يفوز هنا.

صمود الحلف على هذا النحو وتثبيت تمدده خارج أوروبا والجغرافيا الإسكندنافية وأمريكا الشمالية هو الهدف الاستراتيجي الأول لأمريكا بعد اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية.

لكن هناك في الغرب من يريد إطالة عمر الحرب الروسية الأوكرانية وربما يهمه اتساع رقعتها مثل اللاعب الأمريكي البعيد جغرافيًا عن ساحات القتال. هدف واشنطن هنا هو أن تكون هي من يقرر شكل العلاقة مع روسيا ومسارها ومستقبلها باسم الجميع ونيابة عن أوروبا التي بدأت ترفع صوتها في مواجهة التمدد والنفوذ الأمريكي فوق جغرافيتها .

هدف واشنطن – حتى ولو حاول الرئيس الفرنسي ماكرون أن يغرد خارج السرب –هو إبقاء العواصم الأوروبية التي كان يطالب بعضها بالانفصال العسكري عن أمريكا تحت جناحيها لمواجهة العودة الروسية الاستراتيجية والصعود الصيني في العالم. فهل يبقى الأطلسي على مواقفه في التعامل مع تطورات المشهد في أوكرانيا؟ أم سنرى حركة عصيان وتمرد على واشنطن التي تغامر بالجغرافيا الأوروبية لإضعافها في مواجهة الخطر الروسي الجديد؟

المفاجأة قد تأتي من الداخل الأمريكي نفسه بعد أشهر وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية ومع سيناريو عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. خصوصًا بعدما بدأ ترامب يردد أنه في حال إعادة انتخابه رئيساً لن يقوم الجيش الأمريكي بحماية الدول الأعضاء في حلف الناتو التي لا تخصّص سوى ٢٪ من دخلها القوميّ للمنظومات الدفاعية. " سأشجّع الروس على فعل ما يريدون "، هو ما دفع مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبيّ جوزف بوريل للرد بأن " الناتو لا يمكن أن يكون تحالفاً انتقائيًا ولا يمكن أن يكون تحالفاً يعمل بحسب مزاج الرئيس الأمريكي ". احتمالات عودة ترامب إلى البيت الأبيض تذهب باتجاه أن التباعد الأمريكي الأوروبي تحت سقف حلف الأطلسي في التعامل مع ملف الحرب الروسية الأوكرانية سيظهر إلى العلن أكثر فأكثر كلما تعقدت الأمور على الجبهات ونجحت موسكو في مواصلة استنزاف الخصوم والأعداء أولًا. وأن الموقف الأمريكي سيتبدل لأن لترامب حساباته المختلفة حيال الحرب في أوكرانيا ومسار العلاقة مع روسيا ثانيا. لماذا يعرقل الجناح الجمهوري في الكونغرس الأمريكي خطط الديمقراطيين ومطالبهم لناحية تقديم المزيد من الدعم للرئيس الأوكراني زيلينسكي؟ ولماذا يردد رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، صديق ترامب، أن الأخير " لن يمنح بنسًا " واحدًا للمجهود الحربي الأوكراني؟

خطة بوتين للإيقاع بين أمريكا والعواصم الأوروبية في ملف الحرب مع أوكرانيا تتقدم بالاتجاه الذي يريده حتى ولو تمسكت قيادات حلف الأطلسي مثل ينس ستولتنبرغ بأنّ الناتو " أكبر وأقوى وأكثر وحدةً من أيّ وقت مضى "، وترامب قد يسهل له الوصول إلى ما يريد.

الخطورة ليست في انتقال المعارك إلى جبهات أوسع بل في إقحام السلاح النووي في المعارك وتزايد احتمال وقوع حرب عالمية ثالثة

القوى الإقليمية والحرب الروسية الأوكرانية

المؤكد إقليميًا أن الفراغ الأوروبي وبروز أمريكا إلى الواجهة في التعامل مع ملف الحرب في أوكرانيا، يمنح لاعبين كثر مثل الصين وتركيا وإيران دورًا إضافيًا لتجيير ما يجري إلى فرص سياسية واقتصادية وأمنية. والمؤكد أيضًا أن حسابات هذه الدول تلتقي وتتعارض مع حسابات روسيا والعواصم الغربية مما يمنحها المزيد من الأوراق لتعزيز نفوذها في الإقليم. فالعقوبات الغربية على روسيا بعد قرار موسكو ضم القرم وتوغلها في أوكرانيا والعقوبات الغربية على إيران على خلفية برنامجها النووي وتمددها العسكري في سوريا قربت بين البلدين أكثر فأكثر.

تركيا من ناحيتها بين الدول التي تبحث عن رسم مسار سياساتها الخارجية على ضوء هذه المعطيات. تريد أن تبقى جزءًا من حلف الأطلسي، لكنها لا تريد التفريط بمتطلبات مصالحها مع القوى الإقليمية الأخرى مثل المنظومة العربية والإسلامية وروسيا والصين.

انسحاب موسكو من اتفاقية نقل الحبوب الأوكرانية التي ساهمت أنقرة والأمانة العامة للأمم المتحدة في صناعتها. التقارب التركي / الأمريكي الأخير في ملفات استراتيجية تقلق روسيا وتتعارض مع حساباتها خصوصًا بعد خطوة تسهيل التوسعة الأطلسية باتجاه فنلندا والسويد. عدم تحديد موعد لقمة تركية / روسية جرى الحديث عنها قبل أشهر وما زالت تنتظر حتى الآن. تمسك واشنطن بدورها ونفوذها في حوض البحر الأسود رغم الرفض والتشدد الروسي. كلها ملفات تعكس حقيقة أن فرص تفعيل أي وساطة تركية لوقف الحرب في أوكرانيا مستبعدة في هذه الآونة.

يريد الرئيس الأمريكي بايدن الذي قرر فتح صفحة جديدة من الحوار مع أنقرة أن يساهم ذلك بانحياز تركي أكثر إلى الجانب الغربي. ويريد أيضًا أن يكون ذلك وسيلة لتصفية الحسابات مع موسكو في سوريا والبحر الأسود وجنوب القوقاز. القادر على فعل ذلك هو الموقع والدور التركي وهذا ما يقلق

مشكلة أردوغان هي استحالة المناورة في مساحة تضيق جغرافيًا واستراتيجيًا لناحية مستقبل العلاقات التركية مع الغرب وروسيا

الرئيس الروسي أكثر من غيره. لكن مشكلة أردوغان تبقى في استحالة المناورة في مساحة تضيق جغرافيًا واستراتيجيًا يومًا بعد يوم لناحية مستقبل العلاقات التركية مع الغرب وروسيا. كلما تعمقت الخلافات الغربية / الروسية تراجعت حظوظ أنقرة في اللعب على حبال المناورة بين الشرق والغرب. قرار دعم عضوية السويد والتفاهم مع واشنطن من جديد وتذكير القيادات الأوروبية بالعضوية التركية في الاتحاد تؤكد ذلك.

إيصال الحوار مع موسكو إلى درجة الصفر باتجاه وضع حد للحرب في أوكرانيا بين أهداف السياسة الأمريكية الحالية. روسيا بالمقابل تكرر باستمرار أنها لن تتردد في الذهاب وراء التصعيد والمواجهة مع الغرب الذي يحاول اختراق مناطق نفوذها والتوغل فيها منذ ٣ عقود. لذلك يشكل الصعود الصيني والتقارب الروسي الإيراني والتمسك التركي بالعلاقة مع موسكو وتحذيرات اللاعبين الإقليميين بضرورة إنهاء الحرب مع الأخذ بما تقوله روسيا، فرصة إضافية لبوتين للتمسك بما يقول ويريد.

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده لن تشارك في حرب عالمية ثالثة تقع بسبب ما يجري في أوكرانيا. رسالة متعددة الجوانب، لكن أنقرة مدعوة للإجابة على سؤال ما الذي ستقوله عند قرار دول حلف الأطلسي تفعيل المادة الخامسة من ميثاق الحلف في مواجهة روسيا؟

بكين وحدها تقلق العواصم الغربية أكثر من غيرها بسبب قوتها البحرية والسيبرانية المتصاعدة، وانتقالها إلى مجالات عالم الفضاء في التكنولوجيا السلمية والحربية. ترامب يريد أن يكون جاهزًا للمفاجآت الصينية على أكثر من جبهة، بقدر ما يريد أن يجد صيغة تفاهمات مع روسيا على المحور الأوكراني.

يراهن الرئيس الروسي بوتين على توتر في العلاقات الأمريكية مع كل من الصين وتركيا وإيران. قد لا يكون له كل ما يريد لكن احتمال حدوث الانفجار بين واشنطن وطهران بسبب التوتر الإسرائيلي الإيراني يخدم أهداف موسكو حتمًا.

الجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة من قبل بعض العواصم والقيادات لوقف الحرب هي بين الفرصة المتبقية للحؤول دون الانفجار الكبير.

سيناريو الحرب العالمية / النووية

في أول تعليق له بعد مؤشرات اكتساحه الانتخابات الرئاسة، نقل عن الرئيس الروسي بوتين قوله، إنه في حالة نشوب صراع واسع النطاق مع حلف الناتو، فإن العالم سيكون على بعد خطوة واحدة فقط من حرب عالمية ثالثة. يؤكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ من جانبه، أنّ " الناتو مستعد لأي سيناريو يدفعنا للحرب ".

"الحلفاء الأوروبيون يضاعفون قوة أمريكا من خلال الجيوش والمخابرات والنفوذ الدبلوماسي " كما يردد. أرسلت دول حلف الناتو منذ بدء حرب أوكرانيا أسلحة بقيمة عشرات مليارات الدولارات إلى كييف، لكنها تجنّبت الانجرار إلى مواجهة مباشرة مع روسيا تحمل خطر التحوّل إلى حرب عالمية أو نووية. لن تتراجع هذه الدول عن خياراتها، وستحاول ان تبقيها تحت سيطرة تفاهمات عدم التصعيد أكثر من ذلك تجنبًا لانفلات الوضع حتى ولو أعلنت واشنطن أن لا عودة عن هدف إخراج القوات الروسية من القرم، وتكرار موسكو أن دول الناتو يمكن أن تكون التالية في مرمى روسيا بعد حسم الوضع على الجبهة الأوكرانية.

وسط الجو العام المتوتر بين روسيا والاتحاد الأوروبي، قالت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، أمام الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي، إن التهديد الروسي بالحرب قد لا يكون وشيكاً، لكنه ليس مستحيلاً، مشددة على أنه حان الوقت لأوروبا أن تستعد. ويحذر رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان من خطر قيام الرئيس الروسي بمهاجمة دولة أوروبية وحليفة في الناتو، ليحاول اختبار تعهد الدفاع المشترك للحلف. " في حال دخول أية دولة أطلسية الحرب ضد روسيا فسيتحول ذلك سريعًا إلى حرب عالمية ثالثة ". مواجهات عسكرية من هذا النوع قد لا تكون بين أولويات بقية القيادات والعواصم الغربية.

أثارت الحرب في أوكرانيا أعمق أزمة في علاقات روسيا مع الغرب منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢م. وحذر بوتين عدة مرات من أن الغرب يخاطر بإثارة حرب نووية إذا أرسل قوات للقتال في أوكرانيا. رسالة الناخب الروسي سيقابلها بعد أشهر جواب الناخب الأمريكي عندما سيقرر المواصلة مع سياسات بايدن والديمقراطيين أم سيسهل عودة الجمهوريين مع ترامب مرة أخرى؟

سيناريوهات اليوم التالي

بين أبرز ما يناقش في الغرب وفي أوكرانيا بعد مرور عامين على اشتعال الجبهات

– مطالبة الرئيس الفنلندي سولي نينيستو دول حلف شمال الأطلسي بالاستعداد لنزاع مباشر مع روسيا، " لأنه بين نوايا موسكو اختبار مسألة تفعيل المادة ٥ من ميثاق حلف الناتو

للدفاع الجماعي من خلال مهاجمة إحدى الدول الأطلسية ".

– وإعلان رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك أن عصراً جديداً قد بدأ ، وهو عصر ما قبل الحرب. " لا أريد إخافة أحد، لكن الحرب لم تعد مفهوماً من الماضي. إنها حقيقية، وقد انطلقت منذ أكثر من عامين .. على الاتحاد الأوروبي ككل، باعتباره منظمة قوية، أن يكون مستعداً ذهنياً للقتال من أجل أمن حدودنا وأراضينا ".

– وقرار وزراء خارجية الناتو البحث في إنشاء صندوق دعم وتمويل بقيمة ١٠٠ مليار يورو لأوكرانيا لتمكينها من مواصلة الحرب ضد روسيا. وتعميم برلين لتقرير أعدته هيئة البحوث في البرلمان الألماني (بوندستاج) يقول " أن نشر قوات برية من قبل إحدى دول حلف شمال الأطلسي في أوكرانيا لن يجعل جميع دول الناتو الأخرى أطرافًا في الصراع تلقائيًا ".

– وكشف الرئيس الروسي بوتين عن أن بلاده مستعدة من الناحية العسكرية والفنية لحرب نووية، وأن " استخدام الأسلحة النووية منصوص عليه في العقيدة النووية للكرملين، وسياستها تحدد الظروف التي قد تستخدم فيها روسيا أسلحتها.

– وتذكير المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، إن اتفاق سلام غير مكتمل في عام ٢٠٢٢م، بين روسيا وأوكرانيا قد يكون الأساس لمفاوضات جديدة، " لكن لا يوجد ما يشير إلى أن كييف مستعدة للمحادثات ". فروسيا وأوكرانيا كانتا على وشك الاتفاق لإنهاء الأعمال القتالية في محادثات إسطنبول قبل عامين، لكن أوكرانيا تراجعت عنه بمجرد انسحاب القوات الروسية بالقرب من كييف. مع الإشارة إلى رفض الرئيس الروسي للمبادرة السويسرية وفكرة عقد مؤتمر دولي بمشاركة حوالي ١٠٠ دولة في يونيو المقبل دون دعوة روسيا للحضور، " فالاجتماع لا يأخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة، بما في ذلك ضم موسكو لأراض جديدة في أوكرانيا ".

– وأن كلا الطرفين الروسي والأوكراني ما زالا على موقفيهما حيث تتمسك موسكو بحيادية أوكرانيا من الناحية الجيوسياسية وعدم الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، والحد من حجم قواتها المسلحة ومنح وضع خاص لشرق أوكرانيا. بينما تطالب كييف في إطار "صيغة السلام" التي طرحها الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، على انسحاب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية، ودفع موسكو تعويضات مالية وإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المسؤولين الروس على غزو الأراضي الأوكرانية.

– وتحميل كيرت كامبل نائب وزير الخارجية الأمريكي المسؤول عن إعادة رسم السياسات الأمريكية تجاه آسيا الصين المسؤولية إذا حققت روسيا مكاسب في أوكرانيا، بعد أن جددت بكين تعهداتها بالتعاون مع موسكو. الرد الأمريكي جاء سريعًا عبر توسيع رقعة التعاون العسكري والأمني مع اليابان والفلبين في جنوب آسيا والباسيفيك وإقرار المزيد من المناورات العسكرية الضخمة وإرسال الصواريخ البعيدة المدى إلى المنطقة، وهو ما يعكس حجم الاصطفافات العسكرية وتبدل المعادلات والتوازنات على أكثر من جبهة باتت عرضة لخطر الانفجار.

خاتمة: مؤشرات التصعيد تتقدم

بعد سنتين من القتال في أخطر الحروب الأوروبية التي تدور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حقّق الكرملين تقدّماً عسكرياً في القرم باتجاه بحر آزوف وخيرسون ومناطق الدونباس، لكن موسكو نسيت ما كان يردده البعض حول أن " العملية الخاصة " ستحمل معها انهياراً أوكرانياً شاملاً في غضون أسابيع. بوتين يردد إن روسيا مستعدة لإجراء محادثات جادة بشأن أوكرانيا، لكن ذلك يجب أن يستند إلى الواقع، وليس إلى رغبة جامحة ".

في المقابل كان الغرب يعول على أن يقود الدعم الهائل الذي قدّمه سياسياً وماليّاً وعسكرياً لأوكرانيا، إضافة إلى الحصار النفطي والغازي والماليّ والسياسي غير المسبوق الذي فُرض على روسيا، إلى انهيار روسي خلال أشهر لكن شيئًا من هذا القبيل لم يحدث.

لا مؤشّرات باتجاه انتهاء الحرب قريباً. لا روسيا مستعدّة أن تتراجع خطوة واحدة عمّا تسمّيه حقّها الشرعي بالدفاع عن أمنها الاستراتيجي، ولا الولايات المتّحدة مستعدّة أن تدع خصمها يفلت من المصيدة التي تواصل محاصرة بوتين بها.

سنتان مكلفتان من الحرب على الدولتين المتحاربتين وعلى العالم بأكمله. الخطورة هي ليست فقط بانتقال المعارك إلى جبهات أوسع، بل في تبديل الأسلحة المستخدمة وإقحام السلاح النووي في المعارك وحيث تزايد الحديث عن احتمال وقوع حرب عالمية ثالثة في صفوف الخبراء والدارسين الغربيين. الحديث يدور أيضًا حول احتمال اللجوء لاستخدام السلاح النووي عند الشعور ان أحد الأطراف سيهزم استراتيجيًا وعندها سيكون قد فات الأوان على ما يقوله وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاجاني حول أن قرار إرسال قوات أطلسية إلى أوكرانيا سيحمل معه خطر اندلاع حرب عالمية ثالثة. وأننا " ندافع عن حقوق أوكرانيا لكننا لا نريد محاربة روسيا ".

* أستاذ الدراسات القانون الدولي والعلاقات الدولية ـ العميد المؤسس لكلية القانون بجامعة غازي عنتاب ـ تركيا

مؤشرات التحول في النظام الدولي في ضوء الأزمة الأوكرانية

المعادلة الجديدة: تراجع القوة العسكرية لصالح الاقتصاد وبروز الأهمية الجيواستراتيجية للخليج

مع بداية الحرب الروسية / الأوكرانية ظهرت تداعياتها السياسية والاقتصادية، وبدأت النقاشات والتحليلات تثار حول مآلات الأزمة وصولًا لطرح سيناريو الحرب العالمية الثالثة، حيث ينظر الكثيرون لما يحدث في أوكرانيا باعتباره بداية للتحول الفعلي في النظام الدولي ونهاية لعصر الهيمنة الأمريكية، فقد وصفت المستشارة الألمانية السابقة "أنجيلا ميركل"، التحرك العسكري الروسي ضد أوكرانيا باعتباره "نقطة تحول في تاريخ أوروبا والنظام الدولي الذي تجسد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فيما وصف الرئيس الأمريكي "جو بايدن" التحرك الروسي في أوكرانيا بالمنعطف التاريخي الذي سيؤدي إلى تغيرات كبرى، وأن "بوتين" يهدد النظام العالمي القائم؛ فيما رأى الأمين العام للأمم المتحدة أن قرارات الأيام المقبلة ستشكل عالمنا.

د. محمد يوسف الحافي

في المقابل، يؤكد الطرفان الروسي والصيني على نهاية عصر الهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم، وأن هناك نظام عالمي جديد (متعدد الأقطاب) يتشكل؛ بحيث يحفظ للقوى العالمية مصالحها الاستراتيجية. وقد تعددت الرؤى والتصورات حول التغيرات التي بدأت تطرأ على بنية النظام الدولي في ضوء الأزمة الأوكرانية، واحتدام الصراع بين التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقي بقيادة روسيا والصين.

من الطبيعي أن تتأثر مصالح الدول المصدرة للطاقة ومواقفها في ضوء "أزمة الطاقة" التي تم توظيفها كأداة رئيسية في الصراع. ونتناول بالتحليل أهم العوامل والتمظهرات المرتبطة بالأزمة الأوكرانية.

أولاً: إشكالية التحول في النظام الدولي وتراجع الهيمنة الأمريكية

تتخذ المدرسة البنيوية من "الدولة" وحدة أساسية للتحليل؛ وبالتالي فإن الدول والكيانات السياسية تعتبر تابعة في حركتها للقوانين التي يفرضها النظام الدولي؛ والذي هو نتاج لتوزيع القوة بين الدول العظمى والعلاقات التفاعلية بينها، وبالتالي فإن عدد الدول العظمى والمتغيرات التي تطرأ على قوتها تؤثر في طبيعة النظام الدولي وصيرورته.

وعليه، فإن أي تغيير في عدد القوى العظمى لا بد أن ينتج عنه إعادة تشكيل لبنية النظام الدولي؛ فقد شهد النظام الدولي منذ معاهدة (ويستفاليا ١٦٤٨م) عدة تحولات كنتيجة لتغير الأطراف الرئيسية في النظام، مما أظهر أطرافًا أخرى جديدة؛ تتبنى قيم وأنماط سلوكية مختلفة على المستوى الدولي، وهذا يعني نظاماً دولياً جديداً. كما أن الحروب بين الأطراف الرئيسية في النظام الدولي غالبًا ما تؤدي إلى تغير في بنية النظام الدولي.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية تجسد نظام دولي (ثنائي القطبية) مثّل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة طرفيه، وعاش العالم حقبة الحرب الباردة، والتي شهدت أزمات متعددة، كان أشهرها أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢م. وعندما تفكك الاتحاد السوفييتي، تحول النظام ثنائي القطبية لمرحلة جديدة؛ اختلف حول وصفها المنظرون وفلاسفة السياسة؛ فهناك من اعتبر أن الولايات المتحدة أصبحت في موقع (متفرد) يمنحها السيطرة المنفردة على السياسة الدولية في ظل نظام دولي (أحادي القطبية)، وسقط العالم فريسة للهيمنة الأمريكية، ومن أهم أنصار هذا التوجه "بريجينسكي" الذي ركز على فكرة (المكانة الفريدة للولايات المتحدة، وحذر من أي تقارب أوروبي آسيوي يهدد الهيمنة الأمريكية)، و"فرانسيس فوكوياما"، الذي

ركز في أطروحته (نهاية التاريخ) على حسم الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية بعد انتصار ما أسماه "الديمقراطية الليبرالية" التي ستحكم المجتمعات.

في حين رأى آخرون، أنه رغم انتصار المعسكر الرأسمالي الغربي، وتزايد قوة الولايات المتحدة ونفوذها، إلا أن النظام الدولي دخل مرحلة من السيولة ولم تستقر أركانه على شكل محدد؛ لأن التحول حدث بشكل تدريجي، وأن هناك قوى دولية ستستمر في منافسة الولايات المتحدة من أجل تبوء مركزاً استراتيجياً في النظام الدولي. في حين تنبأ نخبة من المفكرين بأن الولايات المتحدة ستواجه صعوبة في قيادة العالم، نتيجة للتراجع المادي والأيديولوجي المتفاقم في قوتها.

استمر النظام (أحادي القطبية) وأهم أدواته (العولمة)، إلى أن ظهر التراجع في هذا النظام مع الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨م، وترافق ذلك مع تنامي النفوذ الصيني حول العالم، بالإضافة إلى اعتراف روسيا باستقلال إقليمي أبخازيا وأوسيتا الجنوبية، ودخول القوات الروسية لصد القوات الجورجية ووقف تمدد قوات الناتو شرقاً، وكان ذلك أول تحرك عسكري روسي خارج حدودها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، ما اعتبره كثيرون بداية للتحول في النظام الدولي (أحادي القطبية) ودخول النظام حالة سيولة في انتظار تبلور نظام دولي جديد.

وتطبيقاً على الأزمة الأوكرانية، يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة لا تريد بالمطلق الدخول في حرب مباشرة مع روسيا أو الصين، لكنها توظف أدواتها العسكرية والاقتصادية لمواجهة التمرد الصيني والروسي على الهيمنة الأمريكية، حيث تؤكد كل من روسيا والصين على نهاية النظام الدولي (أحادي القطبية) الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، وأنها مجبرة على التأقلم مع عالم (متعدد الأقطاب)، ووقف توظيف قيم الديمقراطية وفقًا للمصالح الأمريكية.

ثانياً: الصراع الجيوستراتيجي بين روسيا والمعسكر الغربي في أوكرانيا

تمثل أوكرانيا ساحة للصراع بين روسيا والمعسكر الغربي، حيث عملت الولايات المتحدة على التغلغل في أوكرانيا عبر دعمها الجماعات القومية المتطرفة التي برزت كرد فعل على فشل النظام النيو ليبرالي الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية

شـنغهاي وبريكـس يشـكلان مرتكـزات للنظـام الـدولي الجديـد بـدلًا مـن الأمـم المتحـدة التـي دخلـت مرحلـة مـوت سـريري

عـام ٢٠٠٨م، وذلـك بهـدف تطويـق النفـوذ الروسـي وإضعافـه، ومنعهـا مـن مواجهـة الهيمنة الأمريكيـة، لذلك تم إسـقاط النظام الموالـي لموسـكو عام ٢٠١٤م، والسـعي لضم أوكرانيـا لحلف الناتو ونصـب قواعد عسـكرية علـى الحـدود الغربية لروسـيا، ما يمثل تهديـداً للأمن القومي الروسـي، كمـا أبرز الأهمية الجيوسياسـية لأوكرانيا.

مـن جانبهـا؛ طالبت روسـيا الـدول الغربيـة بتفهـم متطلباتها الأمنيـة، والالتـزام بالتفاهمـات السـابقة بشـأن حيـاد أوكرانيـا العسـكري، وسـحب قواعـد الناتو من شـرق أوروبـا ودول البلطيق التـي انضمـت للناتـو بعد العـام ١٩٩٧م.

والواقـع أن الولايـات المتحدة تـدرك تمامًا وتتوقـع ردود الفعل الروسـية، لكنهـا تصـر علـى تأجيـج الحـرب في أوروبـا بمختلف الوسـائل، في ضـوء التحـولات الاقتصاديـة العالميـة التي سـببتها جائحـة كورونـا، وانكشـاف الأزمـة البنيويـة التـي يعانـي منهـا الاقتصـاد الأمريكـي "الوهمـي"، حيث تعمل الولايـات المتحدة على حفـظ مصالحها الاسـتراتيجية بعيـدًا عن أي قيـم أخلاقية وعلى حسـاب القـارة الأوروبية وشـعوبها.

مـن ناحيته؛ بـرر بوتين في فبرايـر ٢٠٢٢م، العملية العسـكرية في الأراضـي الأوكرانيـة، بأنهـا جـاءت لحمايـة السـكان الـروس في إقليـم (الدونبـاس) مـن هجمـات المتطـرفين القومـيين الذيـن يحكمـون أوكرانيـا منـذ ٢٠١٤م، واصفـاً إياهـم بالنـازيين الجدد، بالإضافـة لصـد تمدد حلـف الناتو شـرقاً بعد الحديـث حول نية الناتو إدخال أسـلحة اسـتراتيجية إلى أوكرانيـا بعد ضمها للحلف، والعمـل علـى اسـتعادة جزيـرة القـرم. كمـا اسـتخدمت روسـيا (الفيتـو) ضد مشـروع قـرار يدين العملية العسـكرية الروسـية في أوكرانيـا. في المقابـل اعتبرتها القـوى الغربية غزوًا لدولة مسـتقلة وخرقـاً للقانـون الدولي، وفرضت عقوبات هسـتيرية ضد روسـيا.

يخوض المعسـكر الغربي حربًا بالوكالة ضد روسـيا، فبالإضافة للغطـاء السياسـي، قـدم المعسـكر الغربي دعمًـا سـخيًا لأوكرانيا يقـدر بمئـات مليـارات الـدولارات حتـى الآن غالبيتها عسـكرية. كما أكدت مجموعة السـبع عـدم اعترافها بالحـدود التي فرضتها روسـيا بالقـوة. في المقابـل؛ تحـذر روسـيا من إرسـال أي أسـلحة اسـتراتيجية لأوكرانيـا، واسـتخدمت صادراتها لأوروبـا من النفط والغـاز للضغـط على الحكومـات الأوروبيـة، مما خلـق أزمة طاقة عالمية.

مـن ناحيـة اخـرى، اعتبر "بوتـن" أن مسـاعي انضمـام فلندا والسـويد للناتـو يزيـد التوتـر، وهـو أمـر يسـتوجب الـرد، ودعـا البلدين للتمسـك بالحياد العسـكري، خصوصاً وأن روسيا لا تشكل أي تهديـد لأمنهـا يبـرر لها الانضمام لحلـف "الناتو" الـذي تعتبره روسـيا تحالفاً عسـكرياً عدوانياً.

وليس مـن الواضح كيف سـتتأثر مواقف الأطـراف، خصوصاً بعـد أن غيـرت تركيـا (بضغـط أمريكـي) موقفهـا ووافقـت على انضمام فلندا والسـويد للناتو؛ حيث تريد واشـنطن تسـريع عملية الانضمـام؛ ممـا يعقـد المشـهد السياسـي أكثـر، بحيث سـتواجه موسـكو واقعـاً جيوسـتراتيجياً مغايراً مـع دخولهـا في حالة عداء مـع جميع الـدول المطلة علـى بحـر البلطيق، مما يضعـف موقعها الاسـتراتيجي ويحد من قدرتها على القيام بنشـاطات عسـكرية في المنطقـة. فيما ردت روسـيا بالانسـحاب من "مجلـس بلدان حوض البلطيـق" باعتباره مـن مخلفات النظام الدولي الذي تسـيطر عليه الولايـات المتحـدة، وأمـدت أسـطول البلطيـق بسـفينتين نوويتين جديدتين.

اقتصاديًـا، تصاعـدت (أزمـة الطاقـة) العالميـة بعـد فـرض التحالف الغربي عقوبات اقتصادية شـاملة على روسـيا التي أكدت فشـل العقوبات الغربيـة، وردت بوقف إمداد أوروبـا بالنفط والغاز وقـرار الدفـع بالروبـل. وبـدلاً من دعـم أوروبـا؛ باعتهـا الولايات المتحـدة النفـط والغاز بأسـعار مرتفعة، فخرجت عـدة احتجاجات في دول أوروبيـة تطالـب بوقـف التصعيـد في أوكرانيـا. الملفـت أن إدارة بايـدن رفضـت العـام الماضـي تصنيف روسـيا كدولـة راعية للإرهـاب، لأن ذلـك مـن شـأنه الإضـرار بالمصالـح الاقتصاديـة الأمريكية.

عقيدة روسية جديدة: مسوغ روسي للتوسع:

صـادق الرئيـس بـوتين بدايـة عـام ٢٠٢٣م، علـى "عقيـدة جديـدة للجيـش الروسـي" تقـوم علـى مفهـوم "العالـم الروسـي" الـذي يسـتخدمه المنظـرون الـروس لتبريـر السياسـة الخارجيـة الروسـية بشـأن الدفاع عن مواطنيهـا في الخارج وحماية حقوقهم، وهـذا مـا يبرر التدخل العسـكري الروسـي في أوكرانيـا، بما يعزز مكانة روسـيا على المسـرح الدولي عبر سـعيها لخلـق عالم متعدد الأقطـاب، مـن خلال التحالف مع قوى سياسـية واقتصادية كبرى مثـل الـصين والهند، وأن سياسـة خفـض التوتر وتحـسين العلاقة مـع الغـرب التـي تبنتهـا روسـيا فتـرة التسـعينات لم تجـد نفعًا، بـل جعلـت الغرب وحلـف الناتو يـزداد تغـولًا على مصالح روسـيا الاسـتراتيجية. ويرى "بوتين" أن بلاده لن تخسـر في مواجهة الغرب

التقارب الروسي / الصيني والتوتر بشأن تايوان أوجد ظروفًا موضوعية تقود لدخول القوى الكبرى في صدام غير مباشر

(الليبرالي) في أوكرانيا، بل أنها رسخت نهج سياسي وسيادي من شأنه أن يعيد لروسيا نفوذها العالمي وهذا ما تجسد خلال الأزمة الأوكرانية المتصاعدة والتي نعتبرها نقطة تحول في السياسية الخارجية الروسية والنظام الدولي برمته.

وتطبيقًا للعقيدة الروسية ضمت روسيا الأقاليم الأربعة التي سيطرت عليها بعد موافقة سكانها على الانضمام للاتحاد الروسي في استفتاء نهاية سبتمبر ٢٠٢٢م، وذلك بالتزامن مع تحركات للأسلحة النووية الروسية، ما دعا للتحذير من تنفيذ بوتن لتهديداته النووية.

ثالثاً: التحول في المواقف العربية في ضوء الأزمة الأوكرانية

رغم التزام الموقف الرسمي العربي بالحياد، وضعت الأزمة الأوكرانية الدول العربية وخصوصاً المصدرة للنفط في تناقض مع الرغبات والمصالح الأمريكية، ونرى أن تضارب المصالح جاء في إطار تبلور اصطفافات سياسية واقتصادية جديدة، وهذا اتضح حين تجنبت الإمارات إدانة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ورفضت التصويت لصالح قرار يدين روسيا في مجلس الأمن، وقبلها استقبلت الرئيس "بشار الأسد" (حليف روسيا)، وهذا يعكس رغبة الإمارات بعلاقات أقوى مع روسيا.

كما رفضت السعودية والإمارات والجزائر طلب الولايات المتحدة بزيادة إنتاجها من النفط والغاز، الأمر الذي يضر بمصالحها ومصالح روسيا معاً، كما أنها لا تريد دعم إدارة "بايدن" التي أوقفت صفقات الأسلحة، وسعت للعودة للاتفاق النووي مع إيران، ما يعتبر خذلاناً للسعودية والإمارات والقضايا العربية عمومًا، ما دفعها للتقارب مع الصين وروسيا. وفي هذا الصدد؛ أكد ولي العهد رئيس مجلس الوزراء سمو الأمير محمد بن سلمان بأن بلاده متمسكة بالحفاظ على العلاقة التاريخية مع الولايات المتحدة، مبرزاً الأهمية الجيوستراتيجية للمملكة، مؤكدًا على حق بلاده في البحث عن مصالحها. فالمملكة تمتلك جزءاً مهماً من الموارد العالمية، ولها مصالح على الولايات المتحدة أخذها بالاعتبار، وإلا فهناك فرصة للاستثمار مع قوى أخرى مثل الصين وروسيا. كما لوحت السعودية بإمكانية بيع النفط بالعملة الصينية (اليوان)، ما يهدد سيطرة الدولار على المعاملات التجارية الدولية.

رابعاً: شلل الأمم المتحدة: الحرب أداة أمريكية مجربة

جرب الاستراتيجيون والمخططون الأمريكان مختلف أدوات الصراع (العنفية وغير العنفية) لكن بالمحصلة تبرز القوة العسكرية (الحرب) باعتبارها الحل الأخير والأداة الأنجع لتنفيذ المخططات الأمريكية وتحقيق أهدافها؛ فالحرب هي الأداة الوحيدة التي تخرج الولايات المتحدة من أزماتها السياسية والاقتصادية، وتلك وصفة مجربة بالنسبة للولايات المتحدة جربتها خلال وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، والتي منحتها السيطرة العالمية.

كما أبرزت حرب غزة التناقض وازدواجية المعايير في التعامل الأمريكي والغربي عمومًا مع احتلال روسيا لأراضي أوكرانية، ومع إسرائيل التي أصبحت تحتل كامل الأراضي الفلسطينية، وتكثف هجماتها في سوريا ولبنان، وأهداف في إيران، ما يؤكد اندفاع إسرائيل لتسخين الجبهة مع إيران وصولًا لحرب إقليمية شاملة؛ تقول الولايات المتحدة أنها لا تريدها، لكنها تطلق يد إسرائيل في الرد. ونرى هنا أن رد إيران (الهزلي) مؤخرًا على قصف إسرائيل للقنصلية الإيرانية بدمشق الشهر الماضي مثل ضربة للجهود الدولية الضاغطة على إسرائيل لوقف حرب الإبادة التي تشنها ضد غزة، وبرر لإسرائيل حقها في الدفاع عن نفسها، ومنحها الدعم والتعاطف، ما يزيد من فرص التصعيد في المنطقة. كما تتدخل الولايات المتحدة عسكريًا في حربي أوكرانيا وغزة، وتفضل استخدام القوة لحسم الحرب وإخضاع العدو وهي وصفة أمريكية مجربة.

وفي ضوء التقارب الروسي الصيني المتعاظم، والتوتر مع الصين بشأن تايوان نرى أن ظروفًا موضوعية تقود لدخول القوى الكبرى في صدام عسكري غير مباشر لتحديد مناطق النفوذ والمصالح الاستراتيجية، وإعادة رسم حدود القوة في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب يسقط التفرد الأمريكي في العالم.

ومن ناحية أخرى، من غير المتصور تسوية الأزمة الأوكرانية سياسيًا بعد أن أفشلت روسيا محاولات التحالف الغربي لعزل روسيا وتفكيكها، وبفعل تقاربها مع الصين وغيرها من الدول، أصبحت روسيا تراهن على تفكك التحالف الغربي بناء على تضارب المصالح بين الدول الغربية والولايات المتحدة بعد أن انعكست العقوبات الغربية سلبًا على المصالح الغربية والعالمية.

هذا الصراع الدولي المتصاعد انعكس بالضرورة على أهم

التغيرات الدراماتيكية في السياسة الدولية تؤكد تصدع النظام الدولي أحادي القطبية وننتظر تبلور نظام متعدد الأقطاب

مؤسسات النظام الدولي البائد وهي الأمم المتحدة؛ والتي أنشأت بهدف حفظ السلم والأمن الدوليين، أيضًا كون دورها يعكس مستوى التوافق أو الصراع بين القوى الكبرى الخمس داخل مجلس الأمن، فإما أن يكون مجلس الأمن أداة للمصادقة على القرارات الأمريكية، وإما أن يتم تعطيله وشله بالفيتو، فمن ناحية لم يتمكن مجلس الأمن من إصدار قرارات واضحة تنهي أو تعمل على إنهاء الحرب الروسية بسبب الفيتو الروسي والصيني، فيما عجز أيضًا عن إصدار قرارات ملزمة توقف الحرب الإسرائيلية على غزة بفعل الفيتو الأمريكي، وظلت الإدانات تتكرر دون جدوى، ما أظهر حجم الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة، لكنها بالمقابل لم تستطع تمرير أي قرارات لصالحها في الأزمة الأوكرانية أو السورية. ومعروف أن الصراع بين القوى الخمس الكبرى يشل مجلس الأمن، ويفقده أي آلية لحفظ السلم. والواقع أن مصير المنظمة الأممية مرتبط بتطورات الصراع بين القوى الكبرى وإعادة توزيع القوة، فقد أصبحت منظمات دولية كشنغهاي وبريكس يشكلان مرتكزات للنظام الدولي (الجديد) بدلًا من الأمم المتحدة التي دخلت مرحلة موت سريري.

وعليه، فإن ما تشهده السياسة الدولية من أزمات وتغيرات دراماتيكية يدلل على أن النظام الدولي (أحادي القطبية) قد تصدع وسقط، ونحن بانتظار تبلور نظام دولي متعدد الأقطاب، يوازن بين مصالح القوى العظمى حول العالم؛ فالصراع بين روسيا والناتو في أوكرانيا كشف عن تغيرات في المعادلة الدولية، وبغض النظر عن شكل وطبيعة النظام الدولي الذي يتشكل حالياً، إلا أن نظام الهيمنة الأمريكية (الأحادي) لم يعد يتناسب مع التغيرات في مواقف القوى الفاعلة في المنظومة الدولية.

فقد جرَّت الولايات المتحدة روسيا للحرب في أوكرانيا، بهدف استعادة سيطرتها على أوروبا، وتوريط الجيش الروسي في حرب استنزاف طويلة الأمد. ويرى مراقبون أن دولًا كالسعودية والإمارات والجزائر تنفتح أكثر على روسيا والصين، وتعيد صياغة علاقاتها مع واشنطن ببراغماتية عالية، وذلك من مبدأ المصالح المشتركة وعدم الإضرار بمصالحها، فالرسالة مفادها "لن نأخذ مصالح الولايات المتحدة بالاعتبار ونضر بمصالحنا".

وفي هذه المعادلة الدولية الجديدة تراجع معيار القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية؛ ما أبرز الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة العربية والخليجية؛ بما تملكه من موارد وممرات مائية، ما يمنحها الفرصة لتحسين موقعها الجيوبولتيكي على خارطة السياسة الدولية واستغلال الفرصة التاريخية للتنصل من التدخلات الأمريكية في شؤون الدول العربية، والبحث عن المصالح الوطنية والعربية، في ظل التحول في النظام الدولي الذي برز مع الأزمة الأوكرانية، والإعلان رسميًا عن موت الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وتشكل نظامًا دوليًا متعدد الأقطاب، في ظل تصاعد الصراع الدولي الذي بدأ من أوكرانيا ولا يعرف أين سينتهي.

* أكاديمي وباحث متخصص في السياسة الدولية ـ مركز التخطيط الفلسطيني

قراءة استشرافية لحرب ممتدة: الحرب الروسية – الأوكرانية في عامها الثالث

تحول الحرب للاستنزاف وستكون بمرور الوقت لمصلحة روسيا وسيناريو رابح – رابح الأكثر احتمالًا

دخلت الحرب الروسية –الأوكرانية عامها الثالث من دون وجود أي أفق قريب لانتهائها، فما زالت الاشتباكات مستمرة بين القوات الروسية والأوكرانية على طول الجبهات، مع بعض التقدم المحدود أو التكتيكي الذي تحققه القوات المتحاربة؛ ولاسيما القوات الروسية في الأشهر الأخيرة.

ولم تسفر هذه الحرب حتى الآن عن هزيمة مؤكدة لأحد الطرفين، فبعد هجوم مضاد شنته القوات الأوكرانية الصيف الماضي، استطاعت روسيا تحقيق انتصار جديد عبر الاستيلاء على مدينة أفدييفكا بإقليم دونيتسك شرق أوكرانيا، وهو الانتصار الأبرز منذ السيطرة على باخموت في مايو ٢٠٢٣م، هذا في الوقت الذي أقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قائد القوات فاليري زالوزني عقب سلسلة من الخلافات بينهما.

فهل يمكن أن يتغير مسار الحرب في عام ٢٠٢٤م؟

د.عارف عادل مرشد

أولاً: خلفية الحرب الروسية - الأوكرانية

تعود جذور الأزمة إلى دعم الغرب للثورة البرتقالية في أوكرانيا عام ٢٠٠٤م، التي قامت ضد المرشح الرئاسي فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا. ومع تبني سياسة "الباب المفتوح" لحلف شمال الأطلسي(الناتو) أمام أوكرانيا وجورجيا، رُحب برغبة أوكرانيا في الانضمام للحلف في قمة بوخارست عام ٢٠٠٨م، إلا أن وصول يانوكوفيتش لسدة الحكم عام ٢٠١٠م، أدى إلى تواري تلك الفكرة. وفي نوفمبر ٢٠١٣م، أوقف يانوكوفيتش الاستعدادات لتنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتبع هذا الإيقاف تظاهرات واحتجاجات واسعة النطاق، وصدامات بين التنظيمات الانفصالية والقوات الحكومية الأوكرانية، في العاصمة الأوكرانية كييف. وتفاقم الوضع أكثر في المناطق الشرقية والجنوبية المحاذية لروسيا، وما يميز هذه المناطق أن الغالبية من سكانها تتحدث اللغة الروسية، وداعمة للرئيس يانوكوفيتش.

ومع اشتداد الاحتجاجات من قبل معارضي قرار الرئيس، وتحولها إلى ثورة كبيرة أدت إلى عزل الرئيس في فبراير ٢٠١٤م، من قبل البرلمان وفراره إلى روسيا التي منحته حق اللجوء السياسي، وتعيين رئيس برلمان أوكرانيا ألكساندر تورتشينوف بدلاً منه، سيطرت روسيا على شبه جزيرة القرم في مارس ٢٠١٤م، في إحدى كبرى عمليات ضم الأراضي التي عاشتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وهي من المناطق التي كانت تتمتع بحكم ذاتي، وكانت جزءاً من أوكرانيا منذ عام ١٩٥٤م.

وفي الواقع أن روسيا بدأت منذ ضم القرم تشعر بتراجع نفوذها بشكل مستمر، فعلى الرغم من احتفاظها بالأراضي التي سيطرت عليها، فأن أوكرانيا قد وقعت أتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٤م، ما يعني دخولها ضمن الإطار الأوروبي، وهو هدف أساسي لها أن تنضم انضماماً نهائياً بعد هذه الشراكة. ثم سعت بشكل حثيث للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، ورغم أنها لم تنضم إليه بعد، فإن العلاقة في تطور مستمر.

فقد عادت مسألة انضمام كييف لحلف الناتو إلى الواجهة مرة أخرى عندما صدق البرلمان الأوكراني عام ٢٠١٧م، على الطلب الموجه إلى الحلف بالبدء بإجراءات الانضمام، وإدخال نص دستوري في فبراير ٢٠١٩م، يؤكد تمسك كييف بالانضمام للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

بناء على ذلك، ذهبت الإدارة الروسية نحو تقدير يُنذر بأن اتجاه المصالح الروسية في خطر فيما يتعلق بالسياسات والسلوكيات التي تنتهجها أوكرانيا، والتي عدّها الخطاب

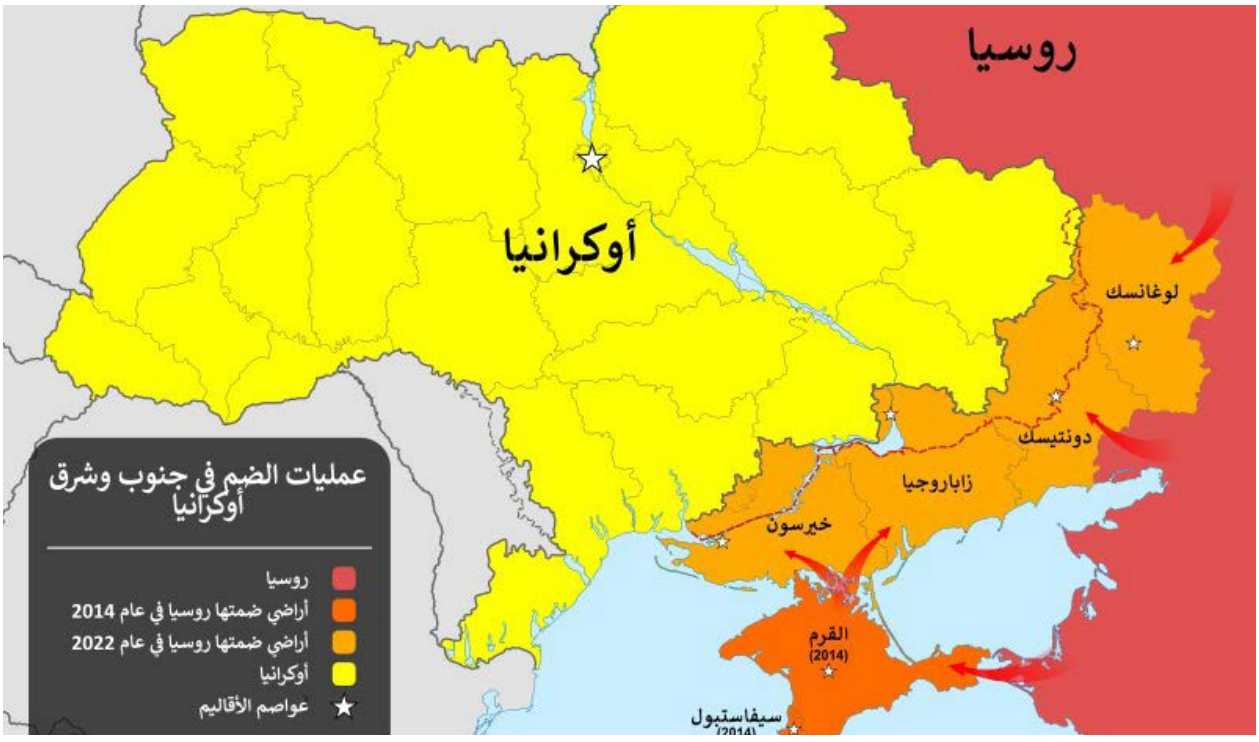

الروسي بشأن الأزمة لاحقاً لاعباً بالوكالة عن الغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، لتقويض القوة الروسية.

وفي محاولة للتوصل إلى صيغة متوازنة للعلاقة مع الغرب، قدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو مبادرة "الضمانات الأمنية الروسية" وصاغها في شكل اتفاقيتين بغرض إنشاء نظام ضمانات أمنية متبادلة، بيد أنه تم رفض هذه المطالب وتجاهلها، مع التهديد برد غربي قوي إذا أقدم بوتين على اجتياح أوكرانيا ليكون الرد الروسي بالاعتراف في ٢١ فبراير ٢٠٢٢م، بالجمهوريتين الانفصاليتين في إقليم دونباس " دونيتسك ولوجانسك " وتوقيع معاهدتي دفاع وتعاون وصداقة مع قادة البلدين، ليعلن بعدها بوتين، في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، بدء "العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا" لتصبح العقوبات الغربية ضد موسكو أكثر حدة، فضلاً عن تسليح أوكرانيا، وهو ما أطال زمن الحرب.

وبينما لم تعلن روسيا الحرب رسمياً على أوكرانيا حتى تاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٤م، حين أعلن الكرملين بأن روسيا "في حالة حرب" في أوكرانيا" مما يعني أن روسيا قد تستعمل جميع أنواع الأسلحة بما في ذلك الأسلحة النووية المحدودة للرد في مواجهة الضربات التي باتت تتلقاها في العمق الروسي والتي باتت تؤثر على معنويات الشعب، فقد تحدثت الحكومة الأوكرانية عن " غزو واسع" أعقبه إعلان رئيس الدولة زيلينسكي الأحكام العرفية في كل أنحاء البلاد، وصدر بيان عن الخارجية الأوكرانية، أكد أن هذه العملية تهدف إلى" تدمير الدولة الأوكرانية والاستيلاء على أراضيها بالقوة وفرض احتلال".

ثانياً: روسيا وأوكرانيا .. حرب مستمرة وقضايا متجددة

ترجع أهمية الحرب الروسية – الأوكرانية الدائرة الآن في أوكرانيا – بالإضافة إلى صلتها المباشرة بالأمن القومي الروسي – إلى أنها حرب تُتوج حالة الصراع الدولي حول النفوذ والتأثير في القرار الدولي ومجريات الأمور على وجه الأرض، فهي حرب تهدف إلى إعادة رسم خرائط النفوذ وإعادة التموضع الدولي بعد ثلاثة عقود انفردت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وفرضت خلالها رؤاها الثقافية والاقتصادية والسياسية عليه بمساندة غربية.

خلال هذه الحقبة، تعرضت دول عظمى، مثل روسيا والصين، لمحاولات الإضعاف والإخضاع والتهميش، فعكفت على ذاتها، وأعادت بناء قدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، بالقدر الذي يؤهلها لاستشراف مستقبلها الحر وتحقيق رؤاها الاستراتيجية وتطلعاتها المستقبلية، التي تفرض عليها إعادة بناء النظام الدولي وإخراج العالم من الهيمنة والقطبية الواحدة إلى طلاقة التعددية القطبية التي تفتح آفاق التوازن الدولي الذي غاب بغياب الاتحاد السوفيتي.

حرب أوكرانيا تتويج للصراع حول النفوذ والقرار الدولي ومجريات الأمور على وجه الأرض وإعادة رسم خرائط النفوذ

وحين أدرك الغرب ممثلاً بحلف الأطلسي ما بلغته روسيا والصين من قدرات مكّنتهما من التغلب على محاولات التطويق والهيمنة الغربية، سعى إلى إحكام حصاره عليهما، وإلى المحافظة على المكاسب الاستراتيجية التي تحققت له خلال العقود الثلاثة الماضية، في غياب المنافس الذي يهدد الآن تلك المكاسب.

في ضوء هذا التوضيح التمهيدي، نجد أن هذه الحرب قد أضفت أهمية متجددة على العديد من القضايا الدولية المتراجعة، كما كشفت عن العديد من القضايا المثيرة للجدل، والتي باتت في حاجة إلى مراجعات جديدة لها. ومن بين هذه القضايا مدى قدرة روسيا وأوكرانيا على الاستمرار في الحرب.

بالنسبة لروسيا: هناك العديد من العوامل التي قد تؤثر في مدى قدرتها على الاستمرار في الحرب، منها العقوبات الغربية المفروضة عليها، وعدم وجود مساعدات حقيقية من الحلفاء، فضلاً عن خسائرها في المعدات والأرواح، إلى جانب تقلص أهداف موسكو من الحرب.

أما بالنسبة لأوكرانيا: هناك أيضاً عدة عوامل يمكن أن تؤثر في قدرة كييف على الاستمرار في الحرب، منها استمرار الدعم الأمريكي الغربي، ورغبة أوروبا في استنزاف روسيا، وتبعات تدمير أوكرانيا وخسائرها في الحرب.

كما كشفت المعارك الروسية في أوكرانيا أيضاً عن قضايا متجددة من حيث الأهمية، منها تزايد دور وفاعلية القوات التقليدية في تحقيق أهداف الدولة العسكرية، في ظل ما تردد كثيراً عن تراجع دور هذه القوات وتنامي دور الأجيال الجديدة من الحروب مثل الحروب السيبرانية.

ناهيك عن أن هذه الحرب أعادت إلى الأذهان تجدد خطر الإرهاب في ظل وجود مرتزقة ومتطوعين للقتال إلى جانب طرفي الصراع.

وقد اتضح جلياً تأثير ظاهرة القوميات في مجريات الصراع، وتمثل ذلك في تبني التيار القومي في أوكرانيا سياسات عدوانية تجاه الأقليات الروسية، كما تساند موسكو الأقليات الروسية التي تدعو للانفصال عن أوكرانيا، وانقسم اليمين القومي الأوروبي بين تأييد روسيا ودعم أوكرانيا.

وأوضحت الأزمة حالة الانكشاف في الأمن الغذائي لكثير من الدول التي تعتمد بشكل كبير على المحاصيل الروسية والأوكرانية التي تعذر تصديرها، ما أحدث ارتباكاً في أسواق الحبوب، وأدى إلى ارتفاع أسعارها، الأمر الذي دعا معظم الدول إلى مراجعة سياستها في مجال تحقيق الأمن الغذائي.

وأخيراً، أوضحت الأزمة أن هناك جدلاً حول تغير النظام الدولي بين رؤيتين، تفيد إحداهما ببدء تحول النظام الدولي، وترى الأخرى أنه من المبكر الحديث عن تحولات كبرى في النظام الدولي.

ثالثاً: سيناريوهات الحرب الروسية – الأوكرانية في عام ٢٠٢٤م

تأسيساً على استقراء مسار تطور الحرب، وتحليل وضعها الراهن، تم تطوير ثلاثة سيناريوهات للحرب في عام ٢٠٢٤م، كما يأتي

السيناريو الأول: جمود خطوط القتال وإطالة أمد الحرب

إن حالة الجمود هي أفضل وصف لحالة الحرب في أوكرانيا، وما دامت الحرب الروسية ضد أوكرانيا مستمرة، فمن غير المُرجح أن يتمكن أي من البلدين من تحقيق أي اختراق، لكن هذا لا يعني أنها ستنتهي قريباً. فسوف تستمر الأعمال القتالية لفترة طويلة، وهذا يعني أن المأزق الحالي لا بد أن يؤثر على استراتيجية الغرب في التعامل مع الصراع. وبدلاً من الاعتماد على أوكرانيا لاستعادة معظم أو كل أراضيها من خلال الوسائل العسكرية، ينبغي تحويل التركيز إلى تأمين مستقبل أوكرانيا في الغرب.

فأوكرانيا ليست قادرة على شن هجمات واسعة النطاق، فضلاً عن أن تكون قادرة على إخراج روسيا من أراضيها، في حين أن روسيا لن تحقق أهدافها كاملة، ولكنها قد تحقق جزءاً منها. بتعبير آخر، لا يستطيع أي من الطرفين تحقيق اختراق برغم استمرار القتال والدليل على ذلك أنه بعد ما يقرب من عامين على الحرب تسيطر روسيا على نحو ١٨ في المئة فقط من مساحة أوكرانيا.

ومن المؤكد في هذا السياق، أن الحرب الروسية – الأوكرانية تتوافر بشأنها عناصر استراتيجية الحرب طويلة الأمد والمفتوحة، ممثلة في، تزويد أوكرانيا بالأسلحة والذخيرة والتدريب والمعلومات الاستخبارية التي تحتاج إليها للدفاع عن نفسها ضد روسيا، والتأكد من أن حلف الناتو لا يزال قوياً بما يكفي لردع روسيا عن تصعيد الصراع، أو إعاقة وصول الإمدادات إلى أوكرانيا. وفي المقابل، لا تزال النخبة الروسية الرئيسة ترى أن حربها وجودية من أجل بقاء الدولة ذاتها .

حين أدرك الغرب ما بلغته روسيا والصين من قدرات مكّنتهما التغلب على محاولات التطويق والهيمنة سعى لإحكام حصاره عليهما

السيناريو الثاني: الانتصار الروسي

يمنح هذا المشهد روسيا القدرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومن بينها صون أمنها القومي، وإعادة رسم الجغرافيا السياسية لأوكرانيا، بالقدر الذي يؤمن انفصال القرم ودونيتسك ولوجانست وغيرها من المناطق المتاخمة للحدود الروسية، ويؤمن نزع سلاح أوكرانيا، ويمنع امتلاكها الأسلحة الاستراتيجية بوجه عام، والسلاح النووي بوجه خاص، ويضمن كذلك إعادة الهندسة السياسية في أوكرانيا، لتصبح دولة محايدة، ما لم تكن موالية لروسيا.

ووفقاً لهذا المشهد، يرى عدد من الخبراء أن تحول الحرب إلى نمط الاستنزاف، برغم أنه يفرض تكاليف باهظة على كلا الجانبين، سيكون بمرور الوقت لمصلحة روسيا. ففي الوقت الحالي على الأقل، لا تستطيع أوكرانيا مواجهة روسيا أو التغلب عليها في حرب استنزاف من دون تكثيف المساعدات الأمنية الغربية، سواء في صورة معدات أو تدريب، وزيادة قدرة الدول الغربية نفسها بشكل كبير على إنتاج معدات دفاعية رئيسية، وتنفيذ القوات الأوكرانية عملاً هجومياً. وهذه ليست مهام سهلة، فهي تتطلب سنوات من الالتزام السياسي ومستوى مرتفعاً من الإنفاق المستدام.

ويدعم هذا المشهد تضاؤل الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا؛ فإذا لم تحصل أوكرانيا على مساعدات عسكرية قريباً، فقد تنقلب ديناميكيات الصراع بشكل حاسم لمصلحة روسيا. ويبدو أن الزخم لدعم أوكرانيا يتضاءل وخاصة أن اندلاع حرب غزة أدى جزئياً إلى تقليل الاهتمام الدولي بحرب أوكرانيا. وبصفة عامة، فإن الانقسامات الداخلية المتنامية في الغرب إزاء الحرب في أوكرانيا والافتقار إلى العزيمة والتفكير الاستراتيجي لضمان انتصار أوكرانيا هي السمة المميزة لعام ٢٠٢٤م. ناهيك عن أن المشكلات والعوائق الرئيسة التي تواجها القوات الأوكرانية، من نقص المقاتلين والأسلحة والذخيرة ووسائل الدفاع الجوي، تعزز التقدم الروسي الراهن.

السيناريو الثالث: التسوية بين الأطراف المتصارعة

يقوم هذا السيناريو على قاعدة رابح - رابح. وبموجبه، تنهي روسيا عملياتها العسكرية في أوكرانيا، وتضمن لها مقداراً من السيادة على أرضها، مقابل تحقيق أهداف روسيا المتصلة بضمان أمنها الاستراتيجي، وإرساء قاعدة الأمن الواحد بينها وبين أوروبا بصفة خاصة، وبينها وبين حلف الأطلسي بصفة عامة، وتضمن لها الأمن في مجالها الحيوي مع مقدار ما من التوازن الدولي بين الأطراف الدولية، في إطار تفاهم دولي جديد يمنح روسيا امتيازات جديدة على صعيد القرار الدولي في بعده السياسي والدبلوماسي، وعلى الصعيد الاقتصادي والمالي، بما ينتج واقعاً جديداً في التعاطي الدولي مع قضايا المال والاقتصاد، بما يضع لبنات معتبرة في بناء تعددية دولية في المجالات كافة.

وبالرغم من أن موسكو وكييف غير مهتمتين بالمفاوضات لإنهاء الحرب أو حتى الصراع المجمد، ولا توجد حتى مؤشرات على رغبة الطرفين في التفاوض؛ في ظل تمسكهما بشروطهما القصوى وعدم استعدادهما لتقديم تنازلات إقليمية تسمح بإجراء محادثات، ألا أن هذا السيناريو هو الأكثر احتمالاً، لأن حلف الأطلسي لن يدع المشروع الروسي يبلغ نهايته، ليحصد خسائر استراتيجية فادحة، ولأن الطرفين لن يمضيا إلى الحرب الشاملة، وسيحرصان على عدم تصاعدها، لئلا تبلغ حد استخدام الأسلحة النووية المدمرة للكون، لأن اللجوء إلى هذا الخيار هو لجوء إلى معادلة خاسر - خاسر، ولجوء إلى الفناء.

إن التسوية تؤمن للأطراف المتصارعة مكاسب لا تتحقق لروسيا في حال انتصارها إلا بثمن غالٍ، ولا تتحقق لحلف الأطلسي فيما إذا قرر الغرب خوض الحرب جنباً إلى جنب مع الجيش الأوكراني بتدخله عسكرياً بشكل مباشر لا أن يقف عند حد الدعم السياسي والعسكري، وهذا الذي لم يحدث حتى الآن، ولا يتوقع حدوثه. فالأطلسي لن يشارك الجيش الأوكراني ساحات القتال والخسائر المباشرة أو حتى المكاسب، لأنه يدرك المخاطر الكارثية لمثل هذا القرار، ولأنه يريد أن يقاتل روسيا بالجيش الأوكراني لا بقواته.

* باحث وأكاديمي أردني

الحرب في أوكرانيا: الأسباب، النتائج والدروس المستفادة

الاحتمال الأمثل لحالة أوكرانيا هو التفاوض للحل على أساس التقسيم

لقد مرت الآن عشر سنوات على الحرب في أوكرانيا والتي بدأت في فبراير من عام ٢٠١٤م، عندما قامت روسيا باحتلال وضم شبه جزيرة القرم وقدمت الدعم العسكري الكامل للإقصاءين الروس الذين كانوا يحاربون ضد الجيش الأوكراني في إقليم الدونباس. لقد نجم عن هذه الحرب احتلال روسيا لأجزاء من أراضي أوكرانيا (شبه جزيرة القرم وأجزاء من إقليم الدو نباس)، كما نجم عن هذا الغزو تشريد ملايين السكان من أوكرانيا وتحويلهم إلى لاجئين داخل بلادهم وخارجها لتجعل الحرب أسوأ كارثة أوروبية منذ الحرب العالمية الثانية.

د. غالب الخالدي

في العام ٢٠٢٢م، بدأت روسيا حملة عسكرية ثانية سميت بـ "العملية الخاصة" وهدفت كما قال الرئيس بوتين إلى "حماية الأقلية الروسية" والتي أعلنت استقلال دويلتين في جنوب شرق أوكرانيا هما "جمهورية لوهانسك الشعبية" و"جمهورية دونتسك الشعبية". ولكن في الحقيقة كانت العملية عبارة عن غزو شامل لكافة أراضي أوكرانيا لتغيير نظام الحكم فيها. فقد رأى بوتين "بضرورة نزع سلاح أوكرانيا وإنهاء النازية فيها".

لقد شكلت العملية الخاصة حرباً بكل معنى الكلمة حيث تم قصف مناطق عدة بما فيها العاصمة كييف. مع أن العملية لم تؤد إلى احتلال أراضي جديدة، إلا أنها رسخت الوجود الروسي في إقليم الدونباس واستنزفت قوة أوكرانيا وأضعفتها بشكل كبير بحيث لم يعد باستطاعتها مواصلة الحرب على عدة جبهات.

لقد شكلت هذه الحرب كارثة هي الأسوأ في التاريخ الأوروبي منذ الحرب العالمية الثانية. لقد فاقت نتائجها ومآلاتها أحداث حرب البوسنة (١٩٩٢-١٩٩٥م) من حيث أعداد الضحايا والتشريد والدمار ومدة الحرب.

لماذا كانت هذه الحرب؟ وما الذي يجعلها تستمر طيلة هذه المدة؟ وما هي سيناريوهات انتهائها؟ وما هو تأثيرها على الأمن والسلم الدوليين بشكل عام وعلى منطقة الخليج العربي بشكل خاص؟ وما هي الدروس المستفادة؟ هذه الأسئلة وما يتفرع عنها، ستجيب عنها هذه المقالة.

أما بالنسبة لأسباب الحرب فيجب العودة قليلاً بالتاريخ إلى فترة سقوط الاتحاد السوفياتي في الربع الأخير من القرن الماضي، وتغير النظام العالمي والتي كان لها أثر هام في تكوين أفكار القيادة الروسية التي قادت للحرب وساهمت في ترسيخ فكرة مفادها أن الحرب ضرورية لبقاء روسيا. فعندما تم تفكيك الاتحاد السوفياتي في أواخر ثمانينات القرن الماضي، وبدأت المنظومة الاشتراكية بالتلاشي، قام الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص، بمد الجسور لدول أوروبا الشرقية لتصبح أعضاء أو شركاء في المنظومات الاقتصادية والأمنية الأوروبية.

إن أهم تطور في هذا المجال كان توسيع حلف الناتو شرقاً على حساب ما كان يعرف بحلف وارسو. ففي الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٩م، ضم الناتو ١٢ دولة كانت سابقاً إما أعضاء في حلف وارسو (كبولندا وجمهورية التشيك وهنجاريا) أو كانت جزء من الاتحاد السوفياتي كجمهوريات البلطيق.

بالإضافة إلى تمدد الحلف الغربي، سعت الولايات المتحدة إلى تكريس نظام القطب الواحد لاغية من جانبها أي قوى منافسة عالمياً. في البداية، وأثناء حكم الرئيس غورباتشوف وخليفته يلتسين، كان هذا الأمر طبيعياً، فقد كانت روسيا تتزلق من قوة عظمى إلى ما يقرب من الدول الفاشلة. أما

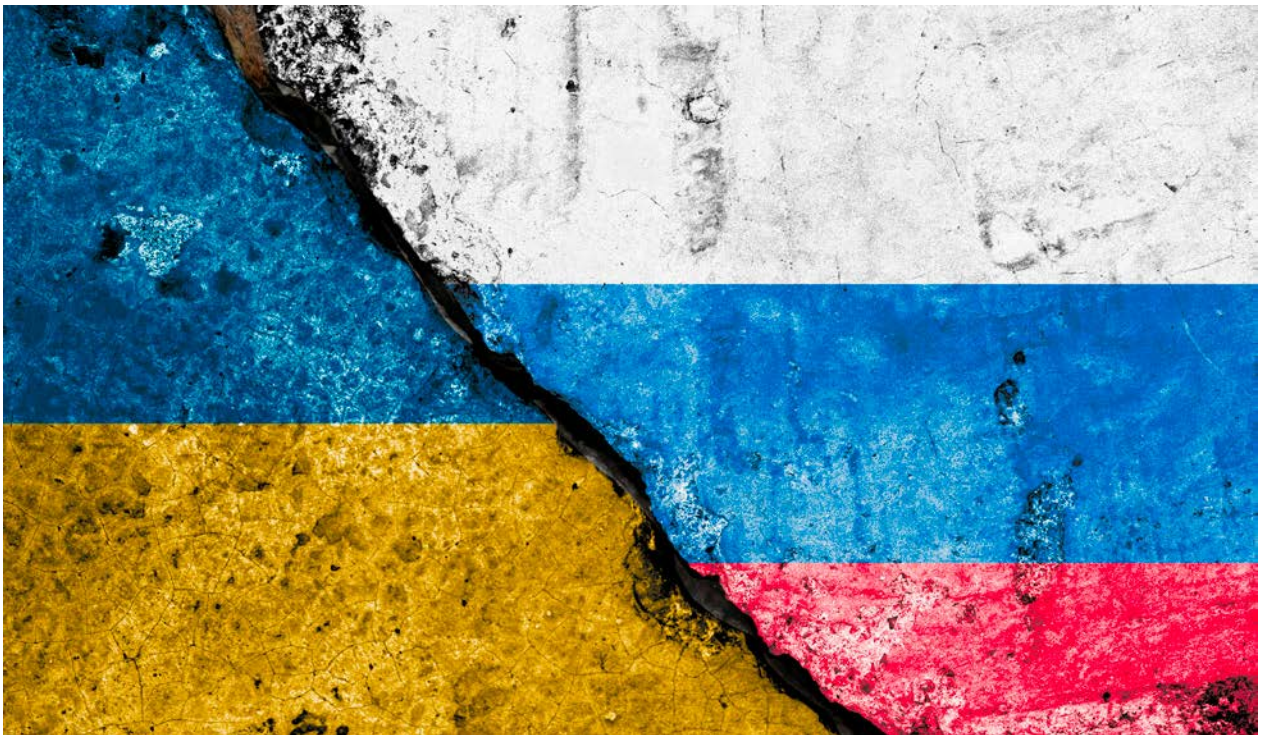

بعد رئاسة بوتين ومحاولته استعادة قوة روسيا ومكانتها، فقد بدأت روسيا حملة تمكين روسيا في محيطها من خلال التدخل في حروب القوقاز وشرق أوروبا. ومن هذه التدخلات كان التدخل في الصراع الداخلي في أوكرانيا بحجة حماية الأقلية الروسية. لكن في الحقيقة كان التدخل لحماية روسيا نفسها. ففي العام ٢٠٠٨م، عندما سعت كل من أوكرانيا وجورجيا للحصول على عضوية الناتو، حذّر الرئيس بوتين من أن ذلك يشكل تهديدًا لروسيا. وأكد ذلك بشكل واضح عشية العملية الخاصة في ٢٠٢٢م، عندما أعلن: "إذا تم نشر أسلحة الناتو في أوكرانيا، فسيستطيعون ضرب أي هدف في الجزء الأوروبي من روسيا. فصاروخ التوماهوك سيصل إلى موسكو من أي مكان في أوكرانيا خلال ٣٥ دقيقة. وأما الصواريخ الفرط صوتية، ستستغرق ٤-٥ دقائق. هذا الوضع هو سكين حول رقابنا

السبب الثاني للحرب فهو فقدان الوحدة الوطنية في أوكرانيا بشكل خاص وفي أوروبا الشرقية بشكل عام. فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، سادت دول شرق أوروبا أنواع من العنصرية أدت إلى انقسامات في دول كانت في يوم من الأيام دول موحدة وقوية. هذه الانقسامات فسحت المجال لصراعات داخلية ذات امتداد خارجي استطاعت من خلالها الدول التدخل في الشؤون الداخلية لدولة كأوكرانيا. فروسيا دخلت الحرب من باب حماية الأقلية الروسية التي كانت فعلاً تعاني من بطش الأغلبية الأوكرانية.

أما السبب الثالث لإطالة أمد الحرب فهو الدعم الغربي الأوروبي لأوكرانيا والذي لم يهدف إلى حماية أوكرانيا بقدر ما كانت الفكرة هي استنزاف روسيا وخلق واقع يهدف إلى تغيير داخلي يؤدي بالعودة بروسيا إلى أيام حكم يلتسين ومن ثم إعادة روسيا إلى دولة ضعيفة. فمعظم الحملات الهجومية المضادة التي قام بها الجيش الأوكراني كان يقوم على دعم عسكري غربي بري وجوي وبحري. فقد تم إمداد أوكرانيا بكافة أنواع الأسلحة وأحدثها. وعندما تأكدت الدول الغربية أن النظام الروسي متماسك وغير قابل للسقوط بدأت تقلل من ذلك الدعم. فبعد عشر سنوات من الحرب وسنتين من العملية الخاصة، لا زالت روسيا تسيطر على المناطق التي احتلتها في بداية الحرب، ورغم العقوبات لا زالت روسيا تشكل تحدياً للغرب ولم تتراجع مكانتها العالمية.

أما الوضع القائم الآن فيشير إلى تراجع قوة أوكرانيا وكل المؤشرات تدل على أن أوكرانيا تتجه لخسارة هذه الحرب وذلك للأسباب التالية: أولاً، التراجع الكبير في أعداد المقاتلين الأوكرانيين، فرغم إقرار قانون يوسع دائرة المسموح تجنيدهم للقتال، إلا أن أوكرانيا لن تستطيع توفير ٣٠٠،٠٠٠ مقاتل تحتاجها فقط للصمود أمام تمركز وتزايد القوات الروسية. ثانياً: لقد تراجع الدعم الغربي بشكل كبير خلال العام الحالي، فبرنامج دعم أوكرانيا الأمريكي بمبلغ ٦٠ مليار دولار لا زال في

الوضع القائم الآن يشير إلى تراجع قوة كييف وكل المؤشرات تدل على أن أوكرانيا تتجه لخسارة هذه الحرب

أروقة الكونغرس منذ ستة شهور، كما أن كمية الأسلحة من مدفعية وأدوات أرضية وجوية في تناقص مستمر.

هذين السببين يغذي كل منهما الآخر. فتأخر المساعدات لا يشجع المواطنين الأوكرانيين على التضحية، حيث أن إمكانية النصر تضعف بدون سلاح ومعدات. لذلك هناك أعداد كبيرة من الرجال في سن القتال قد خرجوا من البلاد. وفي نفس الوقت فإن الدول المانحة بدأت تشعر أن احتمالات النصر لدى الجيش الأوكراني في تناقص، فلذلك تتناقص الرغبة في المساعدة.

فبالتالي تصبح إمكانية مواصلة الحرب عبارة عن مضيعة للأرواح والموارد. بالمقابل، تستطيع روسيا تجديد قواها بشكل متواصل، فهي تعتمد على جيش قوي متماسك، مضاف إليه ميليشيا فاجنر ومقاتلين متطوعين من القوقاز وكم هائل من المسيرات المستوردة من إيران. كما أن العلاقة الإيجابية مع الصين أضعفت من تأثير العقوبات الغربية.

في ظل هذه الأوضاع ما هي سيناريوهات المستقبل؟ هناك ثلاثة احتمالات لما يمكن أن تؤول إليه أحوال الحرب الأوكرانية خلال هذا العام والعام القادم. أولاً هناك احتمال إطالة أمد الحرب. فقد بدأت الدول الغربية ترى أن مساعدة أوكرانيا ضرورية لصمودها حتى نهاية العام. فقامت ألمانيا بمد أوكرانيا بمنظومة باتريوت. وكذلك صرّح مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركي (CIA) بضرورة الإسراع بمساعدة أوكرانيا حتى لا يفرض بوتين شروطه في مفاوضات مستقبلية. فقد تزداد المساعدات، فقد وافق الكونجرس الأمريكي أخيرًا على حزمة المساعدات بمبلغ ٦٠ مليار دولار. ويمكن أن تجند أوكرانيا عددًا أكبر من المقاتلين، ولكن كل ما سيؤدي ذلك هو إطالة أمد المعاناة بدون نصر وفي أفضل الأحوال سيتم الحفاظ على الوضع القائم.

الاحتمال الثاني هو انتصار روسيا واقتلاع النظام السياسي القائم في كييف، واستبداله بنظام آخر يكون مقبولاً لروسيا أو حتى ضم الأراضي الأوكرانية لروسيا. وهذا الاحتمال أدى إلى

تأخـر المسـاعدات الأمريكيـة والغربيـة لا يشـجع الأوكرانييـن على التضحيـة حيـث أن إمكانيـة النصـر تضعـف بـدون سلاح ومعـدات

مخـاوف لـدى الدول الأخـرى، خاصـة دول البلطيق التـي ترى أن نجاح هذا الاحتمال سيشـكل خطراً عليهـم ويرون أن عضويتهم في حلـف الناتـو لن تكـون حماية مطلقة لهـم. هذا الاحتمـال يصعب القبـول بـه وقد يؤدي بدول الناتـو أن نحارب بنفسـها، فقد أعلنت فرنسـا أن الـدول الغربيـة يجب أن تحمي كييـف بأي ثمن.

أمـا الاحتمـال الثالـث والأكثـر إمكانيـة فهـو التفـاوض على أسـاس اقتسـام الأراضي. فمن الممكن أن تقبل روسـيا بأن تحصل الأقليـة الروسـية علـى إقليم الدونبـاس وتبقى ملكية شـبه جزيرة القرم لروسـيا. إن اقتسـام الأراضي ليس بالجديـد دولياً. فالكثير مـن النزاعـات تم حلهـا الأراضـي بين مكونات شـعب لا يسـتطيع التعايـش مـع بعضـه البعـض. فقد تم تقسـيم الهند عـام ١٩٤٧م، إلـى الهند وباكسـتان ثـم في عام ١٩٧١م، تم تقسـيم باكسـتان إلى باكسـتان وبنـغلادش. وفي عـام ١٩٧٤م، تم تقسـيم قبـرص إلـى دولـتين يونانيـة وتركية، وفي عام ٢٠١١م، تم تقسـيم السـودان إلى دولـتين عربيـة وإفريقية.

مـن هنـا فـإن الاحتمال الأمثـل لحالـة أوكرانيا هـو التفاوض علـى أسـاس التقسـيم. ولكـن سـيكون هنـاك مطالـب لروسـيا كحيـاد أوكرانيـا وعـدم عضويتهـا في حلـف الناتـو، فهـذا ممكن حلـه بالتفـاوض وإيجـاد صيغـة مقبولـة لـكل الأطـراف. بـدون هـذا التقسـيم وهـذه المفاوضات سـيبقى الصراع قائماً والخاسـر الرئيـس فيـه سـيكون شـعب وحكومـة أوكرانيا.

إن هـذا الصـراع وما آلت إليه نتائجه مـن ويلات وآلام لكل من أوكرانيـا وروسـيا فإن لـه أثر أيضاً علـى الأمن والسـلم الدوليين، فالشـعور بالأمن في دول شـرق أوروبا أصبح أقل مما كان عليه قبل عام ٢٠١٤م، وكذلك حالات الاسـتقطاب الدولي الذي سـادت أدت إلـى زيـادة حدة الصراعـات في العالـم خاصة في مناطق كالشـرق الأوسـط وآسـيا. وهـذا مـا يحتـم علـى دول العالـم أن تعـود إلى تحكيـم العقل وتغليـب لغة التفاوض والبحث عن المصالح المشـتركة بدلًا من النـزاع والقتال.

الآن بعـد عقد مـن الحرب ولا يلوح أمـل في نهاية قريبة، يجب اسـتخلاص العبر والاسـتفادة من هـذه الحـرب في محاولة تفادي مسـبباتها. وتعلـم الـدروس في كيفيـة الخـروج من مثيلاتهـا بأقل الخسـائر وبأسـرع وقت. فمـا هذه الدروس المسـتفادة؟

أولًا: لقـد بينـت هـذه الحـرب أن عمليـة حمايـة الدولـة تقع علـى عاتقها. فالحلفـاء والأصدقاء، يعملون حسـب الأولويات التي تصـب بالدرجة الأولـى في مصالحهم. لذلك، فعلـى الدول أن تبني قـوة عسـكرية رادعـة بالدرجـة الأولى لمنـع الاعتـداء. وإذا حصل الاعتـداء، تسـتطيع الـدول أن تثبـت القـدرة على الصمـود. ففي حالـة أوكرانيـا اعتمدت الدولة بشـكل كبير جداً علـى نوايا الدول الغربيـة التي تركتها في سـاعة العسـرة بسـبب تغيـر في أولوياتها. كان الأجـدر لأوكرانيـا أن تبدأ برنامج في التصنيع العسـكري وتنوع من مصادر التسـليح.

ثانيـاً: مـن غير العقلانـي الدخول في صراع مـع دولة عظمى، فبالنسـبة لدولـة كانـت مـن أصغـر الـدول الأوروبيـة الدخول في صـراع مـع روسـيا. كان الأجـدر الدخـول في مفاوضـات مبكـرة والوصـول إلـى حلـول وسـط بـدلًا مـن اسـتنزاف قـوة الدولة في صـراع مرير مع دولة قـادرة على تجديد قواتها وأسـلحتها لفترات طويلـة جداً.

ثالثـاً: وهـذا أهم الدروس وهو الحفـاظ على الوحدة الوطنية. إن انقسـام المجتمعـات في الـدول على أسـس دينيـة، أو عرقية أو طائفيـة أو أيدولوجيـة، يشـكل المدخل الأساسـي لتدخـل الأعداء والمتطفلين في الشـؤون الداخليـة للدول. لـو كان المجتمع موحد في أوكرانيا لما وجدت روسـيا الحجة القائلة بحماية الأقلية الروسـية. يقـع علـى عاتق الـدول بناء وحـدة وطنية لدى كافة فئـات المجتمع مـن خلال تكافـؤ الفرص للجميـع وتحقيق العدالـة المجتمعية لكل الفئـات. كمـا يتـم بنـاء الوحـدة الوطنيـة مـن خلال تعليـم أفراد المجتمـع جميعـاً أهميـة حـب الوطـن والتضحية لأجلـه وذلك من خلال إبـراز الرمـوز الوطنيـة الجامعـة وتدريـس التربيـة الوطنية في المـدارس للجميـع. وفي نفـس الوقـت نبـذ كل مسـببات الفرقة والانقسام.

إن الحـرب في أوكرانيـا تشـكل سـابقة في النزاعـات الطويلة الأمـد، حيـث لا زالـت قائمـة ومنـذ فتـرة طويلـة، أكثر مـن عقد مـن الزمـان، مـع المسـاعدات العسـكرية التـي تأتي للطـرفين لن تسـاهم في حسـم الصـراع وإنمـا تـؤدي إلـى مزيد من الـويلات. لقـد حـان الوقت للعودة إلـى العقلانيـة والتفكير الجـدي من قبل جميـع الـدول الراغبة في تحقيق الأمن والسـلم الدوليين إلى إيجاد السـبل الكفيلـة بإنهاء هـذا الصـراع ووضع حـد لآلام الأفراد من الطرفين.

* أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة نايف ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية

الحرب الروسية / الأوكرانية: حصاد ثلاثة أعوام والتداعيات المستقبلية

أولويات السياسة الروسية وتكلفة الانتصار أو الهزيمة تحدّد مسار الحرب

مع مرور ثلاثة أعوام على الأزمة الروسية الأوكرانية، فلا بد أن نسلم بأن النظام العالمي قد شهد بتلك الحرب إحدى الأزمات الفارقة في تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، وهو ما أحدث تّغيرات مؤثرة وكبيرة قد تُؤثر بلا شك على مستقبل النظام العالمي ورسم ملامح العلاقات الدولية. فأحد أقطاب النظام الدولي وما له من وزن عسكري كبير، يلجأ إلى القوة العسكرية لتحقيق أهدافه بشأن أزمته مع أوكرانيا وهو ما جاء بتداعيات خطيرة على الخريطة الأوروبية وما تسببت به من أزمات سياسية واقتصادية وعسكرية وإنسانية وغذائية، هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

د. محمود عزت عبد الحافظ

وعلى الرغم من السيطرة الروسية على عدد من المدن الأوكرانية، فإنّ الوضع الحالي للحرب يصفه العديد من المحللين من وجهة نظر عسكرية بالحالة الصفرية الوسطية والتي لم يتحدد بها حتى الآن الرابح والخاسر. فلم تستطع روسيا حسم المعركة كما كان مخطط له في فترة زمنية محددة، وفي المقابل نجد فشل الدول الداعمة لأوكرانيا وعلى رأسها الولايات المتحدة لكبح الغزو الروسي، في حسم الحرب أيضًا بشكل صريح وهو ما يجعل التفكير فيما يمكن أن تسببه تلك الحرب إذا استمرت بهذا الشكل ودخولها في عامها الرابع، وهو ما سيؤدي إلى تداعيات ومخاطر قد تهدد البشرية برمتها. وهو ما يتطلب البحث في سيناريوهات مسارات هذه الحرب ومآلات ذلك تجاه النظام العالمي ورسم ملامح مستقبل العلاقات الدولية.

موقع الأزمة

لقد مثل سقوط المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي زلزالاً سياسياً هزّ المنطقة والعالم ونهاية الحرب الباردة ونهاية تلك الدولة القوية التي كانت أحدثت توازناً في العلاقات الدولية لعقود عديدة. وكان خيار كثير من الدول السوفييتية السابقة هو الاندماج في البنى الاقتصادية والأمنية الغربية، وقد سمحت روسيا لمعظم دول وسط وشرق أوروبا ودول البلطيق بالانخراط في تلك الأطر، إلّا أنّها تبنت مواقف متصلبة أمام مساعي انفلات دول بعينها، وتحديداً بيلاروسيا وأوكرانيا. وهو ما عدّه كثيرون تناقضاً في سياسات روسيا.

وعلى عكس باقي الجمهوريات السوفياتية المكونة للاتحاد السوفياتي تميزت السّياسة الروسية تجاه أوكرانيا منذ استقلالها سنة ١٩٩١م، بالحرص الشّديد على ضمان بقاء العلاقات ما بين البلدين في مستوى من الثبات والشّراكة الاستراتيجية، غير أن الاهتمام الروسي بها لا يعبر فقط عن رغبة في تحقيق منافع اقتصادية متبادلة، بل أصبح يعكس تصوراً استراتيجياً روسيا ترسخ بشكل تدريجي، حيث أصبحت الجمهورية الأوكرانية تتمتع بموقع حيوي فيه ودعامة رئيسية في المنظور الجيوسياسي الروسي. ومع انتهاء الحرب الباردة، والتي استمرت لفترة زمنية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بهزيمة الاتحاد السوفيتي هزيمة في اعتقادي بانها ليست مذلة ولم ينتج عنها اتفاقيات أو معاهدات ما بعد الحرب بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. نجد أن ما ارتكبته القوى الغربية تجاه روسيا من ممارسات عقبت تفكك الاتحاد السوفييتي سواء على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي وكذلك الثقافي قد أدى إلى اختلال موازين القوى، ووضع النظام الدولي أمام توتر انفجر في أزمة أوكرانيا. فتعمدت الدول الأوروبية والولايات المتحدة التوسع

واستيعاب معظم أعضاء حلف وارسو، والجمهوريات السوفيتية سابقة، وهي لاتفيا وإستونيا وليتوانيا وضمهم للاتحاد الأوروبي وكذلك حلف شمال الأطلسي. وذلك على عكس الوعد الذي قطعته واشنطن أثناء عقد اتفاق الوحدة الألمانية بعام ١٩٩٠م، وعدم توسّع حلف شمال الأطلسي شرق ألمانيا. بالإضافة إلى الهاجس الأمني لدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وتصريحه في أول مؤتمر شارك فيه لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتنبيهه إلى خطورة تمدد حلف شمال الأطلسي شرقًا. واتجاهه بعد ذلك لإيجاد صيغة بين روسيا والغرب بما فيه حماية للأمن القومي الروسي. ولكن تلك المحاولات فشلت وكانت النتيجة الوضع في أوكرانيا.

وحيث أن لأوكرانيا، بالنسبة لروسيا وضعية خاصة بسبب ارتباط تاريخها بالتاريخ الروسي، ووجود عدد ليس بالقليل من الروس داخل أراضيها وكبر حجم سكانها وقوة جيشها، ومساحتها الجغرافية الشاسعة. فروسيا وأوكرانيا تاريخ مشترك ودين واحد؛ حيث ينتمي الروس والأوكرانيون من الناحية العرقية إلى الفرع السلافي الشرقي، كما أن الديانة السائدة فيهما هي المسيحية الأرثوذكسية، والتي تعتبر موسكو مركزها الأساسي وحاملة رسالتها بين الشعوب السلافية. كذلك روابط اللغة والعرق، ولعل ما زاد من أهمية أوكرانيا في تصور النخب الروسية بعد الحرب الباردة تواجد أقلية عرقية ولغوية روسية تقدر بنسبة ١٧٪ ، كما أن أوكرانيا محور الجغرافية السياسية الروسية؛ باعتبارها دولة تقع في شرق أوروبا وتشكل جزءاً أساسياً من منطقة أوراسيا، كما أوكرانيا تعتبر الجدار العازل وفقًا للفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين- والذي أكد على أن استقلال أوكرانيا هو بمثابة إعلان حرب جيوسياسية على روسيا، كما يعتبرها المشكلة الأهم والأكثر جدية أمام موسكو، فأوكرانيا المستقلة تؤدي دور العميل والخادم الجيوسياسي للاستراتيجية الأورو -أطلسية في أوروبا، فهي بوعي منها أو بدون وعي تلعب دور من أجل تطويق روسيا جيوسياسيًا ومنعها من تحقيق مشروعها. كذلك تتركز كثير من الصناعات العسكرية في شرق وجنوب أوكرانيا الحالية، حيث كانت مركزًا صناعياً عسكريًا هامًا سلسلة الإنتاج العسكري السوفييتي،

ومن أهم ما ضاعف من القيمة العسكرية والأمنية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا بعد الحرب الباردة هو تواجد أحد أهم القواعد العسكرية البحرية الروسية في شبه جزيرة القرم في مدينة Sevastopol، وهو ما يضمن ويعزز الانتشار العسكري الروسي، وضمان بقاء تلك القاعدة وتواجد الأسطول الروسي بها هي مسألة حيوية بالنسبة للمصالح الأمنية الروسية.

مما سبق فتبدو الحرب الروسية الأوكرانية ليست أزمة عادية فقط ولا حرباً طارئة بين طرفين ولكنها تحمل في طياتها عددًا كبيرًا ومتشابكًا من المصالح المعقدة والممتدة تاريخيًا

السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي غير قادرة على توفير الأمن لأعضائها ما سيعيد تشكيل الخريطة العسكرية الأوروبية

وجغرافيًا فضلاً عن أنها أزمة تخص دولة تحتل مكانة هامة في حسابات القوى الكبرى والفاعلين الدوليين.

تحليل الوضع الحالي

بتحليل الوضع الحالي وبعد مرور ثلاثة أعوام على الحرب الروسية الأوكرانية، يمكننا طرح نقطتين في غاية الأهمية فيما يخص هذا الشأن، ألا وهما:

١-احتمالية اندلاع حرب عالمية ثالثة: إذا نظرنا إلى الحرب العالمية باعتبارها صراع بين القوى الكبرى، فقد قامت هذه الحرب بالفعل. إذ إننا إزاء قوة دولية وهي روسيا في مواجهة القوة الدولية الأخرى والأقوى في النظام العالمي وهي الولايات المتحدة الأمريكية مع تحالف أوروبي لبعض القوى الدولية الأخرى. كذلك الموقف الصيني باعتبارها إحدى القوى الدولية الكبيرة أيضًا ومطالبتها بتفهم الدوافع الأمنية الروسية، والتحقيق في الاتهامات التي وجهتها روسيا للولايات المتحدة الأمريكية لا سيما التي تتعلق بوجود منشآت للحرب البيولوجية في أوكرانيا.

٢-تعقّد تحليل الموقف العسكري على الأرض: حيث يبرز استخدام الإعلام والدعاية في الصراع وهو ما يجعل الموقف مضطربًا ومتباينًا، وهذا ما نجده عند متابعة القنوات الإعلامية الروسية ومثيلتها الغربية. ولكن وفقًا للحقائق العسكرية السائدة فيمكن القول إن هناك سيطرة روسية كاملة على شرقي أوكرانيا، وهناك اقتراب من تحييد الآلة العسكرية الأوكرانية. أما فيما يخص البيانات الخاصة بالهزيمة الروسية العسكرية في بعض المواقع فيجب الانتباه إلى أن الاستراتيجية العسكرية الروسية لم تكن تتضمن الإعلان عن احتلال أوكرانيا أو السيطرة عليها بشكل كامل. ولكن الغرض كان حصار يؤدي إلى الحصول على تنازلات تتمثل في اعتراف كييف على سيادة روسيا على القرم، وحماية انفصال الجمهوريتين في دونتسك ولوهانسك.

التداعيات المستقبلية:

– الخسائر البشرية والمادية: فقد أشارت بعض التقارير إلى أنّ الحرب الروسية-الأوكرانية تسببت في خسائر بشرية ومادية وعسكرية كبيرة بلغت حوالي ٢٤٠ ألف شخص ما بين مدنيين وعسكريين، بالإضافة إلى الخسائر مادية وخسارة المئات من المعدات العسكرية في الجانبين منذ بداية الحرب. مما يعني استمرار الحرب سيكون نتيجته تكلفة هائلة بالنسبة لأوكرانيا وذلك روسيا على المستوى البشري والمادي والاقتصادي مما يعني مزيدًا من الا ارتفاع في أسعار السلع الأولية، كالغذاء والطاقة، وهو ما سيدفع التضخم للارتفاع، وانخفاض الدخول، وازدياد معدل تدفق اللاجئين وكذلك تأثر الدول التي لديها علاقات تجارية وسياحية مع أوكرانيا وروسيا. وزيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط.

– التداعيات الجيوسياسية: وتتمثل في إحداث تحولات في هيكلية النظام الدولي والعلاقات الدولية وما يترتب عن ذلك من إعادة توزيع لعناصر القوة وإعادة ترتيب الدول، وهو الحال بالنسبة للحرب في أوكرانيا والإنذار بولادة نظام دولي جديد. فقد أصبحت الحرب الروسية / أوكرانيا مسرحًا لخلق توازنات عالمية جديدة، وتطور مجريات الأحداث بعد ثلاثة أعوام من الحرب وظهور محاور متعددة مثل المحور الروسي الصيني والمحور الأمريكي الغربي. وكذلك وفتح الباب لظهور فاعلين دوليين جدد للعب دور في تلك الأزمة ليمكن ذلك دولاً أخرى من الصعود والمناورة لتحقيق أهدافها ومصالحها.

– عسكرة العلاقات الدولية؛ حيث دفعت الحرب الروسية الأوكرانية العديد من الدول إلى إعادة النظر في استراتيجياتها العسكرية، مما ساهم في اشتعال سباق التسلح من جديد وتنامي النزعة العسكرية لدى العديد من الدول لا سيما بعد تلويح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باستخدام القوة النووية. وهو الأمر الذي دفع عديد الدول الأوروبية لإعادة هيكلة النظام العسكري والأمني. كما أعلنت العديد من الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، برفع إنفاقها العسكري.

– تعاظم الدور الصيني؛ حيث كسبت الصين دوراً هامًا في ظل الحرب الروسية الأوكرانية والدعم الذي تقدمه لحليفتها روسيا في مواجهة العقوبات الغربية على روسيا. مما يعني تعاظم دور الصين في مسار الأحداث الجارية، ولا سيما أنّها من القوى الاقتصادية التي تمتلك من الإمكانيات المادية والتكنولوجية والاقتصادية ما يؤهلها للعب هذا الدور.

– إضعاف الجيش الروسي؛ ويعد هذا من أبرز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. فالجيش الروسي لديه ترسانة نووية وجيش تم تصنيفه الثاني على مستوى العالم، ويمتلك أكبر أسطول دبابات في العالم وثاني أقوى أسطول طائرات، إضافة للصواريخ المتنوعة. وكان ينظر للجيش الروسي على أنه قادر على اختراق

الجبهة الشرقية للناتو التي تضم دولاً متوسطة التقدم وضعيفة عسكرياً وقليلة السكان، وإذا لم يتدخل الأمريكيون البعيدون فإنه لا جيش سيوقف تقدم الجيش الروسي حتى حدود ألمانيا وحتى هذه الدولة الأوروبية الكبرى التي كانت تعتمد على موسكو في الطاقة، كان ينظر لها أنها غير قادرة على الوقفة وحدها .

– التداعيات الجيوستراتيجية على حلف الناتو؛ فنجاح سيطرة روسيا على أوكرانيا وربحها للحرب سيضع حلف شمال الأطلسي لإعادة التفكير الاستراتيجي والعسكري في القارة وعدم تصعيد الأزمة والانجرار نحو حرب عالمية كبرى ضد روسيا وتجنب هذا السيناريو الكارثي. ولكن هذا الوضع سيضع حلف الناتو في وضع تقييم لقدرته على حفظ الأمن والدفاع عن أعضائه وسيضع تلك القدرة محل شك. وهو ما ستعمل عليه روسيا بلا شك لإضعاف حلف الناتو والتشكيك في قدرته على أرض الواقع. فضلاً عن أن السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي الحالية غير قادرة على توفير الأمن لأعضائها. وهو ما سيعيد أيضًا تشكيل الخريطة العسكرية الأوروبية.

– ديمومة الحرب الاقتصادية وشموليتها؛ فقد ينتج عن استمرار حالة التصعيد بين روسيا والغرب عن استمرار الحرب الاقتصادية بينها، ما بين مواصلة فرض عقوبات على روسيا من جهة وتجنب روسيا لتلك العقوبات من خلال الحليف الصيني من جهة أخرى وكذلك الرد العنيف من خلال وسيلتي الغاز للضغط على الغرب ولا سيما الدول الأوروبية.

السيناريوهات المستقبلية للأزمة

بعد ثلاثة أعوام من الحرب الروسية الأوكرانية، نجد أن مستقبل الأزمة يعتبر قاصرًا ومعقدًا بسبب غياب بعض الحقائق مثل الأوضاع الداخلية في روسيا وكذلك في أوكرانيا، وصعوبة التحقق من دواخل ومعنويات القوات المسلحة الروسية بسبب الحرب، ومدى قوة وفاعلية التيار الموالي لروسيا في الداخل الأوكراني ومدى قوة النظام الأوكراني ومدى فاعلية العقوبات المفروضة على روسيا، ومدى اقتراب الطرفين من التوصل إلى اتفاق دبلوماسي؛ وغيرها من حقائق ضرورية لرسم سيناريوهات المستقبل. ولكن هناك بعض السيناريوهات المستقبلية والتي يمكن الإشارة إليها، وهي

– استمرار الحرب لسنوات طويلة؛ وهنا ستأخذ الحرب شكل حرب الاستنزاف بين الطرفين

تستمر لسنوات طويلة مع عدم قدرة أي طرف من الجانبين على إجراء عملية حاسمة تنهي الحرب. وما يدعم هذا السيناريو، السياسة التي اتبعتها الدول الغربية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية منذ بداية الحرب والتي تمثلت في الموازنة ما بين مساعدة أوكرانيا في مواجهة الهجوم الروسي، وتجنب المواجهة المباشرة مع روسيا. وهذا النوع من الحروب سيتوقف على مدى قدرة الطرفين على مواصلة القتال. فهناك قناعة بن طرفي النزاع بأنّ الحل العسكري في الوضع هو الحل الأمثل لتحقيق الأهداف المرسومة ولغياب مؤمنين بجدوى خيار السلام، وتأكيد الجانب الروسي بأن العملية العسكرية لم تحقق كل أهدافها ولم تستكمل مراحلها وجولاتها. كذلك حصول الجانب الأوكراني بشكل مستمر على الأسلحة المتطورة وهو ما يجعله قادر على الصمود وتوجيه ضربات مؤثرة للجيش الروسي مما قد يجعل روسيا ترضخ للمطالب الأوكرانية وترك الساحة الأوكرانية. وما يرجح هذا السيناريو أيضًا هو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وحرصها على إطالة زمن الحرب لاستنزاف الجانب الروسي قدر الإمكان وإضعافها وإنهاكها حتى تتفرغ لمواجهة القوة الصينية الصاعدة.

– قبول أوكرانيا للحل الوسط، وإن كان هذا الاحتمال غير مقبول سياسيًا لدى النظام الأوكراني وغير وارد، نظرًا لتصميمهم ودعم الغرب والولايات المتحدة الأمريكية المستمر لأوكرانيا، وينتج عن هذا السيناريو تصور بأن الحرب سوف تنتهي بتقسيم الأراضي الأوكرانية بين موسكو وكييف، وهو ما يعني الحفاظ على الوضع الراهن مع وقف لإطلاق النار والذهاب نحو حل يقر بوجود أوكرانيا مقسمة إلى حكومتين أحداها تابعة لموسكو والأخرى لكييف وتكون محمية بضمانات من قبل الولايات المتحدة وأوروبا.

– الانتصار العسكري الروسي الكامل، ولكن وفقًا لهذا السيناريو يجب الوضع في الاعتبار تكلفة الانتصار بالنسبة لروسيا، فإذا كانت تكلفة الانتصار معقولة أو محدودة فستصعد روسيا كقطب دولي قوي من جديد وبلا منازع؛ فقد نجحت في كسر الإرادة الغربية. ولكن إذا حدث وتعثرت روسيا فستتراجع عن إمكانية توسع دورها في النظام الدولي. فلتأثير تكلفة الانتصار العالية تداعيات على قدرة روسيا على استغلال هذا لصالح نموذج للنظام الدولي الجديد والذي سيتسم بالتعددية. وسيبقى العامل الرئيسي والذي سيحدّد مسار الحرب، وهو الأولويات السياسية والاستراتيجية الروسية. فقد يختار بوتين البقاء في موقف دفاعي والتركيز على الاحتفاظ بالأراضي التي استولى عليها حتى عام ٢٠٢٤م. أو استئناف العمليات العسكرية، بهدف استكمال السيطرة على المقاطعات الأوكرانية.

* مدير مركز الدراسات الاستراتيجية – مكتبة الإسكندرية ـ أستاذ العلوم السياسية المساعد بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري -الإسكندرية

بعد عامين من الحرب الروسية الأوكرانية: كيف يرى الأوروبيون مستقبل إقليمهم؟

الأوروبيون أقل حماسًا لدفع التكاليف ما يدفع الروس للانتصار على أوكرانيا وعلى نظام الاتحاد الأوروبي

يمكن للأزمة الروسية الأوكرانية أن تغير بشكل كبير الطريقة التي يفكر بها الأوروبيون بشأن أمنهم. وفي إطار ذلك، استطاع بوتين أن يشكك الأوروبيين في النظام الأمني الأوروبي وكشف أوجه القصور في الاتحاد الأوروبي.
ومع حلول الذكرى السنوية الثانية، تأرجح الرأي العام الأوروبي حول مدى إمكانية تحقيق الفوز لأوكرانيا من عدمه وفقًا للأوضاع العسكرية التي تحرزها روسيا في الميدان. ومنذ بداية الحرب، ثم مع مواصلة الدعم الأوروبي والغربي لأوكرانيا مع استمرارية الزحف الروسي على الأراضي الأوكرانية بدأت حالات خيبات الأمل تتزايد لدى الأوروبيين وظهرت أصوات عديدة تطالب بوقف دعم أوكرانيا. ويزداد الوضع تشاؤما لديهم مع اقتراب انتخابات البرلمان الأوروبي في يونيو؛ الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر المقبل.

د. مروة صبحي منتصر

ومع ذلك، فإن نتائج كليهما سيكون لها تأثير حاسم على الجغرافيا السياسية في أوروبا. يمكن أن تؤثر توقعات ما سيحدث في هذه الانتخابات على الاستراتيجيات العسكرية لكل من موسكو وكييف. ومن المرجح أن تؤثر الديناميكيات في ساحة المعركة على الأصوات.

يعتمد فلاديمير بوتين على حالة "إرهاق الحرب" في الغرب لتحقيق انتصار روسي. والسيناريو المثالي بالنسبة له هو أن تنهي إدارة ترامب الثانية الدعم الأمريكي لكييف، وأن يتلاشى الاهتمام الأوروبي بالحرب.

ويسعى المقال إلى تقييم الوضع الحالي للرأي العام الأوروبي بشأن الحرب في أوكرانيا. مع إلقاء نظرة للخلف حول ما كان عليه رأي الأوربيين عند اندلاع الحرب.

أولاً: كيف كان يفكر الأوروبيون في الحرب قبل عامين؟

تفاوتت آراء الجمهور الأوروبي حول دعمه لأوكرانيا وتوقعاته من النصر أو الهزيمة عبر ثلاث فترات متزامنة. الفترة الأولى بعد اندلاع الحرب بعدة أشهر أجرى معهد الجامعة الأوروبية استبيان في خمس دول أوروبية وكانت نتائج أغلبه متفائلين بالنصر ومتحمسين لدعم أوكرانيا وذلك في الفترة مارس وإبريل ٢٠٢٢م، بينما كشف بحث أجراه المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية ECFR في يونيو ٢٠٢٢م، أن العديد من الأوروبيين يفضلون حلًا سريعًا على حساب خسارة أوكرانيا للأراضي.

بينما بعد مرور عامين من الحرب والتقدم الروسي الذي أحرز مؤخرًا في جنوب وشرق أوكرانيا، تراجع تفاؤل الأوربيين بشكل كبير لدعم أوكرانيا. وذلك وفقًا لمسح أجرته المفوضية الأوروبية في يناير ٢٠٢٤م. وسيناقش المقال هذا التطور في الرأي العام الأوروبي في الأجزاء التالية

تحليل مسح مارس ٢٠٢٢

كجزء من مشروع ERC SOLID، شرع في رسم خريطة للرأي العام المحيط بالقضايا الرئيسية في النزاع الأوكراني من خلال إجراء مسح في خمس دول أوروبية (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبولندا والمجر). تم إدارة الاستبيان عبر الإنترنت من قبل يوجوف YouGov بين ١١ مارس و٥ أبريل ٢٠٢٢م، وبلغ إجمالي حجم العينة ١٠٢٢٩ مشاركًا.

سُئل المجيبون عن التحدي الذي يعتقدون أنه يمثل أخطر تهديد لبقاء الاتحاد الأوروبي. يوضح (الشكل ١) أن أكثر من ثلث المجيبين، في جميع أنحاء المناطق الأوروبية، يعتبرون الحرب أخطر تهديد، تليها القضايا الاقتصادية (الفقر أو التفاوت بين

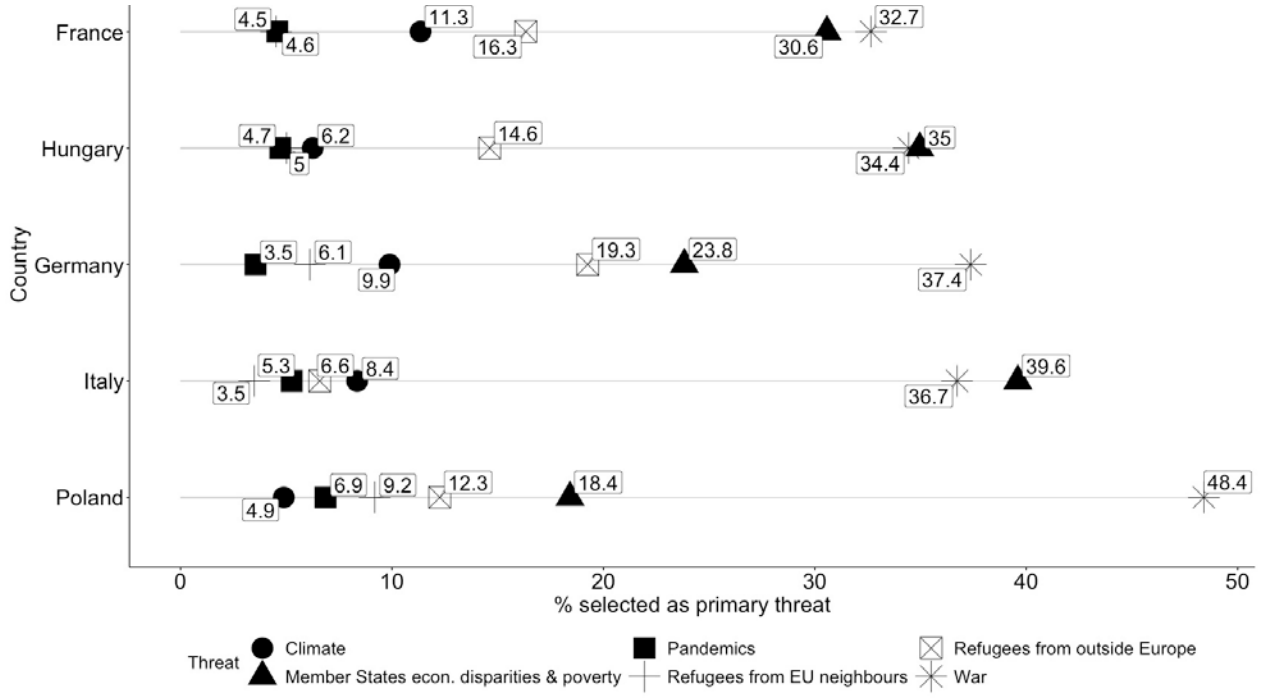

الـدول الأعضـاء). علـى النقيـض مـن ذلـك، فـإن الأوبئـة وتغير المنـاخ – أحـدث الأزمـات التـي واجهها الاتحـاد الأوروبـي – تتبع على مسـافة كبيـرة لجميع الـدول الخمس الموضحة. ومـن النتائج الأخـرى المثيـرة للاهتمـام الاختلافـات في كيفيـة النظـر إلـى اللاجـئين. في حين أن اللاجـئين من خـارج أوروبا يعتبـرون أخطر تهديـد مـن قبـل حوالـي ١٥ في المئـة من المسـتجيبين في فرنسـا والمجـر وألمانيـا، فـإن نسـبة منخفضة جـدًا فقط من المسـتجيبين عبـر الـدول الأعضاء تعتبر اللاجـئين من الـدول المجاورة للاتحاد الأوروبـي تهديـدًا خطيرًا.

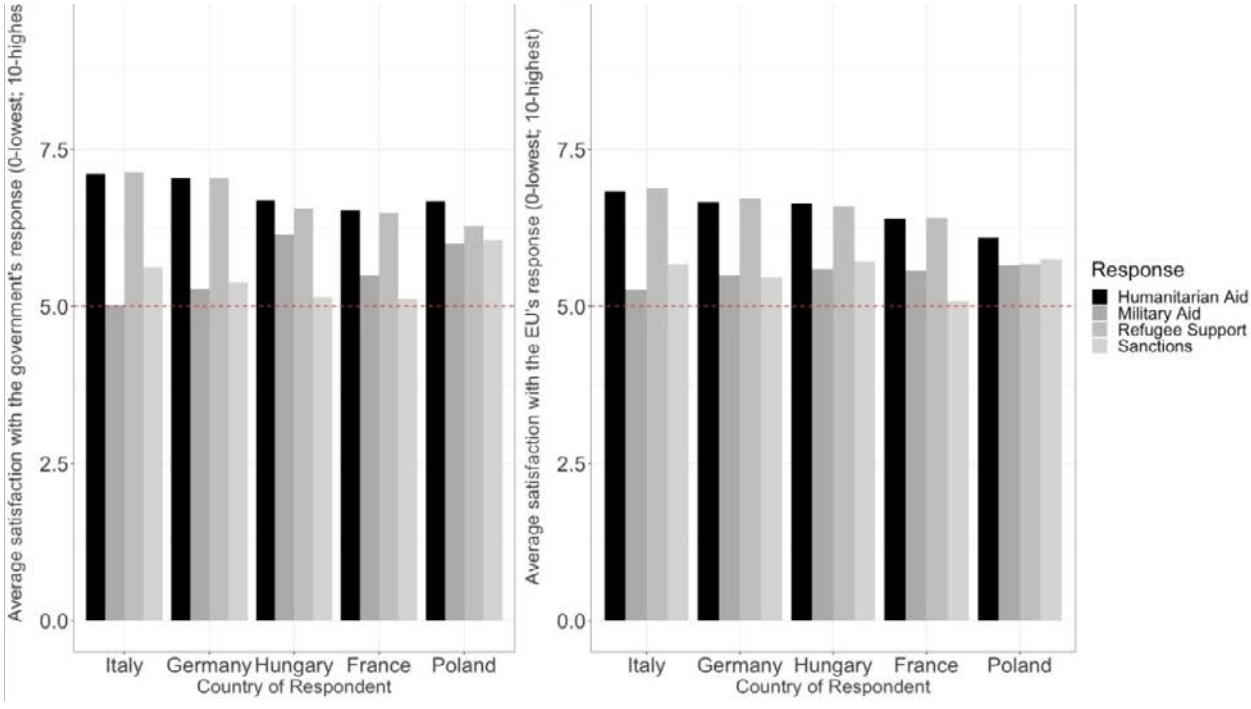

عندما يتعلق الأمر باندماج أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي فإن جيرانها المباشرين قد يصبحون من أشد منتقديها بدلاً من أقوى مؤيديها

عندما سئل المستجيبون عما إذا كان ينبغي الدفع بأوكرانيا كعضو في الاتحاد الأوروبي، أو اعتبارها مرشحة في الاتحاد الأوروبي، أو عدم اعتبارها مرشحة على الإطلاق، تظهر بولندا على أنها الطرف المتطرف. في حين أن أقلية فقط من المستجيبين في البلدان الأخرى تعتبر أنه يجب دفع عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي بسرعة أو باستخدام إجراءات استثنائية، يعتقد ثلث المستجيبين البولنديين (٣٣,٥ ٪) أنه يجب على الاتحاد الأوروبي بالفعل تسريع عملية العضوية.

الغالبية في جميع البلدان تدعم أوكرانيا على الأقل لتصبح مرشحة. يبدو أن المجر تظهر مرة أخرى أعلى مستوى من المشاعر المعادية لأوكرانيا، مما يعكس هجمات رئيس الوزراء المجري أوربان على الرئيس فولوديمير زيلينسكي. لا يمكننا أن نستشف من البيانات المتاحة ما إذا كان أوربان يقود الرأي العام المجري في هذا الاتجاه، أو ما إذا كان يستجيب فقط لآراء ناخبيه. ما يمكننا قوله هو أنه بالنظر إلى فوزه الانتخابي الأخير (أبريل ٢٠٢٢) وحقيقة أن الجمهور المجري يبدو على نطاق واسع أنه يشارك وجهات نظره بشأن الحرب، فمن المرجح أن يكون موقف أوربان المؤيد لروسيا مشكلة للوحدة الأوروبية بشأن هذه المسألة. ويوضح الشكل ٣ ما سبق ذكره.

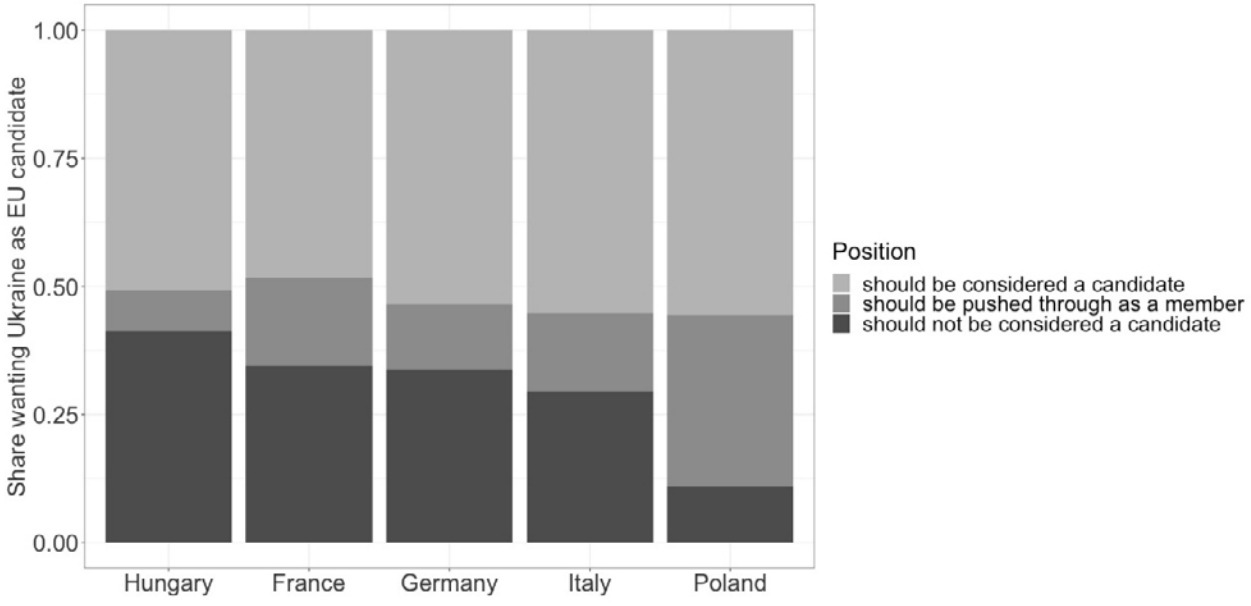

الأوروبيون متشائمون بشأن نتيجة الحرب ويعتقد ١٠٪ فقط من الأوروبيين في ١٢ دولة أن أوكرانيا ستفوز

تحليل مسح يونيو ٢٠٢٢

كما أجرى المركز الأوروبي للدراسات الخارجية ECFR استطلاع في يونيو ٢٠٢٢م، أظهر أن معظم الأوروبيين مستعدون لإظهار التضامن مع أوكرانيا، في شكل تقديم المساعدة الاقتصادية، وإرسال الأسلحة، ودعم عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي، وقبول اللاجئين. وفي الوقت نفسه، يدعمون أيضًا التدابير الصارمة ضد روسيا.

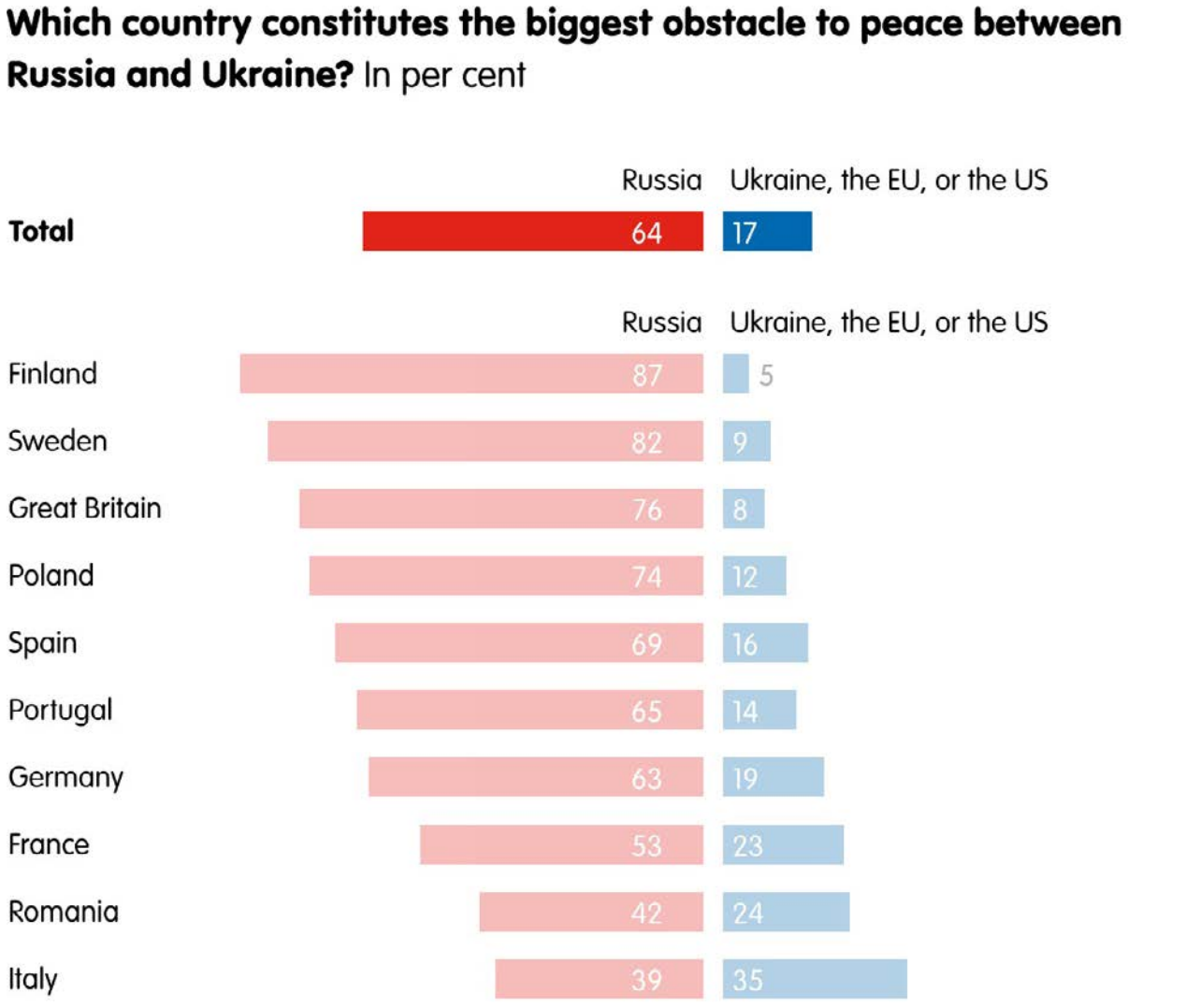

Available options included 'Russia', 'US', 'EU', 'Ukraine', as well as 'None of these' and 'Don't know' (the latter two not shown in the chart). Overall, 7% responded 'None of these' and 12% said 'Don't know'.

Source: Datapraxis and YouGov, May 2022.
ECFR · ecfr.eu

يرى العديد من الأوروبيين إعادة انتخاب ترامب هدية لبوتين ويميلون للنظر إلى ترامب ليس صانع سلام ولكن "مهادن"

بالرغم من ذلك، انقسمت المجتمعات الأوروبية حول طريقة إنهاء الحرب. ويعد التطور الذي حدث في مسح يونيو هو أن هذه النتائج تضع الأوروبيين في مجموعتين متعارضتين: معسكر سلام ومعسكر عدالة. يريد مؤيدو معسكر السلام ،السلام الآن حتى على حساب التنازلات الأوكرانية لروسيا. يعتقد معسكر العدالة أن هزيمة روسيا الواضحة هي وحدها التي يمكن أن تجلب السلام. يمر هذا الانقسام عبر العديد من البلدان. مع تحول الصراع في أوكرانيا إلى حرب استنزاف طويلة، فإنه يخاطر بأن يصبح الخط الفاصل الرئيسي في أوروبا. وما لم يتعامل الزعماء السياسيون مع هذا الاختلاف بعناية، فقد يؤدي ذلك إلى نهاية وحدة أوروبا.

ويوضح شكل (٤) أيا من روسيا وأوكرانيا تعد العائق الأكبر أمام السلام بين روسيا وأوكرانيا؟ فجاءت أغلب الأصوات ٦٤٪ يؤيد أن روسيا هي التي تعيق السلام بينما سجلت ١٧٪ من الأصوات أن أوكرانيا هي المعيقة للسلام.

Size of Europe's different voter camps in response to Russia's war on Ukraine In per cent

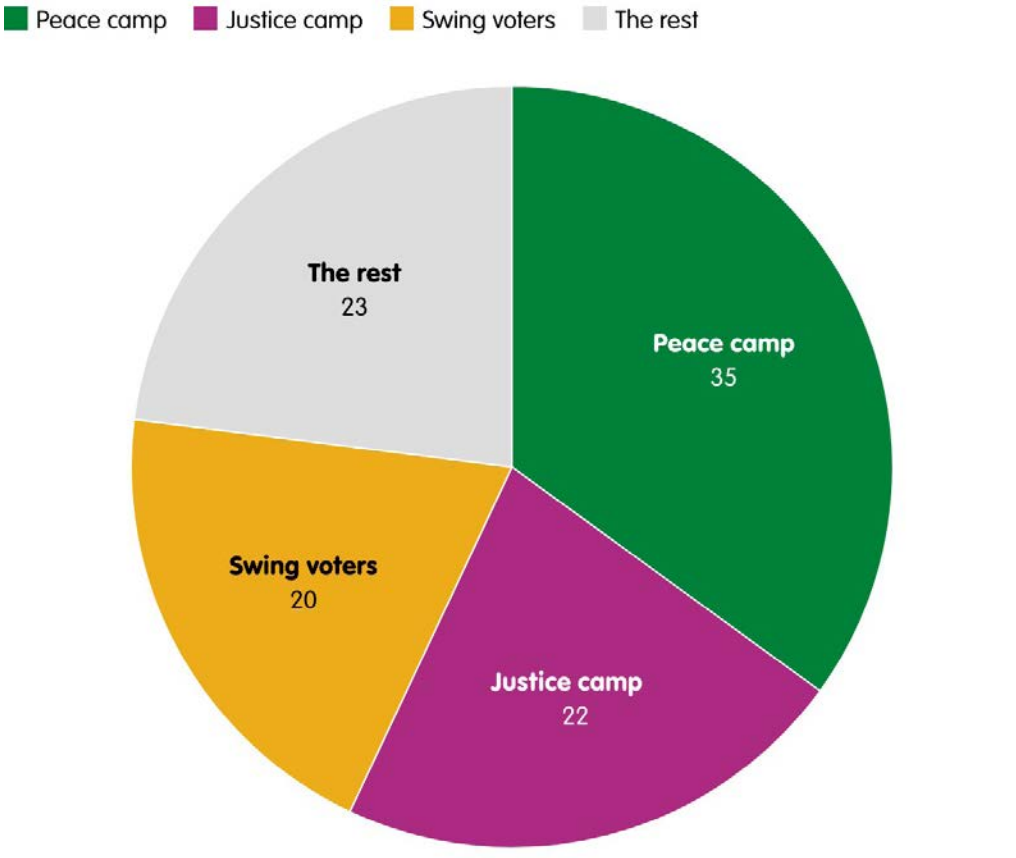

Segmentation based on the analysis of responses to two questions. Detailed explanation in the methodology annexe.

Source: Datapraxis and YouGov, May 2022.
ECFR · ecfr.eu

أقلية من الأوربيين ترى وجوب دفع عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي بسرعة أو باستخدام إجراءات استثنائية

ومن المرجح أيضًا أن يعتقد معسكر السلام أكثر من معسكر العدالة أن الاتحاد الأوروبي سيكون أسوأ حالًا نتيجة لهذا الصراع. قد يكون هذا سببًا آخر لرغبتهم في إيقاف هذه الحرب. في كثير من النواحي، معسكر السلام هو معسكر المتشائمين الذي يؤيد إنهاء الحرب على حساب التنازلات الأوكرانية لروسيا. وجاء شكل (٥) ليوضح ارتفاع نسبة معسكر السلام وسط الجمهور الأوروبي (٣٥٪) على حساب معسكر العدالة (٢٢٪).

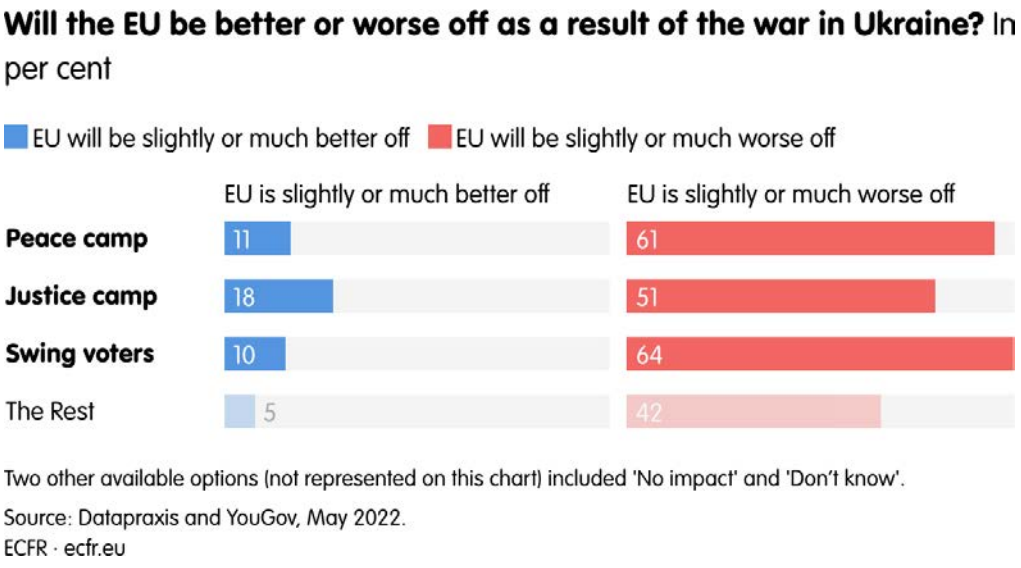

ويوضح شكل (٦) أن ٦١٪ من معسكر السلام ترى أن مستقبل الاتحاد الأوروبي سيكون أسوأ، في مقابل ٥١٪ من معسكر العدالة.

كما يشير استطلاع المجلس الأوروبي للاجئين أن معظم الأوروبيين سعداء باستضافة اللاجئين الأوكرانيين، فإن رومانيا وبولندا وفرنسا من بين البلدان الأقل انفتاحًا على هذا الاحتمال. ربما يتأثر هذا بحقيقة أن استقبلت رومانيا وبولندا بالفعل العديد من اللاجئين الأوكرانيين. بينما استقبلت فرنسا عددًا قليلًا منهم.

يفصل شهرين بين مسح مارس ٢٠٢٢ ومسح مايو ٢٠٢٢م، ولكن هناك فجوة بين الاختلافات في رأى الجمهور الأوروبي حول الحرب الأوكرانية.

في حين كان المجيبون في جميع أنحاء أوروبا متفائلين بشدة حول نصر أوكرانيا، خلال المسح الثاني انقسم الجمهور الأوروبي بين معسكر السلام ومعسكر العدل، كما تم توضيحه.

ومن النتائج المثيرة للاهتمام عند المقارنة بين المسحين حول اللاجئين الأوكرانيين. خلال المسح الأول رحب أغلب المستجيبين بالأوكرانيين في بلدانهم في حين خلال المسح الثاني، بدأت هناك انقسامات تظهر بين الدول الأوروبية حول الترحيب باستقبالهم.

كذلك تغيرت درجة رضا الأوروبيين عن استجابة حكوماتهم للأزمة. فخلال المسح الأول كان هناك درجات رضا عالية. بينما خلال المسح الثاني كان معسكر المتشائمين حول مستقبل الاتحاد الأوروبي هو الأعلى نسبة.

Which of the following best reflects your view on what Europe should do about the war in Ukraine more broadly? In per cent

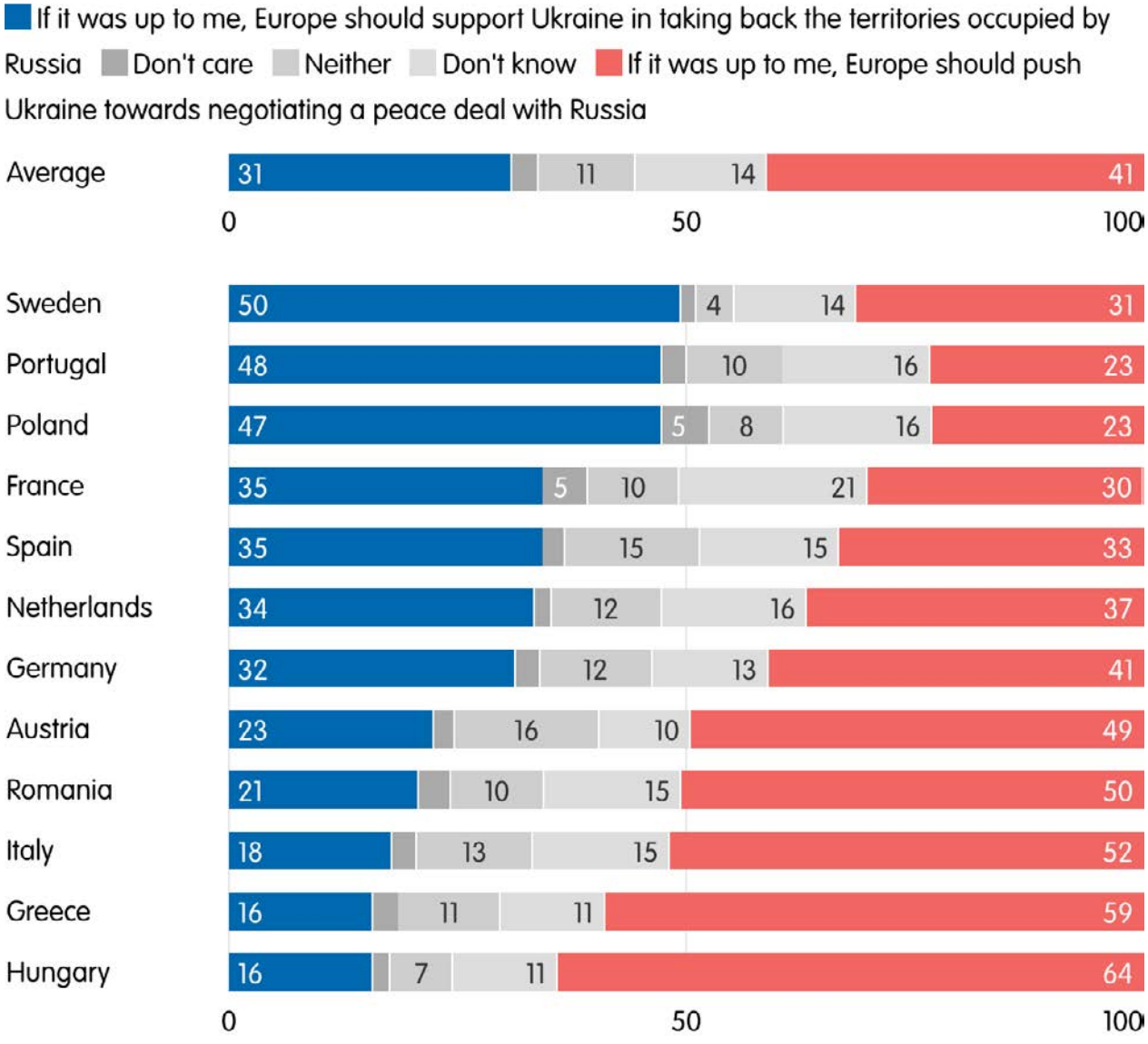

Source: Survey conducted by YouGov and Datapraxis in January 2024, in Austria, France, Germany, Greece, Hungary, Italy, the Netherlands, Poland, Portugal, Romania, Spain, and Sweden.
ECFR · ecfr.eu

ثانيًا: التصورات الأوروبية للحرب في أوكرانيا في عامها الثالث

الآن، في أعقاب الهجوم المضاد المخيب للآمال في أوكرانيا ووسط الدعم الضعيف في العواصم الغربية، يبدو أن بعض هذا التفاؤل قد تبدد. كشفت أحدث استطلاعات للرأي العام الأوروبي، أجرته المفوضية الأوروبية في يناير٢٠٢٤م، عن ثلاث سمات مهمة في الرأي العام الأوروبي يمكن أن تؤثر على استراتيجيات القادة السياسيين – خاصة قبل الاختبار الأساسي لانتخابات البرلمان الأوروبي في يونيو المقبل. وفيما يلي عرض لأهم نتائجه

النصر مقابل التسوية

أولاً، يبدو الأوروبيون متشائمين بشأن نتيجة الحرب. يعتقد ما معدله ١٠٪ فقط من الأوروبيين في ١٢ دولة أن أوكرانيا ستفوز. ضعف ما يتوقعه الكثيرون من انتصار روسي. يمكننا فقط التكهن بكيفية تعريف الناس للانتصار الروسي، ولكن يبدو من المعقول أن نقترح، بالنسبة للكثيرين، أن فكرة الانتصار الروسي تعني أن أوكرانيا لن تكون قادرة على تحرير جميع أراضيها المحتلة (والانتصار الأوكراني الذي ستفعله).

هذه الثقة الضعيفة في فرص أوكرانيا للفوز واضحة في جميع أنحاء أوروبا. بولندا والبرتغال والسويد هي الدول الأكثر تفاؤلاً. ولكن حتى هناك، يعتقد ١٧٪ فقط من المستجيبين أن أوكرانيا ستنتصر – وفي السويد يعتقد ١٩٪ أن روسيا ستفوز.

ومع ذلك، فإن توقع التوصل إلى تسوية ليس هو نفسه تفضيل مثل هذه النتيجة في هذه الحرب. وعندما سئل الأوروبيون عن الإجراء الذي يريدون من حكوماتهم اتخاذه بشأن أوكرانيا، ظهرت صورة أكثر تنوعًا.

أعرب المجيبون في ثلاث دول – بولندا والبرتغال والسويد – عن تفضيلهم الواضح لدعم أوكرانيا لاستعادة أراضيها. ولكن في خمسة بلدان أخرى – النمسا واليونان والمجر وإيطاليا ورومانيا – يميل الناس إلى رغبة حكوماتهم في دفع كييف إلى قبول التسوية. وفي الوقت نفسه، في فرنسا وألمانيا وهولندا وإسبانيا، فإن الجمهور أكثر انقسامًا حول هذه النقطة.

لكن هذا يعني أيضًا أن العديد من توقعات الأوروبيين وتفضيلاتهم فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا لا تتطابق. وعمومًا، من بين أولئك الذين يتوقعون أن تتوصل أوكرانيا وروسيا إلى تسوية توفيقية، فإن حوالي النصف فقط (52%) يفضلون أيضًا دفع أوكرانيا نحو قبول مثل هذا الحل – في حين أن ثلثهم (32%) يفضلون دعم أوكرانيا في استعادة أراضيها. ويشكل أولئك الذين يفضلون هذا الدعم المستمر حوالي نصف مجموعة التنبؤ بالتسوية في بولندا (51%) والبرتغال (51%) والسويد (48%). لذلك يتوقع هؤلاء الناس أن يصابوا بخيبة أمل.

التحول في جغرافية دعم أوكرانيا

ثانيًا، يشير استطلاع يناير 2024م، إلى تحول في جغرافية دعم أوكرانيا. في السابق، كانت الحكمة التقليدية هي أن أقرب جيران أوكرانيا كانوا من بين أكبر مؤيديها. كان هذا هو الحال من حيث الدعم الحكومي لكييف والانفتاح على الترحيب باللاجئين الأوكرانيين. لكن يبدو أن أوكرانيا تتمتع حاليًا بأقوى دعم شعبي في البرتغال وفرنسا البعيدتين، في حين يبدو أن تضامن الناس يتذبذب في بعض جيران البلد المجاور.

غالبًا ما بدت المجر، في عهد رئيس وزرائها المؤيد لبوتين فيكتور أوربان، غريبة على مدى العامين الماضيين. كما وجد الاستطلاع الأخير أن المجر هي المكان الذي يتوقع فيه أكبر عدد من الناس انتصار روسيا (31%)، وحيث يريد معظم المستجيبين دفع أوكرانيا إلى الاستقرار (64%). لكن الأرقام بالنسبة لرومانيا لا تختلف اختلافًا كبيرًا – حيث يعتقد 18%أن روسيا ستفوز، ويريد 50% دفع أوكرانيا إلى التسوية.

على الأخص، ومع ذلك، فإن بولندا – التي وضعت نفسها، في ظل كل من حكوماتها الشعبوية السابقة والحالية الموالية لأوروبا، كواحدة من أكثر مؤيدي أوكرانيا حرصًا وموثوقية – تشهد نموًا متزايدًا في عدد سكانها عندما يتعلق الأمر ببعض القضايا المتعلقة بأوكرانيا، لا سيما وصول المنتجات الزراعية الأوكرانية إلى الأسواق البولندية والأوروبية.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن البولنديين (إلى جانب السويديين والبرتغاليين) لا يزالون أشد المؤيدين للحملة العسكرية الأوكرانية، إلا أنهم ليسوا متفائلين بشكل خاص بشأن فرص كييف في الفوز (17٪ فقط يعتقدون أن أوكرانيا ستفوز). على مستوى الرأي العام البولندي، بدأت الأدلة أيضًا في تكوين مشاعر مختلطة تجاه اللاجئين الأوكرانيين.

في الواقع، تعد واحدة من أكثر النتائج إثارة للدهشة في الاستطلاع تتعلق بمواقف الناس من المهاجرين الأوكرانيين. سئل المستجيبين في جميع البلدان الـ 12 عما إذا كانوا يعتبرون المهاجرين من مختلف أنحاء العالم فرصة أو تهديدًا. في العديد من البلدان التي شملها الاستطلاع، كان هناك خوف قوي من

Which of the following, if any, do you think is the most likely outcome of the Russia-Ukraine war? In per cent

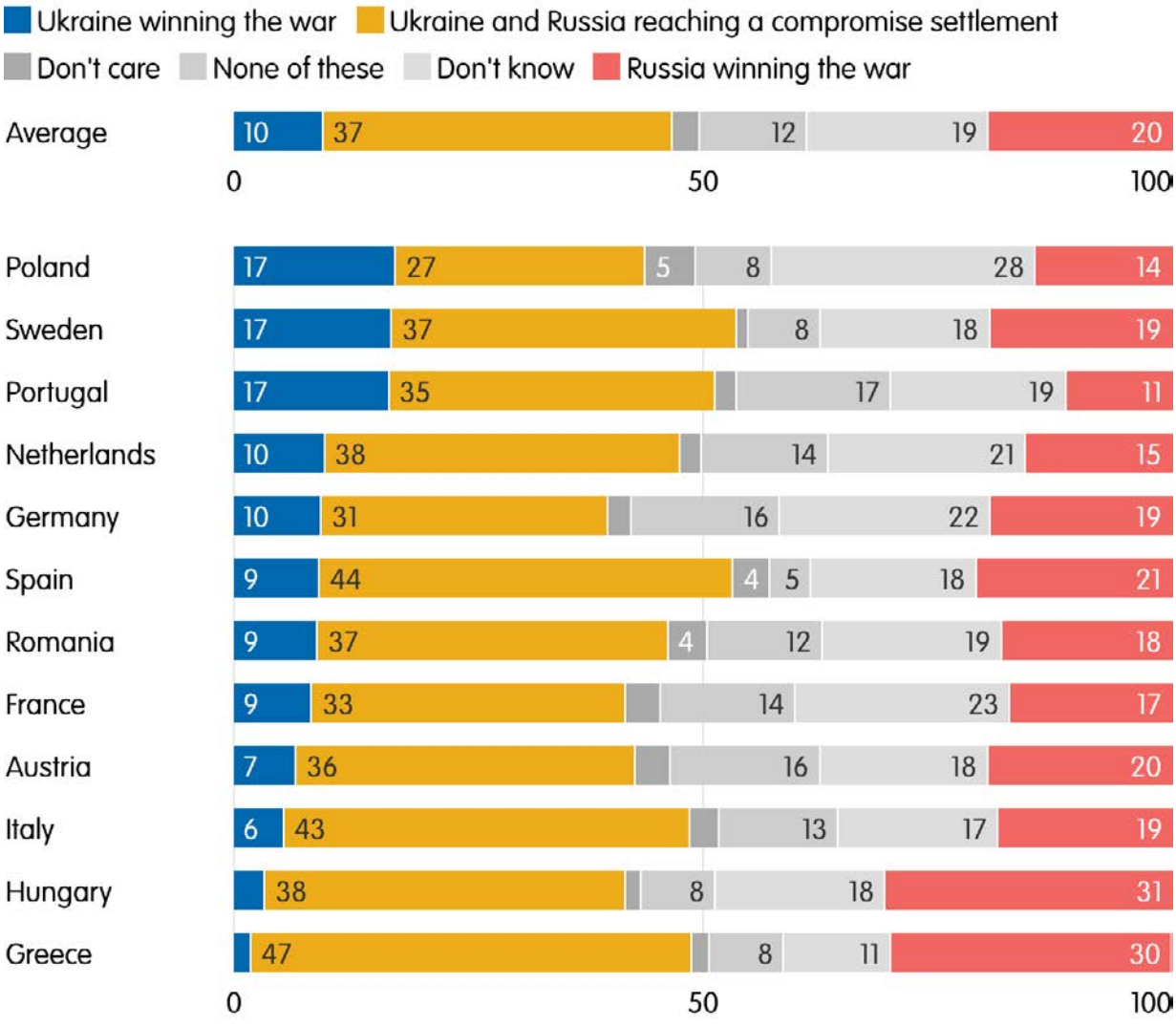

Source: Survey conducted by YouGov and Datapraxis in January 2024, in Austria, France, Germany, Greece, Hungary, Italy, the Netherlands, Poland, Portugal, Romania, Spain, and Sweden.
ECFR · ecfr.eu

الهجرة – ولكن هذا كان يقتصر في الغالب على المهاجرين من الشرق الأوسط أو أفريقيا. عادة ما يُنظر إلى الأوكرانيين بشكل إيجابي أو على الأقل محايد، على غرار الأشخاص من الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي. في المتوسط، رأى 28% من المجيبين أن المهاجرين من أوكرانيا كفرصة، ورأى 23%منهم أنهم يشكلون تهديدًا، بينما اعتبر 36% منهم أنهم لا يمثلون أيًا من هؤلاء. ويوضح الشكل التالي ذلك.

ورأت أكبر نسبة من الناس أن المهاجرين الأوكرانيين يشكلون تهديدًا في بولندا (40%) والمجر (37%) ورومانيا (35%). في حين أن هذا قد يفسر جزئيًا بالأعداد الكبيرة نسبيًا من الأوكرانيين الذين رحبت بهم بولندا منذ فبراير 2022م، إلا أنه يشكل تحديًا. كما ألهمت الجهود التي بذلتها بعض الأحزاب في الانتخابات البولندية الأخيرة للفوز بالأصوات من خلال تسليح المشاعر المعادية لأوكرانيا.

ويوضح شكل (9) وشكل (10) نسب الرأي الأوروبي تجاه المهاجرين الأوكرانيين.

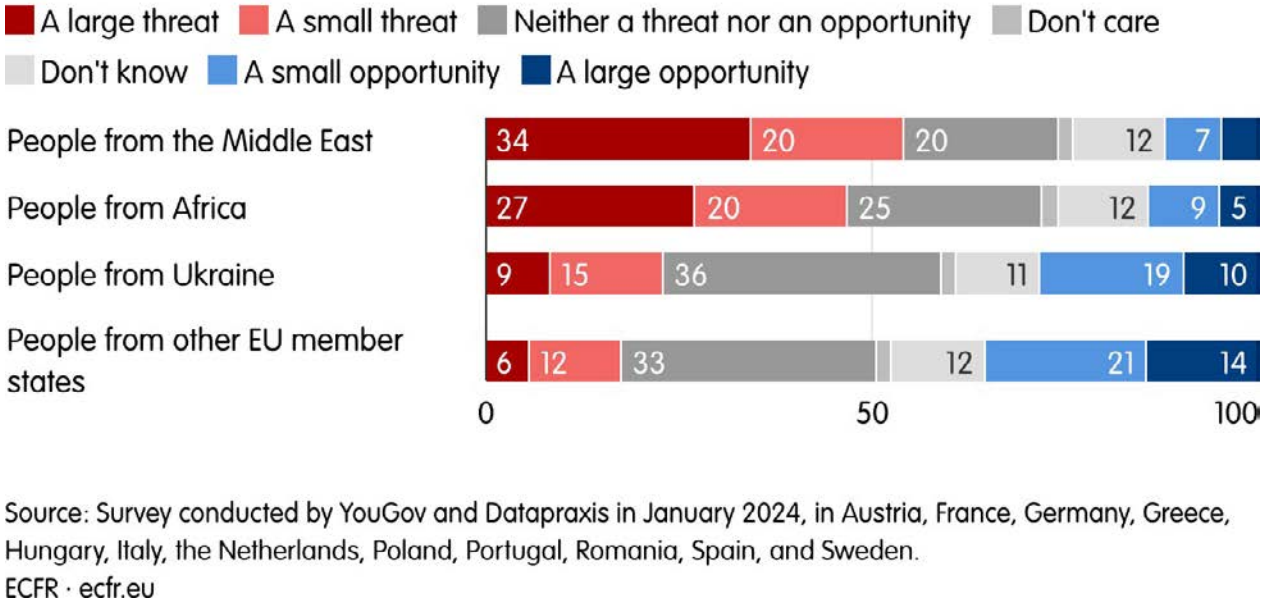

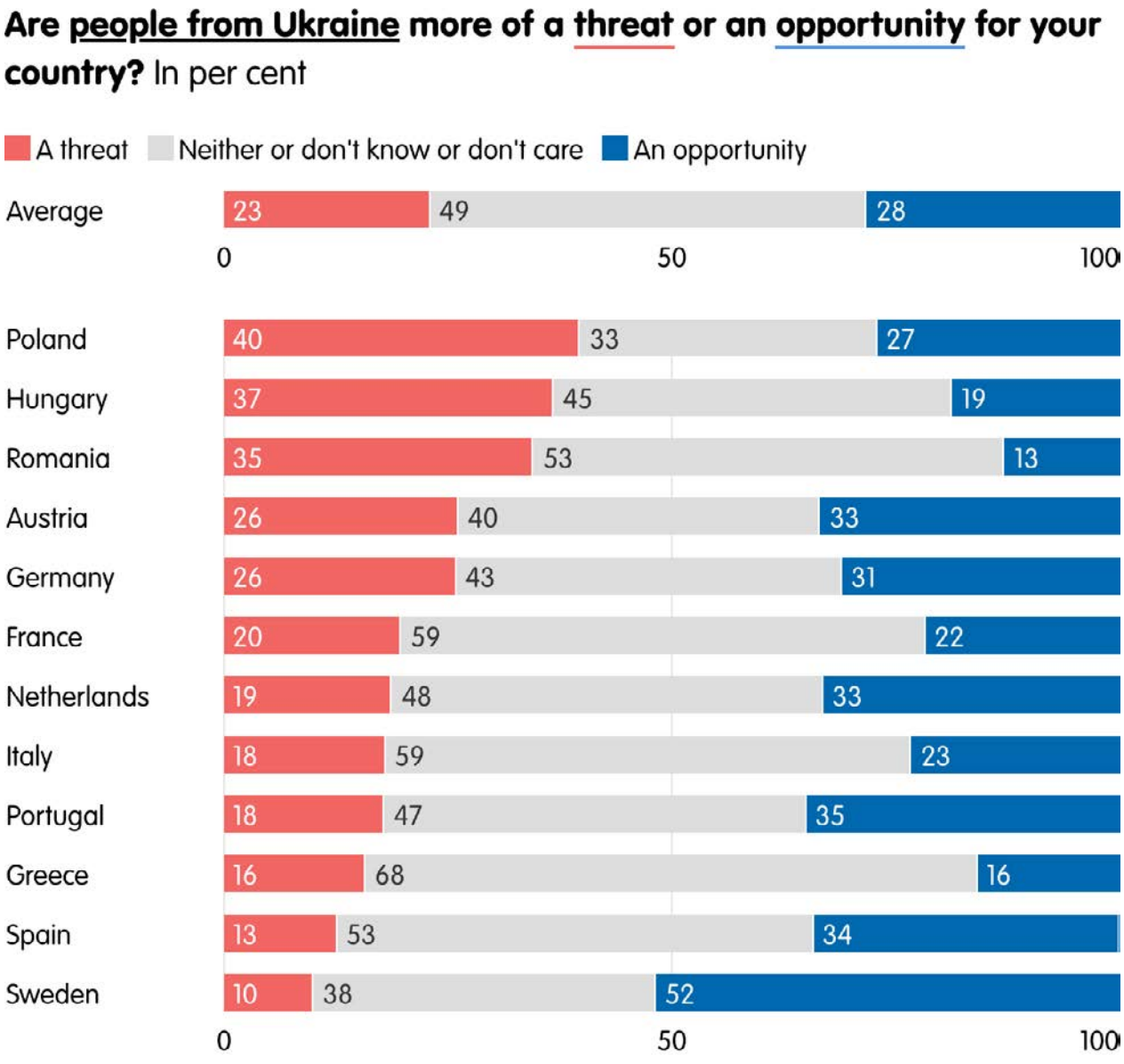

Source: Survey conducted by YouGov and Datapraxis in January 2024, in Austria, France, Germany, Greece, Hungary, Italy, the Netherlands, Poland, Portugal, Romania, Spain, and Sweden.
ECFR · ecfr.eu

ويكمـن الخطـر في أنه عندمـا يتعلق الأمـر باندمـاج أوكرانيا في الاتحـاد الأوروبـي (وخلافـاً للتقاليـد الأوروبيـة)، فـإن جيران أوكرانيـا المباشـرين قـد يصبحـون مـن أشـد منتقديها بـدلاً من أقـوى مؤيديها.

هل تستطيع أوروبا خوض الحرب بمفردها؟

وفيمـا يتعلق باحتمال فرص فوز أوكرانيا في حال عودة ترامب، يظهـر شـكل (11) أن 43%من الأوروبيين يعتقد أن ترامب سـيجعل انتصـار أوكرانيـا أقـل احتمـالاً – ويعتقـد 9% فقط أنه سـيصبح أكثـر احتمالاً. لذلك قـد يرى العديد من الأوروبـيين إعادة انتخاب ترامـب كهديـة لبـوتين. وبهذا المعنى، يميـل الأوروبيـون إلى النظر إلـى ترامب ليس كصانـع سلام ولكن باعتباره "المهادن الرئيسـي".

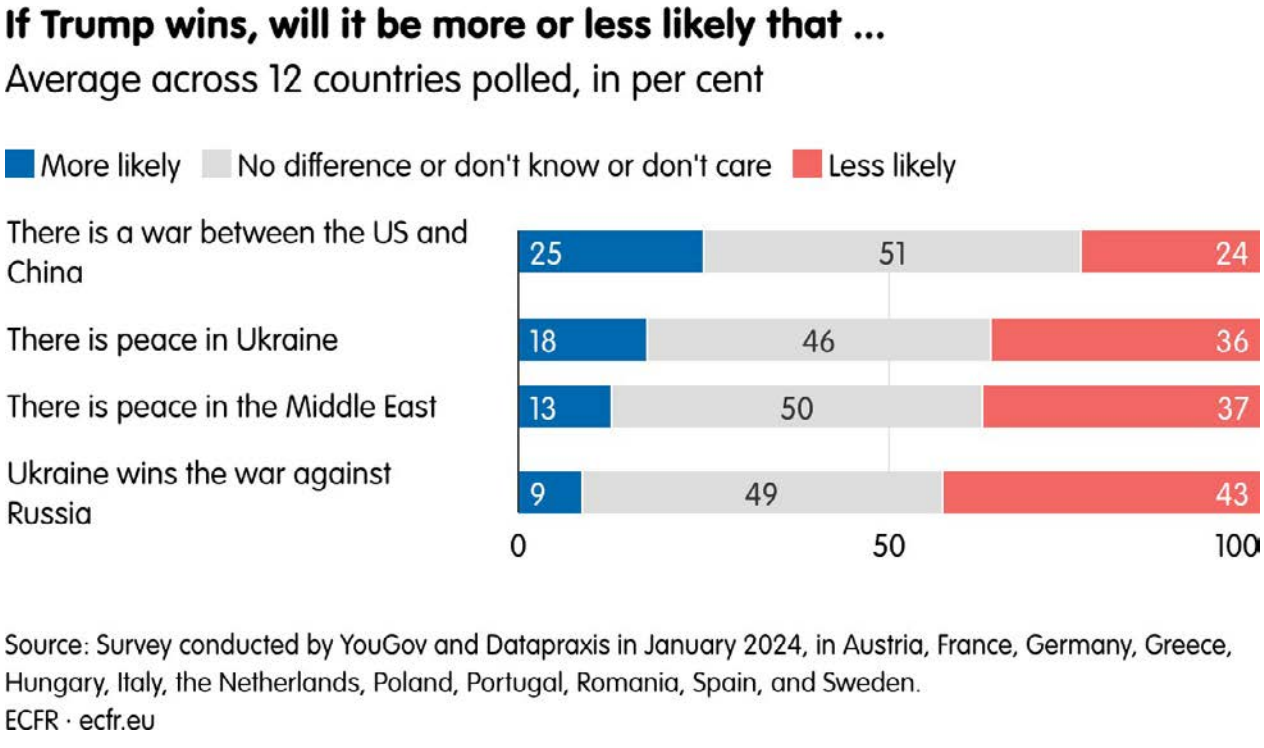

Source: Survey conducted by YouGov and Datapraxis in January 2024, in Austria, France, Germany, Greece, Hungary, Italy, the Netherlands, Poland, Portugal, Romania, Spain, and Sweden.
ECFR · ecfr.eu

إذا عاد ترامب حقًا، وإذا ألقى كييف تحت الحافلة، فهل سيكون الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء قادرين على دعم أوكرانيا بمفردهم؟ وهل سيكون الرأي العام الأوروبي وراءهم في القيام بذلك؟

يُظهر الاستطلاع أن المواطنين الأوروبيين ليسوا في مزاج بطولي بشكل خاص. في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة، فإن أقلية فقط من الأوروبيين (20%فقط في المتوسط، تتراوح بين 7%في اليونان و43%في السويد) يريدون أن تزيد أوروبا دعمها لأوكرانيا.

الرأي السائد في بعض البلدان هو أن أوروبا يجب أن تعكس الولايات المتحدة التي تحد من دعمها لأوكرانيا من خلال فعل الشيء نفسه، وتشجع كييف على إبرام اتفاق سلام مع موسكو. ويشاطر هذا الرأي 54%من المجيبين في المجر، و44%في رومانيا، و42%في النمسا واليونان. كما تمت مناقشته، في جميع هذه البلدان، تفضل الأغلبية (أو، في الحالة النمساوية، التعددية الصلبة) أيضًا التسوية على أي حال، بغض النظر عمن هو الرئيس الأمريكي القادم. ويوضح شكل (12) ذلك.

Imagine that the US under a new president significantly limits its support for Ukraine. What would you prefer Europe to do in such a situation? In per cent

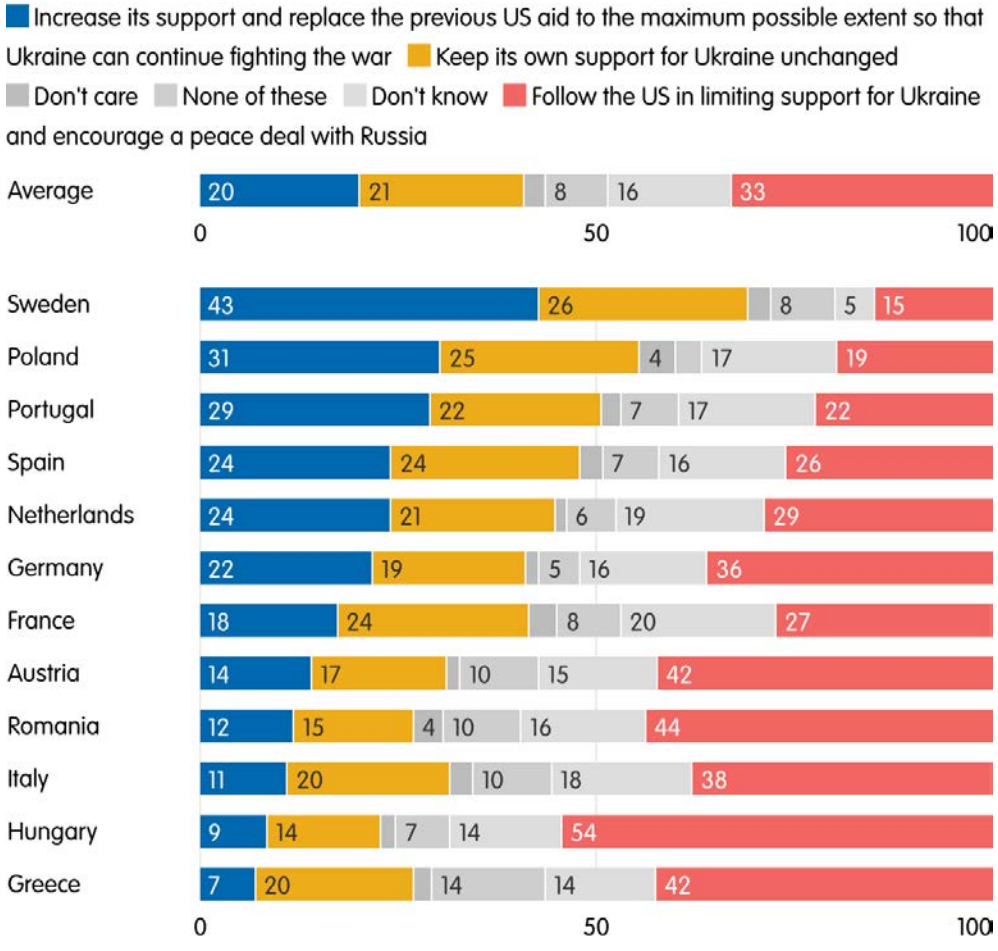

Source: Survey conducted by YouGov and Datapraxis in January 2024, in Austria, France, Germany, Greece, Hungary, Italy, the Netherlands, Poland, Portugal, Romania, Spain, and Sweden.
ECFR · ecfr.eu

وهـذا يثير التسـاؤل حول مـا إذا كان الأوروبيـون غير راغبين في دعـم أوكرانيـا مـن حيـث المبـدأ - أو مـا إذا كانـوا ببسـاطة متشـككين في قدرة الاتحـاد الأوروبي والدول الأعضـاء على القيام بذلـك بفعالية.

قـد يكون مـن الصعب فصل هذيـن الأمرين. لكـن العديد من الأوروبيين - 47% في المتوسـط

- النظـر إلى النظام السياسـي للاتحاد الأوروبـي على أنه إما معطـل تمامًا أو إلـى حد ما (بدلاً من العمل بشـكل جيد). ويرتبط تصـور الناس للاتحاد الأوروبـي على أنه مختل وظيفيـاً بتفضيلهم لدفـع أوكرانيـا نحو اتفـاق سلام، وتقليل الدعـم لأوكرانيا في حالة انسـحاب الولايـات المتحدة في ظـل رئيس أمريكـي جديد. ويوضح الشكل التالي

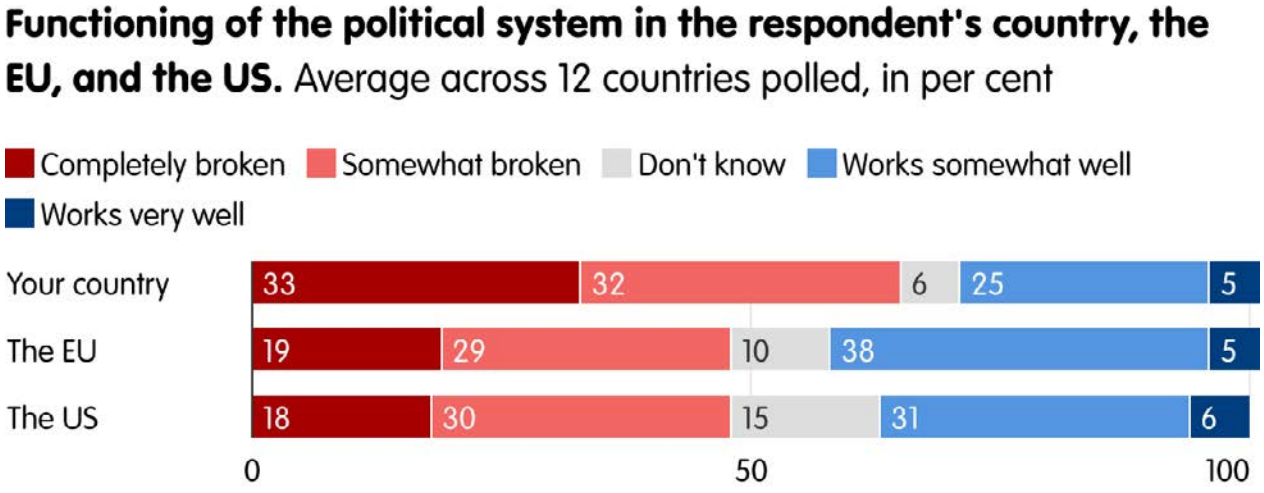

يبـدو مـن المعقـول أن يكـون مؤيـدًا قويًـا لأوكرانيـا وأن يبقى إيجابيًـا بشـأن الاتحاد الأوروبي، بالنسـبة لكثير مـن الناس، جزءًا مـن عقليـة واحـدة، تترجم إلـى ولاء لأحـزاب سياسـية محددة - وأن الشـيء نفسـه حدث للصورة المـرآة المتمثلـة في الرغبة في دفع أوكرانيـا للتفـاوض من أجل الـسلام وانتقاد الاتحـاد الأوروبي. إذا كان هـذا صحيحًـا، فهـذا يعنـي أن الحـرب في أوكرانيـا قد تكون جـزءًا لا يتجـزأ مـن "الحـرب الثقافيـة" الأوروبيـة التـي تعـارض المؤيديـن والمناهـضين لأوروبـا. وقد يجعلـه ذلك أيضًا جـزءًا بارزًا مـن الحملة السياسـية قبل انتخابـات البرلمان الأوروبـي في يونيو.

ولكـن مـن الممكـن أيضـاً أن العديد مـن الأوروبـيين يحتاجون ببسـاطة إلـى الاقتنـاع بـأن الاتحـاد الأوروبـي قـادر علـى دعـم أوكرانيـا ومسـاعدتها علـى كسـب الحـرب. طـالما أنهـم يعتبرون الاتحـاد الأوروبـي مختلاً وفـاشلاً في العديد من الحسـابات، فقد يقومـون ببسـاطة بإجـراء تقييم هـادئ. في الوقت الحالـي، يعتقد 29% فقـط مـن الأوروبـيين (في المتوسـط) أن الاتحـاد الأوروبـي لعـب دورًا إيجابيًـا في الحـرب في أوكرانيـا - بينما يـرى 37% أنه لعـب دورًا سـلبيًا، ويعتقـد 34% المتبقـون أن دوره لم يكـن إيجابيًا ولا سـلبيًا (أو ليـس لديهـم رأي في هذه القضية). ويوضح الشـكل التالـي ذلك.

Has the EU played a positive or negative role in the war in Ukraine?
In per cent

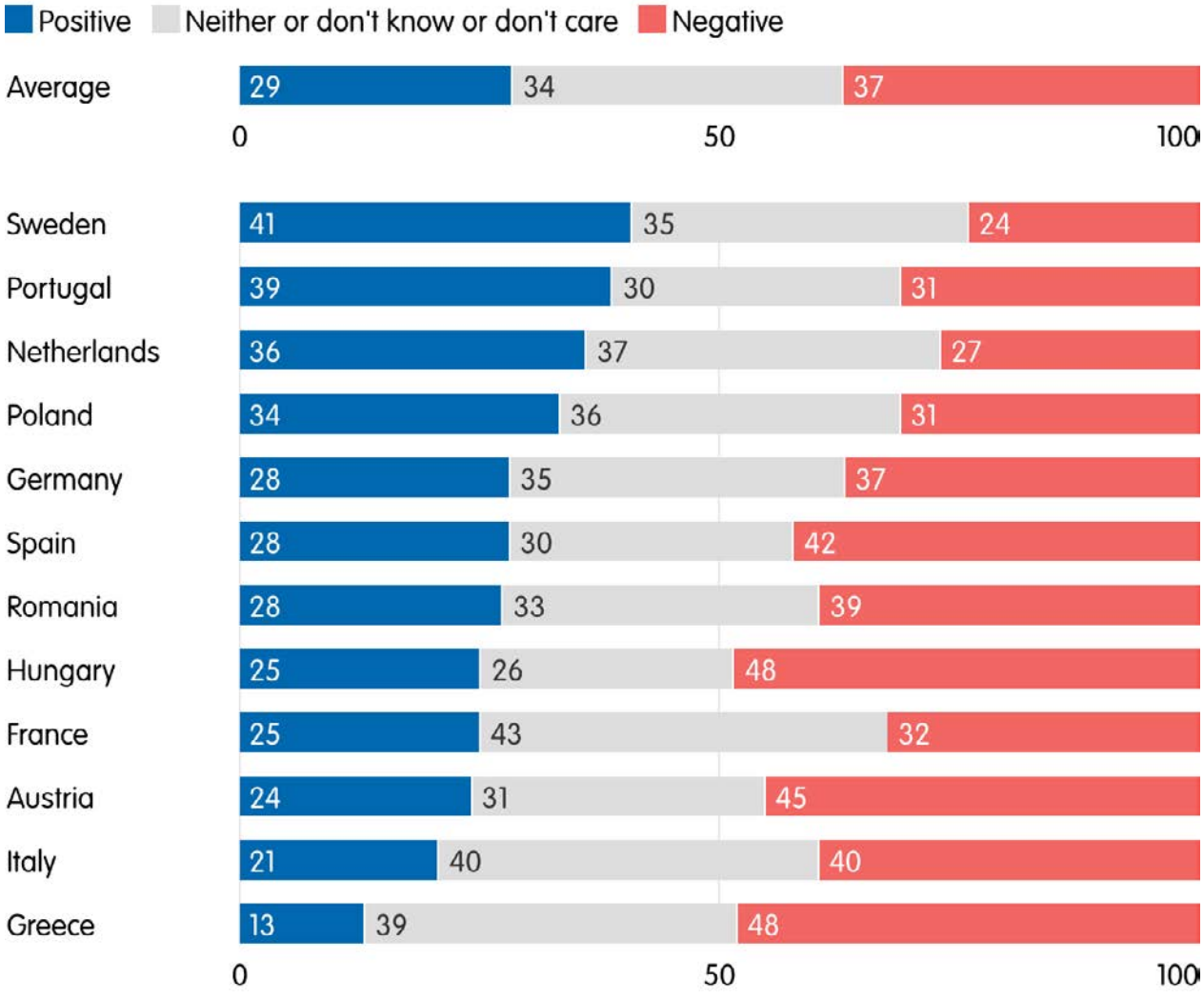

Source: Survey conducted by YouGov and Datapraxis in January 2024, in Austria, France, Germany, Greece, Hungary, Italy, the Netherlands, Poland, Portugal, Romania, Spain, and Sweden.
ECFR · ecfr.eu

ما هو واضح هو أن احتمال عودة ترامب إلى البيت الأبيض ليس (أو على الأقل ليس بعد) ما يدفع الأوربيون إلى إعادة النظر في تقييمهم للشيء الصحيح الذي يجب القيام به عندما يتعلق الأمر بالحرب في أوكرانيا. من بين أولئك الذين يفضلون حاليًا أوروبا لدعم أوكرانيا في استعادة أراضيها، تقول الأغلبية (٥٢ ٪) أيضًا إنه يجب على أوروبا زيادة دعمها في حالة انسحاب الولايات المتحدة، ويريد ثلث آخر (٣٢ ٪) الحفاظ على الدعم الأوروبي دون تغيير. ويعتقد عدد قليل جدًا (٨ ٪) أن أوروبا يجب أن تحذو حذو الولايات المتحدة في الحد من دعمها في مثل هذا السيناريو.

وبالمثل، من بين أولئك الذين يفضلون حاليًا دفع أوكرانيا نحو التفاوض على السلام مع روسيا، فإن أغلبية واضحة (٦٣ ٪) ستعتبر فوز ترامب بمثابة تأكيد إضافي لرأيهم بأن أوروبا يجب أن تقلل من دعمها لكييف. يرغب ١٧٪ فقط من هذه المجموعة في إبقاء المساعدات الأوروبية على نفس المستوى، ويريد ٧٪ فقط أن تحل أوروبا محل المساعدات الأمريكية السابقة إلى أقصى حد ممكن.

خاتمة

بعد عامين من الحرب، لا يشعر الجمهور الأوروبي بالبطولة بشكل خاص. ويبدو أنهم متشككون في أن دعم أوروبا وحده سيكون كافياً ليؤدي إلى انتصار أوكرانيا. لكنهم لا يميلون إلى استرضاء بوتين أيضًا.

ينبغي أن يصمم السياسيون سياساتهم حول استطلاعات الرأي. ومع ذلك، من الواضح أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لديهم حتمية لمواصلة دعم أوكرانيا. ومع ذلك، يمكن أن تساعد استطلاعات الرأي في إظهار موقف القادة من الجمهور، وكيف يمكن للسياسيين أن يبرروا على أفضل وجه سياساتهم. وبهذا المعنى، يجب على القادة الأوروبيين – الذين حافظوا على دعمهم لأوكرانيا خلال العامين الماضيين والذين اعتمدوا مؤخرًا حزمة مساعدات بقيمة ٥٠ مليار يورو لكييف – أن يجدوا مبررات لإقناع الجمهور الأوروبي بذلك.

تُظهر خريطة الرأي العام أن العديد من الجمهور في أوروبا يعتقدون أن الحرب في أوكرانيا هي حرب أوروبية وأن الأوروبيين سيكونون مسؤولين في الغالب عن نتائجها.

عندما بدأت الحرب، كان الصدام الرئيسي في أوروبا بين أولئك الذين اعتقدوا أن أوكرانيا يجب أن تفوز ("معسكر العدالة ") وأولئك الذين فضلوا إنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن، بغض النظر عن التكلفة بالنسبة لأوكرانيا (" معسكر السلام ").

ومع تحول الحرب إلى عامها الثالث، ولكن الآن قد ينشأ انقسام مختلف حول فكرة ما يعنيه تحقيق السلام. أي أن العديد من الأوروبيين يمكن أن يروا الآن شكلاً من أشكال التسوية على أنه سلام؛ وقد يتمسك آخرون بفكرة أن السلام الوحيد في أوكرانيا مع استعادة حدودها قبل عام ٢٠١٤م.

قد يرجع هذا الانقسام الجديد جزئيًا إلى احتمال عودة ترامب، والتي تعيد بالفعل تشكيل الخيارات التي يواجهها القادة الأوروبيون. الخطر هو أن يحاول ترامب – وبوتين، الذي ألمح إلى أنه منفتح على المفاوضات – تصوير أوكرانيا (وداعميها) على أنها حزب "الحرب الأبدية" بينما يدعون عباءة "السلام".

وختامًا، بحلول العام الثالث لغزو روسيا لأوكرانيا، ومن خلال تحليل نتائج استطلاعات الرأي التي أجرتها العديد من المؤسسات الأوروبية للجمهور الأوروبي، يتضح أن بوتين قد نجح في زعزعة الثقة في جدوى النظام الأمني الأوروبي. حيث يرى الأوروبيون أن الغزو الروسي على أوكرانيا ليس هجوما على دولة مجاورة بل على النظام الأمني الأوروبي نفسه.

ما قد لا يفاجئ الرئيس الروسي هو أنه في حين أن الأوروبيين مستعدون للوقوف وراء أوكرانيا، إلا أنهم أقل حماسًا لدفع التكاليف المالية لردع روسيا. وهو ما سيعطي الروس دفعة قوية لتحقيق انتصار ليس فحسب على أوكرانيا بل على نظام الاتحاد الأوروبي كله مما سيزعزع استقراره في المستقبل القريب.

* مدرس العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

البعد النووي في الحرب الروسية / الأوكرانية

خطورة التهديدات النووية تكمن في غياب الضمانات والأطر القانونية لبناء الثقة بين القوى الدولية

شكل التهديد النووي بعدًا حاضرًا منذ اليوم الأول للأزمة الروسية الأوكرانية؛ على خلفية التلويحات الروسية بأشكال وطرق متنوعة بعدم استبعاد اللجوء للبديل النووي، وكذلك التحديات المرتبطة بمدى أمن وسلامة المنشآت النووية الأوكرانية، يُضاف لذلك وجود تداعيات للأزمة على ملفات نووية إقليمية، وتحديدًا الملف النووي الإيراني وغير ذلك. ورغم أن التهديدات النووية ليست بالأمر الجديد على المستوى العالمي؛ وذلك على خلفية وجود العديد من الأزمات الإقليمية والدولية أطرافها من دول لديها قدرات نووية، إضافة إلى عدم الالتزام بالضمانات الأمنية الدولية التي تُشكل رادعًا في هذا الشأن، كما أن التهديد النووي الروسي لأوكرانيا ليس وليد الأزمة الراهنة، إلا أن التهديد والتلويح الروسي المستمر بصيغ متعددة باستخدام السلاح النووي في الحرب الأوكرانية رفع من درجة تهديد تلك الحرب للأمن والسلم الدوليين؛

د خديجة عرفة محمد

إذ لم يشهد العالم منذ ستينات القرن العشرين (أزمة الصواريخ الكوبية) تهديدًا نوويًا حقيقيًا. بحيث تجاوزت الأزمة الروسية الأوكرانية تداعياتها على الأراضي الأوكرانية والدولتين الأطراف الرئيسة في الحرب لتصبح أزمة دولية أثرت على العالم بأشكال عدة ومناحي متنوعة.

وقد طرح هذا التهديد عددًا من الإشكاليات على المستويات الأمنية عالميًا. فمن ناحية يتنافى التلويح الروسي باستخدام السلاح النووي مع العقيدة النووية الروسية وحتى العقيدة النووية الصينية -الحليف لروسيا-، كما أن هذا الأمر يطرح تساؤلات بشأن الضمانات الأمنية الدولية خاصة أن تلك التهديدات ترافقت مع قيام روسيا بتعليق المشاركة في اتفاقية "ستارت-٣"، وكذلك الإعلان الروسي في ديسمبر ٢٠٢٢م، باستكمال تحديث قدراتها النووية (البحرية والجوية والبرية) بنسبة ٩٠٪ مع الإعلان عن الاستمرار في تطوير القدرات النووية الروسية. وهو ما أثار تساؤلات بشأن التداعيات على سياسات الردع النووي. كذلك وجود أبعاد إقليمية للأزمة في ملفات نووية سواء ما تعلق بالملف النووي الإيراني أو الإعلان الروسي عن الاتجاه لنشر أسلحة نووية تكتيكية على أراضي بيلاروسيا.

الحرب الروسية/ الأوكرانية والردع النووي

تُشير التحليلات إلى أن الحرب الروسية الأوكرانية وفيما يتعلق بالملف النووي مرت بمرحلتين، ترافقت المرحلة الأولى مع بداية إطلاق روسيا لحربها ضد الأراضي الأوكرانية، حيث تعمدت روسيا عدم الإعلان عن خططها العسكرية مع عدم الإعلان عن تحركات قواتها. وكانت بداية الهجوم العسكري نحو العاصمة الأوكرانية كييف، مع تجنب احتلال المدن مكتفية بالبقاء على أطراف العاصمة قبل أن تنسحب، أما القوات الأوكرانية فقد تحاشت الاشتباك المباشر، وكان الدعم العسكري الغربي في بدايته، كما كان محدودًا. أما المرحلة الثانية فقد شهدت رفع درجة الاستعداد النووي وكانت بداية الحديث عن اللجوء للبديل النووي، حيث ركزت فيها العمليات العسكرية الروسية على المنطقة الشرقية من الأراضي الأوكرانية، من خلال قيام القوات الروسية بالسيطرة على مناطق لوغانسك ودونيتسك بالشرق ومقاطعتي خيرسون وزاباروجيا بالجنوب. وتم الإعلان عن ضم تلك المناطق للسيادة الروسية. وبدأ يحدث تغيير لأوضاع القوات الروسية على الأرض. وقد تمثلت الخطورة في تلك المرحلة هي أن الجيش الروسي أعلن عملية الضم دون إكمال السيطرة على كافة أراضي دونيتسك.

وفي هذه المرحلة طُرحت فكرة احتمالية لجوء روسيا للسلاح النووي تحت مبرر الدفاع عن أراضي تم ضمها بالفعل لروسيا لتصبح أراضي روسية. حيث بدأ في تلك المرحلة التصعيد في الخطاب الروسي ومن ذلك التهديد في سبتمبر ٢٠٢٢م، باستخدام كافة الوسائل المتاحة لحماية الأراضي الروسية. وذلك قبل أن يعلن في الشهر ذاته عن ضم المناطق الأربع.

ورغم أن التهديدات الروسية باللجوء للسلاح النووي تأتي في إطار سياسة الردع النووي وهو ما يدركه الغرب تمامًا، إلا أن هناك العديد من النقاط التي يمكن الإشارة إليها. من بينها أنه من الخطأ ربط التهديد النووي الروسي لأوكرانيا بالحرب الأخيرة، فمنذ عام ٢٠١٤م، كان الرئيس الروسي يلوح بتهديدات نووية ضد أوكرانيا. وبذلك فهذا ليس بالتهديد الجديد، وإن كان يأتي في سياق مختلف.

من ناحية ثانية، فقد كانت هناك تصريحات متناقضة بشأن هذا الملف، ففي نوفمبر ٢٠٢٢م، أعلنت الخارجية الروسية عدم جواز استخدام السلام النووي في الأزمة مع أوكرانيا. وفي مارس ٢٠٢٣م، صدر المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية والذي لم يُشر إلى البعد النووي بشكل مباشر وإنما أكد على "ستستخدم روسيا الجيش لصد ومنع أي هجوم مسلح ضدها أو ضد أي من حلفائها". وكذلك "ستقوم روسيا بالتحقيق في التطوير المفترض للأسلحة البيولوجية والسمّية". أما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وعلى هامش مشاركته في منتدى سانت بطرسبرغ في يونيو الماضي، فقد أشار إلى أن بلاده ليست بحاجة لاستخدام السلاح النووي، وأن التفكير في هذا الأمر يقلل من إمكانية خفض عتبة استخدام الأسلحة النووية. قبل أن يصرح بعد أقل من تسعة أشهر وتحديدًا في مارس ٢٠٢٤م، أن بلاده مستعدة لاستخدام أسلحة نووية إذا تعرض وجود الدولة الروسية للتهديد. مُشيرًا إلى أن بلاده مستعدة لحرب نووية فنيًا وعسكريًا، لكن "ليس كل شيء يدفع باتجاهها في الوقت الحالي". مؤكدًا أن بلاده ستقوم بتجارب نووية إذا قامت الولايات المتحدة بالأمر ذاته.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بردود الفعل الغربية، فقد غلب عليها التعامل بعدم مبالاة مع التهديد الروسي فرغم تهديد جوزيب بوريل مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي في أكتوبر ٢٠٢٢م، بالقضاء على الجيش الروسي حال لجوء الرئيس فلاديمير بوتين لاستخدام السلاح النووي، وكذلك تحذير ينس ستولتنبرغ، أمين عام حلف شمال الأطلسي، روسيا من عواقب وخيمة في حال شنت هجومًا نوويًا على روسيا. وكذلك تحذير مستشار الأمن القومي الأمريكي في سبتمبر ٢٠٢٢م، من عواقب كارثية بالنسبة لروسيا في حال لجوؤها لهذا البديل، وغير ذلك من التصريحات الغربية التي كانت مجرد رد فعل لتصريحات روسية، فمن الواضح وجود قناعة غربية بعدم جدية روسيا وهو ما اتضح بشكل واضح في ردود الفعل. حتى فيما يخص الجدل بشأن تزويد البنتاغون الأمريكي لأوكرانيا بذخائر عنقودية في يوليو ٢٠٢٣م، وذلك ردًا على ما أعلنه بأن روسيا تستخدم ذخائر عنقودية بشكل عشوائي في أوكرانيا، فإن التحليلات تُشير إلى أن تلك الذخائر لا تُعدّ سلاحًا نوويًا، كما أن وزارة الدفاع الأمريكية أعلنت أنها حصلت على ضمانات مكتوبة من أوكرانيا بعدم استخدام تلك الذخائر بشكل يضر المدنيين. وبذلك فرغم أن الغرب يتابع الوضع عن كثب، إلا إنه يدرك أن التهديدات الروسية تأتي في إطار سياسة الردع النووي.

وتجدر الإشارة إلى أن روسيا تمتلك ترسانة نووية هي الأضخم في العالم، حيث تمتلك نحو ٥٩٧٧ رأسًا نوويًا، من بينها نحو ١٥٠٠ رأس قديمة يتم تفكيكها والباقي ينقسم بين أسلحة نووية استراتيجية تضم صواريخ باليستية أو صواريخ توجه لأهداف بعيدة المدى وتبلغ نحو ١٦٧٤ رأسًا نوويًا، أما الأسلحة النووية التكتيكية فهي تلك الموجودة داخل القواعد العسكرية إلا أنها غير معدة للإطلاق وتشمل نحو ٢٨١٥ رأسًا نوويًا. ومن بين الصواريخ الباليستية الروسية فهناك نحو ٤٠٠ صاروخ باليستي عابر للقارات يمكنها أن تحمل نحو ١١٨٥ رأسًا نوويًا. كما يوجد لدى روسيا عشر غواصات نووية يمكنها أن تحمل نحو ٨٠٠ رأس نووي. وخلال الحرب البادرة كان الاتحاد السوفيتي يمتلك ٤٠ ألف رأس نووي أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان لديها نحو ٣٠ ألف رأس نووي. وتمتلك موسكو ميزة نسبية فيما يُطلق عليه الأسلحة النووية التكتيكية التي يمكن اللجوء إليها لتحقيق بعض الأهداف.

يُضاف لذلك، فإن الحرب الروسية الأوكرانية لم تطرح الجدل بشأن اللجوء للسلاح النووي فقط، وإنما شهدت أيضًا استعراضًا لقدرات كل من روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية في مجالات الطائرات الاستراتيجية والصواريخ. وتُشير التحليلات إلى تفوق روسي في مجال الصواريخ الفرط صوتية، أما بالنسبة للجانب الأمريكي فقد كان هناك إعلان عن تجارب لإنتاج أنواع جديدة من الصواريخ الفرط الصوتية في ظل تمتع روسيا بقدرات خاصة بها. وبجانب الاستعراض الأمريكي للطائرة الجديدة (بي رايدر ٢١)، كان هناك الاستعراض الروسي بإعلان دخول الخدمة لما يُطلق عليه "الصاروخ الشيطان" والقادر على إطلاق عشرة رؤوس نووية.

أحد الجوانب الأخرى ذات الصلة بالبعد النووي بالأزمة الروسية الأوكرانية هي التهديد الذي واجهته المنشآت النووية الأوكرانية وخاصة مفاعلي تشيرنوبل وزابوريجيا.

قناعة غربية بعدم جدية روسيا باستخدام النووي هو ما اتضح في ردود الفعل حتى فيما يخص تزويد البنتاغون لأوكرانيا بذخائر عنقودية

التلويح بالسلاح النووي والعقيدة النووية الروسية

يُشكك البعض في جدية التهديدات الروسية لعدة أسباب في مقدمتها كونها تتنافى مع العقيدة النووية الروسية والتي تقوم على أن رئيس الاتحاد الروسي هو من يتخذ قرار استخدام الأسلحة النووية وفقًا لعدة ضوابط تتمثل في وجود معلومات موثوقة بشأن إطلاق صواريخ باليستية تجاه الأراضي الروسية أو أراضي حلفاء روسيا، أو قيام طرف عدو باستخدام أسلحة الدمار الشامل تجاه أراضي روسيا أو أراضي الحلفاء وتشمل الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية. وكذلك أن يقوم العدو بإحداث تأثير أو ضرر للمنشآت الحيوية الروسية والتي من شأن تعطلها أن يؤثر ذلك على إجراءات الاستجابة للقوات النووية، كما أنه من بين الشروط أن يحدث عدوان على الأراضي الروسية بالأسلحة التقليدية بشكل قد يجعل وجود الدولة ذاته مهددًا.

وفي ظل عدم توافر الشروط الخاصة باللجوء للسلاح النووي، يصبح التهديد الروسي غير متوافق مع العقيدة النووية للبلاد. وتجدر الإشارة إلى أن العقيدة النووية الروسية الأخيرة قد أعلنت في ٢ يونيو ٢٠٢٠م، أما العقيدة النووية الأمريكية التي أعلنت مؤخرًا فقد صدرت في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢م، والتي أعادت التأكيد على مضمون سابقتها والصادرة قبل أربع سنوات من حيث اعتزام واشنطن مضاعفة الإنفاق على الترسانة النووية وتخفيف القيود المفروضة على استخدام السلاح النووي. إضافة على اقتراح تحديث الثالوث النووي بما يشتمله من طيران استراتيجي وصواريخ باليستية عابرة للقارات وغواصات حاملة للرؤوس النووية.

يُضاف لذلك، فإن لجوء روسيا لهذا البديل، حتى ولو على نطاق محدود من شأنه، خسارة الدعم الصيني، حيث تقوم العقيدة النووية الصينية على "عدم البدء في استخدام السلاح النووي" لذا فمن المحتمل في هذه الحالة أن تخسر روسيا الدعم الصيني خاصة في الجانب العسكري.

الحرب الروسية/ الأوكرانية والضمانات الأمنية الدولية

أعـادت الأزمة الروسـية الأوكرانية الحديث بشـأن الضمانات الأمنيـة للقـوى النوويـة، خاصـة في ظـل إعلان الرئيس الروسـي في ٢١ فبرايـر ٢٠٢٣م، تعليق مشـاركة بلاده في "معاهدة الأسـلحة الهجوميـة الاسـتراتيجية" والتـي يُطلـق عليها "سـتارت-٣". وهي أخـر المعاهـدات المتبقية بين الولايـات المتحدة وروسـيا فيما يتعلق بخفـض ومراقبة الأسـلحة النووية.

وكانـت المعاهـدة التي دخلـت حيز التنفيـذ في فبراير ٢٠١١ م، قـد نصت على خفض كمية الـرؤوس النووية العابـرة للقارات التي تمتلكهـا الدولـتين بنسـبة ٣٠٪، و٥٠٪ كنسـبة خصـم فيما يخص الحـدود القصـوى لمنصـات الإطلاق الاسـتراتيجية. والهـدف أن تُشـكل المعاهـدة ضمانة أمنيـة بين الدولتين. وكانت تلـك الاتفاقية جـزءًا مهمًا من منظومة إجراءات بناء الثقة بشـأن حظر الانتشـار النـووي بين الدولـتين. خاصـة أن مقارنـة الاتفاقيـة بسـابقاتها (سـولت ١، سـتارت ١، سـتارت ٢) نجد أن الاتفاقية شـكلت تحولًا مهمًـا ليـس لمجرد كونهـا نصت على خفـض القـدرات النووية لكل دولـة، وإنمـا لوضعهـا لنظـام متبـادل للتفتيـش مـن خلال لجان مشـتركة بين الدولتين.

وبذلك شـكل الانسـحاب الروسـي مـن الاتفاقيـة، فرصة من قبـل الدولـتين للتخلـي عـن التزاماتهما بموجـب الاتفاقية بشـأن تقليـل التسـلح النووي، كما أن شـكل انهيارًا فيمـا يخص إجراءات بنـاء الثقـة المتبادلـة بين الدولتين في هذا الشـأن.

يُضـاف لهـذا فـإن التهديـد النـووي الروسـي تجـاه أوكرانيا يتنافـى مـن التعهـدات الروسـية السـابقة تجـاه أوكرانيـا، فقـد انضمت أوكرانيا في ٥ ديسـمبر ١٩٩٤م، إلى معاهدة منع الانتشـار النـووي مـن خلال ما يُطلق عليـه "مذكرة بودابسـت". والتي وقعها كل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وروسـيا والمملكـة المتحـدة بالإضافـة إلى أوكرانيـا، حيث تعهدت الدول الـثلاث بعدم التهديد باسـتخدام أو اسـتخدام السلاح النـووي ضد أوكرانيـا كونها دولة غيـر نوويـة. والأكثر مـن ذلك مسـاعدة أوكرانيا كدولـة غير نووية حـال تعرضهـا لعـدوان أو تهديد باسـتخدام أسـلحة نووية.

غيـاب الضمانـات الأمنيـة الدولية من شـأنه تعميـق المعضلة الأمنيـة، وخطـورة ذلك على مسـتقبل الأمـن العالمي.

الحرب الروسية / الأوكرانية والتهديدات النووية الإقليمية

الملـف النووي في إطـار الأزمة الروسـية / الأوكرانية لم يرتبط بالأطـراف المباشـرة للحرب فحسـب، وإنمـا كان هنـاك ارتباطات بأطـراف غير مباشـرة بالصراع ومنها الملف النـووي الإيراني، فقد اندلعـت الحرب في وقت تُجرى فيه ترتيبـات أمريكية / إيرانية من أجـل العودة مرة أخـرى للاتفاق النووي والـذي كان الرئيس دونالد ترامـب قـد أعلـن الانسـحاب منـه، ومـع انـدلاع الحـرب والدور الإيرانـي في تزويد روسـيا بالطائرات المُسـيرة ممـا أثر على فرص التوقيـع علـى الاتفاق مع الولايات المتحدة بشـأن ملفهـا النووي.

ملـف آخر يرتبط ببيلاروسـيا، حيـث صرح الرئيس الروسـي في ٢٥ مارس ٢٠٢٣ م، أن بلاده تتجه لنشـر أسـلحة نووية تكتيكية في بيلاروسـيا؛ والأخيـرة تجـاور ثلاث دول أعضـاء في حلف الناتو وهـي: بولنـدا، وليتوانيا ولاتفيـا. وذلك كرد فعل علـى قيام المملكة المتحـدة بإرسـال ذخيرة مـن اليورانيوم المنضب إلـى أوكرانيا. مما شـكل تصعيـدًا على حدود الناتـو. وهي التصريحـات التي وصفها بيـان لحلف الناتو بأنها بـ "الخطيرة وغير المسـؤولة". أما الرئيس البيلاروسـي "ألكسـندر لوكاشـينكو" فقـد وصـف التصريحـات الروسـية بأنها خطوة من شـأنها توفير الحماية لـبلاده في مواجهة التهديـدات الغربية.

وتجدر الإشـارة إلـى أن الدولتين تجمعهما صيغـة كونفدرالية، إضافة لكون كل من روسـيا وبيلاروسـيا أعضاء في منظمة معاهدة الأمـن الجماعـي، وتُشـير التحليـلات إلـى أن روسـيا بالفعـل قد أرسـلت عشـر مقـاتلات لبيلاروسـيا والتـي يمكنها حمل أسـلحة نوويـة ذات طبيعـة تكتيكيـة مـن بينهـا صواريـخ جويـة مـزودة بـرؤوس نوويـة، يبلغ مداهـا ٢٥٠٠ كـم، وكذلك منصـات منظومة إسـكندر العمليـاتيـة التكتيكيـة، بنفس المـدى. وهذا النـوع الأخير مـن الصواريـخ يمكنه إحـداث انفجار بقـوة ٥٠ كيلو طـن. وتتمثل المخاوف مـن إقـدام روسـيا على إرسـال سلاح نووي اسـتراتيجي ويدعـم ذلك وجـود ٨٠ منصة ثابتـة تحت الأرض لدى بيلاروسـيا حالتهـا التقنيـة جيـدة ويمكـن اسـتخدامها في إطلاق الصواريـخ الباليسـتية العابـرة للقارات.

ومـن جانبهـا تهـدف بيلاروسـيا مـن وراء تلك التحـركات أن تكـون تلـك الأسـلحة رادعـة في مواجهـة حلـف الناتـو، في ظـل الضغـوط الغربيـة التـي تواجههـا بيلاروسـيا.

وتجـدر الإشـارة إلـى أن روسـيا وعلـى العكـس مـن الولايات المتحـدة لم تقم بنشـر أسـلحتها النووية خـارج حدودها في حين أن الولايـات المتحـدة قامت بالفعل بنشـر أسـلحتها النوويـة في بعض الـدول مـن بينها تركيـا واليونـان وألمانيـا وبعض الـدول الأوروبية الأخـرى. ومـن ثـم تهـدف روسـيا مـن التصريحات بشـأن نشـر أسـلحة نووية في بيلاروسـيا إلى اسـتفزاز الـدول الغربية الداعمة لأوكرانيا.

وختامًا، هذه الحرب بالنسـبة لروسـيا هي حرب ذات أهداف تكتيكيـة وأهـداف اسـتراتيجية. فمـن الناحيـة التكتيكيـة تهدف روسـيا-كما تُعلن-إلـى تحريـر الناطـقين باللغة الروسـية وتحرير

رغم التهديدات الروسية باللجوء للسلاح النووي في إطار الردع النووي إلا أن التهديد الروسي ليس بالتهديد الجديد

مناطق شرق أوكرانيا. وترى روسيا أن الانتصار الأكبر يتمثل في تحرير جنوب وشرق أوكرانيا. وعلى المستوى الاستراتيجي تهدف روسيا إلى تحدي الهيمنة الغربية والتفرد الأمريكي بقيادة النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة وصولًا إلى نظام متعدد الأقطاب. بحيث يُنظر لتلك الحرب على أنها واحدة من الصراعات العالمية في إطار التحول نحو نظام متعدد الأقطاب. كما بلورت الحرب ما يمكن أن نطلق عليه سياسة الأحلاف وهي أحلاف لم تشكلها الحرب ولم يكن لها السمات ذاتها للأحلاف التي كانت سائدة في القرن العشرين. والنموذج الأبرز في هذا الشأن التحالف الصيني الروسي الذي شمل المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية.

ورغم أن الملف النووي في إطار العلاقات الروسية الأوكرانية لم يكن غائبًا، إلا أن الخطورة حاليًا تتمثل في غياب الضمانات الأمنية وغياب الأطر القانونية التي يمكنها أن تُشكل إطارًا حاكمًا ومدخل لإجراءات بناء الثقة بين القوى الدولية فيما يتعلق بالانتشار النووي. وهو الأمر الذي من شأنه تعميق المعضلة الأمنية على المستوى العالمي، بما يتطلبه ذلك من مراجعة سياسة الانتشار النووي على المستوى العالمي.

فالأزمة الروسية الأوكرانية وما انطوت عليه من تهديد نووي حقيقي منذ نهاية الحرب الباردة تتطلب مراجعة لسياسة الانتشار النووي والضمانات الأمنية على المستوى الدولي.

* رئيس محور التواصل المجتمعي - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري

الحرب الروسية/الأوكرانية: معادلة جديدة في النظام العالمي وتداعيات شرق أوسطية

الإصرار على المعادلة الصفرية بمكاسب كاملة لطرف وخسائر كاملة للآخر يطيل أمد الحرب

ما بين المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو الصادر عام ٢٠١٠م، وجاء فيه "أن الناتو لا يشكل تهديداً لروسيا " داعياً" إلى "شراكة استراتيجية حقيقية بين الجانبين" وبين مفهوم الحلف الاستراتيجي الصادر عام ٢٠٢٢م، والذي جاء في مقدمته" أن ذلك المفهوم يصدر في وقت حرج لأمن دول الناتو" وأن" الحرب الروسية على أوكرانيا أدت إلى زعزعة السلام وتغيير البيئة الأمنية بما يؤكد مجدداً على أهمية الهدف الأساسي لحلف الناتو وهو الدفاع الجماعي" لحماية "مليار نسمة هم مواطني دول الناتو" ، تساؤلات كثيرة تفرض ذاتها منها هل دخل العالم في مناخ حرب باردة جديدة مصلحياً وليست أيديولوجياً على غرار سابقتها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبل انهياره في مطلع التسعينيات من القرن الماضي؟

أشرف محمد كشك

أم أن ذلك مخاض لهيكل أمني جديد في أوروبا؟ بل والأهم هل ما يحدث في تلك البقعة الجغرافية البعيدة نسبياً عن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي لن يكون ذي صدى سواء حالياً أو حتى في المستقبل القريب؟ ويستهدف هذا التحليل الإجابة عن تلك التساؤلات.

أولاً: مصالح حلف الناتو التوسعية ومعضلة روسيا الأمنية

يقول الدكتور محمد عزيز شكري في كتابه المعنون" الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" الصادر عام ١٩٧٨م، ضمن سلسلة عالم المعرفة التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت أن "التحالفات هي وظيفة ضرورية لتوازن القوى تعمل في دول العالم المتعددة، لذلك فهي قديمة قدم انقسام العالم إلى كيانات سياسية تتصارع على القوة والنفوذ"، وعلى الرغم من وجود تعريفات لاحقة للتحالفات بل ورسائل علمية تم إعدادها بهذا الشأن فإن ذلك التعريف يعبر وبوضوح عن أصل التحالفات وأهدافها حيث أنها ذات صلة وثيقة بمسألة توازن القوى، فالولايات المتحدة أكبر دولة في حلف شمال الأطلسي "الناتو" هي من دعم تأسيس الحلف عام ١٩٤٩م، كأداة أمنية لتحقيق توازن القوى في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية بالتوازي مع الأداة الاقتصادية وهي مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد تلك الحرب إذ تأسس الناتو لاحقاً لتأسيس حلف وارسو الذي تأسس عام ١٩٥٥م، وهذا الأخير بدوره تأسس رداً على انضمام ألمانيا الغربية لحلف الناتو في العام ذاته بما يعنيه ذلك من أن التحالفات والتحالفات المضادة تأتي في إطار إما الحفاظ على توازن القوى أو تكريس الخلل في توازن القوى الذي يعد الأساس الراسخ لتحقيق الأمن الإقليمي في منطقة ما، ومما يؤكد ذلك أنه خلال حقبة الحرب الباردة كانت دول العالم تدور في فلك قوتين عظميين ضمن صراع أقرب ما يكون منضبطًا صحيح أن ذلك الصراع كاد أن يخرج عن السيطرة أحياناً خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢م، عندما قام الاتحاد السوفيتي بنصب صواريخ نووية في كوبا التي تبعد ٩٠ ميلاً عن سواحل ولاية فلوريدا الأمريكية في ذروة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي آنذاك إلا أن الطرفين نجحا في نزع فتيل أزمة على مدى ١٣ يوماً كادت أن تضع العالم على شفا مواجهة نووية، إلا أن جذور الصراع بين حلف الناتو وروسيا الذي بلغ ذروته مع بداية الحرب الروسية- الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢م ، تعود إلى السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠م، والتي أدت إلى سيادة نظام أحادي القطبية كانت حرب تحرير دولة الكويت في فبراير عام ١٩٩١م، ثم الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م،

ساحتين شرق أوسطيتين لاختبار ملامح ذلك النظام وقوته، إلا أن سعي الناتو للتمدد والتوسع من خلال ضم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق كان التحدي الأكبر لروسيا وخاصة في دول اعتبرتها روسيا "مناطق تماس استراتيجي" ومنها أوكرانيا التي كانت في سبيلها للانضمام للحلف قبل اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية منذ عامين فمنذ عام ١٩٤٩م، وحتى عام ٢٠٢٤م، زاد عدد أعضاء الناتو من ١٢ إلى ٣٢ عضواً خلال عشر جولات من توسع الحلف و انضمام كل من فنلندا والسويد كأحدث عضوين ،وذلك وفق أساس قانوني يتمثل في المادة العاشرة من ميثاق حلف الناتو والتي تمنح الحق لأي دولة أوروبية الانضمام لهذا التحالف ويكون بإمكانها المساهمة في أمن دول الحلف بإجماع أراء الدول الأعضاء، وأساس عملي تمثل في برامج الشراكة من أجل السلام والتي أطلقها الحلف عام ١٩٩٤م، بهدف التعاون بين الحلف و الدول الأوروبية في ستة مجالات من بينها إصلاح قطاع الدفاع وكان ذلك أساساً مهماً لتأهيل تلك الدول وإعدادها لتكون أعضاء في الناتو خلال مراحل مختلفة وإذا كانت تلك هي مصالح الناتو في التمدد من أجل تطويق أو احتواء القوة الروسية التي وإن انتهت أيديولوجيا بيد أنها باقية نووياً بشكل يفوق قوة الغرب، فإن روسيا ربما قبلت ذلك التوسع على مضض بل كانت تطالب صراحة بأن ذلك تهديد لها فالرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين قال خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الأمريكي بيل كلينتون آنذاك" نعتقد أن توسع الناتو شرقاً هو خطأ وخطأ فادح "، بل أنه كانت هناك أصواتًا من الغرب ذاته ترى أن استمرار تلك السياسة الأطلسية التوسعية تعد استفزازاً لروسيا ورسالة واضحة بأن الغرب يسعى لـ "تطويق" روسيا وهو الأمر الذي أدى إلى بلوغ الصراع بين الطرفين إلى مستوى أزمة حافة الهاوية على الرغم من أن روسيا سعت لمأسسة الحوار مع الناتو من خلال تأسيس مجلس الناتو " روسيا عام ٢٠٠٢م، كآلية لمناقشة القضايا الأمنية بين الجانبين ولكن تم تجميد أعماله قبيل الحرب الروسية- الأوكرانية ولم تستطع روسيا من خلاله الحصول على ضمانات أمنية، وتلك هي خلاصة الصراع، ففي مواجهة طموحات الناتو التوسعية ترى روسيا أنه يجب الحفاظ على مفهوم " الدولة العازلة" وهي مسألة استراتيجية في الصراعات الدولية فمع تأكيد ينس ستولتنبرج الأمين العام للحلف غير ذي مرة على أن دعوة الحلف لانضمام أوكرانيا أمر حتمي ولكن بعد انتهاء الحرب فإن ذلك سيكون تجاوزاً لما تعتبره روسيا "الخطوط الحمراء" في صراعها مع الحلف مع وجود تماس مباشر للحلف مع روسيا وما سوف يفرضه ذلك من مضامين وأدوات جديدة للصراع.

الصـراع وإن كان بعيـدًا نسـبياً على المسـتوى الجغـرافي عـن منطقـة الخليـج العربـي إلا أن كلا الطرفيـن يرتبـط بمصالـح وشـراكات مـع المنطقـة

ثانيـاً: تأثيـر الحـرب الروسـية -الأوكرانيـة على منظومـة الأمـن العالمـي والأوروبـي

عنـد بدايـات الحـرب الروسـية- الأوكرانيـة عـام ٢٠٢٢م، أثيـرت الكثيـر مـن التحليـلات وكان جلهـا إمـا أن الغـرب يريـد اسـتدراج روسـيا إلـى صـراع مفتـوح في أوكرانيـا بمـا يعنـي اسـتنزاف القـدرات الروسـية علـى المـدى البعيـد أو أن ذلـك بدايـة مواجهـة عسـكرية، ومـع اسـتبعاد الخيـار الأخيـر والـذي يؤكـده الخطـاب المتبـادل لـكل مـن روسـيا والناتـو ،ففـي السـابع والعشـرين مـن مـارس ٢٠٢٤م، قـال الروسـي فلاديميـر بوتين في حديث أمـام عـدد من الطيارين الـروس أن" روسـيا ليـس لديهـا أي خطـط تجـاه أي دولـة عضـو في حلـف شـمال الأطلسـي "الناتـو" ،وأنهـا لـن تهاجـم بولنـدا أو دول البلطيـق أو جمهوريـة التشـيك" ولكنـه أضـاف "إذا قـام الغـرب بتزويـد أوكرانيـا بمقـاتلات إف-١٦ فسـوف تسـقطها القـوات الروسـية" وقـال "إن تلـك الطائـرات بإمكانهـا حمـل أسـلحة نوويـة ولكنهـا سـتكون أهدافـاً مشـروعة لروسـيا إذا انطلقـت مـن دولـة ثالثـة"، وقـد جـاءت تلـك التصريحـات في أعقـاب تصريـح مهـم للغايـة صـدر قبـل أيـام مـن تصريحـات بوتين أدلـى بـه روب بـاور رئيـس اللجنـة العسـكرية في الناتـو وقـال" أن الحلـف مسـتعد لصـراع محتمـل مـع روسـيا" وأضـاف" لا نيـة لنشـر قـوات أطلسـية علـى الأراضـي الروسـية وأن أحـد شـروط عضويـة أوكرانيـا في الناتـو هـو ألا تكـون هنـاك عمليـات عسـكرية علـى أراضيهـا".

ويعنـي مـا سـبق أننـا لانـزال أمـام صـراع محسـوب لـن يصـل إلـى حافـة الهاويـة وينطلـق ذلـك مـن ثلاثـة عوامـل مهمـة العامـل الأول: تـوازن القـوى بيـن الجانبيـن "التقليـدي والنـووي"، فعلـى الرغـم مـن أن جيـوش ٧ دول فقـط مـن الناتـو وفي مقدمتهـا الجيـش الأمريكـي التـي بلغـت ٣٢ مـع انضمـام السـويد رسـمياً تتفـوق علـى الجيـش الروسـي الـذي يحتـل المركـز الثانـي في تصنيـف جيـوش العالـم بعـدد جنـود يبلـغ مليـون و٣٠٠ ألـف جنـدي بيـد أن المسـألة لا ترتبـط بالقـدرات التقليديـة فروسـيا تتفـوق نوويـاً بحوالـي ٦٢٥٥ رأس نـووي في مقابـل ٦٠٥٦ لـدى الناتـو، ولكـن لابـد مـن الربـط بيـن ذلـك التصنيـف التقليـدي وتأثيـر الحـرب الأوكرانيـة سـواء علـى صعيـد القـدرات العسـكرية للجانبيـن أو الخطـط الاسـتراتيجية لتطويـر تلـك القـدرات مسـتقبلاً، ففـي التقريـر السـنوي لعـام ٢٠٢٤م، الـذي يصـدره المعهـد الدولـي للدراسـات الاسـتراتيجية في لنـدن ويعتمـد علـى مؤشـرات موثوقـة تضمـن أن خسـائر روسـيا مـن الدبابـات منـذ بـدء الحـرب مـع أوكرانيـا بلغـت ٣٠٠٠ دبابـة وعلـى الرغـم مـن أن التقريـر يؤكـد قـدرة روسـيا علـى التحمـل لمـدة ثلاث سـنوات أخـرى قادمـة بمعـدل التسـليح الحالـي ولكـن سـيكون ذلـك مـن حيـث الكـم علـى حسـاب الكيـف والقـدرات القتاليـة بالرغـم مـن زيـادة روسـيا ميزانيتهـا الدفاعيـة الرسـمية للعـام ٢٠٢٤م، بأكثـر مـن ٦٠٪ بمـا يقـدر بحوالـي ثلـث ميزانيتهـا الوطنيـة وربمـا تكـون تلـك النسـبة قابلـة للزيـادة مسـتقبلاً وفقـاً لمتطلبـات الصـراع، أمـا العامـل الثانـي فيرتبـط بتأثـر التقـارب الروسـي- الصينـي علـى مضامين ومسـارات ذلـك الصـراع، وهـو مـا يخشـاه الناتـو والولايـات المتحـدة علـى نحـو خـاص ومـن ثـم لـم يكـن مسـتغرباً أن يشـير المفهـوم الاسـتراتيجي للناتـو الصـادر عـام ٢٠٢٢م،- وهـو عبـارة عـن وثيقـة تضمـن مراجعـة أمنيـة لترتيـب التهديـدات وسـبل مواجهتهـا - إلـى الصـين باعتبارهـا "تهديـداً اسـتراتيجياً" ومـما جـاء فيـه" طموحـات جمهوريـة الصـين الشـعبية المعلنـة وسياسـاتها القسـرية تتحـدى مصالحنـا وأمننـا وقيمنـا" وهـو الأمـر الـذي أصبـح موضوعـاً لخطـاب محتـدم بيـن الولايـات المتحـدة أكبـر أعضـاء الناتـو والصـين، فـخلال زيـارة قـام بهـا سـيرجي لافـروف وزيـر الخارجيـة الروسـي للصـين في ٩ إبريـل ٢٠٢٤م، ولقـاء نظيـره الصينـي وانـغ يـي الـذي أكـد علـى أن "بـكين تعتـزم العمـل علـى تعزيـز التعـاون الاسـتراتيجي مـع موسـكو" الأمـر الـذي وجـد صـدى سـريعاً لـدى الولايـات المتحـدة التـي حذرت علـى لسـان كيـرت كامبـل نائـب وزيـر الخارجيـة الأميركـي المسـؤول عـن إعـادة رسـم السياسـات الأمريكيـة تجـاه آسـيا "الصـين بتحميلهـا المسـؤولية إذا حققـت روسـيا مكاسـب في أوكرانيـا" وهـو الأمـر الـذي رفضتـه الصـين مـن خـلال تأكيـد مـاو نينـغ الناطقـة باسـم وزارة الخارجيـة الصينيـة بـأن" بـكين لا تقبـل أي انتقـاد أو ضغـط، وترفـض التدخـل في التعـاون الاقتصـادي الصينـي / الروسـي"، أمـا العامـل الثالـث فيتعلـق بمـدى التوافـق بيـن أعضـاء الحلـف ذاتهـم بشـأن دعـم أوكرانيـا وقـدرات تلـك الـدول فعلـى الرغـم مـن أن وزراء خارجيـة الناتـو وخـلال اجتماعهـم في ٣ إبريـل ٢٠٢٤م، أعلنـوا مناقشـة فكـرة تأسـيس صنـدوق بقيمـة ١٠٨ مليـار دولار لتقـديم الدعـم العسـكري اللازم لأوكرانيـا علـى مـدى خمـس سـنوات كخيـار بديـل إذا مـا تخلـى ترامـب عـن دعـم أوكرانيـا حـال وصولـه للسـلطة مجـدداً- كمـا زعـم- بالإضافـة لخطـة لدعـم أوكرانيـا في الصمـود خـلال مواجهتهـا مـع روسـيا، فـإن ذلـك الاقتـراح يوجـه صعوبـات منهـا عـدم توافـر مـوارد ماليـة كافيـة لـدى حيـث يكمـن الخـلاف الأساسـي بيـن الولايـات المتحـدة وشـركائها في الناتـو في مـدى التزامهـم بتخصيـص ٢٪ مـن ناتجهـا المحلـي الإجمالـي للنفقـات

تأكيد "الناتو" أن انضمام أوكرانيا للحلف مسألة وقت يعني استمرار الصراع في ظل توظيف التكنولوجيا العسكرية "طائرات الدرونز"

العسكرية في الناتو ،حيث تشير التقارير إلى أن هناك ٩ دول من أصل ٣٠ دولة هي من التزمت بتخصيص تلك النسبة للإنفاق الدفاعي عام ٢٠٢٢م، وقد شهد اجتماع وزراء خارجية الحلف المشار إليه تباينات حادة بشأن كيفية دعم أوكرانيا مستقبلاً.

وعلى صعيد تأثير الصراع الروسي- الأوكراني على منظومة الأمن الأوروبي فالمسألة تبدو أكثر تعقيداً من حالة الناتو، فعلى الرغم من أن تهديد ترامب بشأن التخلي عن دعم حلفائه في الناتو ما لم يقوموا بسداد التزاماتهم في ميزانية الحلف لا يعدو كونه مفردات رائجة لحملته الانتخابية فإن مسألة أوكرانيا برمتها قرعت أجراس الإنذار بشأن "الانكشاف الأمني الأوروبي" وما يثيره ذلك من حتمية إيجاد بديل أمني أوروبي، صحيح أن معظم الدول الأوروبية وخاصة الصغرى منها والتي يتداخل عضوية ٢٣ منها ما بين الناتو والاتحاد الأوروبي لاتزال ترى في الناتو هو المظلة الأمنية الأهم ولكن تشير تطورات الأحداث إلى أن أوروبا بما تصبح بين مطرقة ترامب وسندان بوتين مما يحتم عليها تأسيس بديل أمني ذاتي أوروبي ولو بشكل تدريجي، ويرتبط ذلك بضرورة إحداث توافقات وتوفير موازنات وغيرها من الإجراءات، بل أن القناعات الأوروبية بشأن ذلك البديل الذاتي تفرضها ضرورات الواقع سواء التوتر في الشرق الأوسط أو في بحر الصين الجنوبي دون ردع أمريكي كاف أو على الأقل ضمان المصالح الأوروبية على المدى البعيد.

ويعني ما سبق أنه من الصعوبة تحديد توقعات بشأن مدى الحرب وطبيعتها، فروسيا لديها موارد من شأنها إطالة أمد الحرب والغرب برغم التردد في دعم أوكرانيا فإنه يرى في هزيمتها تشكيل واقع أمني جديد في أوروبا.

ثالثاً: تأثير الصراع الروسي- الأوكراني على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي

ربما يبدو أن ذلك الصراع البعيد نسبياً على المستوى الجغرافي غير ذي تأثير على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي إلا أن ذلك ليس صحيحاً، فكلا الطرفين يرتبط بمصالح وشراكات مع تلك المنطقة والتي انعكست وبوضوح في استراتيجياتهما للأمن القومي أو تلك الاستراتيجيات الفرعية ذات الصلة بالأمن البحري، وتلك سمة لصراع القوى الكبرى الذي لا يقتصر على منطقة بعينها بما يعنيه ذلك من تعزيز آلية المساومات، حيث تضمنت العقيدة البحرية الجديدة لروسيا والتي صدرت عام ٢٠٢٢م، خططاً جديدة لتطوير القدرات البحرية الروسية ،بالإضافة إلى الطموحات البحرية لروسيا في منطقة الشرق الأوسط والتي تتمثل في أمرين الأول: أن الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط يعد مهماً لضمان الأمن القومي لروسيا، والثاني: سعي روسيا لوجود نقاط ضمان لوجستية- فنية في البحر الأحمر وهي المنطقة ذاتها التي أعلنت الولايات المتحدة تأمين الملاحة البحرية فيها من خلال تأسيس تحالف بحري" حارس الازدهار" في نهاية عام ٢٠٢٣م – ليس من بينها حلف الناتو- من ناحية ثانية فإن انشغال الولايات المتحدة بأكثر من جبهة ومن بينها أوكرانيا يتيح لمنافسيها الولوج لمنطقة الشرق الأوسط وتأسيس شراكات استراتيجية – ليست بديلة عن العلاقات مع الولايات المتحدة على الأقل في المدى المنظور- ولكنها يجب أن تؤخذ بالاعتبار ومنها توقيع مصر على شراكة استراتيجية شاملة مع الصين خلال الأعوام من ٢٠٢٤م- ٢٠٢٨م، في يناير ٢٠٢٤م، وذلك بعد مرور أقل من عام على رعاية الصين لاتفاق استئناف العلاقات السعودية- الإيرانية، فضلاً عن تطور العلاقات المصرية- الروسية حيث تقوم روسيا بتنفيذ المشروع النووي السلمي لمصر، وفي يناير ٢٠٢٤م تم افتتاح الصبة الخرسانية الأولى التي ستستخدم كأساس للوحدة النووية الرابعة من محطة الضبعة للطاقة النووية السلمية، ولا يقتصر الدور الروسي على مصر فقط حيث سعت روسيا لبناء مركز دعم لوجستي في مدينة بورتسودان في عام ٢٠٢٠م، ناهيك عن الشراكات الروسية المتنامية مع دول الشمال الإفريقي عموماً وكذلك الخليج العربي وهما المنطقتان اللتان لدى حلف الناتو فيهما شراكتان وهما الحوار المتوسطي عام ١٩٩٤م، ومبادرة استانبول عام ٢٠٠٤م، بل أن شركاء الولايات المتحدة الأوروبيين وبعد تردد دام على مدى عقود رأوا أن الوقت قد حان لإطلاق استراتيجية للشراكة الأوروبية مع دول الخليج العربي في مايو ٢٠٢٢م، صحيح أن جلها القضايا الاقتصادية والتجارية ولكنها

أكدت تطورات الحرب الأوكرانية أن تحولاً طرأ على منظومة الأمن العالمي وأتاحت للأطراف المناوئة للناتو توظيف التداعيات

التحـولات في النظـام العالمـي تـملي على الـدول الانضـواء في تكـتلات اقتصاديـة بمـا يؤمـن لهـا دعمًـا سياسـيًا مـن أعضـاء التكـتلات

تمثل إطاراً جماعياً لدول الخليج ضمن شراكتها الدولية الأخرى. ولعل الأمر المهم في سياق معادلة العلاقات الدولية الراهنة البالغة التعقيد هو أن دول المنطقة لا تنتظر نتيجة معادلة صفرية من ذلك الصراع، أي أنه يكون هناك طرف يحظى بنصر شامل والآخر يمنى بخسائر فادحة ، فهناك تأثيرات حدثت بالفعل سواء على صعيد الأمن الغذائي أو قطاع النفط في ظل اتفاق أوبك+(أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" بالإضافة لروسيا) وتأثير قرارات ذلك الاتفاق على أسعار النفط العالمية ومن ثم العلاقات الخليجية- الغربية، من ناحية ثانية توجه بعض دول منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي للحصول على عضوية تكتلات اقتصادية دولية ، ففي الأول من يناير ٢٠٢٤م، أعلنت مجموعة" البريكس" دعوة دول جديدة للانضمام إلى عضويتها من بينها كل من السعودية و الإمارات ومصر وهي الدعوة التي أثارت الكثير من الجدل، فالبريكس تجمع يضم عدة دول تجمعها مصالح مشتركة ولكن من بين أهدافها "مواجهة هيمنة الدولار الأمريكي" على الاقتصاد العالمي بما يعنيه ذلك من إعادة هيكلة النظام العالمي ذاته وخاصة أنه من بين أعضائها ما يمكن أن نطلق عليه" الدول المناوئة" للسياسات الغربية عموماً ومن بينها" روسيا، الصين" ،أما الدول الخليجية المرشحة فلديها شراكات أمنية ومجالات متنوعة للتعاون الاقتصادي مع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي تعد هدفاً لسياسات البريكس على المدى البعيد ومع أن التصريحات الخليجية الرسمية أكدت وبما لا يدع مجالاً للشك أن الاعتبارات الاقتصادية وليست السياسية هي من تحكم ذلك القرار ومن ذلك تعليق الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي ورئيس مجلس الوزراء بأن "مجموعة البريكس ليست مجموعة ضد أمريكا أو الغرب"، فإن توجه دول الخليج العربي للحصول على صيغ مختلفة من العضوية في التكتلات الاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم أضحت جزءًا من سياساتها الخارجية ومنها بالإضافة لتجمع البريكس، تجمع دول جنوب شرق آسيا "الآسيان"، منظمة شنغهاي للتعاون، وهي تجمعات وإن لم تكن مناوئة لقيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي في الوقت الراهن ولكنها تضم دولاً تجمعها مصالح استراتيجية مشتركة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

خلاصات الورقة

١- على الرغم من أن القضية الأساسية مثار الخلاف الجذري بين روسيا وحلف الناتو، هي إصرار الأخير على التمدد بضم دول ترى روسيا أنها تنهي الميزة الاستراتيجية بوجود مناطق عازلة فإن الحلف لم يعلن عزمه إنهاء هواجس روسيا بل أن تأكيد مسؤولي الحلف على أن انضمام أوكرانيا لعضوية الحلف مسألة وقت يعني أننا إزاء صراع محتدم وفي ظل التوظيف الكثيف للتكنولوجيا العسكرية "طائرات الدرونز" في ذلك الصراع، وقناعة طرفي الصراع على تحقيق المعادلة الصفرية أي مكاسب كاملة لطرف تكون هي خسائر كاملة للطرف الآخر، فإنه ربما سيكون طويل الأمد.

٢- أكدت تطورات الحرب الروسية- الأوكرانية وما ترتب عليها من نتائج مباشرة على منظومة الأمن الأوروبي وكذلك الأمن العالمي أن ثمة تحولاً ولو نسبياً في هيكل منظومة الأمن العالمي والأوروبي، صحيح أنها لا تشي بنظام دولي متعدد الأقطاب، ولكنها على الأقل أتاحت للأطراف الدولية المناوئة للناتو والولايات المتحدة توظيف تداعيات تلك الحرب.

٣- لم يكن لدى دول الشرق الأوسط والخليج العربي رفاهية الانتظار بشأن نتائج ذلك الصراع، بل حتمية القرار من حيث عدم الانحياز لطرف دون الآخر، بل القناعة بأن تلك التحولات - النسبية- في النظام العالمي تملي على تلك الدول الآن وأكثر من أي وقت مضى الانضواء في تكتلات الاقتصاد هو محركها الأساسي بما يؤمن لها أيضاً دعماً سياسياً من جانب الأطراف الدولية أعضاء تلك التكتلات.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ومدير تحرير دورية دراسات

النظام العالمي ما بعد الحرب الروسية / الأوكرانية

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

الحرب الروسية / الأوكرانية التي دلفت إلى عامها الثالث، تجسد الصراع الدولي الجديد الذي يسود العالم في الوقت الحالي، أو مرحلة ما بعد منظمة الأمم المتحدة التي ظهرت إلى حيز الوجود بعد الحرب العالمية الثانية في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين، حيث تشير كل الدلائل إلى أن الدول الكبرى التي وضعت النظام العالمي بعد الحرب الكونية الثانية، هي التي ضربت بكل مخرجات ومكاسب هذه الحرب عرض الحائط، ودهست كل المنظمات والقوانين التي تمخضت عنها، فلم يعد وجود لما يسمى بالعالم الحر واحترام القانون الدولي، ولا يوجد أي تأثير يذكر على ما يسمى بالأمم المتحدة أو المنظمات التابعة لها، أو مجلس الأمن الدولي، حيث تهيمن الدول الخمس الكبرى على قرارات مجلس الأمن، بل تحتكرها تحت ما يسمى بحق النقض (الفيتو)، والغريب أن دول الفيتو الكبرى تتصارع تحت قبة مجلس الأمن كما هو الحال بين روسيا والصين من جهة، وأمريكا والحلفاء الغربيين من جهة أخرى، فها هي المنظمة الدولية عاجزة أمام الحرب الروسية / الأوكرانية، وعاجزة أمام آلة الحرب الإسرائيلية الغاشمة على غزة، وغيرها من الصراعات الدولية والإقليمية التي يكون أحد أطرافها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، أو الدول التي تناصرها، والغريب أن الأمم المتحدة لا تستطيع حماية منظماتها كما هو الحال تجاه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، تلك الوكالة ذات الحصانة الأممية تحاصرها إسرائيل وتؤيدها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الغربية، ويجري خنقها بعدم تمويلها، بذريعة أن الوكالة تأوي أو تساعد عناصر المقاومة الفلسطينية دون سند أو أدلة تؤيد هذه المزاعم، وهذا ما فعلته أيضًا الولايات المتحدة في عهد الرئيس السابق ترامب تجاه منظمة الصحة العالمية، بل الغريب أيضًا عدم الإصغاء للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الذي بُح صوته بشأن الحرب الإسرائيلية على غزة والحرب الروسية على أوكرانيا، كل ذلك يؤكد اختفاء مظاهر وجود الأمم المتحدة وتأثيرها، ومنظماتها الفرعية وحتى أمينها العام تحت ضغط الدول الكبرى المتصارعة التي تتقاسم النفوذ على العالم، كل ذلك وغيره يؤكد أن الواقع تجاوز الأمم المتحدة كما حدث قبيل الحربين العالميتين الأولى والثانية عندما فقدت المنظمات الدولية تأثيرها ما أدى إلى نشوب الحربين الكبريين اللتين أوديتا بحياة ملايين البشر دون وجود وازع قانوني أو أخلاقي يكبح جماح عنفوان آلة الحرب الغاشمة.

كل هذه الشواهد والدلالات تؤكد أن النظام العالمي الجديد ومنظماته ومؤسساته يتشكل الآن تحت وقع ظهور القوى الكبرى الجديدة التي ستقفز إلى إدارة العالم لما تبقى من القرن الحادي والعشرين، ولعل صعود دول تجمع البريكس، ومنظمة شنغهاي، وتجمع الآسيان، إلى جانب حلف الناتو وبقية التكتلات الموجودة هي مؤشر على ظهور النظام العالمي الجديد، الذي سوف تحكمه القوة الاقتصادية في المقام الأول وليست القوة العسكرية فقط كما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية، وبعض دول البريكس وشنغهاي هي دول نووية وقوية اقتصاديًا وصناعيًا، وذات عدد سكان كبير وتمثل أسواقًا ضخمة وتملك موارد طبيعية غاية في الأهمية ما يؤهلها لقيادة العالم، أو اقتسام إدارته ويجعلها تشارك بفاعلية في صياغة مستقبل النظام العالمي الجديد.

ومن حُسن الطالع أن دول مجلس التعاون الخليجي ، ودول عربية أخرى تعاملت مع هذه المتغيرات مبكرًا وانفتحت على هذه التكتلات الصاعدة، بل أصبحت من الأعضاء الفاعلين فيها وحققت بذلك مكاسب متنوعة حيث تعددت شراكاتها، ونمت قدراتها الذاتية، واستفادت من التطورات التقنية في الشرق والغرب، وجذبت الاستثمارات لدعم تنفيذ رؤاها التنموية، وكذلك تطوير صناعاتها المدنية والعسكرية، وافتتاح أسواقًا جديدة لتصدير الطاقة، وعدم ارتهان قرارها السياسي والاقتصادي إلا لمصلحتها فقط، بل أن دول مجلس التعاون الخليجي حددت رؤيتها للأمن الإقليمي ووضعت خارطة لهذه الرؤية تضمنت ١٥ بندًا وفي مجملها تحقق الاعتماد على الذات مع التوجه إلى الشراكات والانفتاح على جميع دول العالم بما يحقق مصلحتها في المقام الأول، ووضعت منهجًا إيجابيًا للتعامل مع الأزمات وهو حل النزاعات بالتفاوض وليس بلغة السلاح، مع إقرار مبدأ الحوار مع الآخر والتعايش السلمي.

وهذه التوجهات سوف تضع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الراغبة والمؤهلة شركاءً في النظام العالمي الجديد وتكون دول فاعلة وليست مفعولًا بها، فالمؤكد أن عالم ما بعد الحرب الروسية / الأوكرانية لن يكون كما كان قبلها.

*مدير التحرير

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

آراء
حول الخليج

للمزيد من المعلومات او للاشتراك : www.araa.sa